جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية التربية
قسم اللغة العربية

التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة عند السّخاويّ (ت 643 هـ) في كتابه (فتح الوصيد في شرح القصيد)

رسالة تقدّم بها الطالب

رياض رحيم ثعبان الجبوريّ

إلى

مجلس كلية التربية في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

الأُستاذ المساعد

الدكتور عبد الستار مهدي علي

محرم الحرام 1429 هـ

كانون الثاني 2008 م

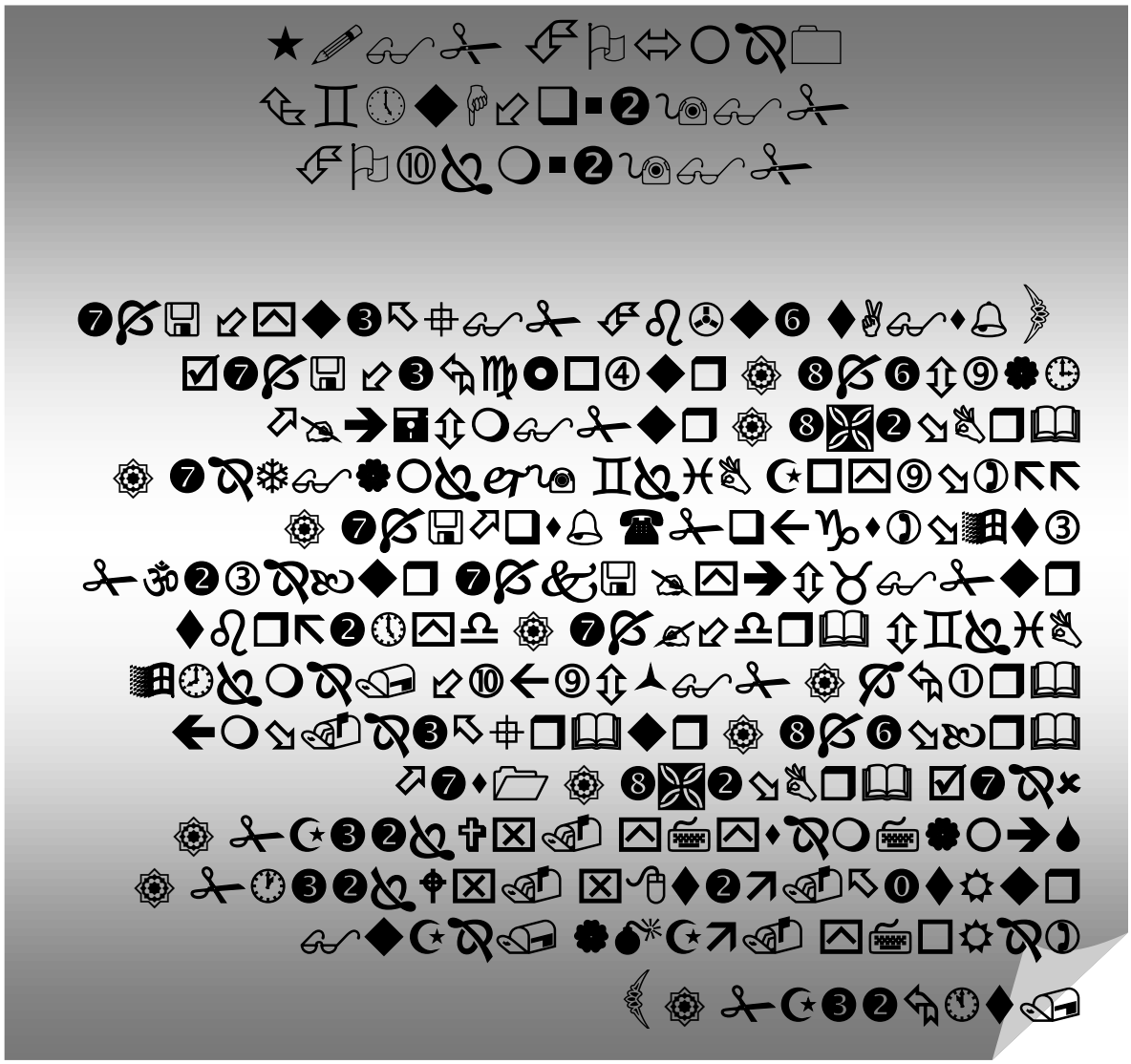

صدق الله العلي العظيم

سورة طه الآيات 25 – 35

إقرار المشرف

أشهد أَنَّ طالب الماجستير (رياض رحيم ثعبان الجبوريّ) قد أعدّ بإشرافي رسالته الموسومة (التوجيه النحويّ للقراءات القرآنية عند السّخاويّ (ت 643 هـ) في كتابه ((فتح الوصيد في شرح القصيد))) في قسم اللغة العربية كلية التربية / جامعة بابل ، وأنّ الرسالة اُستوفت خطتها اُستيفاءً تاماً يؤهلها للمناقشة .

الإمضاء

الاسم : أ. م. د. عبد الستار مهدي علي

المشرف:

التأريخ : / / 2008

بناء على التوصيات المتوافرة , أُرشح هذه الرسالة للمناقشة

الإمضاء

الاسم : أ. م. د. عامر عمران الخفاجيّ

رئيس قسم اللغة العربية

كلية التربية – جامعة بابل

التأريخ : / / 2008

لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد أطلعنا على هذه الرسالة الموسومة ((التوجيه النحويّ للقراءات القرآنيّة عند السّخاويّ (ت 643 هـ) في كتابه « فتح الوصيد في شرح القصيد »)) , التي أعدّها الطالب (رياض رحيم ثعبان الجبوريّ) وناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها , ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة , بتقدير (جيد جداً عالٍ) .

الإمضاء
الاسم: أ. م. د. سعد حسن عليوي
(عضواً)

الإمضاء
الاسم: أ. م. د. سعاد كريدي كنداويّ
(عضواً)

الإمضاء
الاسم : أ. م. د. عبد الستار مهدي علي
(عضواً و مشرفاً)

الإمضاء
الاسم : أ. د. صباح عباس السالم
(رئيساً)

صادق مجلس كلية التربية – جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة

عميد كلية التربية

الإهداء

إلى إمام الهدى ، وسِبط الرسول ، وقرّة عين البتول .

إلى أسرع سفن النجاة ، ومصباح الهدى في الظلمة الدجناء .

إلى من ذُبِح مظلوماً عند نهر الفرات في كربلاء .

أُهدي هذه البذرة الصغيرة ، راجياً أنْ يتقبلها الله قبولاً حسنا.

شكر وتقدير

أشكر الباري عزّ وجل ، وأحمده حمداً سرمداً لا ينقطع أبداً على ما خصّ به هذا البحث من عناية ، وسهّل لي أمري ويسر ، ومن نعم الله التي أنعم بها على هذا البحث أن هيأ له مشرفاً ينماز بالعلم الغزير ، والعطاء الوفير ، والخلق الرفيع ، والموعظة الحسنة ، مخلصاً للغة العربية وطلاب علومها . وقد وجدت منه من الحرص والعناية بهذا البحث والدقة العالية أكثر ممّا كنت أتمنى ، فكان يقرأ بدقة منقطعة النظير ، ومن دون أن يكلّ أو يملّ ، وقد أحسن طريقة النصحية ، وأخذ بيدي إلى جادة الصواب كما يأخذ الأب الحنون بيد ابنه ، فكان أباً حنوناً وقدوة صالحة ، ولم يبخل على بشيء من نفائس كتبه ، بل كان كثيراً ما يبادر بسؤالي إنْ كنت أحتاج إلى هذا الكتاب أو ذاك ، وتبقى الكلمات قاصرة أمام أفضاله ، عاجزة عن التعبير عن الإمتنان له ، وليس بوسعي إلاّ أن أقول : أسأل الله تعالى أنْ يجزيه خير الجزاء وأوفره ، وأن يطيل في عمره لكي يستمر في هذا العطاء الثر ، وأن يجعلني ممّن يستفيد من علمه ويقتدي بخلقه .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الوفير لكلّ من علمني حرفاً ، ولاسيما أساتذة كلية التربية في قسم اللغة العربية ، وأذكر منهم الدكتور عامر عمران الخفاجي رئيس القسم ، والأستاذ الدكتور صباح عباس السالم ، والأستاذ الدكتور علي ناصر غالب ، والدكتور رحيم جبر الحسناوي الذي له فضل نمو حب دراسة القرآن وقراءته في قلوبنا ، والدكتور عبد الوهاب حسن ، والدكتور صباح عطيوي عبود ، والدكتور حامد عبد المحسن كاظم ، ، والدكتور محسن حسين علي ، والدكتور سعدون أحمد علي ، وطالب الدكتوراه الأخ أمين عبيد جيجان الذي كان له الفضل في الأخذ بيدي مراراً وتكراراً إلى ما فيه السداد ، وإصلاح ما أعوج من هذا البحث ، فكان نعم الأخ الناصح لأخيه ، والأخ حسن عبيد محيسن الّذي كان له فضل قراءة هذا البحث وإعطاء الملاحظات السديدة ، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء وأوفره.

وأتقدم بالشكر إلى الزملاء في الدراسة ، الأخوة في الله أشرف عدنان حسن ، وإدريس حمد هادي ، وحيدر عبد علي حميدي ، وشيماء عبد الزهرة نعمان ؛ لما أبدوه من تعاون ، وأشكر جميع منتسبي المكتبات التي رجعت إليها في بابل ، وبغداد ، والنجف ، وكربلاء ، والقادسية .

وأشكر كل من مدّ يد العون لي ولو بكلمة تشجيع ممّن يضيق المقام بذكرهم

الموضوع	الصفحة

مع امتناني لهم ، وإحساسي بالتقصير إزاءهم .

وما كان لهذا البحث أن يُكتب لولا أسرة ساندتني وأعانتني ، وزوج صابرة مطيعة شاطرتني صعاب البحث ، فلزاماً عليّ أن أتقدم بوافر الشكر والثناء إلى الوالدة الحنون ، والأخوين علي وأحمد ، وأخواتي وزوجي وآبنتي الصغيرة رسل ، فجزاهم الله تعالى عني خير الجزاء وأوفره .

الباحث

المقدّمة	أ – د
مسائل تمهيديّة	1 – 41
المسألة الأولى : مفهوم التوجيه	2 – 3
المسألة الثانية : التعريف بالشاطبيّة	4 – 11
وصف القصيدة ومنهجها من حيث الشكل	4
منهجها من حيث المضمون	6
أهميتها	9
شروحها	10
المسألة الثالثة : التعريف بعلم الدين السخاويّ	12 – 17
آسمه ونسبته ونشأته	12
شيوخه	12
أخلاقه ومنزلته العلمية	14
تلامذته	14
وفاته	15
آثاره العلمية	15
وصف كتاب فتح الوصيد	17
المسألة الرابعة : منهج السخاويّ في التوجيه النحويّ	18 – 125
منهجه من حيث الشكل والمضمون	18
العلماء الذين أخذ عنهم	20
موقفه من الزمخشريّ	24
منهجه في الشاهد اللنحويّ	28
1. منهجه في شواهد القرآن	28
2. منهجه في شواهد القراءات	30
3. منهجه في شواهد الحديث النبويّ الشريف	33
4. منهجه في شواهد الشعر	34
مذهبه النحويّ	36
العلماء الذين أخذوا عنه	39
الفصل الأوّل : الأسماء	42 – 125

المبحث الأوّل : المرفوعات	43 – 64
ممّا قُرئ بالرفع على أنّه مبتدأ	43
ممّا قُرئ بالرفع على أنّه خبر	48
ممّا قُرئ بالرفع على أنّه فاعل	55
ممّا قُرئ بالرفع على أنّه صفة لموصوف مرفوع	59
المبحث الثاني : المنصوبات	65 – 93
ممّا قُرئ بالنصب على أنّه مفعول به	65
ممّا قُرئ بالنصب على أنّه مفعول مطلق	71
ممّا قُرئ بالنصب على أنّه مستثنى	79
ممّا قُرئ بالنصب على أنّه حال	86
المبحث الثالث : المخفوضات	94 – 125
ممّا قُرئ بالخفض على أنّه مخفوض بحرف القسم	94
ممّا قُرئ بالخفض على أنّه مضاف إليه إضافة بمعنى من	104
ممّا قُرئ بالخفض على أنّه مضاف إليه إضافة الموصوف إلى صفته	110
ممّا قُرئ بالخفض على أنّه معطوف على اسم مخفوض	119
الفصل الثاني : الأفعال	126 – 198
المبحث الأوّل : المرفوعات	127 – 152
ممّا قُرئ بالرفع في جواب (الأمر)	127
ممّا قُرئ بالرفع بعد (حتى)	133
ممّا قُرئ بالرفع بعد (لا)	141
ممّا قُرئ بالرفع بعد (اللام)	147
المبحث الثاني : المنصوبات	153 – 176
ممّا قُرئ بالنصب بعد الفاء في جواب الأستفهام	153
ممّا قُرئ بالنصب بعد الفاء في جواب الترجي	160
ممّا قُرئ بالنصب بعد الواو في جواب التمني	166
ممّا قُرئ بالنصب على أنّه معطوف على جواب التحضيض	171
المبحث الثالث : المجزومات	177 – 198
ممّا قُرئ بالتسكين على أنّه فعل أمر	177

ممّا قُرئ بالجزم بعد لا الناهية	182
ممّا قُرئ بالجزم على أنّه جواب دعاء	189
ممّا قُرئ بالجزم على أنّه معطوف على موضع الجزاء	194
الفصل الثالث : الحروف	199 – 256
المبحث الأوّل : أحرف مختصّة بالأسماء	200 – 219
ممّا قُرئ بـ (إنّ) المكسورة الهمزة	200
ممّا قُرئ بـ (اللام) الخافضة	207
ممّا قُرئ بـ (من) الخافضة	214
المبحث الثاني : أحرف مختصة بالافعال	220 – 236
ممّا قُرئ بـ (إنْ) الشرطية	220
ممّا قُرئ بـ (لام) كي	225
ممّا قُرئ بـ (ما) المصدرية	232
المبحث الثالث : أحرف غير مختصّة	237 – 256
ممّا قُرئ بهمزة الاستفهام	237
ممّا قُرئ بـ (ألا) التنبيه	244
ممّا قُرئ بـ (أو) التي تفيد الإبهام	251
خاتمة بنتائج البحث	257
مسرد موارد البحث	263
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A – C

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الناس أجمعين ، وخاتم الرسل والنبيين ، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين , ورضوان الله تعالى على متّبعهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد ...

فأنّ القرآن الكريم يُعدّ أوثق نص توارثه المسلمون , ولم يحظ كتاب على وجه الأرض بالعناية التي حظي بها القرآن الكريم ، ولم تقتصر هذه العناية على المسلمين وحدهم ، بل تعدتهم إلى غيرهم نظراً لأهميته الكبرى وإعجازه الّذي بهر العقول ، وٱمتلك الألباب السليمة . وقد تعددت علومه ومن هذه العلوم علم القراءات , وتمثل القراءات القرآنيّة ميداناً رحباً ، ومنبعاً صافياً للدراسات اللغوية ، فهي ذخيرة لغويّة غزيرة العطاء طالما أغنت الدرس اللغوي بمعين ثرّ لا ينضب .

ولا غرابة في أنْ يكون النحو العربي مديناً بالكثير من إصوله وقواعده للقرآن الكريم وقراءاته , ولا سيما أنّ نشأة النحو ٱرتبطت ٱرتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم ، وكيفية قراءة نصوصه ، وقد مَنّ الله عز وجل عليّ بأن وقع نظري على كتاب يشرح الشاطبيّة في مكتبة جامعة الحلة الدينيّة ، وأدركتُ من تاريخ تحقيق الكتاب أنّه لم ير النور إلاّ منذ زمن قريب ، إذ حُقِق عام (2002 م) ، وبعد تقليب صفحات الكتاب ، وقراءته بعناية وتأنٍ ، وجدت نفسي أمام منبع غزير التدفق ، متنوع الأطياف ، جمّ الفائدة ، كثير العلم ، تحدّث على مستويات اللغة جميعها ، و كان مؤلفه عالماً فذاً ، قوي الحجة ، يتحدث على المباحث الصوتية وكأنّه مختص بدراسة الأصوات ، ولا شاغل له عنها , ويتحدث عن الصرف وكأنّه كل شاغله ولا يعرف سواه , وعند الحديث على المباحث النحوية تظن أنّه لا يعرف في هذه الحياة سوى النحو , وكذلك الحال مع المباحث الدلالية , ولم تقتصر معارفه على مستويات اللغة بل تعداها إلى القراءات والتفسير والفقه والحديث واللهجات وسواها .

ولميلي إلى النحو وشغفي به وقع ٱختياري على موضوع يجمع بين القراءات القرآنيّة والنحو العربي ، وتلك نعمة عظيمة من نعم الله جلّ وعلاعلى طالب علم يتوق شوقاً لدراسة

النحو عن طريق الوقوف على منبع من منابعه الأصيلة ، فوسمتُ البحث بـ (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند السخاوي (ت 643 هـ) في كتابه (فتح الوصيد في شرح القصيد)) ، وبعد أن أقرّ القسم الموضوع . شمّرتُ عن ساعدي ، ورحتُ أجوب المكتبات في مختلف المحافظات بحثاً عن كتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه ، فضلاً على كتب النحو ، وكنت حريصاً الحرص كله على الرجوع إلى الكتب ذات التحقيق العلمي الرصين ، ونبذ الطبعات التجاريّة ، وسرتُ على هذا المنوال حتى تفتحت براعم هذا البحث ، ونما عوده ، وٱستوى على سوقه . وقد ٱقتضت طبيعة البحث أنْ يتضمّن مقدّمة ، وتمهيداً ، وثلاثة فصول تعقبها خاتمة بنتائج البحث ، ومسرد موارد البحث ، وملخص الرسالة باللغة الانكليزية . أمّا المقدمة فهي هذه التي بين يديك .

أمّا التمهيد فتضمّن أربع مسائل ، عرّفتُ في أوّلها بمفهوم التوجيه في الدلالة المعجميّة ، والقرآنية ، والاصطلاحية عند النحاة ، وعرّفت في المسألة الثانية بالشاطبية ومنهجها من حيث الشكل والمضمون ، ثمّ ذكرتُ ما وقفتُ عليه من شروحها ، لأنتقل في المسألة الثالثة إلى الحديث عن شارحها الأوّل ، وأهم شرّاحها ، وسبب شهرتها علم الدين السخاويّ ، وعن وصف كتابه (فتح الوصيد في شرح القصيد) , وتحدّثتُ في المسألة الرابعة عن منهج السخاويّ في التوجيه النحويّ .

أمّا الفصل الأوّل فقد وسمته بعنوان (الأسماء) وضمّ ثلاثة مباحث : المبحث الأوّل (المرفوعات) والثاني (المنصوبات) والثالث (المخفوضات) وقد ضمّ كل مبحث من هذه المباحث أربع مسائل .

أما الفصل الثاني فقد وسمته بعنوان (الأفعال) وضمّ ثلاثة مباحث أيضاً المبحث الأوّل (المرفوعات) , والثاني (المنصوبات) والثالث (المجزومات) , وقد ضمّ كل مبحث أربع مسائل ، ولقلة ما قُرئ من الأفعال بالجزم ٱقتضت طبيعة البحث أن يدخل (ممّا قُرئ بالتسكين على أنّه فعل أمر) مع المجزومات ، على الرغم من كونه مبنياً تجنباً لتكرار حالات الجزم تحت المبحث الواحد .

أمّا الفصل الثالث فقد وسمته بعنوان (الحروف) وضم ثلاثة مباحث المبحث الأوّل (أحرف مختصة بالأسماء) , والثاني (أحرف مختصة بالأفعال) ، والثالث (أحرف غير مختصة) ونظراً لقلة القراءات التي ٱرتبطت بالحروف مقارنة بالقراءات القرآنيّة في الأفعال والأسماء ٱقتضت طبيعة البحث أن يضمّ هذا الفصل تحت كل مبحث ثلاث مسائل بدلاً من أربع .

وجدير بالذكر أنّي اتبعتُ منهجاً موحداً في مباحث الرسالة جميعها ، واقتضى هذا المنهج أنْ أذكر تحت باب المرفوعات ـ على سبيل التمثيل ـ ما قرأه الجمهور بغير الرفع ، وقرأه سواهم بالرفع ، فقراءة القرّاء الأقل عدداً هي التي تعيّن مكان ورود المسألة في هذا البحث ، وعندما أتحدث على قراءة الرفع أذكر أوّلاً حديثاً موجزاً عن القراءة الأخرى ؛ لغرض إعطاء صورة واضحة عن القراءة بالرفع عن طريق معرفة ما يميزها عن قراءة الجمهور من حيث المعنى والإعراب ، والحال نفسه في سائر مباحث الرسالة .

أمّا الخاتمة فقد تضمّنت أهم ما توصّل اليه الباحث من نتائج ، وقد تنوعت بتنوع ما تناوله البحث ، فكانت على ثلاثة أضرب رئيسة ، فمنها ما يخصّ القراءات القرآنيّة ورسم المصحف ، ومنها ما يخص منهج السخاويّ , ومنها ما يخصّ المباحث النحويّة عموماً .

أمّا مسرد موارد البحث فقد ذكرتُ فيه مصادر البحث ومراجعه التي ذكرتها في هامش البحث فحسب , ولم أذكر كلّ ما رجعت إليه أو قرأته . وتلا فهرس موارد البحث ملخص لفكرة البحث كُتب باللغة الإنكليزيّة . وفي الختام أتمنى أن يكون عملي هذا ممّا يُنظر إليه بعين الرضى ، فإنْ كان هذا حاله فهو بفضل الله عزّ وجلّ وبفضل شيخي الدكتور عبد الستار مهدي علي ، وإن قصّرت فيه أو أخفقت فهو من عندي ، وعذري أنّي بشر أخطئ وأصيب ﴿ ⧈♦⧗⧉✎⧉☞ ... ﴾ [سورة الرعد من الآية 17] .

الباحث

المسألة الأولى : مفهوم التوجيه

يكثر ٱستعمال لفظي الوجه والتّوجيه في كتب القراءات والنّحو , بل وفي كتب الأشعار أيضاً , ولا سيما عند تعدد روايات البيت الواحد , فيقال في كتب القراءات : وجه قراءة الرّفع كذا , أو توجّه قراءة النّصب على كذا وكذا , أو يقال : ما هو توجيه هذه القراءة ؟

وقبل الخوض في غمار الحديث عن التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة لا بدّ من وقفة عند معنى التّوجيه , وما يُقصَد به في الدّلالة المعجميّة ، والقرآنيّة ، والٱصطلاحيّة عند النّحاة .

عند الرّجوع إلى مادة (و ج هـ) في المعجم العربيّ نجد أنّها تدلّ على معنى تتفرع عنه معانٍ عدة ، فضلاً على دلا لتها على جارحة الإنسان وعضوه .

جاء في مقاييس اللغة ((الواو والجيم والهاء : أصلٌ واحد يدلّ على مقابلةٍ لشيء ... ووجَّهتُ الشيء : جعلته على جهةٍ ... والتّوجيه أنْ تحفر تحت القثاءة أو البِطّيخة ثمّ تُضجِعُها))(1) ، فعدّ الأصل في الوجه المقابلة , وتوجيه الشيء جعله على جهة .

وجاء في لسان العرب : ((وجّه الأمر : وجهه ، يضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم مِن جهة أنْ يُوجّه له تدبيراً مِن جهة أخرى ، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم ، فيقلب على وجه آخر فيستقيم))(2) ، ويتضح المقصود بالتّوجيه ههنا أكثر ممّا يتضح فيما ذُكر آنفاً ، فهو يدلّ على تقليب الأمر حتى يستقيم له وجه حسن .

وجاء في المصباح المنير: ((ولهذا القول وجه : أي مأخذ وجهة أُخذ منها))(3) ، ولا يُقصد بالمأخذ ههنا العيب أو الضّعف بل هو مكان الأخذ وجهته .

وقد جاء الٱستعمال القرآنيّ معضداً لما ذكره أصحاب المعجمات ، إذ قال عزّ مَن قال :
﴿ ➑⚘♎⅄✁⚘⚭ “➏♒♑⇕♉◆❒ ➔❧⇕♑▪♉◆❒ ➐♒❑❄♒➀ ♦➋⬩➲⬩▫ ✁♐⬀➏☞❀ ⬄⬿ ⮋✞⌚◆❑⌚⌼☺❍❍♏✁ ⬥⌘◆❸⬧⚘◆❒ ❍⌼⚐❍⚘⓿▦⚐♐☎ ﴾ [سورة الأنعام مِن الآية 79] ، وقال تعالى : ﴿ ⬀✖⬁⯑⬩✁⬉♉▪➏ ⬧☒⬩⬧⬥☝ ✦✎♐✁ ⌘⚙◆❸⬩⚘◆❒

---

(1)- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تح : عبد السّلام محمد هارون ، (وجه) : 6 / 88 – 89 .
(2)- لسان العرب ، ٱبن منظور ، تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيديّ (وجه) : 15 / 226.
(3)- المصباح المنير ، أحمد بن محمد المقرئ الفيوميّ ، تصحيح : مصطفى السقا ، (وجه) : 1/ 324 .

[illegible] ﴾ [سورة النحل الآية 76] ، وقـــــال تعـــــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة القصص الآية 22] .

وعند إنعام النّظر في ألفاظ التّوجيه الواردة في الآيات القرآنيّة المذكورة يتّضح أنّ الٱستعمال القرآنيّ أعطى للوجه دلالة مجازيّة ـ فضلاً على الجارحة ـ والأصل فيها المذهب أو الطريق , فعندما تقول : وجّهت الشّيء ، ففي قولك معنى أرسلته في جهة أو في طريق معيّن [1] . ولا أظنّ هذا المعنى بعيداً عن مفهوم التّوجيه عند النّحاة ، فهم عندما يوجهون القراءة القرآنيّة ، أو رواية الشعر كأنّهم يرسلونها إلى جهة أو أكثر ، وربّما يدخل الضّعف عدداً من هذه الأوجه من حيث مدى ملاءمتها مع قواعد النحاة أو السياق الّذي يرد فيه ما يوجهونه .

ويبدو أنّ ما جاء في معجم (لسان العرب) قريب القرب كله ممّا تواضع عليه النّحاة ، إذ قال ٱبن منظور (ت 711 هـ) : ((وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم , فيقلب على وجه آخر فيستقيم)) [2] ، وهذا ما يحدث مع القراءة أو رواية الشعر ، فالمُوجِّه يقلّب النّصّ الّذي أمامه حتّى يستقيم له وجه حسن .

أمّا التّوجيه بوصفه مصطلحاً نحوياً فلم أجد له ذكراً عند متقدمي النّحاة ومتأخريهم ، على الرّغم مِن ٱستعمالهم للفظ التّوجيه والوجه ، وما شاكلهما ، وعند الأطّلاع على ٱستعمالات النّحاة لهذه المصطلحات يتّضح أنْ ٱستعمالهم لها لا يبتعد كثيراً عن الدّلالة المعجميّة والقرآنيّة ، ويبدو للباحث أنّ التّوجيه النّحوي للقراءة القرآنيّة يُراد به بيان أنّ القراءة لها وجه في العربيّة يوافق ضوابط النّحو ، فيُقال على سبيل التّمثيل : توجيه القراءة كذا وكذا ،

(1)- يُنظر : مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهانيّ ، تح : صفوان عدنان داووديّ ، (وجه) / 855 – 857 .

(2)- لسان العرب (وجه) : 15 / 226 .

أو وجهها كذا وكذا ، لإثبات موافقتها لسنن العرب في كلامها ، وعدم خروجها عن القواعد الأصيلة للغة العربية. وإنْ لم يستقم التوجيه من جهة يصار إليه من جهة آخرى .

المسألة الثانية : التعريف بالشاطبيّة

وصف القصيدة ومنهجها من حيث الشّكل والمضمون :

نَظَمَ القاسم بن فِيرُّةَ بن خلف بن أحمد الرّعينيّ الشّاطبيّ (ت 590 هـ) [1] كتاب التّيسير لأبي عمرو الدّانيّ (ت 444 هـ) في قصيدة من بحر الطّويل ، لامية القافية ، عدد أبياتها (1173) بيتاً , وقد أشار ناظمها إلى كونها تمثل نظماً لكتاب التّيسير في أحد أبياتها إذ قال : [2]

وَفِي يُسْرِهَا التّيْسِيْرُ رُمْتُ ٱخْتِصَارَهُ فَأجْدَتْ بِعَونِ ٱللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلاَ

وٱسمها (حرز الأماني ووجه التّهاني) وقد أشار ناظمها إلى تسميتها إذ قال : [3]

وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الأمَانِي تَيَمُّناً وَوَجَهَ التّهَانِي فَٱهْنِهِ مُتَقَبَّلاَ

وسُميت أيضاً بالشّاطبيّة نسبة إلى ناظمها . وتعدّ هذه القصيدة من أهم ما أُلّفَ في علم القراءات وأبدعه , فهي غزيرة العلم ، موجزة العبارة ، عظيمة الفائدة . ابتدأها ناظمها بذكر ٱسم الله تعالى , وثنّى بالصّلاة على النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) , وذِكْرِ عترته الطّاهرة ، ثمّ صحبه والتابعين ، وثلّث بحمد الله جلّ وعلا ، فكان مطلعها : [4]

---

(1)- تُنظر ترجمته في وفيات الإعيان ، ٱبن خلكان ، تح : د. إحسان عباس : 4 / 627 ، وغاية النهاية ، ٱبن الجزريّ ، بعناية برجشتر أسر : 2 / 20 – 23 والأعلام ، خير الدين الزركليّ : 6 / 14.

(2)- حرز الأماني ، القاسم بن فيرة الشاطبيّ / 15, وفتح الوصيد ، علم الدين علي بن محمد السّخاويّ ، تح : أحمد عدنان الزعبيّ : 1 / 253 .

(3)- حرز الاماني / 15, وفتح الوصيد : 1 / 253 .

(4)- حرز الاماني / 5 – 6 , وفتح الوصيد : 1 / 163 – 170 .

بَدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاَ تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيْماً وَمَوْئِلاً

وَثَنَّيْتُ صَلَّى ٱللهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَا مُحَمَّدٍ المُهْدَى إلى النَّاسِ مُرْسَلا

وَعِتْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ تَلاَهُمْ عَلَى الإحْسَانِ بِالخَيْرِ وَبَّلا

وَثَلَّثْتُ أَنَّ الحَمْدَ لِلَّهِ دَائِماً وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءاً بِهِ أجْذَمُ العَلاَ

ثمّ تحدّث على فضائل القرآن في خمسة عشر بيتاً , وٱنتقل بعدها للحديث عن القرّاء السّبعة ورواتهم في أربعة وعشرين بيتاً , ثمّ بيّن الرّموز الّتي ٱستعملها في القصيدة , الّتي رمز بها للقرّاء السّبعة ورواتهم في اثني عشر بيتاً , وبيّن بعدها الطّريقة الّتي يشير فيها إلى القراءتين في تسعة وثلاثين بيتاً , ثمّ تحدّث على الأستعاذة في خمسة أبيات ، وعلى البسملة في ثمانية أبيات ، ليتحدث بعدها على القراءات في سورة الفاتحة ، وقبل أنْ ينتقل إلى القراءات في سورة البقرة تحدّث على أمور منها الإدغام الكبير ، وإدغام الحرفين , وهاء الكناية ، والمدّ والقصر ، والهمزتان من كلمة ، والهمزتان من كلمتين , والهمزة المنفردة , ونقل حركة الهمزة إلى الحرف السّاكن قبلها , والوقف عند حمزة (ت 156 هـ) , والإظهار والإدغام ، وحروف قربت مخارجها ، وأحكام النون السّاكنة والتنوين ، والفتح والإمالة والرّاءات ، واللامات ، وياءات الإضافة ، وغيرها ، ثمّ تحدّث بعدها على القراءات في سورة البقرة وٱنتقل إلى السّور الّتي بعدها تباعاً حتّى آخر القرآن ، ليتحدّث بعدها على التكبير في ثلاثة عشر بيتاً ، تحدّث بعدها على مخارج الحروف وصفاتها الّتي يحتاجها القارئ .

والقصيدة ملأى بالرّموز , لا يكاد يُفهم قصد ناظمها ولا سيما عند من لا يدرك مقاصد رموزها , فهي غامضة الألفاظ , صعبة الفهم والإدراك . وكان ناظمها عندما يُسأل عن صعوبتها ، وقصور الأفهام عن دركها يقول : يا سيدي هذه يقيّض الله لها فتى يبيّنها . وتبيّن فيما بعد أنّ هذا الفتى الّذي قصده النّاظم هو السّخاويّ [1] .

(1)- يُنظر : إبراز المعاني ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسيّ ، تح : إبراهيم عطوة عوض / 8 .

وقد وصفها شعلة (ت 656 هـ) [1] بقوله : ((هو التّأليف المنيف الموسوم بحرز الأماني ووجه التّهاني للشيخ المتبحر النحرير الولي أبي القاسم الضّرير الشّاطبيّ روح روح من نسجه على منوال نظمه البديع , وإفراغه في قالب سبكه الرّفيع , لكنّه لغزارة رموزه المرموزة مع الوجازة , قد يبقى من معاضله وانغلاق مسائله في القلوب حزازة)) [2] ، ووصفها أحد المستشرقين بقوله : ((فإنّ هذا الشّعر يتصف بالصّعوبة والتّكلّف , وممّا زاد من صعوبته للقرّاء والرّواة وغيرهم ٱستغلال الرّخص الشّعريّة والكلمات الزّائدة , ونظام الرّموز الّذي هو عبارة عن حروف لا تظهر منفردة ، بل بنص مرافق للقراءة المعنية , والحرف الّذي يُعتبر رمزاً هو الحرف المكتوب في المخطوط بلون أحمر ، وفي النّصّ المطبوع بين قوسين ، وعلى طالب العلم أنْ يحفظ إلى جانب النّصّ الحرف الّذي يعتبره رمزاً)) [3] .

منهجها من حيث المضمون :

لمّا كانت قصيدة الشّاطبيّة تمثل نظماً لكتاب التّيسير فمن المؤكد أنّ الشّاطبيّ سيكتفي بالقرّاء السّبعة الّذين ٱكتفى بهم صاحب التيسير , وقد ذكر كلٌّ مِن أبي عمرو الدّانيّ والشّاطبيّ ٱثنين مِن الرّواة مع كلّ قارئ وأشار الشّاطبيّ إلى هذا بقوله : [4]

وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ ٱثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلا

وكان الدّانيّ يصرّح بٱسم القارئ أو الرّاوي , أمّا الشّاطبيّ الّذي توخى الإيجاز ، فقد أعتمد طريقة الرّمز في جلّ أبيات القصيدة وقد تحدّث عن منهجه هذا إذ قال : [5]

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيْلاً عَلَى

الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلاَ

(1)- هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصليّ الحنبليّ ، المعروف بشعلة من علماء القراءات ، له شرح على الشاطبيّة ، يُنظر : الأعلام : 6 / 217 .
(2)- شرح شعلة ، أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة ، تح : زكريا عميرات / 3- 4 .
(3)- تاريخ القرآن ، تيودور نولدكه ، تعديل : فريد يريش ، نقله إلى العربية : د. جورج تامر / 647 – 648 .
(4)- حرز الأماني / 10 , وفتح الوصيد : 1 / 215 .
(5)- حرز الأماني / 13 , وفتح الوصيد : 1 / 238 – 240 .

وَمِـنْ بَعْـدِ ذِكْرِي الَحَـرْفَ أُسْـمِي رِجَـالَهُ مَتَى تَنْقَضِـي آتِيْـكَ بِالوَاوِ فَيْصَـلاَ

سِـوَى أَحْـرُفٍ لاَ رِيْـبَةٌ فِـي اتِّصَـالِهَا وَبِاللَّفْظِ أسْتَغْنِـي عَنِ القَيْدِ إنْ جَلاَ

فاشار في البيت الأوّل إلى مسألة الرّمز لكلّ قارئ برمز يختصّ به , وأشار فيه أيضاً إلى اعتماده الحروف على وفق الترتيب الأبجدي ، ثمّ أشار في البيت الثاني إلى أنّه يذكر حرف القراءة أوّلاً , ثمّ يذكر رموز مَنْ قرأ بهذا الحرف سواء أكان قارئاً أم أكثر , ومتى ما انقضت الكلمات الّتي رمز فيها للقرّاء يأتي بالواو ؛ لئلا يدخل ما بعد الواو مع ما قبلها في مسألة الرّمز ، فالواو تمثل فاصلاً بين ما هو رمز وما هو خارج عن الرمز ، وذكر في البيت الثالث أنّه قد يستغني عن الواو عند أمن اللبس ووضوح المراد .

ولتوضيح مسألة الفصل بالواو أذكر هذين البيتين أوّلهما : [1]

وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَاؤُهُ يُضَمُّ وَخَفَّا (إِ) ذْ (سَمَا) (كَـ)يْفَ (عُـ)وِّلاَ

فذكر القراءة في لفظ (يَطْهُرْنَ) ونسبها إلى القرّاء الّذين رمز لهم بـ (الهمزة) من (إذ) ، وبـ (سما) ، وبـ (الكاف) من (كيف) ، وبـ (العين) من (عوّلا) .

والبيت الثّاني [2] 0

وَضَمُّ يَخَافَا (فَـ) ازَ والكُلُّ أدْغَمُوا تُضَارَرْ وَضَمُّ الرَّاءِ (حَقَّ) وَذُو جَلاَ

فذكر القراءة في لفظ (يخاف) في الشطر الأوّل ، ونسبها إلى القارئ الّذي رمز له بـ (الفاء) من (فاز) ، ولم يدخل أحد أحرف (الكل) أو (أدغَمُوا) في الرّمز لوجود الواو (الفاصل) بين لفظ فاز وهذين اللفظين , والأمر نفسه في الشّطر الثّاني ، إذ ذكر القراءة في (تضارر) ونسبها للقرّاء الّذين رمزهم (حق) ولم تدخل (الذال) من (ذو) و (الجيم) من

(1)- حرز الأماني / 118 , وفتح الوصيد : 2 / 67 .
(2)- حرز الأماني / 118 , وفتح الوصيد : 2 / 68 .

(جلا) في الرّمز ؛ لوجود الواو قبلهما . وقد ذكر الشّاطبيّ في سبعة أبيات رمز كلّ قارئٍ أو راوٍ [1] . ووضع السّخاويّ جدولاً بيّن فيه مدلولات هذه الرّموز , كما هو مبيّن في أدناه : [2]

وقد يذكر اسم القارئ صريحاً من دون أنْ يرمز له ، وأشار لهذا بقوله : [3]

وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحاً جِيْداً مُعَمّاً وَمُخَوَلاَ

هذا فيما يخصّ نسبة القراءة إلى قارئها ، أمّا بخصوص ذكر القراءتين فالشّاطبيّ يعتمد

نافع	أ	الجدول المجزأ اثنان وعشرون جزءاً فيه أسماء القرّاء ، وما لكل واحدٍ من الحروف إلى جانبه , والجدول المجزأ ثلاثة عشر جزءاً فيه الحروف الدالة على القرّاء مجتمعين ، وكذلك الكلمات الدالة عليهم في حال اجتماعهم ، والّذي لكل حرف أو كلمة فهو مرسوم في سطره .	
قالون	ب		
ورش	ج		
ابن كثير	د		
البَزيّ	هـ		
قُنْبل	ز		
أبو عمرو	ح		
الدّوريّ	ط		
السوسي	ي		
ابن عامر	ك	الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي	ث
هشام	ل	القراء كلهم غير نافع	خ
ابن ذكوان	م	الكوفيون وابن عامر	ذ
عاصم	ن	الكوفيون وأبو عمرو	غ
ابو بكر	ص	الكسائي وحمزة	ش
حفص	ع	الكسائي وحمزة وأبو بكر	صحبه
حمزة	ف	الكسائي وحمزة وحفص	صحاب
خلف	ض	نافع وابن عامر	عم
خلاّد	ق	نافع وابن كثير وأبو عمرو	سما
الكسائيّ	ر	ابن كثير وأبو عمرو	حق
ابو الحارث	س	ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر	نفر
الدوريّ	ت	ابن كثير ونافع	حرمي
الواو	فيصل	الكوفيون ونافع	حصن

(1)- يُنظر : حرز الأماني / 13 – 14 , وفتح الوصيد : 1 / 241 – 242 .
(2)- الجدول في فتح الوصيد : 1 / 245 .
(3)- حرز الأماني / 15 , وفتح الوصيد : 1 / 252 .

إحدى ثلاث طرائق :

أوّلها : أنْ يذكر الحالتين الّتين تدخلان على الكلمة في كلّ قراءة كأنْ يقول : تخفيف مدغمها ، أو خفض رفعها , أو حذف ألفها ، فتتضح بهذا القراءتان .

والثانية : أنْ يذكر اللفظ في البيت بصورة إحدى القراءتين ويتحدّث على القراءة الأخرى ، كأن يقول في البيت : ويعلمُ بالنصب ، ويذكر رمز من قرأ بالنصب ، فتكون القراءة الأخرى بالرفع دلّ عليها ورود اللفظ بصورة الرفع في البيت .

والثّالثة : عندما لا يوجد في البيت ما يشير إلى القراءة الأخرى تحمل على نقيض القراءة المذكورة وأشار إلى هذا بقوله : (1)

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإنّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذّكَاءِ لَتَفْضُلا

وذكر كل حالة ونقيضها إذ قال : (2)

وَحَيْثُ جَرَى التّحْرِيْكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الفَتْحُ وَالإسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلاَ

وَآخَيْتُ بَيْنَ النّوْنِ واليَا وَفَتْحِهِم وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النّصْبِ والخَفْضِ مُنْزِلاَ

وَحَيْثُ أقُولُ الضَّمُّ والرَّفْعُ سَاكِتاً فَغَيْرُهُمْ بِالفَتْحِ والنّصْبِ أقْبَلاَ

فإطلاق لفظ التّحريك يعني الفتح وضدّه التّسكين ، ونون المضارعة ضدّها ياء المضارعة ، والفتح ضدّه الكسر , والنّصب ضدّه الخفض ، والضمّ ضدّه الفتح ، والرّفع ضدّه النّصب .

وجديرٌ بالذّكر أنّ الشّاطبيّ تابع أبا عمرو الدّاني في ذكر ٱسم الرّاوي عند تفرّده برواية ما ، وينسب القراءة له وكأنّها قراءته لا روايته فحسب ، وقد أشار أبو عمرو الدّاني إلى منهجه هذا في مقدمة كتاب التّيسير إذ قال : ((فإذا ٱختلفتْ عنهم ذكرتُ الراوي بٱسمه , وأضربتُ عن ٱسم الإمام , وإذا اتفقتْ ذكرتُ الإمام بٱسمه)) (3) ، فعندما ينفرد حفص (ت 180 هـ) على سبيل التّمثيل برواية عن عاصم (ت 127 هـ) ينسبها أبو عمرو الدّاني ، والشّاطبيّ من بعده إلى

(1)- حرز الأماني / 14 , وفتح الوصيد : 1 / 246 .
(2)- حرز الأماني / 14 , وفتح الوصيد : 1 / 247 – 249 .
(3)- التيسير ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ ، عني بتصحيحه : أوتويرتزل / 3 .

حفص لا إلى عاصم , وهذا ما سار عليه السّخاويّ مِن بعدهما ، فهو يقول : قرأ حفص ولا يقول : روى حفص عن عاصم , وهلم جرا .

وقد زاد الشّاطبيّ باب مخارج الحروف وصفاتها التّي يحتاج إليها القارئ ، وهذا الباب غير موجود في كتاب التيسير .

أهميتها :

عُرف عن العرب حبهم الشعر , وميلهم لحفظه , وكان هذا أحد أسباب نشوء ما يُسمى بالشّعر التّعليميّ ، والشّعر التّاريخيّ , ودفع هذا عدداً من العلماء إلى نظم عدد من كتب القراءات . وربّما كان هذا أحد أسباب شهرة الشّاطبيّة , وصيرورتها مصدراً رئيساً من مصادر تعلم القراءات , وٱنتشارها في كل حدب وصوب ، حتّى لا يكاد بيت عالم بالقراءات أو متعلم لها يخلو منها , وقد تحدّث السّخاويّ عن أهميتها إذ قال : ((وما علمتُ كتاباً في هذا الفنّ منها أنفع ، وأجلّ قدراً وأرفع ، إذ ضمّنها كتاب التّيسير في أوجز لفظ وأقربه ، وأجزل نظيرٍ وأغربه , والتّيسير كتاب معدوم النّظير للتحقيق الّذي ٱختصّ به والتّحرير , فحقائقه لائحة كفلق الصّباح , وجَوادُه متّضحة غاية الأتضاح , وقد أربت هذه القصيدة عليه فزادت ومنحت الطّالبين أمانيهم وأفادت)) [1] .

وقال عنها أبو شامة (ت 665 هـ) [2] : ((ثُمَّ إنّ ٱلله تعالى سهّل هذا العلم على طالبيه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزّاهد أبو القاسم الشّاطبيّ (رحمه الله) من قصيدته المشهورة المنعوتة بحرز الأماني الّتي نبغت في آخر الدّهر أعجوبة لأهل العصر , فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات , وأقبلوا عليها لما حوت من ضبط المشكلات , وتقييد المهملات مع صغر الحجم وكثرة العلم)) [3]

وقال ٱبن الجزري (ت 833 هـ) : ((ولقد رزق ٱلله هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن , بل أكاد أن أقول : ولا في غير هذا الفن , فإنّني لا أحسب أنّ

(1)- فتح الوصيد : 1 / 109 .
(2)- هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المعروف بأبي شامة الدمشقيّ ، عالم بالقراءات والحديث والفقه والنحو ، له شرح على الشاطبيّة ، يُنظر : بغية الوعاة ، جلال الدين السيوطيّ ، تح : مصطفى عبد القادر عطا : 2 / 77 .
(3)- إبراز المعاني / 8 .

بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه , بل لا أظنّ أنّ بيت طالب علم يخلو من نسخة منه , ولقد تنافس الناس فيها, ورغبوا في إقتناء النسخ الصّحاح بها إلى غاية حتّى أنّه كانت عندي نسخة باللامية والرائية بخط الحجيج صاحب السّخاويّ مجلدة , فأُعطيت بوزنها فضة فلم أقبل)) .[1]

وعدّ أحدُ الباحثين المحدثين الشّاطبيَّ أحد أهم رجال علم القراءات وهم أربعة : ٱبن مجاهد (ت 324 هـ) وأبو عمرو الدّاني , والشّاطبيّ , وٱبن الجزري [2] .

شروحها :

لأهمية الشّاطبيّة ، ومكانتها الكبيرة في علم القراءات إلى جانب غموضها ، وكثرة رموزها ، تسابق العلماء إلى شرحها ، وتبيين مقاصد ناظمها ، فحظيت بشروحٍ عدّة ، على مرّ العصور ، وقد وقف محقق كتاب فتح الوصيد على أهمها وهي : [3]

1. فتح الوصيد في شرح القصيد ، لعلم الدّين السّخاويّ ، وهو موضوع البحث .
2. شرح الشّاطبيّة ، لٱبن أبي العز رشيد الهمذانيّ (ت 643 هـ) [4] .
3. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ، لأبي عبد الله محمد بن حسن بن محمد الغزاليّ الفاسيّ (ت 656 هـ) [5] .
4. شرح الشّاطبيّة ، لعبد الرحمن بن أبي القاسم الأزديّ التونسيّ (ت 656 هـ) [6] .
5. كنز المعاني ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصليّ ، المعروف بشعلة [7] .
6. إبراز المعاني ، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المعروف بأبي شامة الدمشقيّ [8] .

---

(1)- غاية النهاية : 2 / 22 – 23 .
(2)- يُنظر : القراءات المتواترة وأثرها في الرّسم القرآنيّ والأحكام الشّرعيّة ، د. محمد الحبش / 365 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد ، دراسة المحقق : 1 / 60 – 61 .
(4)- يُنظر : معرفة القرّاء الكبار ، محمد بن أحمد الذهبيّ ، تح : بشار معروف وآخرين : 2 / 637 .
(5)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 668 ، وذكره محقق كتاب فتح الوصيد بعنوان (اللآلئ في شرح القصيدة) .
(6)- يُنظر : المصدرنفسه ، والصحيفة نفسها .
(7)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 671 .
(8)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 668 .

7. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ، لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبريّ (ت 732 هـ)[1] .
8. العقد النضيد في شرح القصيد ، السمين الحلبيّ (ت 756 هـ) [2] .
9. سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي ، لعلي بن عثمان المشهور بـأبن القاصح (ت 801 هـ) [3] .
10. الوافي في شرح الشاطبيّة في القراءات السبع ، الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت 1403 هـ) .

وثمت شروح أخرى لم يذكرها محقق الكتاب منها : شرح الشاطبيّة ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن عبد المولى بن جبارة المقدسيّ (ت 728 هـ) [4] . وشرحها من المحدثين علي محمد الضباع شرحين هما : [5]

1. تقريب النفع في القراءات السبع .
2. إرشاد المريد إلى مقصود القصيد .

(1)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 743 .
(2)- يُنظر : بغية الوعاة : 1 / 403 .
(3)- يُنظر : غاية النهاية : 1 / 555 .
(4)- يُنظر : تقريب النفع في القراءات السّبع ، علي محمد الضباع / 11 .
(5)- وهما من مراجع هذا البحث ، و يُنظر : تاريخ القرآن / 648 .

المسألة الثالثة : التعريف بـ (علم الدّين السَّخاويّ)

آسمه ونسبته ونشأته :

هو : عليّ بن محّمد بن عبد الصّمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطّاس أبو الحسن علم الدّين السَّخاويّ الهمدانيّ الشّافعيّ [1]. وجاء في (غاية النهاية) أنّ آسم جده السّادس عطاس بدل غطاس [2] ، وأظنّه تصحيفاً .

ولد السّخاويّ سنة (558 هـ) ، وكانت ولادته بمدينة (سَخَا) في مصر [3] ، وإليها نُسِب [4]. وعاش طفولته فيها ، ودرس على أيدي عدد من شيوخها فحفظ القرآن الكريم في عمر مبكر ، ودرس الفقه المالكيّ في بادئ الأمر قبل أن يتجه إلى المذهب الشافعيّ . ولمّا قدم الإمام الشّاطبيّ إلى مصر لازمه , وتلمذ له ، وأخذ عنه القراءات , ثمّ رحل إلى دمشق مع الأَمير موسك بن جكو آبن خال الملك صلاح الدّين الأيوبيّ , وكان مؤدباً لأولاده ، وطاب له السّكن في دمشق وحط رحاله فيها طويلاً [5].

شيوخه :

---

(1)- يُنظر : إنباه الرّواة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم : 2 / 311 , ووفيات الأعيان : 3 / 34 , وطبقات الشّافعية ، أبو بكر بن قاضي شهبة ، تصحيح وتعليق : د. عبد الحليم خان : 2 / 447 – 448 , وبغية الوعاة : 2 / 207 , وشذرات الذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبليّ : 5 / 222 .

(2)- يُنظر : غاية النهاية : 1 / 568 .

(3)- بلدة بمصر فتحها خارجة بن حذافة بولاية عمرو بن العاص في أيام خلافة عمرو بن الخطاب ، يُنظر : معجم البلدان ، ياقوت الحمويّ : 3 / 196.

(4)- يُنظر : وفيات الأعيان : 3 / 341 , والأعلام : 5 / 154 .

(5)- يُنظر : النجوم الزاهرة ، أبو تغري بردي : 6 / 110 .

لعلّ البيئة الّتي عاش فيها السّخاويّ كانت صاحبة الدّور الأكبر في غزارة علمه ، وعلو شأنه ، فقد عاش في بلدين عُرفا برعاية العلم والعلماء ، إذ عاش طفولته في مصر وفيها نشأ ، وعاش ما تبقى من عمره في دمشق ، وتلمذ على أيدي خيرة علماء البلدين فمن أشهر العلماء الّذين تلمذ لهم في مصر : [1]

1- الحافظ أبو الطّاهر السَّلفيّ , هو صدرالدّين أحمد بن محمد بن سلَفة الأصبهانيّ (ت 576 هـ) , عُرف بعلوم الحديث وبرز فيها [2] .

2- أبو الطّاهر بن عوف المالكيّ ، هو أبو الطّاهر بن عوف بن إسماعيل بن مكي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف الزّهريّ الإسكندريّ (ت 581 هـ) [3] .

3- الشّاطبيّ , هو أبو محمد القاسم بن فِيرُّة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرّعينيّ الشّاطبيّ الضّرير ، أخذ عنه السّخاويّ قصيدته المشهورة (حرز الأماني ووجه التهاني) وقرأها عليه مرات عدة [4] .

4- أبو القاسم البوصيريّ ، هو هبة الله بن علي بن ثابت بن مسعود الأنصاريّ ، برز بعلم الحديث ، (ت 598 هـ) [5] .

5- أبو إسحاق بن جبارة السّخاويّ ، حفظ علم الدّين السّخاويّ على يديه القرآن ، ودرس الفقه المالكي في حلقته [6] .

وعندما رحل إلى دمشق تلمذ على أيدي عدد من العلماء أشهرهم :

1- أبو محمّد القاسم بن عساكر ، هو القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله ، عُرف بالحديث (ت 600 هـ) [7] .

2- أبو الحرم مكي بن ربان بن شبة الماكسينيّ الموصليّ (ت 603 هـ) ، عُرف بعلم النحو [8] .

3- أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج بن سعادة ، عُرف بعلم الحديث (ت 604 هـ) [9] .

---

(1)- يُنظر : بغية الوعاة : 2 / 208 .
(2)- يُنظر : الأعلام : 1 / 209 .
(3)- يُنظر : غاية النهاية : 1 / 569 .
(4)- يُنظر : وفيات الأعيان : 3 / 340 .
(5)- يُنظر : المصدر نفسه : 3 / 31 .
(6)- يُنظر : غاية النهاية :1 / 569 . وقد تعذر عليّ العثور على سنة وفاته .
(7)- يُنظر : المصدر نفسه : 1 / 569 .
(8)- يُنظر : الذيل على الروضتين ، أبو شامة المقدسيّ ، تح : محمد زاهد الكوثريّ / 58 .
(9)- يُنظر : غاية النهاية : 1 / 569 .

4- طبرزد , هو أبو حفص عمر بن أبي بكر محمد بن معمّر البغداديّ المحدّث , كان عالماً بالحديث وإسناده , (ت 607 هـ) [1] .

5- أبو اليمن الكنديّ , هو زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد الحمريّ تاج الدّين أبو اليمن الكنديّ ، أديب وشاعر , (ت 613 هـ) [2] .

أخلاقه ومنزلته العلمية :

كان علم الدّين السَّخاويّ معروفاً بخلقه الرّفيع ، وترفعه عن ملذات الدّنيا الفانية ، وبتواضعه وحلمه ، لا شاغل له عن طلب العلم [3] ، وإلى جانب خلقه الرّفيع عُرف بالعلم الرّفيع أيضاً ، والمعرفة الغزيرة ، والجد والمثابرة في تحصيل العلم ، وكان من العلماء البارزين في التفسير ، وعلم القراءات ، والفقه ، والحديث ، والنحو , والصّرف , ونال شهرة واسعة ، وعُرف آسمه في بلدان عدّة [4] .

تلامذته :

عاش السّخاويّ ما يقارب تسعين سنة , نال فيها شهرة عالية ، شهد لها القاصي والدّاني , لذا ليس من الغريب أنْ يجتمع عليه طلاب العلم ، بل يتزاحمون للقراءة عليه ، أو للتلمذ له ، فوفد إلى حلقته عند قبر زكريا (عليه السلام) طلاب القراءات ، والنحو ، واللغة ، والأدب [5] ، ومن أشهر هؤلاء التلاميذ :

1. عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو شامة المقدسيّ الشّافعيّ المقرئ النحويّ المعروف بأبي شامة , صنف شرحاً للشّاطبيّة وسمه بعنوان : ((إبراز المعاني من حرز الأماني)) , وغيره من المؤلفات [6] .

---

(1)- يُنظر : الكنى والألقاب ، عباس القميّ : 1 / 337 .
(2)- يُنظر : الأعلام : 3 / 96 – 97 .
(3)- يُنظر : غاية النهاية : 1 / 569 ، وبغية الوعاة : 2 / 207 .
(4)- يُنظر : وفيات الأعيان : 3 / 341 ، وغاية النهاية : 1 / 569 ، وبغية الوعاة : 2 / 207 .
(5)- يُنظر : وفيات الأعيان : 3 / 340 – 341 ، والكنى والألقاب : 2 / 284 .
(6)- يُنظر : طبقات الشافعيّة : 2 / 464 – 466 .

2. أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك الشّافعيّ النحويّ , المعروف بٱبن مالك ، صاحب الألفية المشهورة في النحو والصرف , (ت 672 هـ) [1] .

3. أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز بن أبي عبد الله بن صدقة الدّمشقيّ ، المعروف بٱبن الدمياطيّ (ت 693 هـ) [2].

4. أحمد بن إبراهيم أبو العباس الفزاريّ المقرئ النحويّ الشّافعيّ , خطيب جامع دمشق , (ت 705 هـ) [3] .

وفاته :

أجمعت كتب التراجم على أنّ السّخاويّ قد توفي سنة (643 هـ) [4] , وقد فصّل أبو شامة القول في تاريخ وفاته من العام المذكور إذ قال : ((وفيها ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة توفي شيخنا علم الدّين أبو الحسن علي بن محمد السخاويّ (رحمه الله) , علاّمة زمانه , وشيخ عصره وأوانه , بمنزله بالتربة الصّالحيّة , وصُلّي عليه بعد الظّهر بجامع دمشق , ثمّ خُرِج بجنازته في جمع متوفر إلى جبل قاسيون , فدفن بتربته الّتي في ناحية بني صصري , خلف دار ٱبن الهادي ... وكان يوماً مطيراً ، وفي الأرض وحل كثير , وكان على جنازته هيبة ، وجلالة ، ورقة ، وإخبات , وخُتم بموته موت مشايخ الشام يومئذ , وفقد الناس بموته علماً كثيراً)) [5] .

آثاره العلمية :

ولج السَّخاويّ علوماً عدّة , ووضع مصنفات متنوعة ، ٱختلفت بٱختلاف العلوم الّتي أبدع فيها من قراءات ، وفقه ، وحديث ، وتفسير ، ولغة , ولاقت مؤلفاته قبولاً حسناً عند

(1)- يُنظر : طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين أبو نصر السبكيّ ، تح : عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحيّ : 8 / 67 – 68 .
(2)- يُنظر : غاية النهاية : 2 / 173 .
(3)- يُنظر : طبقات الشافعية : 3 / 63 – 64 .
(4)- يُنظر : وفيات الأعيان : 3 / 340 – 341 , وشذرات الذهب : 5 / 222 , والأعلام : 5 / 154 .
(5)- الذيل على الروضتين : / 177, وينظر: طبقات المفسرين ، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوديّ ، مراجعة : لجنة من العلماء : 1 / 432.

معاصريه , ومن جاء بعده ، حتّى يومنا هذا , وهذا سرد لما وقفتُ عليه من مؤلفاته مرتبة حسب الترتيب الألفبائيّ : (1)

1- إفصاح المُوجِز في إيضاح المُعجِز .
2- الإفصاح وغاية الإنشراح في القراءات السَّبع .
3- أقوى العُدد في معرفة العَدد .
4- تحفة الفراض وطرفة المرتاض .
5- تفسير القران , إلى سورة الكهف , توفي قبل إكماله .
6- تنوير الظُّلم في الجود والكرم .
7- جمال القرّاء وكمال الإقراء .
8- الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة .
9- ذات الأصول في مدح الرّسول .
10- ذات الأصول والقبول في مدح الرّسول .
11- ذات الحلل ، وهي قصيدة أحاج .
12- ذات الدّرر في معجزات سيد البشر .
13- سفر السّعادة وسفير الإفادة . شَرَحَ فيه المفصّل للزّمخشريّ (ت 538 هـ) .
14- شرح مصابيح السّنة للبغويّ (ت 516 هـ) .
15- شكوى الأشتياق إلى النبي الطّاهر الأخلاق .
16- الطّود الرّاسخ في القراءة .
17- عروس السّحر في منازل القمر .
18- عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد .
19- فتح الوصيد في شرح القصيد . وهو موضوع هذا البحث .
20- القصائد السّبع في المدائح النبويّة .
21- الكوكب الوقاد في تصحيح الأعتقاد .
22- لواقح الفكر في أخبار من غبر .
23- متشابهات الكتاب .

---

(1)- يُنظر : إنباه الرّواة : 2 / 312 , والأعلام : 5 / 154 , وكشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة : 1 / 641 , 2 / 632 , 2 / 1775 , وهدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين ، إسماعيل باشا بن محمد أمين البغداديّ : 1 / 708 , ومعجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة : 7 / 209 , والتوجيه الصرفيّ للقراءات القرآنيّة في فتح الوصيد في شرح القصيد للسّخاويّ (ت 643 هـ) (رسالة ماجستير) ، أشرف عدنان حسن / 4- 6 .

24- مراتب الأصول وغرائب الفصول ، في القراءات .
25- المفضّل في شرح المفصّل ، شرح فيه المفصّل للزمخشريّ .
26- منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القران العظيم .
27- مناسك الحج .
28- مناهج التوفيق في معرفة التجويد والتحقيق .
29- منير الدّياجي في شرح الأحاجي .
30- الناصرة لمذهب الأشاعرة .
31- نثر الدُّرر في ذكر الآيات والسّور .
32- نظم الدّرر في نقد الشعر .
33- هدية المرتاب وغاية الحفاظ .
34- الوسيلة إلى كشف العقيلة .

وصف كتاب فتح الوصيد :

بما أنّ كتاب فتح الوصيد يمثل شرحاً للشّاطبيّة فمن المؤكد أنّه يلتزم تسلسل أبياتها ، فيذكر البيت تلو البيت ؛ ليشرحه ويبيّن مقصد ناظمه منه بعبارة مجملة أو مفصّلة ، تطول تارةً وتقصر تارةً أخرى ، بَيدَ أنّه لم يبتدئ بشرح الأبيات من أوّل الكتاب ، بل بدأه بمقدمة بدأها بذكر ٱسم الله والحمد والثّناء والصّلاة على نبيه المصطفى مبيناً ٱسم كتابه , وتحدث عن الشّاطبيّة وعن كتاب التّيسير مبيناً أهميتهما ، وذكر شيخه الشاطبي مبيناً صفاته وخلقه , ثمّ تحدّث عن القرّاء السّبعة ورواتهم , وبين سند كلّ قراءة من القراءات السّبع مِنْ قارئها حتّى وصولها إليه , وبيّن على مَنْ قرأها , ثمّ بيّن فضائل القرآن ، وفضائل قراءته وتلاوته , ثمّ بيّن شيوخه الّذين عنهم أخذ القراءات ، وذكر بعد هذا أربعاً من القصائد الّتي نظمها الشّاطبيّ كانت أوّلها في موانع الأسم من الصّرف [1] ، ثمّ شرع في شرح القصيدة ذاكراً بيتاً أو أكثر ثمّ

(1)- يُنظر : فتح الوصيد :1 / 156 .

يبيّن معناه ومعنى ما ٱستغلق مِنْ ألفاظه بعبارة غالباً ما يكتنفها الغموض ، ويستمر على هذا الحال حتّى آخر بيت من أبيات الشّاطبيّة.

والكتاب المطبوع يقع في مجلدين ، ٱحتوى المجلد الأوّل على (628) صحيفة ، وٱحتوى المجلد الثاني على (623) صفحة ، طُبِع في الكويت سنة (2002 م) ، وأصل الكتاب أطروحة دكتوراه للباحث أحمد عدنان الزعبيّ ، قُدِمت إلى كلية الدراسات العليا والبحث العلميّ في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة في السودان [1] .

وقد أُشبع منهج الكتاب بحثاً [2] ؛ لذا سأترك الحديث على منهج الكتاب لأتجنب تكرار ما ذكره مَنْ سبقني , وأتحدّث على منهج السّخاويّ في التّوجيه النّحويّ .

المسألة الرابعة : منهج السخاويّ في التوجيه النحويّ .

منهجه من حيث الشكل والمضمون :

يمكن دراسة منهج السّخاويّ في التوجيه النحويّ من حيث الشكل على أربعة محاور :

أوّلها : طول الوجه وقصره :

لم يلتزم السّخاويّ منهجاً موحداً في هذا الجانب ، فهناك أوجه أسهب في الحديث عنها [3], في حين وجّه قراءات أخر في عبارات موجزة قد لا يتجاوز عدد كلماتها أصابع الكف الواحدة[4] . وكان الإيجاز غالباً على كتابه .

والثّاني : تعدد الأوجه وإفرادها :

---

(1)- يُنظر : المصدر نفسه : 1 / 4 .

(2)- ذكر محقق الكتاب دراسة عن منهجه يُنظر : 1 / 88 – 92 , ولم تكن دراسته تخلو من قصور , فتحدّث عنه مجدداً الباحث الزميل أشرف عدنان حسن صاحب رسالة (التوجيه الصّرفيّ للقراءات القرآنية في فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي (ت 643 هـ)) ، فزاد على محقق الكتاب وٱستدرك ، وكانت دراسته وافية يُنظر / 14 - 23 من الرسالة المذكورة .

(3)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 59 – 60 , 180 – 181 , 358 – 363 .

(4)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 56 , 353 , 413 .

من المعروف أنّ القراءات القرآنيّة قد تحتمل وجهاً واحداً أو أكثر , ومن المؤكد أنّ من يتصدّى لتوجيه القراءات يعطي عدداً منها وجهاً واحداً , ويعطي سواها وجهين أو أكثر ، وهذا ما حدث مع السّخاويّ ، فهناك قراءات أعطاها وجهاً واحداً [1] ، وقراءات زاد عدد أوجهها [2] ، وأقصى عدد من الأوجه أعطاه للقراءات وصل إلى تسعة أوجه , ذكرها في توجيه قراءة الجمهور لقوله تعالى : ﴿ ﴾ [سورة طه من الآية 63] بألف التثنية [3] .

والثّالث : طريقة عرض القراءة :

لم يتبع السّخاويّ منهجاً موحداً في طريقة عرض القراءة أو الإشارة إليها , فهو يستعمل عبارات عدة , ٱختلفت من مسألة إلى أخرى ، فهو ينسب القراءة إلى قارئها تارة ، فيقول : (قراءة عاصم) [4] أو (قراءة الجماعة) [5] , ويشير تارة أخرى إلى القراءة من حيث حالة الكلمة الإعرابيّة كأن يقول : ((قراءة الرّفع)) [6] ، أو : ((قرأة النصب)) [7] , أو عبارات قريبة من ذلك كأنْ يقول : ٱنتصب اللفظ على المدح أو المصدر المؤكد [8] , ويبدو أنّه يعول على القصيدة ورموزها من حيث بيان حرفي القراءتين وذكر مَن قرأ بهما .

والرّابع : الإشارة إلى وجه القراءة :

لم يلتزم السّخاويّ منهجاً موحداً في هذا الجانب أيضاً , فهو يستعمل أحياناً لفظ (الوجه) كأنْ يقول : (وجه قراءة فلان) [9] أو (وجه قراءة النصب) [10] , ويثني كلمة الوجه عند ذكر وجهين ، ويجمعها عند ذكر ثلاثة أوجه أو ما يزيد [11] . وكثيراً ما يستغني عن لفظ

---

(1)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 12 ، 55 ، 87 ، 190 .
(2)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 37 , 77 , 175 , 383 , 402 .
(3)- قرأ أبو عمرو بن العلاء (إنّ هذين لساحران) بياء التثنية في (هذين) ، وقرأ الباقون من السبعة (إنّ هذان لساحران)بألف التثنية يُنظر : السّبعة ، ٱبن مجاهد ، تح : د. شوقي ضيف / 419 , والتيسير / 151 ، والنشر ، ٱبن الجزريّ : 2 / 241 ، ووجهما السّخاويّ في فتح الوصيد : 2 / 358 – 363 .
(4)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 10 , 37 , 176 , 197 .
(5)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 36 , 221 .
(6)- : 2 / 37 , 65 .
(7)- : 2 / 59 , 75 , 127 .
(8)- يُنظر : 2 / 353 .
(9)- يُنظر : 2 / 10 , 176
(10)- يُنظر : 2 / 59 , 75 .
(11)- يُنظر : 2 / 37 , 65 , 66 .

الوجه ، ويذكر الوجه بصورة مباشرة كأن يقول : انتصاب كذا على كذا [1] أو : ((ومن رفع جعل كان تامة))[2] ونحوه .

وعلى ضوء ما تقدّم يتّضح أنّ السّخاويّ لم يعر الجوانب الشّكليّة في التّوجيه النّحويّ أهميةً , بل كان كلّ همه بيان وجه القراءة فحسب , بغضّ النظر عن القالب الّذي يضع الوجه فيه .

كتاب فتح الوصيد غزير العلم , عظيم الفائدة , حوى الكثير من المباحث النحويّة المتنوعة , وقد أشرت آنفاً إلى أنّه تحرّى الإيجاز في ذكر عدد من الأوجه , وأطال وأسهب في أوجه أخرى , فنراه تارةً يوجه النصب على الحال من دون أن يبيّن العامل في الحال أو صاحبها [3] , ونراه تارةً أخرى يسهب في ذكر القاعدة النحويّة , وسياق الجملة [4] , ويكتفي في بعض المواضع بسرد آراء من سبقه من دون أنْ يصرّح برأيه أو بميله لأحد الآراء التّي ينقلها [5].

العلماء الذين أخذ عنهم :

نقل السّخاويّ آراء العلماء الّذين سبقوه في مواضع عدة , وكان غالباً ما يذكر ٱسم القائل كأن يقول : قال الخليل (ت 175 هـ) [6] ، أو قال سيبويه (ت 180 هـ) [7] ، ونحو هذا ، وأحياناً يذكر ٱسم الكتاب في غير مواطن التّوجيه النّحويّ كأن يقول في مواطن التّوجيه الصّرفيّ : ((قال في التّيسير)) [8] ، فذكر ٱسم الكتاب لا صاحبه .

(1)- يُنظر : 2 / 353 .
(2)- : 2 / 103 , ويُنظر : 2 / 110 .
(3)- يُنظر : 2 / 413 .
(4)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 180 – 181 .
(5)- يُنظر على سبيل التمثيل : 2 / 101 – 103 .
(6)- يُنظر : 2 / 101 ، 117 ، 212 .
(7)- يُنظر : 2 / 101 ، 127 ، 189 .
(8)- : 2 / 121 , ويُنظر : 2 / 159 .

وأحياناً يشير إلى مسألة النّقل من دون أنْ يصرّح بأسم القائل كأن يقول : ((قيل)) [1] ، أو ((قال آخرون)) [2] ، أو ((قال بعض العلماء)) [3] ، أو ((قال بعض النّاس)) [4] ، أو ((وقال غيره)) [5] .

ومن الملاحظ أنّ محقق كتاب فتح الوصيد لم يكلّف نفسه عناء البحث عن القائل في جلّ المواضع الّتي لم يصرّح بها السّخاويّ بأسم القائل ، فضلاً على المواضع التي يأخذ فيها من دون أن يشير ، وقد بذلتُ جهداً من أجل الوقوف على من أخذ عنه السّخاويّ مِن دون أنْ يصرّح بأسمه ، ووجدتُ أنّ الكثير مِن هذه المواضع كان الأخذ فيها عن الزّمخشريّ ، لذا سأفرد له موضعاً خاصاً به يلي هذا الموضوع .

أمّا أبرز العلماء الّذين أخذ عنهم السّخاويّ فهم :

1. الخليل [6]
2. سيبويه [7]
3. الكسائي (ت 189 هـ) [8]
4. قطرب (ت بعد 210 هـ) [9]
5. الفرّاء (ت 207 هـ) [10]
6. أبو عبيدة (ت 210 هـ) [14]
7. الأخفش (ت 215 هـ) [11]
8. الزّجّاج (ت 311 هـ) [12]
9. أبن السّراج (ت 316 هـ) [13]

---

(1)- : 2 / 110 , 111 , 141 , 173 , 280 .
(2)- : 2 / 109 .
(3)- 2 / 209 .
(4)- : 2 / 110 ، 460 .
(5)- : 2 / 283 , 284 .
(6)- يُنظر : 2 / 101 , 117 , 212 , 284 , 288 ،466 .
(7)- يُنظـــر : 2 / 101 , 127 , 189 , 196 , 240 , 280 , 282 , 284 , 288 , 360 , 362 , 451 , 467 , 492 .
(8)- يُنظر : 2 / 111 , 141 , 230 , 279 , 285 , 311 , 361
(9)- يُنظر : 2 / 148 , 212 , 288 , 312 , 479 .
(10)- يُنظر : 2 / 101 , 141 , 209 , 220 , 282 , 284 , 288 , 312 , 361 , 446 , 466 , 503 .
(14)- يُنظر : 2 / 486 .
(11)- يُنظر : 2 / 127 , 182 , 196 , 212 , 220 , 230 , 279 , 282 , 361 , 395 , 457 , 459
(12)- يُنظر : 2 / 108 , 209 , 284 , 285 , 289 , 360 , 363 , 451 , 457 .
(13)- يُنظر : 2 / 459 , 460 .

10. النّحاس (ت 338 هـ) ، وقد نقل عنه باسم النّحاس في عدد من المواضع [1] ، وبٱسم ٱبن النّحاس في مواضع أُخر [2] ، والصّواب أنْ يقول النّحاس [3] .

11. أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ) [4]

12. مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) [5]

13. محمود بن عمرو الزمخشريّ [6]

وكانت جلّ نقوله لا تخلو من تصرّف ، حتّى الّتي حصرها محقق الكتاب بين قوسي تنصيص ، وسأكتفي بالأشارة إلى عدد منها [7] ، وأغلبها كان النّقل فيها عن أبي علي الفارسيّ .

ومع كبر حجم الكتاب نسبياً ، وغزارة علمه ، وتنوّع موضوعاته ، وكثرة النقول فيه ، وقع السّخاويّ في عدد مِن الأوهام الّتي لا تقلل مِن علمه , ولا تحطّ مِن شأنه ، فهو بشر يُخطئ ويصيب ، وحسبه أنّ أوهامه معدودة ، والسّعيد مَن عُدّت عثراته ، ومِن هذه الأوهام الّتي جاءتْ في نقوله ولم يلتفت إليها محقق الكتاب :

1- قال السّخاويّ : ((أنشد الأخفش والفرّاء :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّة زَجَّ القلوصِ أَبِي مَزَادَهْ)) [8]

ليدلّ على جواز الفصل بين المتضايفين ، والبيت غير موجود في كتاب معاني القرآن للأخفش , أمّا الفرّاء فإنّه ذكر البيت برواية أخرى فضلاً على كونه لم يعتد به إذ قال : ((وليس قول مَن قال : إنّما أرادوا مثل قول الشّاعر :

---

(1)- يُنظر : 2 / 142 مرتين , 362 مرتين .
(2)- يُنظر : 2 / 69 , 70 , 79 .
(3)- يُنظر : (كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس)(بحث) ، د. أحمد خطاب عمر ، مجلة المورد / 813 – 814 .
(4)- يُنظر : 2 / 68 , 117 , 268 , 280 , 288 , 360 , 467 , 522 .
(5)- يُنظر : 2 / 183 .
(6)- يُنظر : 1/ 304 ، : 2 / 234 ، : 2 / 250 ، : 2 / 426 ، : 2 / 510 .
(7)- يُنظر فتح الوصيد : 2 / 189 ويوازن مع كتاب سيبويه ، سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون : 3 / 44 , وفتح الوصيد : 2 / 74 , ويوازن مع الحجة للقرّاء السبعة ، أبو علي الفارسيّ ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداويّ : 1 / 450 , وفتح الوصيد : 2 / 187 – 188 ويوازن مع الحجة للقراء السبعة : 2 / 151 – 152 , وفتح الوصيد : 2 / 219 – 220 ويوازن مع الحجة للقراء السبعة : 2 / 214 – 215 , وفتح الوصيد : 2 / 283 ويوازن مع الحجة للقراء السبعة : 2 / 423 , وفتح الوصيد : 2 / 288 ويوازن مع الحجة للقرّاء السبعة : 2 / 426 , وفتح الوصيد : 2 / 312 – 313 ويوازن مع الحجة للقراء السبعة : 3 / 17 .
(8)- فتح الوصيد : 2 / 220 ، والبيت لم أهتدِ لقائله .

فَزَجَجْتُهَا متمكناً زَجَّ القَلوْصَ أَبِي مِزَادِه

بشيء , وهذا ممّا كان يقوله نحويّو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية)) [1] .

2- في توجيه قراءة ﴿ ❒◆•✋ 🕮❒🕒⇕⇔♦❷♦✍ ⅄✍ ❶•🕒⌕✍⌨⍓ ❒◆•✋ 🕮❒🕒⇘⌕⍓❸◆ ﴾ [سورة يونس مِن الآية 61] بالنّصب [2] ، قال السّخاويّ : ((وقال أبو علي ... في النّصب : إنّه معطوف على **لفظ** مثقال أو ذرة إلاّ أنّه لا ينصرف للصّفة والزّنة)) [3] ، وعند الرّجوع إلى الحجة لأبي علي يتّضح أنّه قال : ((من فتح الرّاء في (لا أصغرَ ، ولا أكبرَ) من أكبر وأصغر ؛ فلأنّ أفعل في الموضعين في موضع جرّ لأنّه صفة للمجرور الّذي هو قوله : ﴿ ✍ ⅄✍ ⅄✍✠⇙✍•✍✌✍ ❶•❻▪❒⌨ ﴾ وإنّما فتح ؛ لأنّ أفعل إذا ٱتصل به من كان صفة وإذا كان صفة لم ينصرف في النكرة ... وقد يجوز أنْ يُعطف قوله : ﴿ ❒◆• 🕮❒🕒⇕⇔♦❷♦✍ ⅄✍ ❶•🕒⌕✍⌨⍓اَ﴾ على ذرة ، فيكون التقدير : ما يعزب عن ربّك مثقال ذرة ولا مثقال أصغر)) [4] ، ومِن الواضح في كلام أبي علي أنهّ أراد أنّ لفظي أصغر و أكبر يحتمل أنْ يكونا صفة لمثقال أو معطوفين على ذرة , ولم يرد العطف على مثقال أو العطف على ذرة كما ذكر السّخاويّ .

3- نقل السّخاويّ عن الفرّاء إذ قال : ((في الإضافة لمّا ٱختلف اللفظان توهم الأوّل غير الثاني , كما قالوا حبة الخضراء ، وليلة القمراء ، ويوم الجمعة ﴿ ❒◆✎•✍♦✂❻↓ ✂✍⍓☞⌘⇦❷♦❑✍ ﴾ [سورة يوسف مِن الآية 109] ، وغيره من الإضافة إلى النعت)) [5] ، والّذي قاله الفرّاء : ((وأضافه أهل المدينة : (بشهابِ قبسٍ) ، وهو بمنزلة قوله : ﴿ ❒◆✎•✍♦✂❻↓ ✂✍⍓☞⌘⇦❷♦❑✍ ﴾ [سورة يوسف من الآية 109] ممّا يُضاف إلى ٱسمه إذا اختلف [6] أسماؤه)) [7] ، فلم يشر إلى مسألة ((توهم الأول غير الثاني)) من قريب أو بعيد , ويجزم الباحث بأنّ الفرّاء يعدّ الصّفة والموصوف شيئاً واحداً , وإنّما سوّغ الإضافة ٱختلاف اللفظين من دون أنْ يعدّهما أو يتوهمهما شيئين ، يؤيد هذا ويعضده قوله عند الحديث عن إضافة الدار إلى الأخرة في قوله تعالى : ﴿ ❒◆✎•✍♦✂❻↓

---

(1)- معاني القرآن ، يحيى بن زياد الفرّاء ، تحـ : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار : 1 / 358 .
(2)- وهي قراءة السبعة سوى حمزة ، وقرأ حمزة بالرفع فيهما ، يُنظر : السبعة / 328 ، والتيسير / 123 ، والنشر : 2 / 214 .
(3)- فتح الوصيد 2 / 268 .
(4)- الحجة للقرّاء السبعة : 2 / 368 – 369 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 397 .
(6)- الأرجح أن يقول : ٱختلفت ، بتاء التأنيث .
(7)- معاني القرآن : 2 / 286 .

﴿ [illegible] ﴾ [سورة يوسف من الآية 109] : ((أُضيفت الدّار إلى الآخرة وهي الآخرة , وقد تُضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا ٱختلف لفظه كقوله : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الواقعة من الآية 95] والحق هو اليقين ، ومثله أتيتك بارحة الأوّلى ... ويوم الخميس ، وجميع الأيام تُضاف إلى أنفسها لٱختلاف لفظها)) [1] ، وعند إنعام النظر في هذا النّصّ يتضح بجلاء أنّ الفرّاء عدّ المضاف والمضاف إليه شيئاً واحداً ، يؤكد هذا قوله ((وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه)) ، وقوله ((الحق هو اليقين)) ، وقوله : ((وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها)) .

4- وقال : ((أمّا النّصب [2] فزعم الزّجّاج أنّه على الصّرف , وهو صرف العطف من لفظ الشرط إلى معناه)) [3] ، والذي قاله الزّجّاج : ((والنّصب على إضمار أنْ , لأنّ قبلها جزاء)) [4] ، ومن الواضح أنّ ما نسبه السّخاويّ للزّجّاج بعيد البعد كله عن مراد الزّجّاج .

موقفه من الزّمخشريّ :

للسّخاويّ موقف خاص من الزّمخشريّ , إذ إنّه غالباً ما يصرّح بأسماء العلماء الّذين أخذ عنهم , أو نقل نصاً من نصوصهم ، بَيدَ أنّ الموقف مع الزّمخشريّ مغاير لهذا , إذ إنّ السّخاويّ يكثر من الأخذ عن الزّمخشريّ ، إمّا من غير إشارة ، وإما بأن ينسب الكلام لقائل لا يصرّح بٱسمه كأنْ يقول : (قيل) أو (قال بعض العلماء) ، ونحو هذا ، وسأسوق عدداً من

---

(1)- معاني القرآن : 2 / 55 - 56 .

(2)- يعني نصب الفعل (يعلم) في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الشورى الآيتان 34 – 35]

(3)- فتح الوصيد : 2 / 451 .

(4)- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي : 4 / 303 .

الأمثلة الّتي أخذ فيها السّخاويّ عن الزّمخشريّ من دون أنْ يذكر ٱسمه بأنْ ينسب الكلام إلى قائل لا يصرّح بٱسمه :

1- قال السّخاويّ : ((قيل : لمّا كان غسل الأرجل بصبِّ الماء فهي مَظنّة الإسراف , وهو منهي عنه مذموم فعُطِف على الممسوح لا لتُمسح ، ولكن لينبّه على وجوب الٱقتصاد في صبّ الماء عليها)) [1] ، فبنى الفعل قال للمجهول , ولم يصرّح بٱسم القائل ، وعند الرّجوع للكشّاف [2] يتّضح أنّ القائل هو الزّمخشريّ .

2- قال السّخاويّ : ((وقال بعض العلماء : هو على إسناد الفعل إلى الظّرف كما نقول : قوتل خلفكم وأمامكم , والنّصب بمعنى وقع التقطع بينكم ، كما تقول : جُمِع بين الشيئين ، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل الى مصدره بهذا التأويل)) [3] ، وعند الرجوع الى كتاب الكشّاف [4] يتّضح أنّ القائل هو الزّمخشريّ ، وقد ذكر الزّمخشريّ وجه النصب قبل وجه الرفع ، وعكس السّخاويّ الترتيب .

3. وقال السّخاويّ : ((قال بعض العلماء : والّذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً , ومع تنافر النظم , وأقوى من ذلك وأوجه أنْ يكون الجر والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه , وإنّ هولاء قوم لا يؤمنون ، جواب القسم ، أي : وأقسم بقيله يارب)) [5] ، وعند الرّجوع إلى الكشّاف [6] يتّضح أنّ السّخاويّ ينقل عن الزّمخشريّ بتصرف من دون أنْ يشير . وقد عكس ترتيب أوجه الفتح .

4. قال السّخاويّ : ((وقال بعض الناس : (آيات لقوم يوقنون) النصب والرّفع على قولك : إن زيداً في الدّار وعمراً في السّوق أو عمرو في السّوق .

وأمّا قوله : ﴿ ♦☠❑➔■☙◑⌫➔♦③ ♦♌❑➔■☙◑⌫➔♦③ ﴾ [سورة الجاثية من الآية 5] فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت , فالعاملان إذا نصبت هما (إنّ و في) أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في (وٱختلاف الليل والنهار) , والنصب في (آيات) , وإذا رفعت فالعاملان الٱبتداء , وفي عملت

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 173 .
(2)- يُنظر : الكشاف ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ ، تح : عبد الرزاق المهديّ : 1 / 645 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 209 .
(4)- يُنظر : الكشاف : 2 / 45 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 457 .
(6)- الكشاف : 4 / 270 .

الرّفع في (آيات) , والجر في (واختلاف))) [1] وعند الرّجوع إلى الكشّاف [2] يتضح أنّ السّخاويّ يأخذ عن الزّمخشريّ .

وهناك مواضع أخر أخذ فيها السّخاويّ عن الزّمخشريّ من دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى كون هذا الكلام منقولاً عن سواه أذكر منها :

5. قال السّخاويّ : ((ووجه الفتح أنّه في موضع نصب على أنّه خبر كان ، أي : كان عاقبة مكرهم تدميرنا , أو على تقدير : ٱنظر كيف كان عاقبة مكرهم أن دمرناهم , أو في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ ، أي هي أنّا دمرناهم , أو على البدل من عاقبة , وكسره على الأستئناف)) [3] ، ولم يشر من قريب أو بعيد الى أنّ هذا الوجه لأحد ممّن سبقه ، بل يذكره وكأنه يمثل وجهة نظره وعند الرّجوع إلى كتاب الكشّاف نجد أنّ الزّمخشريّ قال : الكسر : ((ٱستئناف , ومن قرأ بالفتح رفعه بدلاً من العاقبة , أو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي تدميرهم , أو نصب على معنى لأنا , أو على أنّه خبر كان , أي كان عاقبة مكرهم الدّمار)) [4] ، ويتضح بعد هذا أنّه أخذ عن الزّمخشريّ من دون أنْ يشير لذلك ، وإن خالفه في الترتيب .

6. قال السّخاويّ : ((ورفع ﴿ ❑◆✂◆❑❒☺⧫◑⬂⧫ ﴾ [سؤرة يس من الآية 39] على الأبتداء , و﴿ ♤⧫⑨●❻⬀✡⧫◑○⬅ ✍⧫✡❑✍ ﴾ [سورة يس من الآية 39] الخبر , أو هو معطوف على الليل , أي : وآية لهم الليل والقمر , والنصب بفعل مضمر يفسره (قدرناه) , والمعنى : قدرنا مسيرة منازل على حذف مضاف)) [5] . ولم ينسب هذه الأوجه لأحدٍ ممّن سبقه , وعند الرّجوع إلى الكشّاف يتّضح أنّه أخذ هذه الأوجه عن الزّمخشريّ من دون أنْ يشير إذ يقول الزّمخشريّ : ((قُرِئ (والقمر) رفع على الأبتداء , أو عطفاً على الليل , يريد : ومن آياته القمر , ونصباً بفعل يفسره قدرناه , ولا بدّ في ﴿ ♤⧫⑨●❻⬀✡⧫◑○⬅ ✍⧫✡❑✍ ﴾ من تقدير مضاف ؛ لأنّه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل والمعنى : قدرنا مسيره منازل)) [6] .

7. قال السّخاويّ في توجيه قراءة عدم تنوين (زينة) [7] في قوله تعالى ﴿ ◑✍✡✱ ✍❑⊠③✱☾❑ ✍✂⧫○○☺◆✍✎↗◆

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 460 .
(2)- يُنظر : الكشاف : 4 / 288 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 402 .
(4)- الكشاف : 3 / 378 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 430 .
(6)- الكشاف : 4 / 19 .
(7)- وهي قراءة سوى عاصم وحمزة من السبعة ، يُنظر : التيسير / 186 ، والنشر : 2 / 267 .

﴿ [سورة الصافات الآية 6] : ((ويجوز فيمن قرأ (بزينةِ الكواكبِ) أنْ يكون مضافاً إلى الفاعل ، أي : بأنْ زانتها الكواكب , والأصل بزينة الكواكب , ... وأمّا الإضافة فلها على أنّ الزينة ٱسم لما يُتزين به وجهان :

أحدهما : أن يُراد بالإضافة البيان للزينة ؛ لأنّ الزينة تكون بالكواكب وبغيرها , كقولك : خاتم حديد.

والثاني : أن يُراد زينة الكواكب في أنفسها)) [1] . وعند الرّجوع إلى الكشّاف يتّضح أنّه أخذ هذه الأوجه عن الزّمخشريّ من دون أنْ يشير ، إذ يقول الزّمخشريّ ((فإنْ أردت المصدر , فعلى إضافته إلى الفاعل , أي : بأنْ زانتها الكواكب ، وأصله : بزينة الكواكب , أو على إضافته إلى المفعول , أي : بأن زان الله الكواكب وحسنها ... وإنْ أردت الٱسم فللإضافة وجهان : أنْ تقع الكواكب بياناً للزينة , لأن الزّينة مبهمة في الكواكب وغيرها ممّا يزان به , وأن يراد ما زُينت به الكواكب)) [2]

وثمت مواضع أخر سأكتفي بالإشارة إليها [3] .

ومن اللافت للنظر أنّ محقق كتاب فتح الوصيد لم يهتد للقائل في أحد هذه المواضع , وهناك مواضع آخر تبدو المطابقة فيها بين كلام الزّمخشريّ والسّخاويّ أقل منها ممّا هي عليه في هذه المواضع فأهملت ذكرها أو الإشارة إليها لٱنتفاء قوة الدّليل .

ومن المستبعد أنْ يكون عدم ذكر ٱسم الزّمخشريّ في هذه المواضع محض صدفة ، بل لا بدّ من أنْ يكون السّخاويّ قد تعمد إهمال ذكر ٱسم الزّمخشريّ على الرّغم من ذكر أسماء سواه ممّن أخذ عنهم ، ولم يرد ٱسم الزّمخشريّ في كتاب فتح الوصيد سوى خمس مرات ، ووهم المحقق فذكر موطناً سادساً في فهرس الأعلام [4] ، وأود التذكير بأنّ السّخاويّ قال في أحد هذه المواضع : ((قال بعض الناس)) ، ولا تخلو هذه العبارة من محاولة الحط من منزلة

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 434 .

(2)- الكشاف : 4 / 37 – 38 .

(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 121 , ويوازن مع الكشاف : 1 / 392 ، وفتح الوصيد 2 / 162 ويوازن مع الكشاف : 1 / 562 ، وفتح الوصيد : / 176 ، ويوازن مع الكشاف : 1 / 672 ، وفتح الوصيد : 2 / 181 ويوازن مع الكشاف : 1 / 711 , وفتح الوصيد : 2 / 266 ويوازن مع الكشاف : 2 / 323 , وفتح الوصيد : 2 / 268 ، ويوازن مع الكشاف : 2 / 337 , وفتح الوصيد : 2 / 407 ويوازن مع الكشاف : 3 / 454 – 455 ، وفتح الوصيد : 2 / 490 ويوازن مع الكشاف : 4 / 613 وغيرها .

(4)- الصفحات التي ذكرها محقق الكتاب في فهرس الأعلام هي : 1 / 303 , : 1 / 180 , : 2 / 234 , : 2 / 250 , : 2 / 426 , 2 / 510 ، والصواب أنها : 1 / 304 , : 2 / 234 , : 2 / 250 , : 2 / 426 , : 2 / 510 ، فوهم في موضعين .

الزّمخشريّ العلميّة , وكان من الممكن أنْ يستبدل كلمة العلماء بكلمة الناس , غير أنّه ضَعَّف علمية الزّمخشريّ ، وإنْ لم يصرح .

والّذي يبدو للباحث أنّ سبب هذا التّجاهل يرجع إلى أحد أمرين أو إلى كليهما مجتمعين :

أوّلهما : كون الزّمخشريّ من المعتزلة ، وهذا ما صرّح به السّخاويّ في أحد المواضع إذ قال : ((وطعن الزّمخشريّ في رواية أبي شعيب [1] ، فقال : (فما برئت من عيب رواية أبي شعيب) . على عادة المعتزلة في الطّعن على الأئمة الأثبات والنقلة الثقات)) [2] ، وعند إنعام النظر في هذا النّصّ يتبيّن عدم رضا السّخاويّ عن المعتزلة , ويعضد هذا قوله عند الحديث عن فعل الأمر في قوله تعالى : ﴿ ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣ ﴾ [سورة البقرة من الأية 117] : ((أمّا قولهم : إنّ هذا ليس بأمرٍ على الحقيقة فغير صحيح , والقائل بذلك معتزلي أو تابع للمعتزلة غير عالم بغرضهم)) [3] ، وفي هذا الكلام إشارة إلى طعن السّخاويّ في أغراض المعتزلة ونواياهم , ممّا يؤكد عدم رضاه عن المعتزلة , وانتفاء مودتهم عنده .

والثاني : قرب وفاة الزّمخشريّ المتوفى (538 هـ) نسبياً من وفاة السّخاويّ المتوفى (643 هـ) ، فالفارق بين وفاة العالمين (105) سنوات ، وربّما لم يشر إليه لكونه متأخراً نسبياً , فهو ـ عندالسّخاويّ ـ ليس من متقدمي النحاة والمفسرين , وتؤيد هذا الأمر وتعضده قلة المواضع التي ذكر فيها أسماء الأعلام الّذين كانت سنوات وفاتهم قريبة من سنة وفاة الزّمخشريّ أو تليها [4] فضلاً على قوله : ((وقد اشتد نكير النحاة البصريين على ٱبن عامر (ت 118 هـ) وسلك المتأخرون مسلكهم في الطعن والردّ حتى قال بعضهم ...)) [5] ، والقائل ههنا هو الزّمخشريّ [6] ، ويلمح الباحث في كلام السّخاويّ أنّه لم يعدّ الزّمخشريّ من ((النحاة البصريين)) بل هو من المتأخرين الّذين سلكوا مسلكهم . وممّا يؤيد أعتزاز السّخاويّ بالقديم عدم ذكر شاهد شعري وأحد في كتابه يعود للشعراء بعد عصر الٱحتجاج بالشعر .

ويبدو للباحث أنّ كلا الأمرين له ما يعضده , وربّما أنّ أجتماع الأمرين عند الزّمخشريّ هو ما دفع السّخاويّ لتجاهل ذكر ٱسم الزّمخشريّ عند الأخذ عنه . وأود التذكير ههنا أنّ السّخاويّ ألف شرحين على كتاب المفصّل للزمخشريّ أوّلهما : (المفضّل في شرح المفصّل) , والثاني : (

(1)- لم أهتدِ إلى العثور على ترجمته أو سنة وفاته .
(2)- فتح الوصيد : 1 / 304 .
(3)- المصدر نفسه : 2 / 34 .
(4)- يُنظر : المصدر نفسه , فهرس الأعلام : 2 / 585 – 607 .
(5)- المصدر نفسه : 2 / 218 – 219 .
(6)- يُنظر : الكشّاف : 2 / 66 .

سفر السّعادة وسفير الإفادة) ، ويعضد هذا أنّ سبب عدم ذكر ٱسم الزمخشريّ في المواضع المذكورة والمواضع المشار إليها سبب ٱعتقاديّ دينيّ لا علميّ .

منهجه في الشّاهد النّحويّ :

كثيراً ما يعزز السّخاويّ وجه القراءة بشاهد نحويّ , يعضد به الوجه الّذي ذكره , ليؤكد مجئ هذا التّركيب في الكلام الفصيح في غير هذا الموضع ، وقد تنوعت شواهده النّحويّه وٱختلفت ، ويمكن القول : إنّ الشّاهد النّحويّ عنده توزع على ثلاثة أقسام رئيسة :

1. منهجه في شواهد القرآن

كثيراً ما يستشهد السّخاويّ بالشّاهد القرآنيّ عند توجيه القراءات ، ومن أمثلة هذا :

أ- عندما وجه قراءتي : ﴿ ⌑⬧✍⬧⌑⬥◼⬛⦿❻✂⬈⬥✂❿⌹⏵⬉ ✌♓⚳ ... ﴾ [سورة البقرة من الآية 37] برفع (آدم) ونصب (كلمات) ، وبنصب (آدم) ورفع (كلمات) [1] ، ٱستشهد بقوله تعالى : ﴿ ⬥⬥ ... ﴾ [سورة البقرة من الآية 124] ، وبقوله تعالى : ﴿ ... ﴾ [سورة آل عمران من الآية 40] ؛ ليدلّ على أنّ المعنى قد يأتي واحداً , وإنْ تبادل الفاعل والمفعول [2] .

ب- عندما وجّه قراءة فتح الهمزة في قوله تعالى : ﴿ ... ﴾ [سورة الأنفال الآية 59] قال : ((فتح (أنّهم) على إسقاط اللام , أي : لأنّهم لا يعجزون ، أو على أنّ (لا) لغوٌ ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ ...

---

(1)- القراءة الأولى قرأ بها السبعة سوى ٱبن كثير ، والثانية قرأ بها ٱبن كثير ، يُنظر : التيسير / 73 ، والنشر : 2 / 159 .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 10 .

[illegible] ﴿ [سورة الأنبياء الآية 95])) [1] .

ج- عندما وجّه السّخاويّ القراءة بألف المد في كلمة (آلسّحر) من قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة يونس من الآية 81] آستشهد بآية قرآنيّة ، إذ قال : ((الآستفهام هنا يحتمل التقرير ويحتمل الآستعظام والإنكار , كقوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة الأنبياء من الآية 62])) [2] .

د - عندما وجّه قراءتي فتح همزة (أنّ) أوكسرها في (أنّ الله) من قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة مريم الآيتان 35 – 36] قال : الكسر ((لأنه معطوف على قوله : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة مريم من الآية 30] وعلى الآستئناف , والفتح على أوصاني بالصّلاة وبأنّ الله , ويجوز أنْ يكون التقدير : ولأنّ الله ربّي وربّكم فاعبدوه , ومثله : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة الجن من الآية 18])) [3]

وكان يكتفي أحياناً بذكر آسم السّورة من دون أنْ يذكر الآية أو يبيّن موطن الشاهد فيها , أذكر على سبيل التمثيل عندما وجه قراءتي رفع (الرّيح) ونصبها في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة سبأ من الآية 12] قال : ((الرّفع على أنّه مبتدأ , ﴿

(1)- فتح الوصيد : 2 / 251 .
(2)- المصدر نفسه : 2 / 268 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 353 .

﴿ الخبر , والنصب على (وسخرنا) كالّذي في الأنبياء)) . [1]

2. منهجه في شواهد القراءات :

كان السّخاويّ بحق مدافعاً بارزاً ، وحارساً أميناً في الدّفاع عن القراءات ، وهو لم يرد قراءة قط أو يضعفها ، فعدّ القراءات جميعها الّتي وردت في كتابه قراءات عربية بلغة فصيحة متواترة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ولا يجوز ردّ إحداها , بل إنّه يدعو بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتغيير القواعد النّحويّة إنْ خالفت قراءة ما , فورد عنده في أحد المواضع نصّ أنقله على الرّغم من طوله ، وتعدد أسطره نظراً لأهميته في تسليط الضوء على موقف السّخاويّ من القراءات القرآنيّة عند تقاطعها مع الخطوط الّتي رسمها النحاة لقواعدهم ، فهو يقول : ((وإذا كانت هذه الجماعة الّذين عنهم تلقى المسلمون القرآن كالمُجمعين على ذلك , وجب التّسليم لقولهم , إذ منهم مَن لو وَرَد عنه ذلك في غير القرآن لتلقاه الجماعة بالقبول ، وجعلوه أصلاً يعملون عليه , ومنهم مِن أهل الفصاحة من لو وَرَدَ عمَّن في وقته ممّن لا يبلغ فصاحته بيت شعر أو حكاية لجعلوه أصلاً في اللغة ؛ فأدنى أحوال هؤلاء الأئمة أنْ يجروا مُجْرَى من هو في عصرهم وزمانهم ، فكيف وقد تلقوه عن التابعين ، وتلقاه التابعون عن الصحابة , وتلقاه الصحابة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وليس فيهم له منكر , وهم أهل الفصاحة والبلاغة , وشاع ذلك في سائر أمصارهم وحواضرهم وبواديهم , فلم يدفعه أحدٌ منهم , وهم العرب الذين تدفع طباعهم ما ليس من كلامهم , فغفلت الأمة كلّها من أوّل الإسلام إلى أنْ أنكر ذلك من قاس على لغة من لا يدانيهم)) [2] ، فهو ههنا يُخطئ الأمة كلّها بسبب القياس على الشّعر , وتضعيف القراءات الّتي خالفت قواعد النحاة الذين استمدوا قواعدهم من شعر قائله أو رواية شخص لا

(1)- المصدر نفسه : 2 / 423 ، ويقصد الآية (81) من سورة الأنبياء ، إذ قال عزّ وجلّ : ﴿ ﴾ .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 96 .

يداني بفصاحته فصاحة قرّاء القرآن , وفضلاً على فصاحتهم فإنّهم أخذوا القرآن عن الرّسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) عن طريق التابعين الّذين تلقوه عن الصّحابة .

وقد وقف في وجه كلّ من طعن بتواتر القراءات ، فتراه يقول : ((كما ظنّ النحاة الّذين لا معرفة لهم بالآثار , ولا آنسة لهم بطريق أهلها أنّ القراءة جائزة بما يجوز في العربية , وأنّ الأئمة قرؤوا بالاختيار)) [1] ، ويقول في موضع آخر : ((والقراءة لا يتوصل إليها إلاّ بالنقل , ولا مدخل فيها للرأي , ولم يذهب إلى هذه البدعة إلاّ أحد رجلين : نحويّ لا معرفة له بالآثار ، وبأحوال الصّدر الأوّل ، وحمايتهم وذبّهم وٱهتمامهم , أو رجلٌ غلبت عليه المقاييس والآراء واستحوذ عليه هواه)) [2] ، فهو يجاهر بتحامله على النحاة , ومن اللافت للنظر أنّه لم يخصص من طعن في القراءات أو في سندها أو ضعفها , فهو يذكر النحاة بصيغة العموم من غير أنْ يخصصهم , أو يستثني طائفة منهم .

وقد دافع دفاعاً قوياً عن القراءات الّتي ضعّفها سواه ، أذكر على سبيل التمثيل ما يأتي :

أ- دفاعه عن قراءة ٱبن عامر بنصب (يكون) [3] في قوله تعالى : ﴿ ♊︎➚✍︎ ⌧⬧⓾⬥▤➚❑♌︎⇱ ﴾ [سورة البقرة من الآية 117] دفاعاً طويلاً [4] وممّا جاء فيه قوله : ((وٱعلم أنّ هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين وما ٱتّبع فيها إلاّ الأثر , ودليل ذلك أنّه قرأ : ﴿ ⚐➔⚐○ 🔔⬧✍︎✌︎⬧ ⚫︎⬧○⬅︎⓵ ✍︎➚♊︎ ⌧⬧⓪⬥▤➚❑♌︎⇱ ﴾ بالرّفع في آل عمران [من الآية 59] , ﴿ ❒⬥⓷⬧❑⬀⬧⬥⓷⬥⓷ ➔❑✌︎⇱ 🖹➔♊︎ ⌧⬧⓪⬥⧗➔❑♌︎⇱ 🗐 ﴾ في الأنعام [من الآية 73] فهذا التغليط لا وجه له مع أنّ ما أنكروه من كونه أمراً من قبل أنّه لا بدّ من مأمور ، والمأمور هنا إنْ كان موجوداً فلا معنى لأمره , وإنْ كان معدوماً فلا يؤمر . قد أُجيبوا عنه بأنّه مخصوص في موجود نحو قوله : ﴿ ✍︎➚❑☼⬅︎❑✁☎︎ 🔔⬥⓶⬧⓾⬥⬚❑◷ ⌘⬚◷○⬀★⬥✓✗⬧ ﴾ [سورة البقرة من الآية 65] وقد حُمل على إحياء أموات , وإماتة أحياء . وإنْ حمل على العموم فهو تغليب للموجودات على المعدومات)) [5] .

---

(1)- المصدر نفسه : 1 / 203 ، ويُنظر : 1 / 204 .
(2)- المصدر نفسه : 1 / 210 .
(3)- قرأ ٱبن عامر بنصب (يكون) وقرأ الباقون من السبعة بالرفع يُنظر : السبعة / 169 , والتيسير / 76 , والنشر : 2 / 165 – 166 .
(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 31 – 36 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 32 – 33 .

ب- يكتفي أحياناً بذكر تجويز عدد من السّابقين للقراءة من دون أنْ يفصل القول كما هو الحال في قراءة حمزة بضم ياء (يخافا) [1] في قوله تعالى : ﴿ ⓫⓪•⚲ 📖❑♌ ⑥•③•▫•✎ ﴾ [سورة البقرة من الآية 229] والّتي طعن بها عدد من النحاة ، قال السّخاويّ : ((قوله فاز [يعني قول الشّاطبيّ] لأنّه ٱختيار أبي عبيد [ت 224 هـ] , وقال أبو علي : وقول حمزة إلا أن يُخافا , مستقيم ؛ لأنّه لما بُني الفعل للمفعول لم يبقَ شيء يتعدى إليه ... فلهذا قال : (فاز) ؛ لأنّ أبا عبيد إمام في القراءة , وأبا علي إمام في النحو , فطعن غيرهما على هذه القراءة لا يُلتفت إليه)) [2] ، فاكتفى برأي أبي عبيد وأبي علي والشّاطبيّ من دون أنْ يذكر رأياً خاصاً به .

جـ- ودافع عن قراءة ٱبن عامر بخفض (شركائهم) [3] في قوله تعالى : ﴿ ✍ ⚲⌧⓪•🗎◆❑ ⓪③❷⚲✝⌧⚥⚲ ✍▫❑⇦⌂ ✍①⚲⓪⏲⌧⓪ ✍✓⇦🗎⚲③⇳¤←☺⇘⓪✎✂ ⇗☠⚲♎⚲⑨⏲•⓪✍❑❑📖 •✍✍☞•♘ ✍✓⇦🗎⚲❷↗⅄•✎✍✂ ⇗☠➔♎↗◆✎✍•🗎◆❷↗⅄ ﴾⇗ [سورة الأنعام من الآية 137] فقال : ((وإذا ثبتت القراءة عن إمام من أئمة القراءة فما وجه الطّعن فيها ؟ وأمّا الخط فما اعتمدت اللغة عليه إلاّ مع النقل وقد جاءت التفرقة بين المضافين في الكلام والشعر)) [4] ، ثمّ ٱستشهد بستة أبيات من الشعر تؤيد ورود الفصل بين المتضايفين في شعر العرب [5] .

وكان في عدد من المواطن يستشهد بالقراءات القرآنيّة غير السبعيّة كٱستشهاده بقراءة أُبيَّ بن كعب (ت 21 هـ) : (ومن الكفار) بمن الخافضة بعد الواو ليعضد قراءة خفض لفظ (الكفار) [6] في قوله تعالى : ﴿ ③◆⏲✵🖒❑&✍⑨❑ ✂✎◆✎⅄♘⇦⚲✖◆ ☎✂❑↗⓪⚲②✸✌•✍ •• ☎✂❑↖☪◆✌✂◆↗ ✂✎◆✎⅄♘⇦⚲✖◆ ✂✡❑↓⑧➔♎ ⇔⚐↗🗏◆☪③⚲⑩ ☎✂❑↗⓪•③✦✌✂✂ ✍▫⇦⚲♘⅄✎✍✂ ⌘Ⅱ⚲⚥✌ ✍✡⌧➔•⓪◆❑ ⇔⚐↗🗏⚲🖫⇗⌧•♘ Ⅱ⚲✌ ✸🖫⏲◆✌⇦🗏⇘⓪✂ ☎✂❑➔✍❑⇑📖 ⇔⚐↗🗏⚲🖫⇗⌧•♘ Ⅱ⚲✌ ✸🖫⏲◆✌⇦🗏⇘⓪✂ ☎✂❑➔✍❑⇑📖

---

(1)- قرأ حمزة بضم الياء ، وقرأ الباقون من السبعة بفتحها ، يُنظر :السبعة / 182 ، والتيسير / 80 ، والنشر : 2 / 171 .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 68 .

(3)- قرأ ٱبن عامر بخفض (شركائهم) ، وقرأ الباقون من السبعة بالرفع ، يُنظر : السبعة / 270 ، والتيسير / 107 ، والنشر : 2 / 197 – 198 .

(4)- فتح الوصيد : 2 / 220 .

(5)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 220 - 221 .

(6)- وهي قراءة أبي عمرو والكسائيّ ، وقرأ الباقون من السبعة بالنصب ، يُنظر : السبعة / 245 ، والتيسير / 100 ، والنشر : 2 / 191 – 192 .

﴿ [سورة المائدة من الآية 57] [1] .

3. منهجه في شواهد الحديث النبوي الشريف :

عزز السخاويّ عدداً من الأوجه الّتي ذكرها بأحاديث نبويّة تعضد هذا الوجه أو ذاك , ممّا يدلّ على أنّه لم يكن ممّن منع الأحتجاج بالحديث النّبويّ أو تجافى عنه , وسأسوق ههنا عدداً من الأمثلة الّتي تبين هذا .

أ. عند توجيه قراءة الكسائيّ : (تستطيع) بتاء الخطاب [2] في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المائدة من الآية 112] قال السّخاويّ : ((أي طلب منها الطّاعة فأجابته , وكذلك في قراءة التاء هل تطلب من ربّك أنْ يطيعك في إنزال المائدة ، أي : هل تسأله مستطيعاً له , ومنه قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) للعباس : وكذلك يا عم , إنْ أطعتَ الله أطاعك)) [3]

ب. عند توجيه قراءة أبي عمرو بـ (آلسّحر) بالف المدّ [4] في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة يونس من الآية 81] قال السّخاويّ : ((الأستفهام هنا يحتمل التّقرير , ويحتمل الأستعظام والإنكار ... كقوله : (صلى الله عليه وآله وسلم): (آلبر بهن))) [5]

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 178 .
(2)- يُنظر : السبعة / 249 ، والتيسير / 101 ، والنشر : 2 / 192 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 185 . والحديث غير موجود في كتب الصحاح المعتبرة .
(4)- يُنظر : السبعة / 328 ، والتيسير / 123 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 268 وتُنظر تتمة الحديث في صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاريّ , تح : مصطفى ديب البغا ، كتاب الصوم / 384 باب (6) حديث (3033).

ج. عند توجيه قراءة الجمهور في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة طه من الآية 63] بألف التثنية في ٱسم الإشارة [1] عضد رفع الاٱسم بعد إنّ بقوله : ((ورُوِيَ عن علي (عليه السلام) أنّه قال : لا أحصي كم سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول على منبره : إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه , ثمّ يقول : أنا أفصح قريش كلّها , وأفصحها بعدي أبان بن سعيد بن العاص)) [2] .

ومن اللافت للنظر أنّ الحديث في المثال الأوّل والمثال الثالث غير موجود في كتب الصحاح المعتبرة ممّا يدلّ على أنّ السخاويّ لم يكن يبالي كثيراً بصحة سند الأحاديث التي يستشهد بها .

4. منهجه في شواهد الشّعر :

كان السّخاويّ كثيراً ما يعزز الوجه الّذي يذكره بشاهد شعريّ أو أكثر ، ينسبه تارةً إلى قائله , ولا يذكر ٱسم الشّاعر تارةً أخرى ، ومن أمثلة الشّواهد الشّعرية الّتي ذكرها :

أ- في توجيه قراءتي ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة من الآية 37] بنصب آدم ورفع كلمات ، وبرفع آدم ونصب كلمات [3] ٱستشهد ببيت لكعب بن زهير ـ لم ينسبه لقائله ـ ليدلّ على أنّ تبادل الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى واحد إذ قال : ((ومن الأفعال ما تستوي في المعنى إضافته إلى الفاعل والمفعول ، نحو : نالني كذا ، ونلتُ كذا ، وأصابني كذا , وأصبت كذا ، كقوله : [4]

إذَا أَذْتَ لَمْ تُعْرِضْ عَنِ الجَهْلِ وَالخَنَا أَصَبْتَ حَلِيْماً أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ)) [5]

---

(1)- قرأ أبو عمرو (هذين) بالياء ، وقرأ الجمهور (هذان) بالألف ، يُنظر : السبعة / 419 ، والتيسير / 151 ، والنشر : 2 / 241 .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 360 والحديث غير موجود في كتب الصحاح المعتبرة .

(3)- القراءة الأولى قراءة ٱبن كثير ، والثانية قراءة الباقين من السبعة ، يُنظر : السبعة / 154 , والتيسير / 73 ، والنشر : 2 / 159 .

(4)- البيت لكعب بن زهير ، وهو في ديوانه برواية قريبة ، إذ ورد في الديوان (تقصر) بدلاً من (تعرض) ، يُنظر : ديوانه ، برواية أبي سعيد السكريّ / 186 .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 10 .

وعند إنعام النّظر في البيت المذكوريتّضح أنّ المراد بـ : أصبت حليماً ، غير المراد بـ : أصابك جاهل , بدليل كون المفعول في الفعل الأوّل (حَليماً) ، والفاعل في الفعل الثاني (جاهل) ، ولا بدّ أنّه أراد أنّك تظلم حليماً ، أو يظلمك جاهل .

لذا يظنّ الباحث أنّ السّخاويّ كان واهماً في هذا التمثيل .

ب- في توجيه قراءة حمزة بخفض (الأرحام) (1) من قوله تعالى : ﴿ ❒◆✁✍✍☐◑➔❒✁☎ ✁✍✍⅄ ✁✍✍⅄🔔☙❽

✍✍✍◆○❁✍✍◆↗☙↗❒♌◆ ✍✍☙○☙⏱ ❒◆✁✍❀☞❻⬀■◆🔔✉◆ ﴾ [سورة النّساء من الآية 1] ٱستشهد السّخاويّ ببيتين من الشّعر ؛ ليؤيد ورود العطف على الضمير المخفوض محلاً من غير إعادة الخافض في كلام العرب إذ قال : ((ولو سُلّمِ أنّ الواو عاطفة فقد نُقِلَ ذلك في الكلام والشّعر , روى قطرب ما فيها غيره فرس , وأنشد الفرّاء : (2)

نُعَلّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سِيُوْفَنَا   وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

وقال آخر : (3)

إِذَا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبِ عَدُوِهِمْ   فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيْرِهَا)) (7)

وموطن الشّاهد في البيت الأوّل عطف الكعب على الضّمير (ها) في بينها من دون أنْ يُعَاد الخافض , ولو أعاده لقال : بينها وبين الكعب ، وموطن الشّاهد في البيت الثّاني عطف سعيرها على الضّمير (ها) من دون أنْ يعيد الخافض , ولو أعاده لقال بها وبسعيرها ، ويبدو لي أنّ السّخاويّ أحسن ٱختيار الشّاهدين ؛ بسبب تنوعهما ، فالخافض في البيت الأول المضاف , والخافض في البيت الثاني حرف الخفض .

ج- وٱستشهد ببيت من الشّعر ليدلّ على جواز عطف الفعل على المصدر , ليعضد قراءة نصب الفعل (يقول) في قوله تعالى : ﴿ ▫⬧➔⊡⊙❁⊘ ✁✍✍✦ 🕮❒♌

---

(1)- يُنظر : السبعة / 226 ، والتيسير / 93 ، والنشر : 2 / 186 .
(2)- البيت لمسكين الدّارمي ، وهو في ديوانه ، جمع وتحقيق د. خليل العطية ، وعبد الله الجبوريّ / 53 .
(3)- لم اهتدِ لقائله ، والبيت في البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسيّ ، بعناية صدقيّ محمد جميل ، وزهير جعيد : 2 / 388 .
(7)- فتح الوصيد : 2 / 148 – 149 .

.....

[illegible]

سورة المائدة من الآيتين 52 – 53] بالنصب على أنّه معطوف على المصدر (الفتح) ، إذ قال : ((يعطف على الفتح ؛ لأنّه بمعنى أنْ يفتح , فتقديره : عسى الله أنْ يفتح وأنْ يقول : فاحتيج إلى تقدير أنْ يكون مصدراً مع القول , ويكون عطف ٱسم على ٱسم كما قال : (1)

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقُرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)) (2)

د- وكان يكتفي أحياناً بذكر شطر من بيت لغرض الٱستشهاد لمسألة نحويّة معينة ، فأذكر على سبيل التّمثيل ٱستشهاده بصدر بيت للنابغة الذبيانيّ من أجل أنْ يدلّ على أنّ المضاف قد يكتسب البناء مِن المضاف إليه إذ قال : ((إذا كان المضاف من نحو : يوم , وحين , و قبل , فيُشْبِهُ بهذا الشياع الأسماء المبنية الشائعة نحو : أين وكيف , ولو كان مخصوصاً نحو : رجلٍ ، لم يجز البناء , ومن ذلك (3)

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلى الصِّبا .....)) (4)

مذهبه النّحويّ :

عند الإطّلاع على المصطلحات النّحويّة عند السّخاويّ , فضلاً على عدد من آرائه ، يتبيّن بوضوح أنّه يمزج بين نحو البصرة ونحو الكوفة ، ، ويمكن عده ضمن نحاة الدّرس

---

(1)- البيت لميسون الكلبيّة زوج معاوية بن أبي سفيان ، وهو في كتاب سيبويه : 3 / 45 , وشرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش : 7 / 25 ، وخزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغداديّ ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. محمد نبيل طريفيّ : 3 / 621 .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 177 .

(3)- صدر البيت للنابغة الذبياني وتتمته : ((وقلتُ ألَمّا أصْحُ والشّيْبُ وَازِعُ)) ديوانه ، تح : كرم البستانيّ / 79 .

(4)- فتح الوصيد : 2 / 275 – 276 .

النحوي في بغداد ، فهو يستعمل أحياناً مصطلحات بصريّة (كالعطف) [1] ، وهو مصطلح بصريّ يقابله غالباً عند الكوفيّين مصطلح (النّسق) [2] , ويستعمل مصطلح (البدل) [3] ، وهو مصطلح بصريّ يقابله غالباً عند الكوفيّين مصطلح (التّبيين) [4] ، ويذكر (المفعول لأجله) [5] وهو ممّا

يذكره البصريّون ، ولا يعترف بوجوده الكوفيون [6] ، ويستعمل مصطلح (ضمير الشّأن) [7] أو (ضمير القصة) [8] ، وقد يجمع بينهما فيقول : ((ضمير الشّأن والقصة)) [9] ، والمصطلحان بصريّان ، ويستعمل أهل الكوفة غالباً مصطلح ضمير المجهول [10] . ويستعمل مصطلح (الظّرف) [11] ، وهو مصطلح بصريّ يقابله غالباً عند الكوفيّين مصطلح (الصّفة) أو (المحل) [12] ، ويستعمل مصطلح (الصّفة) [13] وهو مصطلح بصريّ يقابله غالباً عند الكوفيّين مصطلح (النّعت) [14] .

فضلاً على ترجيحه آراء نحويّة اُختصّ بها البصريّون فيعدّ الأبتداء رافعاً للمبتدأ [15] ، وهو مذهب بصريّ , ورافعه عند الكوفيّين الخبر [16] .

ويستعمل أحياناً مصطلحات كوفيّة كمصطلح (الخفض) [1] ، فضلاً على مصطلح الخافض [2] , ومصطلح المخفوض [3] ، والمشهور أنّ الخفض مصطلح كوفيّ يقابله غالباً عند

---

(1)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 9 , 37 , 77 , 175 , 176 , 311 , 459 .
(2)- يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزوميّ / 315 , والدرس النحوي في بغداد ، د. مهدي المخزوميّ / 33 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 56 , 121 , 140 , 141 , 182 , 507 .
(4)- يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 310 , والدرس النحوي في بغداد / 33 ، والمصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، د. عوض حمد القوزي / 163 .
(5)- يُنظر : 2 / 191 .
(6)- يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 308 – 309 . والمصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري / 162 .
(7)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 224 .
(8)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 395 .
(9)- المصدر نفسه : 2 / 224 .
(10)- يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 311 – 312 .
(11)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 510 .
(12)- يُنظر : الإنصاف ، أبو البركات الأنباريّ ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مسألة (6) : 1 / 61 ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 309 – 310 , والدرس النحوي في بغداد / 33 .
(13)-يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 522 .
(14)- يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 314 , والمدارس النحوية ، د. خديجة الحديثيّ / 301 .
(15)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 56 , 59 , 80 , 311 .
(16)- الإنصاف , مسألة (5) : 1 / 56 – 60 .

عند البصريّين مصطلح (الجر) [4]، وقد آستعمل السّخاويّ مصطلح (الجر) في موضعين لم يكن فيهما ناقلاً [5] .

وجوّز السّخاوي إضافة الموصوف إلى صفته لأختلاف اللفظين [6] ، وهو مذهب كوفيّ , رفضه البصريّون [7] . ورجّح رأي الكوفيّين في مسألة جواز العطف على الضّمير المخفوض من غير إعادة الخافض [8] وهذا ما جوّزه الكوفيون ، ومنعه البصريون [9] ، وجوّز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف وحرف الخفض في قراءة ابن عامر ﴿ ❑◆▤•⓿☒◷⑩ ⑧①⑩ ⑧⊡⇦❑▫⑩ ⑩ ⑧⌛☒⌖⑧❷❸⑩ ⑧⊕⊗⑧ ⑩⑩ ⑧✁⑩⑩⑩◔⇦⌑⇧❸⑧▤⑨✓▫⑩ ⑩♦☞⊠◊• ⑩❑❑⊠◊⑩♦◷⑨⑧⊡⑧☠⑧ ⅄⑦❷♦▤•⑩✎♦⑦⊡➔☠⑧ ﴾ [سورة الأنعام من الآية 137] [10] ، وهذا ما جوّزه الكوفيّون وأنكره البصريّون [11] ، فتبيّن من هذا أنّه كان يستعمل مصطلحات المدرستين وآراءهما . وأنّه ينقل عن المدرستين أيضاً فتراه يأخذ عن سيبويه [12] ، والمبرّد (ت 285 هـ)[13] , كما يأخذ عن الكسائيّ [14] والفرّاء [15] وثعلب (ت 291 هـ) [16].

وقد يعطي القراءة وجهين يمثل أحدهما رأي نحاة البصرة ، ويمثل الآخر رأي نحاة الكوفة [17] . ممّا يؤكد آطلاعه على علم المدرستين البصريّة والكوفيّة ، وعدم تعصبه لإحداهما ، بل أنّه كان يمزج بين آراء المدرستين .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 117 , 121 , 148 , 149 , 178 , 311 , 373 , 459 , 479 , 495 , 507 .
(2)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 147
(3)- يُنظر : المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .
(4)- يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / 257 , 311 , والمدارس النحوية / 301.
(5)- استعمل في أحدهما مصطلح (حرف الجر) ، يُنظر : 2 / 117 , وآستعمل في الآخر مصطلح (الجر) يُنظر : 2 / 173 .
(6)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 190 .
(7)- الإنصاف ، مسألة (61) : 2 / 11 – 12 .
(8)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 147 - 149 .
(9)- الإنصاف ، مسألة (65) : 2 / 34 – 42 .
(10)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 218 – 220 .
(11)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (60) : 2 / 3 – 10 .
(12)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 101 , 127 , 189 , 196 , 240 , 280 , 282 , 284 , 288 , 360 , 362 , 451 , 467 , 492 .
(13)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 111 ، 197 , 360 , 460 .
(14)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 36 , 111 , 141 , 230 , 279 , 285 , 311 , 361 .
(15)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 36 , 101 , 141 , 209 , 212 ,220 , 282 , 284 , 288 , 312 , 361 , 362 , 446 , 466 , 503 .
(16)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 189 .
(17)- يُنظر : صحيفة (111 – 113) من هذا البحث .

العلماء الذين أخذوا عنه :

بما أنّ (فتح الوصيد) أفضل شروح الشّاطبيّة وأقدمها ، بشهادة شرّاح الشاطبيّة أنفسهم , وبما أنّ الشّاطبيّة نالت من الشهرة والذيوع ما يشهد به القاصي والدّاني كان من المتوقع أنْ يتأثر عدد من العلماء بعد السّخاويّ بما جاء في كتاب فتح الوصيد , وبالأوجه النّحويّة الّتي ذكرها ، ولا بدّ من أنْ يأخذ عنه عدد من العلماء , ولكن عند الرّجوع إلى كتب من جاء بعد السّخاويّ لا نجد من ينسب أحد الأوجه له ، وإنْ كان السّخاويّ أوّ ل مَن ذكر هذا الوجه , وكأنّه عُومل مثلما عامل الزّمخشريّ , فبخسه العلماء حقه , كما بخس هو الزّمخشريّ حقه , وربّما لكونه مِن متأخري الموجهين .

وعلى الرّغم من عدم ذكر اسم السّخاويّ ، وعدم نسبة الأوجه الّتي ذكرها العلماء بعده إليه يبدو تأثرُ عددٍ منهم بالأوجه التّي يذكرها السّخاويّ واضحاً ، ولعلّ أبرز مَن يتّضح في مؤلفاتهم تأثرهم بالسّخاويّ هم شرّاح الشّاطبيّة , أخصّ منهم شعلة وأبا شامة ، فعند تتبع الكتب الثلاثة (فتح الوصيد ، وشرح شعلة ، وإبراز المعاني) يتّضح بجلاء أنّ هذين العالمين كانا يكثران من الأخذ عن السّخاويّ من دون أن يشيرا لذلك , وسأسوق ههنا عدداً من المواضع الّتي يتّضح فيها تأثرهما بشيخهما السّخاويّ .

فمِنْ أمثلة المواضع الّتي أخذ فيها شعلة عن السّخاويّ من دون أنْ يشير , قول السّخاويّ في توجيه قراءة حمزة بخفض الارحام [1] من قوله تعالى : ﴿ ❽♋♎♈✎✂♈✎✂☎✂❑→◑□✍✂◆❑
♦⚐♎♦■⇗❻☞✿✂◆❑ ⏲♋○♌✉ ♦♌❑↗◆↗✎✂✿○♦✍

(1)- يُنظر : السّبعة / 226 , والتّيسير / 93 , والنّشر : 2 / 186 .

﴿ [سورة النساء من الآية 1] : ((قراءة صحيحة ثابتة قرأ بها الأعمش [ت 148 هـ] [1] ، وأبراهيم النخعي [ت 96 هـ] [2] ، وقتادة [ت 117 هـ] [3] ... للمحتج عليهم [4]

أن يقول : إنّ المضمر ههنا والظاهر سواء ؛ لأنّ ظاهره لا يصحّ أنْ يتنكر ، فهو كمضمره ، فكما يجوز أنْ تقول : بٱلله والرحم ، يجوز أنْ تقول : به والرّحم , وله أنْ يقول : ليست هذه واو العطف , وإنّما هي واو القسم , أقسم الله بها كما أقسم بالتين تنبيهاً على المنّة به)) [5] ، وقال شعلة في توجيه القراءة نفسها : ((وهي قراءة الكثير من الصحابة ... لأنّ المضمر ههنا مثل مظهره في أنّ ظاهره لا ينكر لكونه ٱسم ٱلله تعالى بخلاف سائر الأسماء ، فٱستوى المضمر مع المظهر في هذا الحكم , فكما جاز سألتك بٱلله والرّحم ، جاز سألتك به والرّحم , أو يكون الجر في الأرحام على أنّ الواو للقسم ، كما أقسم الله بأكثر الأشياء نحو : ﴿ ❒◆✂✍☛❒ ✍✓✗♌■☝☜✍✂◆❒ ✍♌❑🡐☝✍③❒❽☜✍✂◆❒ ❁ ♦✗✓♌☪❹⇦✍♌❻❑➔⊂◆❒ ❁ ﴾ [سورة التين الآيتان 1- 2])) [6] .

وغيره من المواضع الّتي أخذ فيها عن السّخاويّ من دون أنْ يشير إلى ذلك [7] .

ومن الأمثلة الّتي أخذ فيها أبو شامة عن السّخاويّ من دون أنْ يشير ما يأتي : قال السّخاويّ في توجيه قراءة نافع بخفض (طعام) [8] من قوله تعالى : ﴿ ❒◆⇖♦✍■❼ ✂✍✎⅄♙✍⇦♌ ▫✍③⇖❍➔❑☼♦❍➔ ⓪❍♌⊃⇖③ ▫✍⇦♌ ◆❑♦③⇕⑨♌ ⊂➔✍⊠✍⅄⅃✍✗✓⇦▤⇔❍♌✍⇖ ☎ 🕮 ﴾ [سورة البقرة الآية 184] : ((معلوم أنّ الفدية هي الطعام : فالإضافة من باب : خاتم حديد . ومن نوّن جعل (طعام) بدلاً من فدية , أو

---

(1)- هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسديّ ، من القرّاء الأربعة عشر ، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعيّ وعاصم وغيرهما ، يُنظر : غاية النهاية : 1 / 315 – 316 .

(2)- هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفيّ ، يُنظر : المصدر نفسه : 1 / 29 – 30 .

(3)- هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسيّ البصريّ الأعمى ، عُرف بالتفسير والقراءة ، روى القراءة عن أنس بن مالك وسمع منه ، يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 25 – 26 .

(4)- يعود الضّمير ههنا على النّحاة الذين طعنوا في هذه القراءة .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 147 .

(6)- شرح شعلة / 205 .

(7)- يُنظر : المصدر نفسه / 177 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 59 – 60 ، وشرح شعلة / 179 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 71 ، وشرح شعلة / 181 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 77 ، وشرح شعلة / 205 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 147 ، وشرح شعلة / 221 – 222 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 189 – 190 ، وشرح شعلة / 323 – 324 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 398 – 399 ، وشرح شعلة / 332 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 413 ، وشرح شعلة / 372 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 486 ، وشرح شعلة / 382 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 508 .

(8)- وقرأ باقي السبعة بالرفع يُنظر : السّبعة / 176 , والتّيسير / 79 , والنّشر : 2 / 170 .

عطف بيان , ولمّا كان هذا الوجه قريب المعنى مفهوماً ظاهراً جعله [1] كالغصن الدّاني المتذلل الّذي لا يعجز الضعيف عن نيل ثمرته)) [2] ، وقال بعده أبو شامة : ((على إضافة فدية إلى طعام , من باب خاتم حديد , وقراءة الجماعة على أنّ طعام بدل من فدية , أو عطف بيان , ولقرب هذه القراءة من الأفهام جعلها

كالغصن الدّاني المتذلل ، الّذي لا يعجز الضّعيف عن نيل ثمره)) [3] ، وغيره من المواضع الّتي أخذ فيها عن السّخاويّ من دون أنْ يشير لذلك [4] .

(1)- يعود الضّمير ههنا على الشّاطبيّ .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 56 .
(3)- إبراز المعاني / 356 .
(4)- يُنظر : إبراز المعاني / 359 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 59 – 60 ، وإبراز المعاني / 361 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 71 ، وإبراز المعاني / 363 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 77 ، وإبراز المعاني / 389 – 390 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 121 ، وإبراز المعاني / 439 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 189 - 190 ، وإبراز المعاني / 641 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 413 ، وإبراز المعاني / 719 ويوازن مع فتح الوصيد : 2 / 508 .

الفصل الأوّل

الأسماء

المبحث الأوّل : المرفوعات

ممّا قُرِىء بالرّفع على أنّه مبتدأ .

ممّا قُرِىء بالرّفع على أنّه خبر .

ممّا قُرِىء بالرّفع على أنّه فاعل .

ممّا قُرِىء بالرّفع على أنّه صفة لموصوف مرفوع .

المبحث الثّاني : المنصوبات

ممّا قُرِىء بالنّصب على أنّه مفعول به .

ممّا قُرِىء بالنّصب على أنّه مفعول مطلق .

ممّا قُرِىء بالنّصب على أنّه مُستثنى .

ممّا قُرِىء بالنّصب على أنّه حال .

المبحث الثّالث : المخفوضات

ممّا قُرِىء بالخفض على أنّه مخفوض بحرف القسم.

ممّا قُرِىء بالخفض على أنّه مضاف إليه إضافة بمعنى من .

ممّا قُرِىء بالخفض على أنّه مضاف إليه إضافة الموصوف إلى صفته .

ممّا قُرِىء بالخفض على أنّه معطوف على اسم مخفوض

المبحث الأول : المرفوعات

ممّا قُرئ بالرّفع على أنّه مبتدأ :

فـي قولـه تعـالى : ﴿ [illegible] ﴾ [illegible]

[سورة إبراهيم الآيتان 1- 2] قرأ ٱبن عامر ونافع (ت 169 هـ) برفع لفظ الجلالة (الله) ، وقرأ الباقون من السّبعة بالخفض [1] ، وروى الأصمعيّ (ت 216 هـ)عن نافع قراءة الخفض [2]. وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [3]

وَفِي الخَفْضِ فِي اللهِ ٱلّذِي الرّفْعُ (عَمّ) خَا لِقُ ٱمْدُدُه

وٱكْسِرْ وَٱرْفَعِ القَافَ شُلْشُلا

فرمز لٱبن عامر ونافع معاً بلفظ (عم) [4] , ونسب لهما قراءة رفع لفظ الجلالة (الله) , وأورده في البيت بصورة الخفض ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالخفض .

---

(1)- يُنظر : السبعة /362 , والتّيسير / 134 , والكنز في القراءات العشر ، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ ، تح : خالد أحمد المشهدانيّ : 2/ 524 , والنّشر : 2/ 224 .

(2)- يُنظر : السبعة / 362 ، ومعاني القراءات ، أبو منصور الأزهريّ ، تح : أحمد فريد المزيديّ / 234 , والحجة للقرّاء السبعة : 14/3 , والمحرّر الوجيز ، ٱبن عطية ، تح : عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ ، والسيد عبد العال السيد إبراهيم : 195/8 , والبحر المحيط : 406/6

(3)- حرز الأماني /163 , وفتح الوصيد : 311/2 , وشرح شعلة /276 .

(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1/ 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

وجّه السّخاويّ قراءة الخفض إذ قال : ((والخفض على البدل من ﴿ ✂☜☺⇨◻❽☞❸❽☞

✂☜☺⇨◻♦☐☺✍❾❽✍ ﴾))[1] ، ومن الواضح الجلي أنّ (العزيز) ههنا مضاف إليه مخفوض , و(الحميد) صفته , وبما أنّ لفظ (الله) بدل من العزيز عند السّخاويّ فينبغي أنْ يُخفض ؛ لكونه تابعاً لأسم مخفوض , فحكم البدل أنْ يتبع المبدل منه في الإعراب[2] ، وضابط هذا الوجه أنّ الصّفة إذا تقدّمت على الموصوف , وكانا معرفتين , يُعرب ما كان موصوفاً ـ قبل تأخيره ـ بدلاً من صفته في الغالب , وقد يُعرب عطف بيان[3] . وانطبق هذا على توجيه قراءة الخفض , إذ ذهب أكثر العلماء إلى أنّ لفظ (الله) بدل من (العزيز)[4] , وذهب غيرهم إلى أنّه عطف بيان[5] . في حين ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أنّ التّابع عطف بيان وليس بدلاً , في حال تقديم الصّفة على الموصوف[6] وفي هذا خروج عن رأي جلّ العلماء .

وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه[7] . وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء[8] .

أمّا قراءة الرّفع , فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((الرّفع على الأبتداء , ويتمّ الكلام على الحميد))[1] ، فجعل لفظ (الله) مبتدأ مرفوعاً , في بداية كلام مستقل عن الّذي قبله , ولم

---

(1)- فتح الوصيد : 2 /311 .

(2)- يُنظر : شرح اللّمع في النّحو ، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير ، تح : د. رجب عثمان محمد / 111 ، والمقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجانيّ ، تح : كاظم بحر مرجان : 2 / 929 .

(3)- يُنظر : المقرّب ، ابن عصفور ، تح : د. أحمد عبد الستار الجواريّ ، ود. عبد الله الجبوريّ /248 , وارتشاف الضّرب ، أبو حيان الأندلسيّ ، تح : رجب عثمان محمد : 4/ 1929 , وشرح الأشمونيّ ، تح : محمود بن الجميل : 3 / 105 .

(4)- يُنظر : إعراب القران ، أبو جعفر النّحاس ، تح : زهير غازي زاهد : 2/ 177 , والحجة في القراءات السّبع ، ابن خالويه ، تح : عبد العال سالم مكرم / 202 , والحجة للقرّاء السبعة : 3/ 14 , وحجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تح : سعيد الأفغانيّ / 376 , والمحرّر الوجيز : 8 / 195 , والبيان في غريب إعراب القران ، أبو البركات الأنباريّ ، تح : طه عبد الحميد طه : 2 / 54 .

(5)- يُنظر : الكشّاف : 2/ 505 , والتّفسير الكبير ، الفخر الرازيّ : 7 / 59 – 60 .

(6)- يُنظر : البدل وعطف البيان (بحث) ، الأستاذ الشيخ رفعت فتح الله ، مجلة مجمع اللغة العربيّة / 136 .

(7)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 2/ 177 , والحجة في القراءات السّبع / 202 , والحجة للقرّاء السّبع : 3/ 14 حجة القراءات / 376 , والمحرّر الوجيز : 8 / 195 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 54 .

(8)- يُنظر : شرح شعلة / 276 , وإبراز المعاني / 549 , وتفسير الجلالين ، جلال الدين محمد بن أحمد المحليّ ، وجلال الدين السيوطيّ / 335 , والإتحاف ، البنا الدمياطيّ ، تصحيح علي محمد الضباع / 271 ، والتّفسير الكاشف ، محمد جواد مغنية : 4 / 422 .

يعيّن السّخاويّ الخبر . وتستوقفني هنا عبارة : ((الرّفع على الأبتداء)) ، فالسّخاويّ لم يقل : رُفِع لأنّه

مبتدأ , أو : رُفِع ورافعه الخبر , أو نحو هذا , وظاهر عبارة السّخاويّ يدلّ على أنّ رافع المبتدأ عنده عامل معنوي ، وهو (الأبتداء) , وهذا مذهب سيبويه إذ يقول : ((وأعلم أنّ الأسم أوّل أحواله الأبتداء , وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الأبتداء والجار , علىالمبتدأ)) [2] , وتابعه جمهور البصريّين [3] . أمّا الكوفيّون فيرفعونه إمّا بالخبر الّذي هو رافعه عندهم , وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب موقعه [4] .

وممّا يُؤخذ على هذا الوجه عدم تعيين الخبر , إذ لم يعيّنه السّخاويّ , والمسألة تحتمل وجهين :

أوّلهما : أن يكون الأسم الموصول (الّذي) وصلته خبراً .

والثّاني : أن يكون الأسم الموصول (الّذي) وصلته صفةً للفظ الله , والخبر مضمراً يدلّ عليه ما تقدّم (العزيز الحميد) .

ويبدو للباحث أنّ الخبر عند السّخاويّ الأسم الموصول , يعضد هذا عبارة : ((ويتم الكلام على الحميد)) الّتي تدلّ على أنّه فصلَ بين الآيتين , وجعل عبارة (الله الّذي لَه مَا في السّموات وما في الأرض) كلاماً مستقلاً , في حين أنّ جعل الأسم الموصول صفةً , وتقدير الخبر , يربط الآية بالآية السّابقة , إذ إنّ الخبر المقدّر يعود على العزيز الحميد , وبهذا لا يتمّ الفصل بين الآيتين , بل أنّ إحداهما تكمّل الأخرى , ويؤيد هذا الرّأي وجود عبارات من مثل ((على الأستئناف لأنفصاله من الآية)) [5] , و ((لأنّ الّذي قبله رأس آية)) [6] ، و ((ولأنفصاله من الآية)) [7] عند من لم يعيّن الخبر ممّن سبقوا السّخاويّ , فضلاً على أنّ عدم ذكر الخبر بحدّ ذاته يعضد هذا الوجه , إذ إنّ الخبر لو كان غير موجود في الجملة ,

---

(1)- فتح الوصيد : 2/ 311 .
(2)- كتاب سيبويه : 1 / 23- 24 , ويُنظر : 2/ 127 , 129 .
(3)- يُنظر : على سبيل التّمثيل : المقتضب ، أبو العباس المبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة : 4/ 126 , والخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : محمد علي النجار : 1 / 110 , والمقتصد في شرح الايضاح : 1 / 214 .
(4)- يُنظر : الخصائص : 1/ 167 , والإنصاف ، مسألة (5) : 1/ 56 – 60 , وأئتلاف النصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ ، تح : طارق الجنابيّ / 30 – 31 .
(5)- معاني القرآن للفرّاء : 2/ 67 .
(6)- الحجة في القراءات السّبع / 202 , وحجة القراءات / 367 .
(7)- الملخص في إعراب القرآن ، الخطيب التبريزيّ ، تح : فاطمة راشد الراجحيّ / 130 .

لكان مفتقراً للإشارة إليه , ولاسيما مع وجود صفة للمبتدأ تصلح أنْ تكون خبراً . أمّا في حال وجود الخبر أمام أنظار القارئ فقد تنتفي الحاجة للإشارة إليه , والله أعلم بالصّواب .

ويبدو للباحث أنّ الفصل بين الآيتين ربّما يخلّ بالمعنى المراد , إذ يبدو أنّ الآيتين ههنا تكمّل إحداهما الأخرى وتتمم معناها , يعضد هذا أنّ الآية الثّانية إنْ فُصِلتْ عن الآية الّتي قبلها يضعف المعنى ، فالمعنى مع عدم الفصل أرجح من أنْ تقول : الله الّذي له ما في السموات وما في الأرض وويل للكافرين من عذاب شديد , إذا ما جعلته غير مسبوق بقولٍ قبله .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الرّفع , إذ قال الفرّاء : « والرّفع على الأستئناف ؛ لأنفصاله من الآية »[1] ، فجعل لفظ الجلالة مبتدأً , ولم يعيّن خبره , وقد فصل الفرّاء بين الآيتين , وجعل إحداهما مستقلة عن الأخرى , وقد تحدث الباحث على مثل هذا الفصل آنفاً . وقريب من هذا الوجه ماذكره بعد الفرّاء عدد من العلماء[2] .

وقال الطّبريّ (ت 310 هـ) : قُرِىء « برفع ٱسم (الله) على الأبتداء , وتصيير قوله : ﴿ ✂✍✍▲♎✍⑧ ✍♦📖↖⓵ ✍♦✍⑥ ✗✍⑥ ✂✍✍⓪○○☺⬜⏱❑◆⏱✿♎ ﴾ خبره »[3] ، فوافق الفرّاء في جعل لفظ (الله) مبتدأً , وزاد عليه أنْ عيّن الخبر , وهو الأسم الموصول (الّذي) وصلته . وقريب ممّا ذكره الطّبريّ ما ذكره بعده مكي بن أبي طالب[4] .

وقال النّحاس : « والرّفع على الأبتداء , وإنْ شئت على إضمار مبتدأ »[5] ، فجوّز في الشّق الثّاني من كلامه أنْ يكون لفظ (الله) خبراً لمبتدأ مضمر . ويقدّر النّحاة في مثل هذه الحالة الضّمير (هو) , وهذا ما صرّح به الأزهريّ (ت 370 هـ) إذ قال : « ويجوز أنْ يكون مرفوعاً بإضمار (هو الله الّذي) »[6] , ويعود هذا الضّمير على (العزيز الحميد) , وبهذا الوجه لا يُفصَل بين الآيتين مِن جهة المعنى ؛ لأنّ الضّمير عاد على ما هو موجود في الآية السّابقة , وإنْ ٱستقلتْ عنها من جهة الإعراب .

---

(1)- معاني القرآن : 2/ 67 .
(2)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 202 , وحجة القراءات / 376 , والملخص في إعراب القرآن / 130 .
(3)- جامع البيان في تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ : 7 / 414 .
(4)- يُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع ، مكي بن أبي طالب القيسيّ ، تح : د. محيي الدين رمضان / 25 .
(5)- إعراب القرآن :2/ 177 .
(6)- معاني القراءات / 234.

وقال أبو علي الفارسيّ : ((ومن رفع قطع مِن الأوّل , وجعل ﴿ ٱلَّذِي ﴾ الخبر , أو جعله صفة , وأضمر خبراً)) [1] ، فذكر وجهين وزاد في ثانيهماعلى من سبقه أنْ جعل لفظ (الله) مبتدأً مرفوعاً , والأسم الموصول صفته , والخبر مضمراً , ويفسر الضّمير ما ذُكر في الآية السّابقة أعني العزيز الحميد , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد أبي علي كلّ مِن الطّوسيّ (ت 460 هـ) والطّبرسيّ (ت 548 هـ) [2] . ولم يذكر أبو علي أو أحد متابعَيه تقدير الخبر المضمر , وقريب منه ما ذكره بعدهم العكبريّ (ت 616 هـ) إذ قال : ((والخبر محذوف تقديره : الله الّذي له ما في السّماوات وما في الأرض العزيز الحميد , وحُذِف لتقدّم ذكره)) [3].

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع , يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الفرّاء ومن تابعه , وقريب منه ماذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [4] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , لكنّه رفض ترجيح قراءة الرّفع بحجة كونها أوّل آية ؛ لضعف هذه الحجة إذ قال : ((وكم من آية في القرآن متَعلّقة بالّتي قبلها)) [5]. وهذا الكلام لا يمثّل دليلاً على ترجيحه قراءة الخفض , إذ قد يكون مذهبه أنّها الأرجح , وقد يكون مذهبه أنّ القراءتين متساويتان من حيث التّرجيح , و لا مزيّة لإحداهما على الأخرى ، والله أعلم . ويبدو للباحث أنّ قراءة الخفض أرجح ؛ لأنّها تحقق الرّبط بين الآيتين من جهة المعنى والإعراب , ومن دون الحاجة إلى التّأويل , وعدم التّأويل خيرٌ من التّأويل .

---

(1)- الحجة للقرّاء السبعة : 3 / 15 .
(2)- يُنظر: التّبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ ، تح : أحمد حبيب قصير العامليّ : 6/ 270 ، و مجمع البيان ، أبو علي الفضل بن حسن الطبرسيّ ، تح ، هاشم الرسولي المحلاتيّ : 6/ 391 .
(3)- التّبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبريّ ، تح : علي محمد البجاويّ : 2 / 762 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 276 , والجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله القرطبيّ ، تصحيح أحمد عبد العليم البردونيّ وآخرين : 9 / 339 , وتفسير الجلالين / 335 , والإتحاف / 271 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 311 .

ممّا قُرئ بالرّفع على أنّه خبر :

فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ ✂ 📷 ✍ 🌸 ✍ 🚩 ✂ ◆ ③ ✂ ◆ ↗ 🖼 ⌨ 🖫 ✍ ✍ ✂ 🖊 🚩 ✍ 🌸 ✂ ✍ 🖫 🕓 ◆ ☝ 🔊 📱 ◻ ◆ 🔊 💻 ✍ ✂ ✍ 🚩 ⓪ 🔊 📱 ◻ ◆ 🔊 ✍ ✂ ⑧ ✚ ⑨ ➔ ♎ 🌸 ✍ 🚩 ⓪ 🔊 📱 ◻ ◆ 🔊 ✍ ✂ ◻ ◆ ❻ ◆ ◻ ✍ 🖊 ◻ ◆ ◻ ✍ ✍ 🖫 ☺ ← ♦ ⇔ ○ 🔊 ✍ ✓ ✖ ♦ 🌸 ﴾ [سورة لقمان الآيات 1- 3] قرأ حمزة (هدىً ورحمةٌ) بالرّفع , وقرأ الباقون من السّبعة (هدىً ورحمةً) بالنّصب [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَيَنْفَعُ كُوفِيٌّ وَفِي الطَّوْلِ حِصْنُهُ وَرَحْمَةً ارْفَعْ

(فَ-)ائِزاً وَمحُصِّلا

فرمز لحمزة بحرف (الفاء) من (فائز) [3] , ونسب له قراءة رفع (رحمة) , وأورد لفظ (رحمة) في البيت بصورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالنّصب .

وجّه السّخاويّ قراءة النّصب إذ قال : ((والنّصب لأنّ (هدىً) يكون منصوباً على الحال , و(رحمة) عطف عليه)) [4] ، فجعل (هدى) حالاً , وقد لازم لفظ (هدى) صورة واحدة في القراءتين ؛ لكونه اسماً مقصوراً , ويستدلّ على حركته الإعرابية بالقرينة اللفظية , أعني من حركة الاسم المعطوف على (هدى) , وهو لفظ (رحمة) ، ولم يعيّن السّخاويّ العامل في الحال , أو صاحبها .

وفيما يخصّ العامل في الحال , فقد جوّز النّحاة أنْ تعمل الأسماء المبهمة ــ ومنها أسماء الإشارة ــ في الحال ((فأمّا المبنيّ على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ...

---

(1)- يُنظر : السبعة / 512 , والتيسير / 176 , والكافي في القراءات السبع ، أبو عبد الله محمد بن شريح ، تح : أحمد محمود عبد السميع الشافعيّ / 182 , والنّشر : 2/ 259 .
(2)- حرز الأمّاني / 190 , وفتح الوصيد : 2 / 413 , وشرح شعلة / 332 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1/ 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- فتح الوصيد :2 / 413 .

فقد عمل (هذا) فيما بعده كما يعمل الجارّ والفعلُ فيما بعده . والمعنى أنّك تريد أنْ تنبّهه له منطلقاً... فكأنّك قلت : ٱنظر إليه منطلقاً , فمنطلقٌ حال قد صار فيها عبد الله)) [1] , ومثله قوله تعالى : ﴿ ❐◆♎⍓☺◐⌧⬌ ⬔⌧❍▷❷⏲☺ ❖♦➔⬀✍✎❼ ⬆⌧❍⬂❷☺⏲✍ ﴾ [سورة هود من آية 72] .

أمّا فيما يخصّ صاحب الحال فالمسألة فيه تحتمل ثلاثة أوجه :

أوّلها : أنْ يكون (هدى) حالاً من (آيات) , وهذا ما ذكره ممّن سبقوا السّخاوي كلّ من الطّبريّ , والزّمخشريّ , وأبي البركات الأنباريّ (ت 577 هـ) [2] .

والثّاني : أنْ يكون (هدى) حالاً مِنْ ٱسم الإشارة (تلك) , وهذا ما ذكره ممّن سبقوا السّخاويّ كلّ من أبي علي الفارسيّ , ومكي بن أبي طالب ، و ٱبن عطية (ت 546 هـ) [3] .

والثّالث : أنْ يكون (هدى) حالاً من (الكتاب) , وقد منعه قوم بحجة أنّ (الكتاب) مضاف إليه [4] . ويبدو للباحث أنّه غير ممتنع من جهة قواعد النّحو والإعراب ــ والله أعلم بجهة المعنى والتّفسير ــ إذ إنّ المضافِ إليه يصحّ وقوعه صاحب حال إنْ كان المضاف جزءاً , أو مثل جزءٍ من المضاف إليه , في جواز حذفه والٱستغناء بالمضاف إليه عنه [5] . والآيات جزء من الكتاب إنْ كان المقصود بها أجزاء السّور , وهي مثل جزئه إنْ كان المقصود بها علامات وأمارات الكتاب , إذ يصحّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه , بدليل قوله تعالى : ﴿ ❶♦⏲♐♑♎⍓⌨⬔ ✁✍♒♐⍓⌛⬀✌♦⏲❐⊃ ⬩⬩ ❻◆③⬀❐✽ ❍ ⬚♎⬤❍♎ ❍ ♎⬔⬙❾ ♐♏♎❐☺⬅☛✸☽✍⑩♊⌘ ﴾ [سورة البقرة الآية 2]

، ومن أمثلة ما جاء فيه الحال من المضاف إليه , في حال كون المضاف جزءاً من المضاف إليه قوله تعالى : ﴿ 🕮❐⑥⬈♦♎❐❹ 🕮❐■♦⑨⬅⬚➔⬀⬄ 🕮❐♌ ③♦⬙⬚⬚➔✍• ♐⬩⬩⬄✎⌘ 🕮❐⌘⬀⑩❍♎ ⬉♦⑩⍓✌ॐ✍♐ ﴾ [سورة الحجرات من الآية 12] فـ (

(1)- كتاب سيبويه : 2 / 78 .

(2)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 10 / 201 , والكشّاف : 3 / 496 , والبيان في غريب إعراب القرآن :2 / 253.

(3)- يُنظر : الحجة للقرّاء السبعة : 3 / 272 , ومشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسيّ ، تح : د. حاتم صالح الضامن : 2 / 564 , والمحرّر الوجيز : 11 / 482 .

(4)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن :2 / 564 , والمحرّر الوجيز : 11 / 482 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 253 .

(5)- يُنظر : شرح ٱبن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك ، تح : محمد باسل عيون السود / 237 – 238 , وشرح شذور الذهب ، ٱبن هشام الأنصاريّ ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد / 273 .

ميتاً) حال من (أخيه) , على الرّغم من أنّ (أخيه) مضاف إليه , وسوّغ كون (أخيه) صاحب حال , أنّ المضاف (لحم) جزءٌ من المضاف إليه , فاللّحم جزء من الأخ .

وقريب مِن هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ ما ذكره بعده عدد من العلماء [1] .

أمّا قراءة الرّفع فقد وجّهها السّخاويّ فذكر ثلاثة أوجه :

أوّلها : ((على أنّه خبر بعد خبر)) [2] ، وهذا يعني أنّ (تلك) مبتدأ مرفوع , و (آيات) خبر أوّل , وهو مضاف , و (الكتاب) مضاف إليه مخفوض , و(هدى) خبر ثانٍ , و (رحمة) معطوف على هدى , وإنْ كان خبراً ثالثاً في المعنى .

والثّاني : ((أو هدًى ورحمةٌ)) [3] , وهذا النّص لا يخلو مِن غموض , ومِن الصّعب الجزم بما يعنيه السّخاويّ بعبارته هذه , ويرجّح الباحث أنْ يكون تقدير هذه العبارة : أو هو هدى ورحمة , بإضمار مبتدأ تقديره : (هو) , و(هدى) خبره , و(رحمة) معطوف على الخبر , ويؤيد هذا التّرجيح أمران :

أحدهما : نصّ أبي شامة الّذي يتابع السّخاويّ كثيراً , إذ قال موجهاً قراءة الرّفع : ((أو في موضع رفع على تقدير : هو هدى ورحمة ٌ , أو خبر بعد خبر , أي تلك هدى ورحمة , أو يكون (هدى) منصوباً و (رحمة) مرفوعاً , أي : وهو رحمة)) [4] ، فهو يذكر الأوجه الثلاثة الّتي ذكرها السّخاويّ بوضوح أكثر , وإنْ خالفه في التّرتيب , فالوجه الأوّل لأبي شامة ربمّا يمثّل الوجه الثّاني عند السّخاويّ , وهو أكثر وضوحاً عند أبي شامة , وقدّر ابو شامة مبتدأً قبل (هدى ورحمة) , ممّا يؤيد ما ذهب إليه الباحث .

والآخر : الوجه الثّالثّ الّذي ذكره السّخاويّ , والّذي سيُذكَرُ قريباً , إذ ليس من الراجح أن يقدّر السّخاويّ المبتدأ بين المتعاطفين , من دون أنْ يقدّره قبلهما أولاً .

---

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 332 , وإبراز المعاني / 641 , وفتح القدير ، محمد بن علي الشوكانيّ ، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام : 4 / 292 .
(2)- فتح الوصيد : 2/ 413 .
(3)- المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .
(4)- إبراز المعاني / 641 .

والثّالثّ : من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ ((أو هو رحمة)) [1] أي : أنّ لفظ (رحمة) وحده مستأنف , من دون لفظ (هدى) , وهذا يعني أنّ الواو ههنا للأستئناف , لا للعطف . أمّا لفظ (هدى) فهو منصوب في هذا الوجه على أنّه حال , ولفظ (رحمة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو . وقد ذكرتُ آنفاً أنّ لفظ (هدى) يلازم صورة واحدة وإنْ أختلفتْ حالته الإعرابيّة .

ويبدو للباحث أنّ أفضل الأوجه التي ذكرها السّخاويّ كون هدى خبراً بعد خبر ؛ لوجود الإضمار والتّقدير في الوجهين الثّاني والثّالثّ مع وضوح المعنى بدونهما , وعدم التّقدير خيرٌ من التقدير , ويزيد الوجه الثّاني على التّقدير تقطيع أوصال الكلام , والفصل بين الآيتين مع أنّ إحداهما تُكمّل الأخرى وتتمّم معناها ، بحجة كون (هدى) أوّل آية ((وكم من آية بالقرآن متعلّقة بالّتي قبلها)) [2] , ويزيد الوجه الثّالثّ على التّقدير : الفصل بينَ كلمتين يدلّ سياق الآية على عدم وجود مثل هذا الفصل من ناحية المعنى المراد .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ , فقد أختلفوا في توجيه قراءة الرّفع , إذ قال الفرّاء : ((وقد رفعها حمزة على الأئتناف ؛ لأنّها مستأنفة في آية منفصلة من الآية قبلها)) [3] ، ففصل بين الآيتين , وجعل كلّ واحدة منهما تمثّل كلاماً مستقلاً , وجعل رفع (هدى) على أنّه مبتدأ , و(رحمة) معطوف عليه ، وخبر المبتدأ الخافض والمخفوض (للمحسنين) . وذكر هذا الوجه بعد الفرّاء كلٌّ من النحاس ، وأبن خالويه (ت 370 هـ) ، والثّعلبيّ (ت 427 هـ) [4] .

وقال الأخفش : الرّفع ((لأنّ قوله : ﴿ ﴾ معرفة , فهذا خبر المعرفة)) [5] , فأشار إلى أنّ (تلك) أسم معرفة , يُعرب مبتدأ , وبهذا فإنّ (هدى) خبر المعرفة (تلك) , ولم يُشر الأخفش مِن قريبٍ أو بعيد إلى إعراب (آيات الكتاب) . وبهذا الوجه ربط الأخفش بين الآيتين , وجعل المبتدأ في الآية الأولى والخبر في الآية الثّانية ,

---

(1)- فتح الوصيد 2 / 413 .
(2)- المصدر نفسه : 2/ 311 .
(3)- معاني القرآن : 2 /326 .
(4)- يُنظر : إعراب القرآن : 2/ 599 ، والحجة في القراءات السّبع / 284 , والكشف والبيان ، أبو إسحاق الثعلبيّ ، تح : سيد كسرويّ حسن : 5 / 47 .
(5)- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش ، تح : د. هدى محمود قراعه : 2 / 477 .

وذكر هذا الوجه بعده النّحاس [1] ، ولم يذكر ايضاً إعراب آيات , وذكره مكي بن أبي طالب , الّذي جعل (آيات الكتاب) بدلاً من (تلك) [2] , وجعله الزّمخشريّ خبراً أوّلاً [3] , وذكر أبو البركات الأنباريّ [4] وجهَي مكي والزّمخشريّ .

وقال الطّبريّ : أمّا حمزة ((فأنّه قرأ رفعاً على وجه الأستئناف , إذ كان منقطعاً عن الآية الّتي قبلها , بأنّه أبتداء آية , وأنّه مدح , والعرب تفعل ذلك ممّا كان من نعوت المعارف وقع موقع الحال , إذا كان فيه معنى مدح أو ذم)) [5] ، فوافق الفرّاء في الفصل بين الآيتين , وخالفه في أنْ جعل الرّفع على المدح , وعلى الرّغم من صلاح (هدى ورحمة) للرّفع على المدح ههنا , إلاّ أنّ الباحث لايوافق الطّبريّ في هذا الإطلاق , ((وأعلم أنّه ليس كلّ موضع يجوز فيه التّعظيم , ولا كلّ صفة يحسن أنْ يعظم بها ... وأمّا الموضع الّذي لايجوز فيه التّعظيم , فأنْ تذكر رجلاً ليس بنبيه عند النّاس , ولا معروف بالتّعظيم , ثمّ تعظّمه كما تعظّم النّبيه)) [6] ، فيُشترط في التّعظيم أمران : ((أحدهما : أنْ يكون الّذي عُظّم به فيه مدح , وثناء ورفعة .

والآخر : أنْ يكون المعظّم قد عرفه المخاطب , وشُهِر عنده بما عظم به , أو يتقدّم من كلام المتكلّم ما يتقرّر به عند المخاطب حال مدح وثناء , وتشريف في المذّكور)) [7] ، وقد ذكر الطّبريّ أوّل الشرطين , وأهمل ذكر الثاني .

وذكر أبن خالويه وجهين جوّز في الثّاني أنْ يكون الرّفع على البدل من (آيات الكتاب) , إذ قال : ((والثّاني : أن يكون بدلاً من قوله : ﴿ [illegible] ﴾ ؛ لأنّ (آيات الكتاب) كذلك هي)) [8] ، فجعل (هدى) بدلاً من (آيات الكتاب) , فإنْ قصد أنّ البدل ههنا بدل أشتمال , أي أنّ الآيات أشتملت هدى ورحمة , فهو وجه لا يخلو من ضعف ؛ إذ يشترط النّحاة في بدل الأشتمال وجود

(1)- يُنظر : إعراب القرآن : 2 / 599 .
(2)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 564 .
(3)- يُنظر : الكشّاف : 3 / 496 .
(4)- يُنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 253 .
(5)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 10 / 201 .
(6)- كتاب سيبويه : 2 / 69 .
(7)- شرح السّيرافي , بهامش كتاب سيبويه , هامش (6) من : 2 / 69 .
(8)- الحجة في القراءات السّبع / 284 .

ضمير يعود على المبدل منه [1] , وهو غير موجود ههنا لفظاً , وإنْ كان المقصود أنّه بدل كلّ من كلّ , وهذا ما ألمحه في قوله ((لأنّ (آيات الكتاب) كذلك هي)) , فهو وجه بليغ عندي , إذ جعل (آيات الكتاب) مساوية لـ (الهدى والرّحمة) ، ولتقريب الصورة على القارئ ؛ أشبهها بصورة شخص يشير بيده إلى آيات الكتاب , ويقول بلسانه : تلك هدى ورحمة . وهذا الضّرب من البدل لا يحتاج إلى رابط ، و ((إنّما لم يحتج بدل الكلّ إلى رابط ؛ لأنّه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أنّ الجملة الّتي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك)) [2] عند وقوعها خبراً , وذكر هذا الوجه بعد ابن خالويه الطّوسيّ [3] .

وقال الثّعلبيّ ((و قرأ حمزة (ورحمة) بالرّفع على الابتداء)) [4] ، فخصّ لفظ (رحمة) بالتّوجيه , من دون لفظ (هدى) , ويبدو أنّ لفظ (هدى) ما يزال منصوباً عنده في هذه القراءة , والواو للاستئناف ههنا لا للعطف , ولم يُعيّن الخبر , وأظنّه الخافض والمخفوض (للمحسنين) عنده ؛ لتكون جملة (رحمةٌ للمحسنين) مستأنفة , وسوّغ الابتداء بالنّكرة كون الجملة بمعنى الدعاء [5] , ومثلها قوله تعالى ﴿ ◆❒③◆⬀⬁⮜ ♦✖✓♌▣♌♏▣♦➲←☺▫♌♌ ﴾ [سورة المطففين الآية 1] . وقريب مِنْ هذا الوجه إلى حدٍّ ما ما ذكره بعد الثّعلبيّ أبو عمرو الدّاني , الّذي وافقه في أنْ خصّ لفظ (رحمة) بالرّفع , وخالفه في الخبر ـ إنْ صحّ ظنّ الباحث ـ إذ جعله مضمراً للهدى [6].

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومَنْ سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع يتّضح أنّ الوجه الأوّل من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ أعني : (كون هدى خبراً بعد خبر) , كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الأخفش وأبو البركات الأنباريّ , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء[7] . وأنّ الوجه الثّاني من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ ,

---

(1)- يُنظر : نتائج الفكر ، أبو القاسم السهيليّ ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، و علي محمد معوض / 240 , وشرح الرّضيّ ، الرضي الأستراباذيّ ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر : 2 / 392 , والمحرّر في النحو ، عمر بن إسماعيل الهرميّ ، تح : د. منصور علي محمد عبد السميع : 2 / 990 .
(2)- مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاريّ ، تح : د. مازن المبارك ، ود. محمد علي حمد الله : 2 / 658 .
(3)- يُنظر : التبيان في تفسير القرآن : 8 / 268 .
(4)- الكشف والبيان : 5 / 47 .
(5)- يُنظر : الخصائص : 1 / 319 , والمحرّر في النحو : 2 / 531 - 532 .
(6)- يُنظر : المُكتفى في الوقف والابتدا ، أبو عمرو الدانيّ ، تح : جايد زيدان مخلف / 289 .
(7)- يُنظر : إبراز المعاني / 641 , وتفسير البيضاويّ ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاويّ : 3 / 354 , والبحر المحيط : 8 / 408 – 409 ، وإرشاد العقل السليم ، محمد بن أحمد العماديّ الحنفيّ ، ضبط وتعليق محمد صبحي حسن خلاّف : 5/ 365 , والإتحاف / 349 .

أعني : (كون (هدى) خبراً لمبتدأ مضمر) , كان قريباً من الوجه الّذي ذكره النحاس , ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] . أمّا الوجه الثّالثّ من الأوجه التي ذكرها السّخاويّ , أعني : (كون (رحمة) خبراً لمبتدأ مضمر) , فلم أجد له ذكراً عند مَن سبق السّخاويّ , ويبدو للباحث أن السّخاويّ كان غير مسبوق في ذكر هذا الوجه , وإنْ كان الثّعلبيّ قد سبقه إلى أنْ خصّ لفظ (رحمة) بالرّفع ، بَيدَ أنّ الثّعلبيّ رفعه على الأبتداء ، والسّخاويّ رفعه على أنّه خبر مبتدأ مضمر ، كما أنّ الشّاطبيّ خصّ لفظ رحمة بالرّفع في البيت المذكور آنفاً ، ولم يبيّن إعرابه . وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد السّخاويّ كلّ من شعلة وأبي شامة . ولم ينسبه أحدهما للسّخاويّ أو سواه [2] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف .

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 332 , وإبراز المعاني / 641 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 354 , والبحر المحيط : 8 / 408 , وإرشاد العقل السّليم : 5 / 365 , والإتحاف / 349 , وفتح القدير : 4 / 292 .
(2)- يُنظر : شرح شعلة / 332 , وإبراز المعاني / 641 .

ممّا قُرئ بالرّفع على أنّه فاعل :

فـــــي قولـــــه تعـــــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة النساء من الآية 11] قرأ نافع : (وإنْ كانتْ واحدةٌ) برفع (واحدة) , وقرأ الباقون من السّبعة (وإنْ كانتْ واحدةً) بالنّصب [1] . وقد ذكر الشّأطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال [2] :

وَقَصْرُ قِيَاماً عَمَّ يَصْلَوْنَ ضُمَّ كَمْ ... صَفَا

نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةٌ جَلا

فذكر ٱسم نافع صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أنْ يرمز له بحرف (الهمزة) [3] ، ونسب له قراءة الرّفع في (واحدة) , أمّا القراءة الأخرى فتُحمل على النّقيض ، والرّفع ضدّه النّصب ـ عند الشّاطبيّ ـ [4].

وجّه السّخاويّ قراءة النّصب إذ قال : ((وبالنّصب تحتاج إلى تقدير : وإنْ كانت الوارثة واحدة , وإلى أنّ (واحدة) بمعنى منفردة)) [1] ، فذكر أنّ قراءة النّصب تحتاج إلى أمرين :

(1)- يُنظر : السبعة / 227 , والتيسير / 94 , والكافي في القراءات السّبع / 98 , والنشر : 2/ 186.
(2)- حرز الأمّاني / 129، و فتح الوصيد : 2 / 150 , وشرح شعلة / 205 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 249 ، وصحيفة (8) من هذا البحث .

اوّلهما : أنْ يكونَ تقدير الكلام : ((وإنْ كانت الوارثة واحدة)) ، فقدّر اسماً مرفوعاً بعد كان ؛ ليكون اسماً لها , ويكون الاسم المنصوب (واحدة) خبرها , ولم يبيّن نوع (كانت) ههنا , إلاّ أنّه يُفهم كونها ناقصة من وجود الاسم المنصوب بعدها , وتقدير السّخاويّ اسماً لها .

والأمر الثّاني الّذي احتاجته قراءة النّصب ــ على حدّ قول السّخاويّ ــ أنْ تكون واحدة بمعنى منفردة . ويبدو للباحث أنّ هذا التأويل ممّا لا طائل تحته , بل ربّما يخلّ بالمعنى المراد , إذ إنّ الوارثة قد تكون واحدةً , ولكنّها لا تعيش منفردة , وحينئذٍ يصحّ أن نقول : إنّ الوارثة واحدة , ولا يصحّ أنْ نقول : إنّ الوارثة منفردة ، فـ((الفرد الّذي لايختلط به غيره , فهو أعمّ من الوتر , وأخصّ من الواحد)) [2] , ولايُراد ههنا نفي اختلاط الوارثة بغيرها من النّاس , لذا لا يصحّ أنّ نقول : إنّها منفردة , إلاّ إذا أردنا أنّها لم تخالط ورثة آخرين , وهذا فيه من الإغراق في التأويل ما لا يخفى على القارئ الفطن , والمعنى يتّضح بدونه . وقد انفرد السّخاويّ بهذا التّاويل , ولم أجد أحداً قد ذهب إليه من الّذين سبقوه أو جاؤوا بعده , وبغضّ النّظر عن التّاويل يكون الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً إلى حدّ ما من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] , وقريب منه إلى حدٍّ ما ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] .

أمّا قراءة الرّفع فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((ورفع واحدة على أنّها كان التّامة , أي : وإنْ وقعت , وقوله (جلا) أي كشف ؛ لأنّ القراءة بالرّفع ظاهرة مكشوفة المعنى)) [5] ، فجعل (كان) تامة ههنا , و(واحدة) فاعلاً مرفوعاً . ومن المعروف لدى النّحاة أنّ (كان) قد تأتي ناقصة كما هو الحال في القراءة السّابقة , ((وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصَر على الفاعل فيه , تقول : قد كان عبدُ الله , أي : قد خُلِق عبدُ الله , وقد كان

(1)- فتح الوصيد : 2/ 152 .
(2)- مفردات ألفاظ القرآن (فرد) / 629 .
(3)- يُنظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 248 , ومعاني القرآن وإعرابه : 2 / 15 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1/ 399 , ومجمع البيان : 3 / 21 , والتّبيان في إعراب القران : 1 / 334 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 206 , وإبراز المعاني / 412 , وتفسير البيضاويّ : 1/ 326 , والبحر المحيط : 3 / 537 .
(5)- فتح الوصيد : 1 / 151- 152 .

الأمر , أي : وقع الأمر)) [1] , وتُسمى كان التّامة , وقد تسمى كان الحدثيّة [2] ؛ لأنّها تفيد الحدوث والوقوع , ومن هنا أعطى السّخاويّ قراءة الرّفع معنى : ((إنْ وقعتْ)) واحدة , ولأنّ كان التّامة تكتفي بمرفوعها لم تحتج هذه القراءة إلى تقدير ؛ لذا جاءت كلمة (جلا) في آخر بيت الشّاطبيّ , لتُشير إلى ظهور معنى هذه القراءة .

وجدير بالذكر أنّ فاعل كان التامة لا يختلف كثيراً عن فاعل الفعل مات ونحوه ، إذ إنّ واحدة في قولك : كانت واحدةٌ ، لم تكن موجدةً للفعل ، أو مؤثرةً فيه ، بل على العكس قد وقع عليها الفعل ، كما أنّ زيداً في قولك : مات زيدٌ ، لم يكن مُوجداً للموت ، أو مؤثراً فيه ، بل قد وقع عليه الموت ، بل أنّ (واحدة) و(زيداً) مفعولان في المعنى ، وإن كانا فاعلين على حدّ قواعد النحو ؛ لذا أودّ أن تعلم أنّ الفاعل عند النحويّين ما أُسنِد الفعل إليه مقدّماً عليه ، ولا يُشترط أن يكون قد أحدث شيئاً . [3]

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الرّفع إلى حدّ ما , إذ قال النّحاس : ((تكون كانت بمعنى وقعت , مثل كان الأمر)) [4] ، فأعطى (كانتْ) معنى وقعت , وشبّهها بعبارة : كان الأمر , بمعنى وقع الأمر , وبهذا يكون معنى كانتْ واحدة في الآية الكريمة : وقعتْ واحدة . وأعطى ٱبن خالويه لكان معنى : حدث ووقع [5] , ومثله فعل أبو زُرعة [6] (ت ما يقارب 400 هـ) . [7]

وقال أبو علي الفارسيّ : ((ووجه قول نافع : إنْ وقعتْ واحدةٌ , أو وُجِدتْ واحدةٌ , أي إنْ حدث حكم واحدةٍ , أو إرثُ واحدةٍ , ألا ترى أنّ المراد حكمها , والقضاء في إرثها لا لذاتها)) [8] ، فزاد على سابقيه أنْ جعل المراد غير ظاهر الكلام , إذ إنّ ظاهره حدوث واحدة , والمراد حدوث حكمها أو حدوث إرثها , ويبدو للباحث أن المعنى يتّضح بدونه , وكان قريباً من توجيه أبي علي ما ذكره الطّبرسيّ إذ قال : ((ووجه الرّفع : إنْ وقعت

---

(1) كتاب سيبويه : 1 / 46 , ويُنظر : الخصائص : 3 / 305 , وشرح الرّضيّ : 4 / 181 .
(2) يُنظر : الخصائص : 1 / 18 .
(3)- يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 327 ، وأسرار العربيّة ، أبو البركات الأنباريّ ، تح : محمد بهجة البيطار / 79 .
(4)- إعراب القرآن : 1 / 399 .
(5)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 120 .
(6)- هو عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المقرئ المالكيّ ، وقد أهملت كتب التراجم ذكره . يُنظر : حجة القراءات ، دراسة المحقق / 25 – 30 .
(7)- يُنظر : حجة القراءات / 192 .
(8)- الحجة للقرّاء السبعة : 2 / 69 .

واحدة , أو وُجِدتْ واحدة , أي : إنْ حدث حكم واحدة ؛ لأنّ المراد حكمها لا ذاتها)) [1] ، وربّما أخذ عن أبي علي الفارسيّ مِن دون أنْ يشير .

وقال ٱبن عطية : ((بالرّفع على أنّ كان بمعنى : وقع وحضر)) [2] ، فجعل كان بمعنى (وقع و حضر) , ويبدو للباحث أنّ معنى (حضر) لا يؤدي المعنى بدقة , ولا يتّضح معه المعنى المراد , إذ إنّ : (كانت واحدةً) لا تعطي معنى حضرت واحدة , وهل يصحّ إعطاء الوارثة نصف الميراث إنْ حضرت وحدها , ولم يحضر الورثة الباقون معها مع وجودهم أحياء ؟ بل أنّ المراد في الآية الكريمة وجود وارثة واحدة , وٱنعدام غيرها , لا حضور وارثة واحدة , والله أعلم بالصواب .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه , وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع , يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره النّحاس , ولم أجد لهذا الوجه ذكراً عند العلماء بعد السّخاوي ــ على حدّ ما ٱطلعتُ عليه ــ .

أمّا من حيث ترجيح إحدى القراءتين , أوردّها , فموقف السّخاويّ لا يتّضح تمام الوضوح , إذ تحدّث على قراءة الرّفع قائلاً : ((وقوله (جلا) أي : كشف ؛ لأنّ القراءة بالرّفع ظاهرة مكشوفة المعنى , وبالنّصب تحتاج إلى تقدير)) [3] ، وتحدّث على قراءة النّصب قائلاً : ((وقراءة النّصب مطابقة لقوله : ﴿ ◘♦⌧⧫♌ ☝☞↗ⅡO ♦⧫☝⬧O⧫↗✍☺ ﴾)) [4] ، وظاهر النّصين أنّ السّخاويّ يعرض وجهتي النّظر على حدّ سواء , إذ ذكر أوّلاً ما يرجّح قراءة الرّفع ، وهو وضوحها وعدم ٱفتقارها إلى التّقدير , ثمّ ذكر ما يرجّح قراءة النّصب , وهو مطابقتها لما سبقها من الآية نفسها , إذ أجمع السّبعة على قراءة (نساء) بالنّصب [5] في قوله تعالى : ﴿ ◘♦⌧⧫♌ ☝☞↗ⅡO ♦⧫☝⬧O⧫↗✍☺ ﴾ ، غير أنّ إنعام النّظر فيما قاله السّخاويّ في النّصّين , يدلّ على أنّ ما قاله فيما يخصّ قراءة الرّفع ليس إلاّ تفسيراً لكلمة (جلا) الّتي ختم بها الشّاطبيّ بيته , ولا يمثل هذا التّفسير دليلاً على ترجيحه قراءة الرّفع , أو حتى مساواتها لقراءة النّصب , ويعضد هذا أنّي لم أجد فيمن سبق السّخاويّ أو جاء بعده ــ في حدود ما

---

(1)- مجمع البيان : 3 /21 .

(2)- المحرّر الوجيز : 3 / 514 .

(3)- فتح الوصيد : 2 / 152 .

(4)- المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .

(5)- يُنظر : السبعة / 227 ، والتّيسير / 94 ، والكافي في القراءات السّبع / 98 ، والنّشر : 2 / 186 .

اطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع ـ من رجّح قراءة الرّفع , أو ساوى بين القراءتين , بل على العكس وجدتُ إجماعاً على ترجيح قراءة النّصب عند من رجّح إحدى القراءتين , وقد استند أغلبهم في هذا الترجيح إلى مطابقة قراءة النّصب لما سبق [1]. ويبدو للباحث أنّ ما قاله السّخاويّ بخصوص قراءة النّصب يُعدّ امتداداً لترجيح سابقيه , وما قاله بخصوص قراءة الرّفع ما هو إلاّ تفسير لكلمة (جلا) في آخر البيت ـ كما ذكرتُ آنفاً ـ وليس من المنطق أنْ يخالف السّخاويّ إجماع سابقيه من دون أن يُشير من قريب أو بعيد إلى مخالفته هذا الإجماع .

ممّا قُرئ بالرّفع على أنّه صفة لموصوف مرفوع :

في قوله تعالى : ﴿ ♦✖⇦♘♘♂✎✂ ✍◻&✍⑨◻♁✵⏲♦③ ✂✍⊠⑨⬂⑩⭘⏲✍✂ ☎✂◻➔◘🡐✍⬂♦✍ •• ☎✂◻↖✡♦✌✂◆↗ ⏲↖🕮♦✂♦☞♦♘ Ⅱ♦✌◆◻ 🗐 ⮜⮞↖❷↖⭘ ⬀☠🡐☞✡◻🕮◆◻ ↖✍⬋✞♘✌ ⌧↗✎✂♦❽⊠⬈♦▫ ✂✡⑨♘♎☺⊠➔♦✌⑩✌ ☠↗▤✪♘✌ ↖☠↗▤⬂♦♦⑥ ⮞⮞⊠➔◻✪✍✂ ⌘Ⅱ♘✌ •✍♦☞♦♘ ✍♦✌ ✍☠③⇧⑨⊠♎ ⬀☠↗▤✡♘✌ ▥✌⇧⑨♦↖ ✂◆◻♦❶ ⏲♘⭘✍✍ ⮜◻♦❷⏲⊙▦⌧✍ ⬋◻◻🕮 ♘◻♦⌨⬋➔♦▤⬂✍✂ ⌧⬋✍◼⏲♦✍ ⌧⬋✍◼⏲♦❶ ↖✌⇧⑨♦↖ ⬋◻◻🕮 ♦✖✓⬁▤⏲✽⭘♦✌ ←✈✍⊠➔♦✪ ⌨♘✍⏲♦❶ ⏲♘◆⓪✍✡✌✍ ﴾ [سورة المائدة من الآية 95] قرأ الكوفيون (عاصم ، وحمزة ، والكسائيّ) ﴿ ↖✍⬋✞♘✌ ⌧↗✎✂♦❽⊠⬈♦▫ ﴾ بتنوين جزاء ورفع مثل , وقرأ

(1)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 15 , وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 399 , والحجة في القراءات السّبع / 120 , ومعاني القراءات / 120 , وحجة القراءات / 192 , والكشّاف : 1 / 511 , ومجمع البيان : 3 / 21 .

الباقون من السّبعة (فجزاءُ مثلِ) بترك تنوين جزاء , وخفض مثل [1] , ورُوي عن عاصم أنّه قرأ (فجزاءٌ مثلَ) بتنوين جزاء ونصب مثل [2]. وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال [3] :

وَفِي العَيْنِ فَآمْدُدْ مُقْسِطاً فجزاءُ نَوْ ... وِنُوا مِثْلُ مَا فِي خَفْضِهِ الرَّفْعُ (ثُ) مَّلا

فرمز للكوفيّين بحرف (الثّاء) من (ثُمّلا) [4] ، ونسب لهم قراءة تنوين (جزاء) ورفع (مثل) , وأورد لفظ (جزاء) في البيت من غير تنوين ؛ ليدل على أنّ قراءة الباقين من دون تنوين , وأورد عبارة ((ما في خفضه الرّفع)) ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بخفض مثل .

وجّه السّخاويّ قراءة الخفض إذ قال : ((ووجهها أنْ يُقال : إنّ الأصل (فجزاءٌ مثلَ) بالتّنوين والنّصب , بمعنى فعليه أنْ يُجزَى مثلَ ما قتل , ثمّ أُضيف كما تقول : عجبتُ مِن [ضربٍ زيداً][5] ثمّ من ضربِ زيدٍ)) [6] ، فجعل أصل الكلام : (فجزاءٌ مثلَ) , بتنوين جزاء ونصب مثل , وقدّر المصدر ههنا بأنْ والفعل ؛ ليكون تقدير الكلام : أنْ يُجزى مثل , فيكون (مثل) مفعولاً به للمصدر , ثمّ أضاف المصدر إلى مفعوله , كما أُضيف المصدر إلى مفعوله في قولنا : عجبت من ضربِ زيدٍ، وأصله : عجبتُ مِن ضربٍ زيداً ، وحُذِفَ التّنوين من (جزاء) ؛ للإضافة , يقول سيبويه : ((وإنْ شئت حذفتَ التّنوين ، كما حذفتَ في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، إلاّ أنّك تَجرّ الّذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً ؛ لأنّه اسم قد كففت عنه التّنوين , كما فعلت ذلك بفاعل , ويصير المجرور بدلاً من التّنوين معاقباً له ، وذلك قولك : عجبتُ من ضَرْبِه زيداً , إنْ كان فاعلاً , ومن ضربه زيدٌ , إنْ كان المضمر مفعولاً)) [7] , فجوّز إضافة المصدر إلى مفعوله مع

---

(1)- يُنظر : السبعة / 247– 248 , والتيسير /100 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 461 , والنشر : 2 / 192 .
(2)- يُنظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 519 .
(3)- حرز الأمّاني / 135, وفتح الوصيد : 2 / 179 , وشرح شعلة / 218 .
(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(5)- في متن الكتاب : ((من ضربٍ زيدٍ)) ولا يستقيم خفض زيد مع تنوين (ضَرْبٍ) .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 181 .
(7)- كتاب سيبويه : 1 / 190 .

ذكر الفاعل , ومثله فعل المبرّد [1] , وتابعهما عدد من النّحاة [2] , ومن الجدير بالذّكر ههنا : أنّ إضافة المصدر إلى مفعوله تكثر عند حذف الفاعل [3] . والغريب في الأمر ذهاب عدد من النّحاة إلى أنّ إضافة المصدر إلى مفعوله قليلة , وإنْ حُذِف الفاعل , بل جعلها عدد منهم مقتصرة على الشّعر [4] ، على الرّغم من تجويزها من سيبويه , والمبرّد وغيرهما , وسوقهم للأمثلة التي تؤيد هذه الإضافة , التي أجازها القياس والسّماع ومتقدّمو النّحاة .

وعلى ضوء ما تقدّم يبدو للباحث أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ وجه حسن لا يعلوه غبار وتعضده قراءة أبي عبد الرّحمن السّلميّ (ت 74 هـ) [5] : (فجزاءٌ مثلَ) بتنوين جزاء , ونصب مثل [6] ، وهذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [7] ، وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [8] .

أمّا قراءة الرّفع فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((و(مثل) في هذه القراءة صفة لجزاء , والتّقدير : فعليه جزاءٌ مماثل ما قتل , و ﴿ ﴾ أيضاً في موضع الصفة)) [9] . فذهب إلى

أنّ (جزاء) مبتدأ مرفوع , خبره محذوف تقديره : فعليه , و(مثل) صفة لجزاء , وهي بمعنى مماثل ههنا , والخافض والمخفوض في موضع رفع صفة ثانية لجزاء ، ولا يصحّ تعليقهما بـ (جزاء) ؛ لأنّه مصدر وما يتعلّق به من صلته , ولا يجوز الفصل بين الصّلة والموصول بالصّفة [10] .

---

(1)- يُنظر : المقتضب : 1 / 152 .
(2)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 3 / 408 – 409 , والمحرّر في النحو : 2 / 805 .
(3)- يُنظر شرح شذور الذهب / 395 .
(4)- يُنظر : شرح ابن الناظم / 299 , وشرح شذور الذهب / 393 – 395 .
(5)- هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة السلميّ ، الضرير ، ولد في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ووالده من الصحابة ، أخذ القراءة عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) وأبيّ بن كعب ، يُنظر : غاية النهاية : 1 / 413 – 414 .
(6)- يُنظر المحتسب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : علي النجديّ ناصف وآخرين : 1 / 218 – 219, والكشّاف 1 / 711 , ومجمع البيان 3 / 304 .
(7)- يُنظر : الحجة للقرّاء السبعة : 2 / 135 , والتبيان في تفسير القرآن : 4 / 24 , والكشّاف : 1 / 711 , ومجمع البيان : 3 / 304 , والمحرّر الوجيز : 5 / 39 .
(8)- يُنظر : إبراز المعاني / 434 , والبحر المحيط : 4 / 365 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 544 , والإتحاف / 202 .
(9)- فتح الوصيد : 2 / 181 .
(10)- يُنظر : المقتضب : 3 / 192 – 193 , ومشكل إعراب القرآن : 1/ 236 , ونحو القرّاء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي / 157 – 158 .

من الواضح أنَّ (جزاء) نكرة , و (مثل) مُعرَّف بالإضافة , والنَّكرة لا توصف إلاَّ بنكرة , فما الَّذي سوّغ مجيء صفة النكرة ٱسماً مضافاً ؟! إنّ (مثل) من الألفاظ الموغلة في الإبهام , الَّتي سُمِعَ عن العرب وصفها للنَّكرة , وإنْ كانت محلاة بال , أو مضافة . يقول سيبويه : « ومن النَّعت أيضاً مررتُ برجلٍ مثلك , فمثلك نعتٌ على أنَّك قلت : هو رجلٌ كما أنَّك رجلٌ , ويكون نعتاً أيضاً على أنَّه لم يَزِدْ عليك , ولم ينقص عنك في شيء من الأمور , ومثله : مررت برجلٍ مثلك , أي صورته شبيهة بصورتك , وكذلك : مررت برجل ضربك وشبهك , وكذلك نحوك ، يُجْرَين في المعنى والإعراب مُجْرًى واحداً , وهنَّ مضافاتٌ إلى معرفةٍ صفاتٌ لنكرةٍ »[1] ، والعلة في جواز هذا الوصف أنَّ قولنا : « (مثلك) مبهم مطلق , يجوز أنْ يكون مثلك في أنَّكما رجلان , أو في أنَّكما أسمران , وكذلك كل ما تشابهتما به , فالتَّقدير في ذلك التَّنوين , كأنَّه يقول : مررت برجل شبيه بك , وبرجل مثل لك »[2] , وقريب من هذا ما ذهب إليه ٱبن يعيش (ت 643 هـ) إذ قال : « وذلك (غير ومثل وشبه) , فهذه نكرات , وإنْ كُنَّ مضافات إلى معرفة , وإنَّما نكرهنَّ معانيهنَّ ؛ وذلك لأنَّ هذه الأسماء لمَّا لم تنحصر مغايرتها , ومماثلتها لم تتعرف . ألا ترى أنَّ كلّ من عداه فهو غير , وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة ... فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى ٱسم الفاعل في موضع مغاير , ومماثل , ومشابه »[3] ، وإضافة ٱسم الفاعل لا تفيد تعريفاً.

أمَّا العلماء الَّذين سبقوا السَّخاويَّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة رفع (مثل) , بعد أنْ فتح لهم الأخفش باب تقدير حرف الخفض والٱسم المخفوض (فعليه) , وإنْ كان تقديره لهما , في قراءة الخفض , إذ قال « أي : فعليه جزاءُ مثلِ ما قتل من النَّعم »[4] ، ولم يشر إلى قراءة الرَّفع من قريب أو بعيد .

وقال الطَّبريّ في توجيه قراءة الرَّفع : « وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفيين : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ بتنوين (الجزاء) , ورفع المثل بتأويل : فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل »[5] ، وكان هذا الوجه أكثر وضوحاً عند الزَّجّاج

---

(1)- كتاب سيبويه : 1 / 423 .
(2)- المقتضب : 4 / 287 .
(3)- شرح المفصّل : 2/ 125 , ويُنظر : معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائيّ : 3 / 109 – 112 .
(4)- معاني القرآن : 1 / 288 .
(5)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 5 / 44 .

إذ قال : ((فمَن رفعهما جميعاً , فرفعه على معنى : فعليه جزاءٌ مثلُ الّذي قتل , فيكون (مثل) من نعت الجزاء)) [1] ، فجعل جزاءً مبتدأ خبره الخافض والمخفوض المقدّران , و(مثل) صفته . وقريب مِن هذا الوجه ما ذكره بعد الزّجّاج الأزّهريّ [2] , ويحتمل كلام الطّبريّ وجهاً آخر ذهب إليه ٱبن خالويه إذ قال : ((يريد : فعليه جزاء , ويكون (مثل) بدلاً من جزاء)) [3] ، فوافق الزّجّاج في كون مثل تابعاً لجزاء , وخالفه في نوع الإتباع , إذ هو نعت عند الزّجّاج , بدل عند ٱبن خالويه , وعند مكي بن أبي طالب من بعده [4] .

وذكر الزّجّاج وجهاً ثانياً إذ قال : ((ويكون أنْ ترفع (جزاء) على الأبتداء , ويكون مثل [ما] [5] قتل خبر الأبتداء , ويكون المعنى , فجزاء ذلك الفعل مثلُ ما قتل)) [6] ، ولا تقدير في هذا الوجه , وذكر النّحاس [7] الوجهين اللذين ذكرهما الزّجّاج .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((حجة من رفع المثل أنّه صفة للجزاء , والمعنى فعليه جزاء من النعم مماثل المقتول , والتّقدير : فعليه جزاءٌ وفاءٌ للازم له أو فالواجب عليه جزاء من النعم مماثلٌ ما قتل من الصيد)) [8] , فجعل (مثل) بمعنى مماثل إمّا ليسوغ نعته للنكرة مع كونه مضافاً ؛ لتكون الإضافة غير محضة فلا تفيده تعريفاً , وإمّا لكونه نعتاً بالمصدر ، وحق النّعت أنْ يكون مشتقاً [9] ، ومن اللافت للنّظر أنّه نوّن (مماثل) وهذا يعني أنّه لم يُضَفْ إلى الأسم الموصول عنده , وذكر هذا الوجه بعده مكي [10] ، وقدّر الزّمخشريّ (يماثل) [11] .

ونقل لنا أبو زُرعة وجهاً قريباً من الّذي ذكره ٱبن خالويه إلى حدّ ما إذ قال : ((وقال الآخرون : إذا نوّن فكأنّه قال : (فجزاؤه عليه) , ثمّ فسّر فأبدل (مثل) من (الجزاء)))

---

(1)- معاني القرآن وإعرابه : 2/ 167 .
(2)- يُنظر : معاني القراءات / 145 .
(3)- الحجة في القراءات السّبع / 134 .
(4)- يُنظر : مشكل إعراب ألقرآن : 1 / 236 .
(5)- زيادة يقتضيها السّياق , وقد زادها أبو زُرعة عندما نقل عن الزّجّاج بقليل من التصرف في حجة القراءات / 235 .
(6)- معاني القرآن وإعرابه : 2 / 167 – 168 .
(7)- يُنظر : إعراب القرآن : 1 / 519 .
(8)- الحجة للقرّاء السبعة : 2 / 133 – 134 .
(9)- يُنظر : شرح اللّمع في النّحو / 104 ، والمحرّر في النّحو : 2 / 963 .
(10)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 236 – 237 .
(11)- يُنظر : الكشّاف : 1 / 711 .

[1] . فوافق ٱبن خالويه في جعله بدلاً , وخالفه في التّقدير , وقريب من هذا الوجه ما ذهب إليه الثّعلبيّ إذ قال : ((ورفعوا المثل على البدل من الجزاء كأنّه فسّر الجزاء فقال : مثل ما قتل من النّعم)) [2].

وبعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريبا من الوجه الّذي ذكره الزّجّاج , والأزهريّ , وأكثر قرباً من الوجه الّذي ذكره أبو علي الفارسيّ ومكي بن أبي طالب إذ جعلا (مثل) بمعنى (مماثل) زيادة على إعراب مثل صفة , وقريبٌ من هذا الوجه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [3].

أمّا مِن حيث التّرجيح , فللسّخاويّ نصٌّ يحتاج إلى إنعام النّظر فيه لمعرفة موقفه من القراءتين إذ يقول , معقباً على بيت الشّاطبيّة المذكور آنفاً , ومفسراً لمستغلق ألفاظه : ((ومعنى (مقسطاً) عادلاً , و (ثملاً) جمع ثامل , والثّامل المصلح والمقيم أيضاً ... وهو منصوب على الحال ، أي : نوَّنوا مقيمين على هذه القراءة على وجه الٱختيار لها , أو مصلحين المعنى بلفظها ... وإنّما أشار بمقيمين , أو مصلحين إلى ٱستبعاد قوم القراءة الأخرى , قالوا : لأنّ قاتل الصّيد ليس عليه جزاءٌ مثل ما قتل , إنّما عليه جزاء ما قتل ، ووجهها أنْ يُقال : إنّ الأصل : (فجزاءٌ مثلَ) بالتّنوين والنّصب بمعنى : فعليه أنْ يُجزى مثل ما قتل ثمّ أُضيف ... فهذا لا مقال فيه)) [4] , ويُفهم مِن هذا النّصّ أنّ الشّاطبيّ لم يكتفِ بترجيح قراءة الرّفع بل زاد عليه أنْ جعل قراءة الخفض تخلّ بالمعنى ، وتفتقر إلى الإصلاح ، وٱستبعدها قوم لأنّها لا تؤدي المعنى المراد ـ بحسب قولهم ـ ؛ ((لأنّ قاتل الصّيد ليس عليه جزاء مثل ما قتل ، إنّما عليه جزاء ما قتل)) ، وكأنّهم تخيّلوا اللام , وجعلوا الإضافة بمعناها , وهذا ما جعل عدداً من العلماء يلجؤون إلى التّقدير والتّأويل ؛ لئلا يكون الجزاء لمثل ما قتل , بل هو لما قتل فقاتِل الصّيد لا يُجزى بسبب مثل ما قتل , بل هو يُجزى بسبب ما قتل ، فذكر عدد منهم

(1)- حجة القراءات / 235 .
(2)- الكشف والبيان : 2 / 496 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 219 , وإبراز المعاني / 434 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 309 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 457 , والبحر المحيط : 4 / 364 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 544 , والقراءات المتواترة وأثرها في الرّسم القرآني والأحكام الشّرعية / 271 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 181 .

أنّ (مثل) مقحمة ههنا [1] ، وسوّغ بعضهم إضافة (الشّيء إلى نفسه) لاختلاف اللفظين [2] , وهذا مذهب الكوفيّين الّذين جوّزوا إضافة الاسم إلى صفته إنْ اختلف اللفظان [3] , وذهب أبو البركات الأنباريّ إلى أنّ ((المثل يُطلق ويُراد به ذات الشيء)) [4] , وجعل الفخر الرّازيّ (ت 606 هـ) الإضافة ههنا بمعنى مِنْ [5] .

ويبدو للباحث أنّ ما أدى إلى ذكر هذه الأوجه كلّها ما نصّ عليه عدد من النّحاة من أنّ إضافة المصدر إلى مفعوله قليلة , أو هي مختصّة بالشّعر , وأمّا السّخاويّ , فقد وجّه قراءة الخفض توجيهاً يسلم معه المعنى , ويؤدي بوضوح المعنى المراد , ومن غير لجوء إلى ما لجأ إليه عدد ممّن سبقه , وأعطى قراءة الخفض المعنى نفسه المتحقق من قراءة الرّفع , إذ إنّ جزاء قاتل الصّيد في القراءتين : أنْ يُجزى مثل ما قتل من جنس الأنعام . ووصف السّخاويّ هذا الوجه بقوله : ((وهذا لا مقال فيه)) [6] , فهو وجه حسن خالٍ من الاضطراب , ولا يحتاج إلى إصلاح المعنى الّذي أشار إليه شيخه الشّاطبيّ , وعلى ضوء ما تقدّم يتّضح أنّ السّخاويّ خالف شيخه من حيث التّرجيح , وانتصر لقراءة خالها شيخه ضعيفة , وحسبها تخلّ بالمعنى , في حين أعطاها السّخاويّ وجهاً لا غبار عليه , وبهذا لا تكون لقراءة الرّفع مزيّة على قراءة الخفض .

(1)- يُنظر : الحجة للقرّاء السبعة : 2 / 135 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 237 ، والمحرّر الوجيز : 5 / 39 ، والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 460 ، والتّفسير الكبير : 4 / 430 .
(2)- يُنظر : الكشف والبيان : 2 / 496 .
(3)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (61) : 2 / 11 , وائتلاف النصرة / 54 – 55 .
(4)- البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 304 .
(5)- يُنظر : التفسير الكبير : 4 / 430 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 181 .

المبحث الثّاني : المنصوبات

ممّا قُرئ بالنّصب على أنّه مفعول به :

في قولـه تعـالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الحج الآية 25] روى حفص عن عاصم قراءة (سواء) بالنّصب , وقرأ الباقون من السّبعة وعاصم برواية أبي بكر [1] (ت 193 هـ) بالرّفع [2] , وقيل : إنّ قراءة النّصب قراءة حفص [3] , وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [4]

وَمَعَ فَاطِرِ ٱنْصِبْ لُؤْلُؤاً نَظْمُ أُلْفَةٍ

وَرَفْعُ سِوَاءً غَيْرُ حَفْصٍ تَنَخَّلا

فذكر ٱسم حفص صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أنْ يرمز له بحرف (العين) [5] , ونسب لسواه قراءة رفع (سواء) , وأورد لفظ (سواء) في البيت بصورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ رواية حفص بالنّصب .

---

(1)- هو شعبة بن عيّاش بن سالم الحناط الأسديّ الكوفيّ ، روى القراءة عن عاصم ، ينظر غاية النهاية : 1 / 325 – 326 .

(2)- يُنظر : السّبعة / 435 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 167 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 490 , والتيسير / 157 , والتفسير الكبير : 8 / 216 , والجامع لأحكام القرآن : 12 / 34 , والنشر : 2 / 245 .

(3)- يُنظر : مجمع البيان 10 / 448, والكنز في القراءات العشر : 2 / 692 , ومعجم القراءات القرآنيّة ، د. أحمد مختار عمر ، ود. عبد العال سالم مكرم : 7 / 222.

(4)- حرز الأماني / 179 , وفتح الوصيد : 2 / 373 , وشرح شعلة / 308 .

(5)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع إذ قال : ((و (سواء العاكفُ) بالرّفع مبتدأ وخبر , والجملة في موضع المفعول الثّاني)) [1] ، فعدّ (سواء) مبتدأً مرفوعاً , و (العاكف) خبره , ولا أظنّ السّخاويّ أراد أنْ يكون (سواء) خبراً مقدماً , و(العاكف) مبتدأً مؤخراً , وإلاّ لأشار بطريقة أو أخرى إلى مسألة التّقديم والتّأخير . ويبدو أنّ لهذا الوجه جذوراً كوفيّة ، إذ منع الكوفيّون تقدّم الخبر على المبتدأ إنْ كان الخبر مفرداً أو جملة [2]. ويبدو هذا الوجه للباحث ضعيفاً , فهو يزيد على الأبتداء بالنّكرة الإخلال بالمعنى , إذ إنّ المراد الإخبار عن المساواة لا الإخبار عن العاكف والبادي , إذ إنّ المسلمين كانوا يعرفون العاكف , ويعرفون البادي ولا يعرفون حكمهما حتّى نزول هذه الآية الكريمة , الّتي أخبرتهم عن المساواة بين من عرفوهم من قبل , كما يبدو للباحث أنّ الأرجح أنْ تعرب سواء خبراً مقدّماً , والعاكف مبتدأ مؤخراً . يقول سيبويه : ((وأحسنه إذا ٱجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئَ بالأعرف , وهو أصل الكلام)) [3] ، وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً إلى حدٍّ ما مِن الوجه الّذي ذكره عدد مِن العلماء الّذين سبقوه [4] , وقريب مِنه إلى حدٍّ ما ما ذكره بعده عدد مِن العلماء [5] .

الجملة الأسميّة (سواء العاكف فيه والبادى) , من الجمل الّتي لها محل من الإعراب ــ عند السّخاويّ ــ ومحلها النّصب على أنّها مفعول به ثانٍ للفعل (جعل) , الّذي جعله السّخاويّ متعدّياً لمفعولين : أوّلهما الضّمير المتصل (الهاء) , وثانيهما الجملة الأسميّة بتمامها , والجملة ((لا تقع مفعولةً إلاّ في الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر)) [6] , وسبق السّخاويّ في إعطاء جملة (سواء العاكف فيه والبادى) هذا الإعراب كلّ مِن الزّجّاج والنّحاس [7] , ولم أجده عند مَن جاء بعد السّخاويّ على حدِّ ما ٱطّلعت عليه .

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 374 .
(2)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (9) : 1/ 72 – 75 , وٱئتلاف النصرة / 33 – 34 .
(3)- كتاب سيبويه : 1 / 328 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 341 , وإعراب القرآن للنّحاس : 2 / 397 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 167 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 490 , والمُكتفى في الوقف والأبتدا / 255 , وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج ، جامع العلوم الباقوليّ ، تح : إبراهيم الأبياريّ : 2 / 702 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 173 , والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 939 .
(5)- يُنظر : شرح شعلة / 309 , وإبراز المعاني / 604 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 140 وإرشاد العقل السّليم : 5 / 20 , والإتحاف / 314 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش : 5 /122 .
(6)- شرح المفصّل : 7 / 62 .
(7)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 341 , وإعراب القرآن : 2 / 397 .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((وقرأ حفص (سواء) بالنّصب , أي : جعلناه مستوياً العاكف , فسواء مفعول ثانٍ , والعاكف مرفوع بسواء)) [1] ، فعدّ (جعل) فعلاً ماضياً مبنيّاً على السكون , و(نا) في محل رفع فاعل , و(الهاء) في محل نصب مفعول به أوّل للفعل جعل , و (سواء) مفعولاً ثانياً ، و (العاكف) فاعلاً للمصدر (سواء) .

وقد ذكر النّحاة أنّ للفعل (جعل) ٱستعمالاتٍ عدة يتعدى في عدد منها إلى مفعول به واحد , وفي غيرها إلى مفعولين , منها أنّه قد يدلّ على الصّيرورة والتّحول [2] , وحينئذٍ يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر , وهذا الأستعمال كثير في القرآن الكريم [3] , ومنه قوله تعالى : ﴿ ◆⌵⬀❻☞❀ᏯᎴ✂ ⇖☠⬈▤⬧⬃◉ ⬧⬊⬓⮕⬓♉ ❽⬙⏄⮝✎ᏯᎴ✂ ◻⬙❷◆⏲⮝✞ᏯᎴ ◻◆✂ᏯᎴ◉⬃◯◯☺⬓ᏯᎴ✎⬈◆ ⬚⬙✡◻ᏯᎴ✎⬈☯ ﴾ [سورة البقرة من الآية 22] , وقوله تعالى : ﴿ ◻◆♉⬓⮕⬓⬊⬧ ▤⬧⬚⬙☺⬓◻◆ ▤⬧⬚⬙☺⬓◻⮕ ✂ᏯᎴ✎⮝⏄⬙⬄⬓⬗ ▤⬧⬕❷◻⇖◻✂☎ ✂ᏯᎴ◉⬃◯❹⬕⬂✍■❼ ▤ ﴾ [سورة التّوبة من الآية 40] . وقد يأتي للدّلالة على الرّجحان أو اليقين [4] ، وحينئذٍ يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، ومثّل له النّحاة بقوله تعالى : ﴿ ◻◆♉⬓⮕⬓⬚⮕◻✂☎ ✂ᏯᎴ◉⬃◯⬂☺⬓⬚■✱⬗✪▤◆◻◆ ✂ᏯᎴ✎⮝⏄⬙⬄×◆ ♎⮕☠⬀ ⇖⬙⏳◆⏲❾⬅ ✂ᏯᎴ◉❷▪◻⬀⸙◆⏲Ⅱ⬖ ❿⬙✡◆⏲✞❼ᏯᎴ ﴾ [سورة الزّخرف من الآية 19] أي : ٱعتقدوا أنّ الملائكة إناثٌ . وقد يُستعمَل ٱستعمال أفعال المقاربة ، ((ولا يكون الخبر فيها إلاّ فعلاً محضاً , ولا يحسن دخول أنْ عليه ؛ لأنّهم أخرجوا الفعل فيه مخرج ٱسم الفاعل , ولم يذهبوا به مذهب المصدر , فإذا قلت : أخذ يفعل , أو جعل يفعل , كان المعنى : أنّه داخل في الفعل ، فهو بمنزلة زيد يفعل)) [5] , وقد يأتي بمعنى خلق [6] , وحينئذٍ يتعدّى إلى مفعول واحد , ومنه قوله تعالى : ﴿ ◻◆♉⬓⮕⬓⬚⬚✡◻ᏯᎴ ✍⬙Ⅱ⌘

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 374 .

(2)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 4 / 172 , وشرح ٱبن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد : 1 / 427 – 428.

(3)- يُنظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، د. محمد عبد الخالق عضيمة : القسم الثالث : 2 / 398 – 418 .

(4)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 4 / 151 , وشرح ٱبن عقيل : 1/ 417 ، 427 .

(5)- شرح المفصّل : 7 / 127 , ويُنظر : شرح الرّضيّ : 4 / 221 .

(6)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 4 / 173 ، 221 , ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث : 2 / 418 – 426 .

﴿ [سـورة الأنبياء من الآية 30] وذكر أبو حيان (ت 745 هـ) أنّ الفعل (جعل) في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [سورة البقرة من الآية 19] قد يكون بمعنى ألقى [1] , وكذلك في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [سورة الأنعام من الآية 125] [2] .

أمّا الفعل جعل في الآية موضع الحديث , فيفيد الصّيرورة والتّحول , ومعنى قوله تعالى : ﴿ ﴾ : صيرناه للنّاس سواءً ـ والله أعلم بالصّواب ـ وإنْ صحّ هذا , فهو يتعدّى إلى مفعولين : أوّلهما الضّمير المتّصل (الهاء) , وثانيهما : المصدر سواء , وجعل السّخاويّ سواء بمعنى مستوٍ , ويبدو للباحث أنّ هذا التأويل لا يوجد ما يضطرّنا إليه , فأن المصدر يقع مفعولاً به نحو قولنا : رأيتُ ضربَ الأمير زيداً ، وأنجزتُ عملاً شاقاً .

وفيما يخصّ قول السّخاويّ : ((والعاكف مرفوع بسواء)) , فيعني به أنّ المصدر (سواء) عمل فيما بعده , فرفعه فاعلاً له ، والمصدر ((يعمل معتمداً وغير معتمد)) [3] على نفي أو ٱستفهام , وهو ههنا منوّن , وإعمال المصدر المنون أقيس الضّروب الثّلاثة ـ أعني : المنون والمضاف والمحلى بـ (ال) ـ في العمل ؛ وذلك لأنّ المصدر إنّما عمل لشبهه بالفعل , والتّنوين يدلّ على التّنكير , فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل , وإنْ كان يُزاد في الأسماء [4] .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة النّصب ، إذ قال الفرّاء : ((فمن نصب أوقع عليه جعلناه)) [5] أي أنّ الفعل (جعل) تعدى إلى (سواء) لينصبه مفعولاً ثانياً .

---

(1)- يُنظر : البحر المحيط : 1 / 137 , و دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث : 2 / 426 .
(2)- يُنظر : البحر المحيط : 4 / 640 – 641 , ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث : 2 / 424 .
(3)- شرح المفصّل : 6 / 61 .
(4)- يُنظر : المصدر نفسه : 6 / 60 .
(5)- معاني القرآن : 2 / 222.

ولم يجز الطّبريّ قراءة النّصب غير أنّه ذكر وجهاً قريباً من الّذي ذكره الفرّاء إذ قال : ((وقد ذُكر عن بعض القرّاء أنّه قرأ سواءً نصباً على إعمال جعلناه فيه , وذلك وإنْ كان له وجهٌ في العربية , فقراءة لا ٱستجيز القراءة بها ؛ لإجماع الحجة من القرّاء على خلافه)) [1] , وكأنّ المسألة مسألة إجماع ومواضعة لا مسألة تواتر في السّند , علماً أنّ هذه القراءة موافقة لرسم المصحف , ولها وجه في العربية بإعترافه إذ يقول : ((وذلك وإنْ كان له وجه في العربية)) . والطّبريّ لم يعترض على سندها ,أو يطعن في رواتها , بل كان ٱعتراضه نابعاً من مخالفة الإجماع , وهو لم يستجزها ، وليته قال لا أحبها أو لا أميل اليها , لهان الامر . ولا أعلم كيف يمنع قراءة قد توافرت فيها شرّوط القراءة الصّحيحة .

وذكر النّحاس وجهاً قريباً ممّا سبق بَيدَ أنّه زاد على من سبقه ذكر وجه رفع العاكف , إذ جعله فاعلاً للمصدر سواء [2] , ووافقه ٱبن خالويه في وجه نصب سواء , وخالفه في وجه رفع العاكف إذ قال : ((ورفع العاكف بفعل يريد به (ٱستوى) العاكف فيه والباد)) [3] , وهذا ما ذهب إليه أبو زُرعة بعده [4] .

وجوّز أبو علي الفارسيّ أنْ يكون النّصب على الحال إذ يقول : ((أنْ تنصبه على الحال , فإذا نصبته عليها ، وجعلتَ قوله : ﴿ ﴾ مستقراً جاز أنْ يكو ن حالاً يعمل فيها معنى الفعل , وذو الحال الذكر الّذي في المستقر , ويجوز أيضاً في الحال أنْ يكون من الفعل الّذي هو ﴿ ﴾)) [5] ، فجعل المصدر (سواء) حالاً من الضّمير في المستقر الّذي تعلّق به الخافض والمخفوض (للنّاس) , أو حالاً من الضمير (الهاء) في (جعلناه) , وذكر هذين الوجهين بعده كلّ مِن مكي بن أبي طالب ، وأبي عمرو الدّاني [6] , واكتفى ٱبن عطية بذكر الثّاني [7]

وقال مكي بن أبي طالب : ((جعله مصدراً عمل فيه معنى جعلناه كأنّه قال : سويناه للنّاس سواء , ويُرفَع العاكف به)) [8] ، فضمّن الفعل جعل معنى التّسوية , وأعمله في

(1)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 9 / 129 .
(2)- يُنظر : إعراب القرآن : 2 / 397 .
(3)- الحجة في القراءات السبع / 253 .
(4)- يُنظر : حجة القراءات / 475 .
(5)- الحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 168.
(6)- يُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 2 / 118 ، المكتفى في الوقف والأبتدا / 255 .
(7)- يُنظر : المحرّر الوجيز : 10 / 255 .
(8)- مشكل إعراب القرآن : 2 / 490 ، ويُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 2 / 118 .

المصدر الّذي يليه , فنصبه مفعولاً مطلقاً . وذكر هذا الوجه بعده أبو البركات الأنباريّ إذ قال : ((ومن نصب (سواء) على المصدر فعلى تقدير : سوينا)) [1].

يبدو للباحث أنّ أرجح الأوجه الّتي ذُكِرتْ في نصب سواء أنْ يكون مفعولاً به ثانياً للفعل (جعل) ؛ لأنّ جَعْله حالاً , أو مفعولاً مطلقاً , يسلب الفعل (جعل) معنى الصّيرورة , ويجعله متعدياً لمفعول واحد , زيادة على ما قد يصاحب هذا من تأويل , ومن الواضح ههنا أنّ معنى الصّيرورة والتّحول مراد في الفعل (جعل) , وأنّ المراد صيرورة المسجد مكاناً يستوي فيه العاكف والبادي , ومن ثمّ لا بدّ من أنْ يتعدّى إلى مفعولين , وليس من الراجح أن يكون المراد خلقنا المسجد الحرام للنّاس في حالة كونه سواءً , أو سويناه للنّاس سواءً .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره النّحاس إلى حدّ ما , إذ إنّ كليهما أعرب سواء مفعولاً به ثانياً , ورفع العاكف فاعلاً للمصدر (سواء) ، إلاّ أنّ السّخاويّ خالف النّحاس في التّأويل إذ أوّل سواء بمعنى مستوٍ , ولم أجد هذا التأويل عند النّحاس , أو غيره ممّن سبقوا السّخاويّ إلى توجيه قراءة النّصب , وقريب من الوجه الّذي ذكره السّخاويّ ما ذكره بعده عدد من العلماء فوافقوه في الإعراب والتّأويل معاً [2] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين , أو يردّها , وإنْ ورد في كلامه ما قد يوهم ترجيحه , أو ترجيح شيخه قراءة النّصب , إذ قال مفسراً للفظ (تنخّلا) في آخر بيت الشّاطبيّة المذكور آنفاً : ((وتنخّل من تنخّلتُ الشّيء إذا تخيّرته)) [3] , وعند إنعام النّظر يتّضح أنّ الضّمير في الفعل (تنخّل) يعود على غير حفص , أي : يعود على القرّاء السّبعة , وهم من اختار قراءة الرّفع , ويؤيد هذا ، قول أبي شامة : (((تنخّلا) أي غير حفص تنخّل : أي اختار رفع سواء العاكف فيه)) [4] .

---

(1)- البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 173 .
(2)- يُنظر : شرح شعلة / 309 , وإبراز المعاني / 604 , والجامع لأحكام القرآن : 12 / 34 وإرشاد العقل السّليم : 5 / 20 , والإتحاف / 314 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 5 / 122 , ويوازن مع الإتحاف إذ ينقل عنه بتصرف من دون أنْ يُشير .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 374 .
(4)- إبراز المعاني / 604 .

ممّا قُرئ بالنّصب على أنّه مفعول مطلق :

فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة يونس الآية 23] روى حفص عن عاصم قراءة ﴿ [illegible] ﴾ بنصب متاع , وقرأ الباقون من السبعة وعاصم برواية أبي بكر بالرّفع [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

يُسدَيِّرُكُمْ قُلْ فِيهِ يَنْشُرُكُم كَفَى ... مَتَاعَ سِوَى

حَفْصٍ بِرَفْعٍ تَحَمَّلَا

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 325 , والتيسير / 121 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 359 ، وتقريب النّشر ، ابن الجزريّ ، تح : إبراهيم عطوة عوض / 122 .

(2)- حرز الأماني / 153 ، وفتح الوصيد : 2 / 266 , وشرح شعلة / 259 .

فذكر اسم حفص صريحاً ههناً ؛ لذا لم يحتج إلى أنْ يرمز له بحرف (العين) [1] , ونسب قراءة الرّفع إلى سواه , وهذا يعني أنّها قراءة السّبعة ، ومنهم عاصم برواية أبي بكر . وأورد لفظ (متاع) في البيت في صورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ رواية حفص بالنّصب .

وقد وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع فذكر وجهين :

أوّلهما : ((رفع (متاع الحياة) على أنّه خبر مبتدأ , والمبتدأ (بغيكم) , و (على أنفسكم) صلة)) [2] ، فعدّ (بغيكم) مبتدأ , و (متاع) خبره . وبما أنّ المصدرين (بغيكم) و (متاع الحياة) كلاهما معرّف بالإضافة , تعيّن أنْ يكون أوّلهما مبتدأ والثّاني خبراً , ولايجوز التّقديم والتّأخير ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر ؛ لعدم وجود القرينة مع صلاح الأثنين للأبتداء [3] . والخافض والمخفوض (على أنفسكم) متعلقان بالمصدر (بغي) , فهما من صلته , وممّا يقوّي كون الخافض والمخفوض من صلة (بغيكم) أنّ المصدر ههنا مضاف إلى فاعله , والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الأسم الواحد , فلا ضير في أنْ يفصل الضّمير (الكاف) من (كم) بين المصدر وبين ما تعلّق به من الخافض والمخفوض , زيادة على أنّ المصدر (بغياً) يتعدّى فعله بحرف الخفض (على) [4] , يدلّ على هذا قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الحج من الآية 60] ، وقوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة ص من الآية 22] وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه[5] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [6] .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 266 .

(3)- يُنظر : شرح جمل الزّجّاجيّ ، لابن عصفور الأشبيليّ ، تح : د. صاحب جعفر أبو جناح : 1 / 353 , وشرح الرّضيّ : 1/ 257 , وشرح لابن عقيل : 1 / 232 .

(4)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 360 .

(5)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 461 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 6 / 546 , ومعاني القرآن وإعرابه : 3 / 12 وإعراب القرآن للنّحاس : 2 / 55 , والحجة في القراءات السّبع / 181 ، ومعاني القراءات / 222 ، والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 360 ، وحجة القراءات / 330 , والمُكتفى في الوقف والأبتدا / 204 , والتّبيان في تفسير القرآن : 5 / 361 , والكشّاف :2 / 323 , والمحرّر الوجيز : 7 / 130 , والتّفسير الكبير : 6 / 235 – 236 .

(6)- يُنظر : شرح شعلة / 259 , وإبراز المعاني / 507 , وتفسير البيضاويّ : 2 / 225 , وإرشاد العقل السّليم : 3 / 486 ,وتفسير الصّافي ، الفيض الكاشانيّ : 2 / 399 , والإتحاف / 248 , وفتح القدير : 2 /555 .

الثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((أو يكون المبتدأ محذوفاً ، أي : هو متاع)) [1] ، فجعل (بغيكم) مبتدأ , وجُعِل الخافض والمخفوض (على أنفسكم) خبراً له بدلاً من تعليقهما به , وكأنّ المعنى : ((إنمّا بغي بعضكم على بعض عائد على أنفسكم)) [2] , فيصبح هذا كلاماً تاماً , ثم تُستأنف جملة جديدة عند قوله تعالى : ﴿ ✍□✌♦🕓↗⍓ ✂☙◉⍓♦⍓⍓⍓◆⍓◆❑▥□⍁ ✂☙◉⍓⍓⍓⍓⍓⍓⍓◆⍓ ﴾ ليكون (متاع) خبراً لمبتدأ محذوف , تقديره : (هو) ، وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] . ويبدو للباحث أنّ الوجه الأوّل أرجح لأنّ الوجه الثّاني يفصل بين أجزاء النّص القرآني , زيادة على حاجته للتّأويل . والله أعلم بالصواب .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((وعلى القراءة الأخرى (بغيكم) مبتدأ ، و (على أنفسكم) الخبر , و (متاع الحياة الدّنيا) مصدر مؤكد , أي : يتمتعون متاع الحياة الدّنيا)) [5] , فعدّ (متاع) مصدراً , أو ما يُسمى مفعولاً مطلقاً ؛ لوقوع ٱسم المفعول عليه غير مقيّد بحرف خفض أو نحوه [6] ، ويُعدّ المفعول الحقيقي الّذي أوجده فاعل الفعل , فأنت حين تقول : ضربت زيداً ضرباً , جعلت الفاعل مُوجداً للضّرب , ومخرجاً له من العدم إلى الوجود [7] . ((وإنّما يجيئ ذلك على أن تبيّن أي فعل فعلتَ أو تأكيداً)) [8] ، إذ ذكر النّحاة أنّ الغرض من المفعول المطلق إفادة أحد الإمور الثّلاثة الآتية [9] :

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 266 .
(2)- الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 360 .
(3)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 12 , وإعراب القرآن للنّحاس : 2 / 55 , والحجة في القراءات السّبع / 181 , ومعاني القراءات / 222 , والحجة للقرّاء السّبعة :2 / 360 , وحجة القراءات / 330 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 342 , والكشّاف : 2 / 323 , والمحرّر الوجيز : 7 / 130- 131 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 409 , والتّفسير الكبير : 6 / 236.
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 259 , وإبراز المعاني / 507 , والجامع لأحكام القرآن : 8 / 326 , وإرشاد العقل السّليم : 3 / 486 , وتفسير الصّافي : 2 / 399 , والإتحاف / 248 , وفتح القدير : 2 / 555 , وتفسير القرآن الكريم ، السيد عبد الله شبر / 218 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 3 / 320 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 266 .
(6)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 1 / 296 , وشرح شذور الذهب / 252 .
(7)- يُنظر : شرح المفصّل : 1 / 110 , وشرح الرّضيّ : 1 / 295 , ومعاني النّحو : 2 / 129 .
(8)- كتاب سيبويه : 1 / 229 .
(9)- يُنظر : شرح اللّمع في النحو / 58 , وٱرتشاف الضّرب : 3 / 1355 – 1358 , وشرح ٱبن عقيل : 1 / 560 , شرح الأشموني : 2 / 160.

أوّلهـا : بيـان النّوع ، نحـو قولـه تعـالى : ﴿ ⌑♦🕯□❀♦⓿⬁☼♦🕔⤘→☹⬀
🕮□❀⬀⓿☒ ⬉♦⓾⌫③❽🕬♏ 🖎⓾☽⬂✌♦⑨♋❻✌ ﴾ [سورة القمر من الآية 42] ،
فقوله : ﴿ 🕮□❀⬀⓿☒ ⬉♦⓾⌫③❽🕬♏ 🖎⓾☽⬂✌♦⑨♋❻✌ ﴾ بيّن نوع الأخذ .

والثّاني : بيان عدد مرات حدوث الفعل , نحو : قوله تعالى : ﴿ ⌑♦⑨←🖎⅄✌♦⅄🙵
⓾⍓🖎⅄□☉ ◘♦🕔■♋⑨⍓□☉ ﴾ [سورة الحاقة من الآية 14] ، فبيّن في قوله : ﴿
⓾⍓🖎⅄□☉ ﴾ عدد مرات حدوث الدّك .

والثّالـث : التّأكيـد نحـو قولـه تعـالى : ﴿ □◆🖎☒◘✸☠⌘ ✁🙵🖉✦
🖎⬉□🙵⍓⌫▤ ✍♦⌛⇩◘♐⓾☺✞🙵 ﴾ [سورة النّساء من الآية 164] , وقوله تعالى
: ﴿ 🕒✸◘🙞□✁☎ ⬉♦◘■⓿⬂○♋ □◆🙥⍓◘🙲♋☺←□✁☎
✍■○⇔◘♐⓾☺🕒🙵 ﴾ [سورة الأحزاب من الآية 56] , فأكّد في قولـه تعـالى : ﴿
✍♦⌛⇩◘♐⓾☺✞🙵 ﴾ الفعل كلّم , وفـي قولـه : ﴿ ✍■○⇔◘♐⓾☺🕒🙵 ﴾ الفعل
سلّم .

الّذي يهمنا ههنا المصدر المؤكد إذ صرّح به السّخاوي بقوله : ((متاع الحياة الدّنيا) مصدر مؤكد)) , والمصدر المؤكد على ثلاثة أقسام : أوّلها المصدر المؤكد جملة [1] ،
نحو قولـه تعـالى : ﴿ ❶♦🕔🕬♋⌨⍓ ⬉♋⓾⊙❁⌀ ✁🙵⇔⬂×← ♏♦❷⬀③♦☠⌘
▤ ♒♈⬀□♦🕭 ✁🙵🕬⬂♦⍓🗁♎⮳ ﴾ [سورة مريم من الآيه 34] , فجملة : ﴿
❶♦🕔🕬♋⌨⍓ ⬉♋⓾⊙❁⌀ ✁🙵⇔⬂×← ♏♦❷⬀③♦☠⌘ ﴾ تتحمـل المصـدر
قول الحق , وتتحمل غيره .

والثّانـي : المصـدر المؤكـد لنفسـه [2] ، نحـو قولـه تعـالى : ﴿ □◆✍♦❷♦❽
✁🙵🖳⍓♑🖎⌨♦🙵✌♦ ♏□♦⍓○❁🖳↓🙞□🙵 ♊⍓🕭♏♋⑨⍓□☉
□◆♎⮵❻“ ✍♦☺←❷⓽ ♏♦❷▪ ✁🙵🕬○○♦⍓🙵🕲⮴ ▤ 🕒←☼⬀➚⍓
✁🙵🖉★ ✁🙵🖉⅄🕭♋❽✓ 🕮□✍⬂☽♦♊⌘ 🖎➚✍□ ★☒⌀⇔➚🕲 ﴾
[سورة النّمل من الآية 88] ، ((فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد ؛ لأنّ ما قبله
صـنع اللـه فـي الحقيقـة)) [3] . وقولـه تعـالى : ﴿ □◆③♦□⬀♏♦⌑⌀⓿⌨
③♦▦⬂❷♦⍓← ✁🙵🕬⬂☺←♦⬀♏⌀☉⬉□♍♒ ۞ 🖅♐☉♦⮈♐❸♐
✁🙵🖉★ ▤ ③♦☉⮈⓿❸← ♏♦⮳ ④□⌖♦🙵🖉➚↓ ☎ □◆♎➔□◆

(1)- يُنظر : شرح المفصّل : 1 / 116 , وشرح ابن عقيل : 1 /570 – 571 .
(2)- يُنظر : شرح ابن عقيل : 1 / 570 .
(3)- شرح المفصّل : 1 / 117 , و يُنظر : شرح الرّضيّ : 1 / 323 – 324 .

[illegible] ﴿ [سورة الرّوم مِنْ الآيات 4 – 6] ((نُصِب وعد الله ؛ لأنّ ما قبله وعد من الله فكان تأكيداً لذلك)) [1] .

والثّالث : المصدر المؤكد لعامله [2] ، نحو قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴿ [سورة النّساء من الآية 164] , فأكّد المصدرُ (تكليمٌ) الفعلَ كلّم . وللرّضيّ الأستراباذيّ (ت 686 هـ) رأي لطيف في هذا القسم ، إذ يرى أنّ (ضرباً) في قولنا : ضربت ضرباً , لا يؤكد الفعل برمّته , بل هو يؤكد أحد مدلولي الفعل (ضربت) , الّذي يدلّ على الحدث والزّمان معاً , و(ضرباً) يؤكد الحدث فقط من دون الزّمان , ولكنّهم يسمونه توكيداً للفعل توسعاً [3] , وتابعه من المُعاصرين الدّكتور فاضل السّامرائي [4] .

أمّا تقدير الفعل (يتمتعون) الّذي قدّره السّخاويّ إذ قال : ((أي : يتمتعون متاع الحياة الدّنيا)) , فيدخله الضّعف من جهتين :

إحداهما : قول ابن عقيل (ت 769 هـ) عن المصدر المؤكد لعامله : ((لا يجوز حذف عامله ؛ لأنّه مسوق لتقرير عامله , وتقويته , والحذف مناف لذلك)) [5] ، وعلى هذا الرّأي لا يصحّ حذف عامل متاع من قولنا : يتمتعون متاعاً , ومن ثمّ لا سبيل إلى تقديره بعد الحذف .

والأخرى : إضافة المصدر إلى الحياة الدّنيا في قولنا : يتمتعون متاع الحياة الدّنيا , تجعله مبيناً للنّوع لا مؤكداً , فهو يبيّن نوع التّمتع , ولا يؤكده , وقد صرّح السّخاويّ بأنّ المصدر مؤكد ههنا .

وعلى ضوء ما تقدمّ يبدو للباحث عدم صحة الجمع بين كون (متاع الحياة الدّنيا) مصدراً مؤكداً وبين تقدير : يتمتعون متاع الحياة الدّنيا , فهو إمّا مصدر مؤكد لنفسه وعندئذٍ لايصحّ مثل هذا التّقدير ، وإمّا مبيّن للنوع , وعندئذ يصحّ هذا التقدير ، ولا يصحّ أنْ نقول : إنّه مصدر مؤكد .

---

(1)- شرح المفصّل : 1 / 117 .
(2)- يُنظر : شرح شذور الذهب / 253 ، وحاشية الصّبان ، محمد بن علي الصبان ، تح : محمود بن الجميل : 2 / 160 .
(3)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 1 / 298 .
(4)- يُنظر : معاني النحو : 2 / 130 .
(5)- شرح ابن عقيل : 1 / 563 .

وجدير بالذّكر أنّ المصدر المؤكد لنفسه , والمؤكد لجملة يُحذَف عامله وجوباً [1] ، وممّا يعضد كون المصدر ههنا مؤكِداً لنفسه أنّ (بغيهم) على أنفسهم , هو متاع الحياة الدّنيا في المعنى , ومتاع الحياة الدّنيا هو بغيهم على أنفسهم في المعنى .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة النّصب إذ قال الفرّاء : ((إنْ شئت جعلت خبر (البغي) في قوله : (على أنفسكم) ثمّ تنصب ﴿ ✍□🕓♦☝□◆⓪⬀☼❻❾⌘✂ ⌀□🗐□◆⓪⬈⬧⬊⌘✂ ⬈◆⓪⬀☼❻❾⌘✂ ﴾ , كقولك : متعةً في الحياة الدّنيا)) [2] , وربّما حمّلت الدّكتورة خديجة أحمد مفتي كلام الفرّاء أكثر ممّا يحتمل إذ أحالتْ إلى كتابه بعد أنْ قالتْ : ((والنّصب على أنّ (متاع) كقولك : متعة في الحياة الدّنيا , منصوب على المصدر , أو على المفعول المطلق يمتعون متاعاً , أو أنّه مصدر في موضع الحال , أي : متمتعين , أو مفعولاً لأجله , أي لأجل المتاع في الحياة الدّنيا)) [3] ، ولا أظنّ الفرّاء أراد هذه الأوجه كلّها , ولو أنّها أحالت إلى (الجامع لأحكام القرآن) [4] لوجدت ضالتها إذ ذكر القرطبيّ (ت 671 هـ) هذه الأوجه كلّها الّتي ذكرتها هي بعده .

وذكر الطّبريّ أنّ النّصب ((بمعنى إنمّا بغيكم على أنفسكم متاعاً في الحياة الدّنيا , فجعل (البغي) مرفوعاً بقوله (على أنفسكم) , و (المتاع) منصوباً على الحال)) [5] ، فجعل (البغي) مبتدأ , و (على أنفسكم) خبراً . أمّا نصب (المتاع) على الحال فقد يدخله الٱعتراض من جهتين:

الأولى : أنّ الأصل في الحال أنْ تكون مشتقة [6] ، وهذا مصدر .

والثّانية : أنّ الأصل في الحال أنْ تكون نكرة [7] , وهذا معرّف بالإضافة , بَيدَ أنّ النحاة جوّزوا الخروج عن هذين الأصلين . وقريب مِن هذا الوجه ما ذكره بعد الطّبريّ كلّ

---

(1)- يُنظر : المصدر نفسه : 1 / 570 – 571 .
(2)- معاني القرآن : 1 / 461 .
(3)- نحو القرّاء الكوفيين / 86 .
(4)- يُنظر : 8 / 326 .
(5)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 6 / 546 .
(6)- يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 676 , و الإيضاح في شرح المفصّل ، ٱبن الحاجب ، تح : موسى بناي العليليّ : 1 / 328 .
(7)- يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 677 , وٱرتشاف الضّرب : 3 / 1557 .

من الثّعلبيّ , وٱبن عطية [1] . وقد ٱلتفت ٱبن خالويه إلى مسألة تعريف متاع بالإضافة , فقال مدافعاً عن كونه حالاً : ((ونوى بالإضافة الأنفصال , أو القطع من تمام الكلام)) [2] .

وقال الزّجّاج : ((ومن نصب ﴿ [illegible] ﴾ فعلى المصدر , المعنى تتمتعون متاع الحياة الدّنيا ؛ لأنّ قوله : ﴿ [illegible] ﴾ يدلّ على أنّهم يتمتعون)) [3] وعقّب محقق كتاب الزّجّاج الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي على هذا النّصّ بقوله : ((الظاهر أنّ متاع مفعول لأجله)) [4] . ويبدو للباحث أنّ الزّجّاج يذهب إلى أنّ المصدر (متاع) مفعول مطلق للفعل (يتمتعون) , الّذي دلّ عليه على حدّ قول الزّجّاج ــ قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ ، وليس مفعولاً لأجله ، ويؤيد ما ذهب إليه الباحث ثلاثة أمور :

أوّلها : أنّ الزّجّاج أطلق لفظ المصدر من دون قيد .

والثّاني : أنّ الزّجّاج قدّر : ((يتمتعون متاع الحياة الدّنيا)) ، وهذا يدلّ على أنّ (متاع) مفعول مطلق , ولو أراد المفعول لأجله لقال : بغيكم لأجل متاع الحياة الدّنيا ، أو نحوه .

والثّالث : قول الزّجّاج : ((لأنّ قوله : ﴿ [illegible] ﴾ يدلّ على أنّهم يتمتعون)) ولا يصحّ أنْ نقول : إنّهم يتمتعون لأجل متاع الحياة الدّنيا .

وقال النّحاس : ((بالنّصب على أنّه مصدر ، أي : تتمتعون متاع الحياة الدّنيا)) [5] ، فذكر أنّه مصدر فحسب , ولم يذكر كونه مؤكداً , أو مبيّناً لنوع , أو لعدد , وذكر هذا الوجه بعده عدد مِن العلماء [6] .

---

(1)- يُنظر : الكشف والبيان : 3 / 280 , والمحرّر الوجيز : 7 / 131 .
(2)- الحجة في القراءات السّبع / 181 .
(3)- معاني القرآن وإعرابه : 3 / 13 .
(4)- المصدر نفسه ، هامش (1) من الصحيفة نفسها .
(5)- إعراب القرآن 2 / 56 .
(6)- يُنظر : معاني القراءات / 222 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 360 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 342 – 343 , والتبيان في تفسير القرآن : 5 / 361 , والمحرّر الوجيز : 7 / 131 , ومجمع البيان : 5 / 129 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 410 .

وجوّز أبو علي الفارسيّ أنْ يكون متاع الحياة مفعولاً لأجله [1] , وذكر هذا الوجه بعده كلّ من مكي بن أبي طالب والطّبرسيّ [2] .

وجوّز مكي بن أبي طالب أنْ يكون النّصب ((على إضمار فعل دلّ عليه البغي ، أي يبغون متاع الحياة الدّنيا إذا جعلتَ (على أنفسكم) الخبر)) [3] ، وظاهر كلامه أنّه يعرب (متا ع الحياة) مفعولاً به , وهذا ما أجده أكثر وضوحاً عند أبي عمرو الدّاني إذ يقول : ((يبغون متاع الحياة الدّنيا , فهو مفعول لقوله (بغيكم))) [4] ، وعند العكبريّ إذ يقول : ((وقيل : هو مفعول به , والعامل فيه بغيكم , ويكون البغي هنا بمعنى الطّلب ، أي : طلبكم على أنفسكم متاع الحياة الدّنيا)) [5] .

وقال الزّمخشريّ : ((وإذا نصبت ، فـ ﴿ ☠↗▤↰○→▦☼❑🕮✂❼■✍◆↖ ﴾ خبر غير صلة معناه إنّما بغيكم ، [وبال] [6] على أنفسكم ، و﴿ ✌☜❑✌◆⏲↗⊠ ✂☙⊙↬⬧◆❶⊠❑◆❑🗐❑⊘✂☙❻❾☼⬀❶◆☙ ﴾ في موضع المصدر المؤكد كأنّه قيل : تتمتعون متاع الحياة الدّنيا)) [7] , وقريب من هذا الوجه ما ذكره الفخر الرّازيّ إذ قال : ((وأمّا القراءة بالنّصب فوجهها أنْ تقول : إنّ قوله : (بغيكم) مبتدأ , وقوله : ﴿ ✂❼■✍◆↖ ☠↗▤↰○→▦☼❑🕮 ﴾ خبره ، وقوله : ﴿ ✌☜❑✌◆⏲↗⊠ ✂☙⊙↬⬧◆❶⊠❑◆❑🗐❑⊘✂☙❻❾☼⬀❶◆☙ ﴾ في موضع المصدر المؤكد , والتّقدير : تتمتعون متاع الحياة الدّنيا)) [8] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ , ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة النّصب يتّضح أنّ ألوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الزّمخشريّ , والفخر الرّازيّ , وكلام السّخاويّ و ألفاظه قريبة من كلمات الفخر الرّازيّ وألفاظه ،

---

(1)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 360 – 361 .
(2)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 342 , ومجمع البيان : 5 / 129 .
(3)- مشكل إعراب القرآن : 1 / 343 .
(4)- المكتفي في الوقف والابتدا / 204 .
(5)- التبيان في إعراب القرآن : 2 / 670 .
(6)- في متن الكشّاف مِن دون واو ، وربّما سقطتْ مِن الكتاب .
(7)- الكشّاف : 2 / 323 .
(8)- التفسير الكبير : 6 / 236 .

وربّما يكون قد أخذ عنه من دون أنْ يشير , وقريب من هذا الوجه ما ذكر بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الأرجح أنْ يُعرب متاع الحياة , مفعولاً مطلقاً مؤكداً لنفسه , وذكرتُ آنفاً ما يؤيد هذا الوجه , وهو خال من التّقدير والتّأويل الّذي وجد عند الطّبريّ والزّجّاج , ومكي بن أبي طالب .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين , أو يردّها , ويبدو للباحث أن كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقتْ رسم المصحف .

ممّا قُرئ بالنّصب على أنّه مستثنى :

في قوله تعالى : ﴿ ☐◆☐•☐⬀ 🕮☐✵✵🖎 ✍✂ ✍✵✵☐🕮 ⬀☐•☐⬀ ✍☐✵✵⬀▭♦☞☒🖎 ✍✂ ☑☐➔🖬🡐☞⬁🕭✍✂ ✍✂ ☎
♦🖬➔☐✵✵⬀❸■🖬✍✂ ✍✂ ☐✵✵⬀ 🕮☐☐✍✂ ✍✂ ⌘⬀❷☐✵✵⬀ 🕮☐✵✵⬀ ☎✂☐✵✵⬀ ♉✍✍
✵✵⬀ 🕮☐✵✵⬀ ☎✂☐✵✵⬀ ✍✂ ✵✵⬀ 🕮☐☐✍✂ ✍✂

[illegible] ﴿ [سورة النّساء الآية 66] قرأ ٱبن عامر : (ما فعلوه إلاّ قليلاً) بنصب قليلاً , وقرأ الباقون من السّبعة بالرّفع [1] , وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَلاَ مَسْتُمْ ٱقْصُرْ تَحْتَهَا وَبِهَا شَفَا وَرَفْعٌ قَلِيلٌ

مِنْهُم النَّصْبَ (كُـ)لِّلا

فرمز لٱبن عامر بحرف (الكاف) من (كللا) [3] , ونسب له قراءة النّصب , وذكر عبارة ((ورفع قليل)) ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالرّفع , وللغرض نفسه أورد لفظ (قليل) في البيت بصورة الرّفع .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع إذ قال : ((الأولى عند النحويين قراءة الرّفع على البدل)) [4] , فعدّ (قليل) بدلاً من (الواو) في (فعلوه) . ومذهب جمهور النّحاة في الٱستثناء التّام المتّصل غير الموجب أنّ الإتباع ــ بغضّ النّظر عن نوعه ــ أولى من النّصب على الٱستثناء [5] . وإنّما كان البدل أولى عندهم ؛ لأن الأوّل على نية السّقوط , ((فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : ﴿ [illegible] ﴾ ؛ لأنّك لو قدّرته على حذف الضّمير , وهو الواو في فعلوه لكان ما فعله إلاّ قليل

منهم)) [6] ، وهذا ما ذهب إليه أغلب النّحاة [1] , وهو بدل بعض من كل , ولم يحتج إلى رابط ؛ لقرينة الٱستثناء المتّصل الّتي دلّت على أنّ المستثنى بعض المستثنى منه [2] . وكان هذا

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 235 ، والتّيسير / 96 , والكافي في القراءات السّبع / 100 , والنّشر : 2 / 188 .
(2)- حرز الأماني / 131, وفتح الوصيد : 2 / 161 , وشرح شعلة / 210 .
(3)- فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 162 .
(5)- إن لم يطل الفصل بين المستثنى والمستثنى منه , ولم يتقدّم المستثنى منه ، ولم يُردّ الكلام على كلام سابق تضمّن ٱستثناءً , يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 91 – 92 , وحاشية الصّبان : 2 / 213 .
(6)- المقتضب : 4 / 395 .

الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] .

ومن اللاّفت للنّظر أنّ الدّكتور عبده الرّاجحي عندما تحدّث على البدل التّميميّ قائلاً : (((البدل التميميّ) : يُطلق على الأسم الواقع بعد (إلاّ) فيما يسمونه بالأستثناء المنقطع , وأنّ بني تميم يتبعونه ما قبل (إلاّ))) [5] عرض مجموعة من القراءات للتّمثيل كانت القراءتان موضوع الحديث أوّلها في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ ثمّ قال : ((هذه القراءات تدلّ على أنّ القرّاء قد ذهبوا مرة إلى لهجة أهل الحجاز فنصبوا , ومرة إلى لهجة بني تميم فأتبعوا)) [6] , والأستثناء ههنا ليس منقطعاً بإجماع القدماء من المفسرين [7] , ويعضد أتّصاله وصف المستثنى بالخافض والمخفوض (منهم) .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : ((النّصب جائز على أصل الأستثناء)) [8] . وقد ذكرتُ آنفاً : أنّ المختار في الأستثناء التّام المتّصل غير الموجب الإتباع , والنّصب ليس بممتنع , ولا سيما ((أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلاّ زيداً , وما أتاني أحد إلاّ زيداً , وعلى هذا ما رأيت أحداً إلاّ زيداً ، فينصب زيداً على غير رأيت , وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل , ولكنّك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأوّل , والدّليل على ذلك أنّه يجيء على المعنى : ولكن زيداً , ولا أعني زيداً , وعمل فيه ما قبله كما عمل

---

(1)- يُنظر : على سبيل التّمثيل : الموفقيّ في النّحو ، أبن كيسان ، تح : د. عبد الحسين الفتليّ ، ود. هاشم طه شلاش / 120 , وشرح اللمع في النحو / 79 , وشرح المفصّل : 2 / 82 ، و شرح الرّضيّ :2 / 91 – 92 , 98 , وشرح أبن عقيل :1 / 599 , وشرح الأشمونيّ : 2 / 212 – 213 .

(2)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 97 .

(3)- يُنظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 260 , ومعاني القرآن وإعرابه : 2 / 59 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 431 , وحجة القراءات / 206 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 201 , و التّبيان في تفسير القرآن : 3 / 246 – 247 ، والكشّاف : 1 / 562 , وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزّجّاج : 3 / 861 , والمحرّر الوجيز : 3 / 123 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 258 , والتّفسير الكبير :4 / 130 .

(4)- يُنظر : شرح شعلة / 210 , وإبراز المعاني / 418 , والجامع لأحكام القرآن : 5 / 270 , والبحر المحيط : 3 / 696 , والإتحاف / 192 , وفتح القدير : 1 / 613 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 2 / 54 .

(5)- اللّهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبده الراجحيّ / 196 .

(6)- المرجع نفسه / 197 .

(7)- يُنظر : عرض أراء الّذين سبقوا السّخاويّ صحيفة (82 – 84) من هذا البحث .

(8)- فتح الوصيد : 2 / 162 .

العشرون في الدّرهم إذا قلت : عشرون درهماً)) [1] ، ونُصِب الدّرهم عند سيبويه ؛ ((لأنّه ليس من نعتها , ولا هي مضافةٌ إليه , ولم ترد أنْ تحمل الدّرهم على ما حُمِل العشرون عليه , ولكنّه واحدٌ بيّن به العدد , فعملت فيه كعمل الضّارب في زيد , إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ؛ لأنّ زيداً ليس من صفة الضّارب ولا محمولاً على ما حُمِل عليه الضارب)) [2]. وقريب من هذا قوله : ((لأنّ الدّرهم ليس من آسم العشرين , ولا هو هي)) [3] ، وآختلف النّحاة بعد سيبويه في ناصب المستثنى ، إذ ذهب جمهور البصريّين إلى أنّ المستثنى منصوب بالفعل قبله بواسطة (إلاّ) [4] ، وقال المبرّد : ((كانت (إلاّ) بدلاً من قولك : أعني زيداً , وأستثني فيمن جاءني زيداً , فكانت بدلاً من الفعل)) [5] ، ولم تعمل (إلاّ) عند البصريين ومنهم المبرّد ؛ لأنّها حرف غير مختصّ إذ تدخل على الأفعال في نحو : ما جاءني زيد إلاّ يقرأ , كما تدخل على الأسماء في نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً , وحقّ الحرف غير المختصّ ألاّ يعمل [6] .

أمّا مذهب الكوفيّين فتأويلها عند الكسائيّ (إلاّ أن) [7] , وهي مركبة عند الفرّاء وجمهور الكوفيين من (إنّ) و (لا) , ثم خُفّفت (إنّ) وأُدغمتْ في (لا) , فنصبوا بها في الإيجاب مراعاة لـ (إنْ) ، وعطفوا بها في النفي مراعاة لـ (لا) [8] وبهذا فهي عاملة بنفسها عندهم في حالتي النّصب والإتباع .

والثّاني مِن الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ قوله : ((ويجوز أنْ يُحمل على : إلاّ فعلاً قليلاً)) [9] ، فهناك ضربٌ من الأستثناء تدخل فيه إلاّ , وحكمها ((ألاّ تغيّر الأسم عن الحال الّتي كان عليها قبل أنْ تلحق , كما أنّ (لا) حين قلت : لا مرحباً , ولا سلام لم تغيّر الأسم عن حاله قبل أنْ تلحق , فكذلك (إلاّ) , ولكنّها تجيء لمعنى كما تجيء لا

---

(1)- كتاب سيبويه : 2 / 319 .
(2)- المصدر نفسه : 2 / 131 .
(3)- المصدر نفسه : 2 / 118 .
(4)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (34) : 1 / 226 – 227 .
(5)- المقتضب : 4 / 390 , ويُنظر : الكامل ، أبو العباس المبرد ، معارضة وتعليق : محمد أبو الفضل إبراهيم : 2 / 357 , والإقتراح ، جلال الدين السيوطيّ ، تح : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعيّ / 69 .
(6)- يُنظر : سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : مصطفى السقا وآخرين : 1 / 145 – 146 ، ونظرية الحرف المختص في النّحو العربيّ وأثرها في التّقعيد (بحث) ، د. علي الهروط ، مجلة مؤتة /70 – 71 .
(7)- يُنظر : الإنصاف مسألة (34) : 1 / 226 .
(8)- المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .
(9)- فتح الوصيد : 2 / 162 .

لمعنى)) [1] ، ويُسمى الأستثناء عندئذٍ مُفرّغاً , ولا ينصب ما بعد إلاّ والحالة هذه على الأستثناء , وسبيله ((أنْ تدخل الأسم في شيء تنفي عنه ما سواه , وذلك قوله : ما أتاني إلاّ زيدٌ , وما لقيت إلاّ زيداً , وما مررت إلاّ بزيدٍ تجري الأسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيدٌ , وما لقيتُ زيداً , وما مررت بزيدٍ , ولكنّك أدخلتَ إلاّ ؛ لتوجب الأفعال لهذه الأسماء , ولتنفي ما سواها , فصارت هذه الأسماء مستثناة , فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أنْ تكون على حالها قبل أنْ تلحق إلاّ ؛ لأنّها بعد إلاّ محمولة على ما يجرّ , ويرفع , وينصب)) [2]. ويقع الأستثناء المفرّغ في جميع المعمولات عدا المفعول معه , والمصدر المؤكد لعامله , والحال المؤكد لعامله [3]. والمصدر (فعلاً) الّذي أوّله السّخاويّ هو من باب المصدر المبيّن للنّوع ؛ لذا لا يمتنع معه وقوع الأستثناء المفرّغ ، وحُذِف هذا المصدر عند السّخاويّ , ونابت صفته منابه , وأُعربتْ إعرابه , وإنمّا جاز حذف المنعوت ؛ ((لأنّ الفعل يدلّ على المصدر, وكثرة الزّمان , فجاز حذف المنعوت ههنا لدلالة الفعل عليه)) [4] , وكأنّ مراد السّخاويّ : أنّ أصل الكلام : ما فعلوه فعلاً إلاّ فعلاً قليلاً , ثم حُذِف المفعول المطلق ليتفرّغ الفعل إلى ما بعد إلاّ , فينصبه مفعولاً مطلقاً , بعد أنّ تُلغَى أداة الأستثناء , ثمّ حُذِف المصدر , ونابت صفته منابه , وفي هذا الوجه من المبالغة في التّأويل ما لا يخفى عن القارئ الفطن .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد أختلفوا في توجيه قراءة النّصب , إذ قال الفرّاء : ((كأنّه نفى الفعل , وجعل ما بعد إلاّ كالمنقطع عن أوّل الكلام , كقولك : ما قام القوم , اللهمّ إلاّ رجلاً , أو رجلين , فإذا نويت الأنقطاع نصبت , وإذا نويت الأتّصال رفعت)) [5] ، وقد ذكرتُ آنفاً أنّ مذهب الفرّاء أنّ (إلاّ) مركبة من إنْ ولا , وهي ناصبة بنفسها ـ عند النّصب ـ مراعاة لـ (إنّ) ويُعطفَ بها عند الإتباع مراعاة لـ (لا) .

---

(1)- كتاب سيبويه : 2 / 310 .
(2)- المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها , ويُنظر : المقتضب : 4 / 389 .
(3)- يُنظر : الجنى الدّاني ، الحسن بن قاسم المراديّ ، تح : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل / 514 , والنّحو الوافي ، د. عباس حسن : هامش (1) من 2 / 300.
(4)- نتائج الفكر / 164 .
(5)- معاني القرآن : 1 / 166 – 167 .

ولم يعلم الزّجّاج بقراءة النّصب بَيدَ أنّه قال : ((والنّصب جائز في غير القرآن على معنى : ما فعلوه ٱستثني قليلاً منهم)) [1] , فدلّ على أنّ مذهبه أنّ النّاصب للمستثنى الفعل الّذي تدلّ عليه أداة الٱستثناء (إلاّ) , وهو مذهب المبرّد . وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج كلّ مِن الأزهريّ وأبي زُرعة [2] .

وذكر ٱبن خالويه وجهين قريبين مِن الوجهين السّابقين , وزاد عليهما إذ قال : ((الٱختيار في هذا أنّه ردّ لفظ النّفي على ما كان في الإيجاب , كأنّ قائلاً قال : قد فعلوه إلاّ قليلاً منهم , فردّ عليه لفظه مجحوداً , فقال : ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم ، كما يقول : قد قام زيد , فيردّ عليك : ما قام زيد , فهذا وجه قريب)) [3] ، فكأنّه جعله جواباً لكلام مثبت , ونافياً لما أثبته المقابل , فردّ عليه الجملة نفسها بالحركات نفسها غير أنّه زاد عليها أداة النّفي في أوّلها بعدما حذف حرف التّحقيق .

وذكر ٱبن خالويه أيضاً وجهاً قريباً من السّابق , بل أنّ الوجهين متداخلان إذ قال : ((إذا قلتَ : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ , أبدلت زيداً من أحدٍ , فرفعته فكأنّك قلتَ : ما قام إلاّ زيد , ولم تأتِ (بأحد) , فإنْ لم تقدّر البدل في كلامك , وجعلتَ قولك : ما قام أحدٌ , كلاماً تاماً لا تنوي فيه الإبدال من أحد , ثمّ ٱستثنيت على هذا نصبتَ ، فقلتَ : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً ، فعلى هذا تصحّ قراءة ٱبن عامر بالنّصب , كأنّه قال : ما فعلوه على تمام الكلام ، وترك تقدير البدل فيه , ثمّ قال بعد ذلك : إلاّ قليلاً منهم ، فهذا وجه صحيح , وما قبله ليس بخارج منه)) [4] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((وأمّا من نصب فقال : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً , فأنّه جعل النّفي بمنزلة الإيجاب , وذلك أنّ قوله : ما جاءني أحدٌ , كلامٌ تامٌ , كما أنّ جاءني القوم ، كذلك فنصب مع النّفي كما نصب مع الإيجاب من حيث ٱجتمعا في أنّ كلّ واحد منهما كلامٌ تامٌ)) [5] , فحمل النّفي محمل الإثبات , وقاس النّفي عليه ؛ لوجود

(1)- معاني القرآن وإعرابه : 2 / 59 .
(2)- يُنظر : معاني القراءات / 128 , وحجة القراءات / 206 .
(3)- الحجة في القراءات السّبع / 125 .
(4)- المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .
(5)- الحجة للقرّاء السبّعة : 2 / 87 .

المشابهة بينهما ، إذ إنّ كلّ واحدة من الجملتين (المنفية والمثبتة) تمثّل كلاماً تاماً , وذكر هذا الوجه بعده كلٌّ مِن ٱبن عطية والفخر الرّازيّ [1] .

وقال الثّعلبيّ : ((وقيل : فيه إضمار تقديره : إلاّ أنْ يكون قليلاً منهم)) [2] .

ويبدو للباحث أنّ هذا التأويل ممّا لا طائل تحته , وأنّ مثل هذه التّأويلات قد أعيتْ النّحو العربي وأثقلته , وخرجت به عن غرضه الأصلي ليدخل مدخلاً معقداً صعب المنال .

وٱستبعد مكي قراءة النّصب إذ قال : ((وهو بعيد في النّفي لكنّه كذلك بالألف في مصاحف أهل الشّام)) [3] ، ولا أدري ما هو وجه البعد مع أنّ المدرستين النّحويّتين أجازتا نصب المستثنى في هذا الضّرب من الٱستثناء ؟

وقال الزّمخشريّ : ((بالنّصب على أصل الٱستثناء , أو على إلاّ فعلاً قليلاً)) [4] ، وذكر الوجه الاوّل من هذين الوجهين بعده كلّ مِن الأنباريّ والعكبريّ [5] .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الأوّل من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ ، أعني : (النّصب جائز على أصل الٱستثناء) أفضل الأوجه التي ذُكرَت ؛ لإيجازه وخلوه من التّأويل الّذي لا مسوغ له بعد أنْ أجاز النّحاة نصب المستثنى في الٱستثناء التّام المتّصل غير الموجب بدءاً من سيبويه ومن تابعه , ولا داعي لهذه التّأويلات والتّعليلات كلّها , الّتي أجدها في الأوجه الأخرى في أمر قد أباحه النّحاة ؛ لذا أظنّ أنّ السّخاويّ أحسن الصّنع عندما ٱكتفى بعبارة ((والنّصب جائز على أصل الٱستثناء)) ، ولم يتكلّف كما تكلّف سواه . أمّا الوجه الثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ ، أعني : (الحمل على إلاّ فعلاً قليلاً) فيبدو أنّه والوجه الّذي ذكره الثّعلبيّ من أكثر الأوجه إغراقاً في التّأويل والتقدير المتمحل .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه يتّضح أنّ الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ كانا قريبين القرب كلّه من الوجهين اللذين ذكرهما الزّمخشريّ , ويرجّح الباحث أنّه أخذ عن الزّمخشريّ من دون أنْ يُشير ، وقريب مِن الوجه الأوّل ما ذكره

(1)- يُنظر : المحرّر الوجيز : 3 / 123 , والتفسير الكبير : 4 / 130 .
(2)- الكشف والبيان : 2 / 315 .
(3)- مشكل إعراب القرآن : 1 / 201 .
(4)- الكشّاف : 1 / 562 .
(5)- يُنظر : البيان في غريب القرآن :1 / 258 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 370 .

بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] , وذكر عدد منهم الوجهين معاً [2] ، ولم أجد ــ على حدّ ما اطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع ــ من اكتفى بذكر الوجه الثّاني وحده .

فيما يخصّ ترجيح إحدى القراءتين , أو ردّها قال السّخاويّ مفسراً لكلمة كُلّل في آخر بيت الشّاطبيّة : ((وإنّما جاز أنْ يُقال : كُلّل الرّفع بالنّصب , أي : جُعِل له كالإكليل من قولهم روضة مكلّلة محفوفة بالنّور ؛ لأنّ الأولى عند النّحويين قراءة الرّفع ... فكأنّ قراءة النّصب لمّا كانت تابعة لقراءة الرّفع أشبهت الإكليل التّابع للرّوضة)) [3] ، وأجد في هذا النّص عبارتين يوحي ظاهرهما بأنّ السّخاويّ كان متابعاً لشيخه في ترجيح قراءة الرّفع ـ والله أعلم ـ العبارة الأولى عندما علّل موقف شيخة بقوله : ((لأنّ الأولى عند النّحويين قراءة الرّفع)) , والعبارة الثّانية : ((فكأنّ قراءة النّصب لمّا كانت تابعة لقراءة الرّفع)) إذ سرد العبارتين سرد المسلّمات . وقد رجّح قراءة الرّفع قبل السّخاويّ عدد من العلماء منهم النّحاس إذ يقول : ((وإنمّا صار الرّفع أجود ؛ لأنّ اللفظ أولى من المعنى , وهو يشتمل على المعنى)) [4] ورجّحها بعد السّخاويّ عدد من العلماء منهم القرطبيّ إذ يقول : ((وإنّما صار الرّفع أجود ؛ لأنّ اللفظ أولى من المعنى , وهو أيضاً يشتمل على المعنى)) [5] وربّما أخذ القرطبيّ عن النّحاس من دون أنْ يشير , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية ـ وإنْ كان وجه إحداهما أرجح ــ وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف , إذ وافقت قراءة النّصب المصحف الإمام لأهل الشّام , ووافقت قراءة الرّفع باقي المصاحف [6] .

---

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 210 , وإبراز المعاني / 418 , والجامع لأحكام القرآن : 5 / 270 , والبحر المحيط : 3 / 696 , والإتحاف / 192 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 2 / 54 .

(2)- يُنظر : تفسير البيضاويّ : 1 / 358 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 317 .

(3)- فتح الوصيد : 2 / 162 .

(4)- إعراب القرآن : 1 / 431 .

(5)- الجامع لأحكام القرآن : 5 / 270 .

(6)- يُنظر : المصاحف ، أبو بكر عبد الله بن أبي داوود السجستانيّ تح : آثر جفري : 2 / 45 , والكشف والبيان : 2 / 315 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 201 , والتّبيان في تفسير القرآن : 3 / 246 , والتّفسير الكبير : 4 / 130 , والنّشر : 2 / 188 , وفتح القدير : 1 / 613 .

ممّا قُرئ بالنّصب على أنّه حال :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المعارج الآيات 15 – 17] روى حفص عن عاصم قراءة (نزّاعة) بالنّصب , وقرأ الباقون من السبعة وعاصم برواية أبي بكر بالرّفع [1] , وقيل : إنّ قراءة النّصب قراءة حفص[2]. وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشاطبيّة إذ قال : [3]

وَنَزّاعَةً فَارْفع سِوى حَفْصِهِمْ وَقُلْ شَهَادَتِهِمْ

بالْجَمْعِ حَفْصٌ تَقَبّلا

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 172 , والسّبعة / 650 – 651 , والتيسير / 214 , والحجة للقرّاء السّبعة : 4 / 62 , والكشف والبيان : 6 / 278 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 757, والتّبيان في تفسير القرآن : 10 / 118 , والنّشر : 2 / 292 , وفتح القدير : 5 / 360 , والكافي في تفسير الآيات وإيضاح القراءات ، عبد العزيز رباح ، وبشير جويجاتي / 640 .

(2)- يُنظر : حجة القراءات / 723 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 692 , البحر المحيط : 10 / 274 , والإتحاف / 424 .

(3)- حرز الأماني / 214 , وفتح الوصيد : 2 / 490 , وشرح شعلة / 375 .

فذكر ٱسم حفص صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أن يرمز له بحرف (العين) ،[1] ونسب قراءة الرّفع إلى سواه ، وهذا يعني أنّها قراءة السّبعة , ومنهم عاصم برواية أبي بكر ، وأورد لفظ (نزّاعة) في البيت بصورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ رواية حفص بالنّصب .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع فذكر وجهين :

أوّلهما ((خبر بعد خبر لـ (إنّ))) [2] . فـ (إنّ) حرف مشبّه بالفعل , و(ها) ٱسمها , و(لظى) خبرها , و (نزاعَة) خبر ثانٍ , وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] . وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء[4] .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((يجوز أنْ تجعل الهاء في (إنّها) ضمير القصة , فيرتفع لظى بالأبتداء , و(نزّاعة) خبر المبتدأ)) [5] ، فيُعرَب الضّمير (ها) ٱسم إنّ , وتُعرب الجملة بعده من المبتدأ والخبر في محل رفع خبراً لضمير القصة . وهذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً مِن الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [6] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [7] .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ فذكر ثلاثة أوجه :

أوّلها : ((على الحال المؤكدة لمعنى النّار)) [8] , فجعل (نزّاعةً) حالاً من لظى , ولظى ٱسم علم تُسمى به النّار , وحق صاحب الحال أنْ يكون معرفة [1] , على خلاف

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 490 .
(3)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 3 / 507 , ومعاني القراءات / 505 , ومشكل إعراب القرآن :2 / 757 , والمُكتفى في الوقف والأبتدا / 364 , والتبيان في تفسير القرآن : 10 / 119 , والكشّاف : 4 / 613 , والمحرّر الوجيز : 15 / 95 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 461 , والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 1240 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 375 , وإبراز المعاني / 706 , والجامع لأحكام القرآن :18 / 287 , والبحر المحيط : 10 / 274 وإرشاد العقل السّليم : 6 / 397 , والإتحاف / 424 , وفتح القدير : 5 / 360 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 8 / 68 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 490 .
(6)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 172 – 173 , وإعراب القرآن للنّحاس : 3 / 507 , ومعاني القراءات / 505 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 757 , والكشّاف : 4 / 613 , والمحرّر الوجيز 15 / 94- 95 , ومجمع البيان : 10 / 450 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 461 , والتفسير الكبير : 10 / 642 .
(7) – يُنظر : شرح شعلة / 375 , وإبراز المعاني / 706 , والجامع لأحكام القرآن : 18 / 287 , والبحر المحيط : 10 / 274 , وإرشاد العقل السّليم : 6/ 397 , وفتح القدير : 5 / 360 .
(8)- فتح الوصيد : 2 / 490 .

الحال ((فإذا كان الآسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللاّم , ولم يُضَف)) [2] ؛ لأنّ حقّها التّنكير , ((وإنّما آستحقت الحال أنْ تكون نكرة ؛ لأنّها في المعنى خبر ثانٍ , ألا ترى أنّ قولك : جاء زيد راكباً , قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه , وأصل الخبر أنْ يكون نكرة ؛ لأنّها مستفادة وأيضاً فأنّها تشبه التّمييز في الباب فكانت نكرة مثله , وأنّها تقع في جواب كيف جاء , وكيف سؤال عن نكرة)) [3] .

والحال على ضربين فهي ((إنْ دلّتْ على معنى لا يُفهم ممّا قبلها فهي المبيّنة , وإنْ دلّتْ فهي المؤكدة)) [4] , والحال المبيّنة , أو المؤسّسة : هي الّتي لا يُستفاد معناها من دون أنْ تُذكر نحو قوله تعالى : ﴿ ❑⧫❷⧫③❍ ⌧●♦❷♦③❍❑ ... ﴾ [سورة القصص من الآية 21] ، ويغلب عليها أنْ تكون منتقلة [5] .

أمّا الحال المؤكدة فالمشهور أنّها على قسمين :

أوّلهما : الحال المؤكدة لعاملها , وهي ((لو لم تُذكر لأفاد عاملها معناها)) [6] , وإمّا أنْ تتّفق مع عاملها لفظاً ومعنى , ومنه قوله تعالى : ﴿ ❑◆❑🕮❐⬀⧫❑⌧ ... ﴾ [سورة النّساء من الآية 79] , وإمّا أن تتّفق مع عاملها معنى دون لفظ , وهو الأكثر فيها [7] , ومنه قوله تعالى : ﴿ ... ﴾ [سورة التّوبة من الآية 25] , وقوله : ﴿ ... ﴾ [سورة هود من الآية 85] , وقوله : ﴿ ... ﴾ [سورة النّمل من الآية 19] وقوله : ﴿ ... ﴾ [سورة القصص من الآية 31] .

(1)- يُنظر : الإيضاح في شرح المفصّل : 1/ 341, والمحرّر في النحو : 2 / 837 , وشرح قطر الندى ، آبن هشام الأنصاريّ ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد / 231

(2)- كتاب سيبويه : 1 / 377 , ويُنظر : 2 / 114 , والمقتضب : 4 / 150 .

(3)- شرح المفصّل : 2 / 62 .

(4)- آرتشاف الضّرب : 3 / 1600 .

(5)- يُنظر : شرح شذور الذهب / 271 , وشرح الأشمونيّ : 2 / 275 .

(6)- شرح شذور الذهب / 273 .

(7)- يُنظر : شرح آبن عقيل : 1 / 653 .

والثّاني : المؤكدة مضمون جملة , وتكون الحال في هذا الضّرب ثابتة غير منتقلة , تُذكر توكيداً لمعنى الخبر وموضحةً له [1] , وتأتي بعد جملة ٱسميّة جزآها معرفتان جامدتان [2] , ومنه قوله تعالى : ﴿ ❒◆♎➔❑◆ ✂ ✍❁♑♦⍓🖃❻ ✌↖⏲❁⑨♎♑♎❁✍ ﴾ [سورة البقرة من الآية 91] , وهذا الضّرب من الحال هو ما قصده السّخاويّ بقوله : ((على الحال المؤكدة لمعنى النّار)) , وهو وجه حسن , إذ تنطبق على (نزاعة) صفات الحال المؤكدة للجملة , فهي ثابتة غير منتقلة , فالنّار تظلّ نزاعة للشوى , ولا تنفك عن هذه الحال , وهي تؤكد معنى الخبر , وهذا ما قصده السّخاويّ إذ قال : ((مؤكدة لمعنى النار)) , ويُزاد على هذا أنّ الجملة الّتي سبقت (نزّاعة) جملة ٱسميّة جزآها معرفتان جامدان على رأي السّخاويّ .

والثّاني من الأوجه التي ذكرها السّخاويّ : ((أو تتلظى نزّاعة ؛ لأنّ لظى وإنْ كان ٱسماً علماً , ففيه معنى التّلظي والتّلهب)) [3] ، وهذا الوجه يماثل الّذي سبقه من حيث الإعراب بَيدَ أنّ الحال ههنا مؤسّسة لا مؤكدة ، إذ لا يستفاد معناها من دون ذكرها , فالفعل (تتلظى) لا يدلّنا على كونها (نزّاعة) , ولو جاء في غير القرآن : تتلظى متلهبة , لدلّنا الفعل على معنى التّلهب , وإنْ خالفته الحال لفظاً لا معنى .

والثّالث من الأوجه التي ذكرها السّخاويّ : ((على الٱختصاص)) [4] ، فتُعرَب (إنّ) حرفاً مشبهاً بالفعل , و (ها) ٱسمها , و (لظى) خبرها , و (نزّاعة) مفعولاً به لفعل مضمر تقديره : أعني أو أخصّ , ويقال اختصاراً : منصوب على الٱختصاص , والٱختصاص على ضربين :

أوّلهما : أن تأتي بضمير المتكلّم , وتأتي بعده بأي , وتجريهما مجراهما في النّداء , فتدخل عليها هاء التّنبيه , وتصفها بٱسم محلى بال ؛ لغرض بيان ٱختصاص مدلول ذلك الضّمير من بين أمثاله بما نسب إليه [5] , وله ثلاثة أغراض : إذ قد يأتي في ((معرض التّفاخر نحو : أنا أكرم الضّيف أيّها الرّجل , أي : أنا أختصّ من بين الرّجال بإكرام الضّيف , أو في معرض التّصاغر نحو : أنا المسكين أيّها الرّجل , أي : مختصّاً

(1)- يُنظر : شرح المفصّل : 2 / 64 , وشرح الرّضيّ : 2/ 49 .
(2)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 49 , وشرح ٱبن عقيل : 2 / 654 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 490 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 490 .
(5)- يُنظر شرح الرّضيّ : 1 / 431 , وشرح الأشمونيّ : 3 / 276 – 277 .

بالمسكنة من بين الرّجال , أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضّمير لا للإفتخار , ولا للتّصاغر نحو : أنا أدخل أيّها الرّجل)) [1] .

والضّرب الثّاني لا تأتي فيه بأيّ , ويجري مجرى النّداء في بعض أحكامه , ويفارقه في غيره ((فيجيء لفظه على موضع النّداء نصباً لأنّ موضع النّداء نصبٌ , ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النّداء ؛ لأنّهم لم يجروها على حروف النّداء , ولكنّهم أجروها على ما حُمِل عليه النّداء , وذلك قولك : إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا كأنّه قال : أعني , ولكنّه فعل لا يظهر , ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النّداء , لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب , وأنّهم لا يريدون أنْ يحملوا الكلام على أوّله , ولكنّ ما بعده محمول على أوّله)) [2] ، والأسم الّذي يلي الضّمير لا يصحّ أنْ يكونَ نكرة ، ((ولا يجوز أنْ تذكر إلاّ أسماً معرّفاً ؛ لأنّ الأسماء إنّما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً , وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكل من الضمير)) [3] ، وأغراض هذا الضّرب أغراض الضّرب السّابق نفسها [4] ، إذ قد يأتي للفخر نحو : نحن العربَ أكرم النّاس , أو للتّواضع نحو : أنا العبد فقير إلى عفو الله , أو البيان المقصود نحو : نحن العربَ نواجه الصعاب.

وعلى ضوء ما تقدّم يبدو للباحث أنّ هذا الوجه يدخله الضّعف من جهتين :

إحداهما : ذكر سيبويه والنّحاة من بعده : أنّ الأسم المنصوب الّذي يأتي بعد الضّمير , ويُنصب على الأختصاص لا بدّ من أنْ يكون معرفة [5] , و(نزّاعة) نكرة .

والأخرى : ذكر النّحاة أنّ الأختصاص يكون بعد ضمير المتكلّم , ويقلّ بعد ضمير الخطاب , ويمتنع بعد ضمير الغيبة [6] ، والضّمير ههنا ضمير غيبة يعود على الغائبة المفردة . وبهذا فَقَدَ الكلام شرطين مِن شروط الأختصاص ؛ لذا لا يصحّ نصبه على هذا الباب .

---

(1)- شرح الرّضيّ : 1/ 431 , ويُنظر : معاني النّحو : 2 / 102 .
(2)- كتاب سيبويه : 2/ 233 .
(3)- المصدر نفسه : 2/ 236 .
(4)- يُنظر : حاشية الصّبان : 3 / 274 .
(5)- يُنظر : كتاب سيبويه : 2 / 236 , وشرح الرّضيّ : 1 / 432 , وشرح الأشموني : 3 / 276 – 277 .
(6)- يُنظر : شرح المفصّل : 2 / 18 , وشرح الأشموني : 3 / 278 .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد اختلفوا في توجيه قراءة النّصب , إذ أنكر الطّبريّ وجود قارئ قرأ بالنّصب إلاّ أنّه أعطى النّصب وجهاً في العربية , فجعل لظى خبراً , ونزاعة حالاً ، ولم يبيّن نوع الحال [1] .

وذكر الزّجّاج ثلاثة أوجه لقراءة النّصب , ذكر أوّلها إذ قال : ((فأمّا نصب ﴿ ☼♦❽□✂↖♦□ ﴾ فعلى أنّها حال مؤكدة كما قال : ﴿ □♦□➔♎♦□ ✂☙❍♦♋❻ ✍↖❽♎❾❽✍✍❽ ﴾ [سورة البقرة من الآية 91] , وكما تقول : أنا زيد معروفاً , فيكون نزّاعة منصوباً مؤكداً لأمر النّار)) [2] ، ويبدو للباحث أنّه أراد الحال المؤكد لمضمون الجملة يؤيد هذا أمران :

أحدهما : الأمثلة التي ساقها من باب الحال المؤكدة لمضمون الجملة .

والآخر : ذكر أنّها مؤكدة لأمر النّار , وهذا يعني أنّها مؤكدة لمضمون الخبر , وهو الغرض من الحال المؤكدة لمضمون الجملة , وذكر هذا الوجه بعده الأنباريّ [3] .

وذكر الزّجّاج الوجه الثّاني إذ قال : ((ويجوز أنْ يُنصب على معنى : أنّها تتلظى نزّاعة , كما قال جلّ ثناؤه : ﴿ ▫♦❑□☼❍☒❻⇗✍➔▤↗▭⇖♦☼ ✂☼❻☙♦☼ ✍♦■❓➔⅄❻ ﴾ [سورة الليل الآية 14])) [4] ، فجعل الحال مؤسّسة ، وعدّ المعنى قريباً من معنى قوله تعالى : ﴿ ▫♦❑□☼❍☒❻⇗✍➔▤↗▭⇖♦☼ ✂☼❻☙♦☼ ✍♦■❓➔⅄❻ ﴾ . وذكر هذا الوجه

بعد الزّجّاج عدد من العلماء [5] .

وذكر الوجه الثّالث إذ قال : ((ويكون نصبها أيضاً على الذّم)) [6] ، ويبدو أنّ الغرض من هذا الذّم : تهويل أمرها ليزداد الخوف منها , والطمع في النّجاة , والأبتعاد عنها ؛ ليتجنبها ذوو الألباب السّليمة .

---

(1)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 12 / 231 .
(2)- معاني القرآن وإعرابه : 5 / 173 .
(3)- يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 461 .
(4)- معاني القرآن وإعرابه : 5 / 173 .
(5)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 757 – 758 , والمُكتفى في الوقف والابتدا / 364 , والمحرّر الوجيز : 15 / 95 , والتّفسير الكبير : 10 / 643 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1240 .
(6)- معاني القرآن وإعرابه : 5 / 173 .

وقد ذكر الأزهريّ الأوجه الثّلاثة الّتي ذكرها الزّجّاج , وبألفاظ قريبة من ألفاظه إذ قال : ((من قرأ (نزاعة) بالنّصب , فهو على الحال , كما قال ﴿ ◆□➔♎◆□ ... ﴾ ، فيكون (نزاعة) منصوبة مؤكدة لأمر النّار , ويجوز نصبها على أنّها تتلظى نزاعة , ويجوز نصبها على الذّم)) [1] ، وربّما أخذ عن الزّجّاج مِن دون أنْ يُشير .

وذكر ٱبن خالويه وجهين أحدهما : ((أنّه نُصب على الحال ... ومعنى الحال أيضاً وصف هيئة الفاعل , والمفعول في حال ٱتّصال الفعل طال أو قصر , ودليلها : إدخال (كيف) على الفعل والفاعل , فيكون الحال الجواب , كقولك : كيف أقبل زيد ؟ فتقول : ماشياً , أو راكباً , وما أشبه ذلك)) [2] ، فوافق بهذا الطّبريّ إذ ذكر أنّها حال ، بَيدَ أنّه لم يبيّن نوعها .

وذكر الآخر إذ قال : النّصب على ((القطع ومعناه : أنّ (لظى) معرفة , و (نزّاعة) نكرة ، وهما جنسان , فلمّا لم تتبع النّكرة المعرفة في النّعت قُطعت منها فنُصِبَتْ)) [3] ، ففرق بهذين الوجهين بين مفهوم الحال , ومفهوم القطع , كما فرّق القرطبيّ من بعده [4] ، في حين ذهب الدكتور عيسى شحاته عيسى إلى أنّ المصطلحين مترادفان ولاسيما عند الفرّاء والأخفش , وقلّما فرقا بينهما [5] , وقريب مِن هذين الوجهين ما ذكره بعد ٱبن خالوية الثّعلبيّ [6].

وضعّف أبو علي الفارسيّ أنْ يكون حالاً , والعامل فيه ما في لظى من معنى التّلظي إذ قال : ((فحمله على الحال يبعد , وذلك أنّه ليس في الكلام ما يعمل في الحال , فإن قلت : فإنّ في قوله : (لظى) معنى التّلظي والتّلهب , فإنّ ذلك لا يستقيم لأنّ لظى معرفة لا تنتصب عنها الأحوال ... ويدلّ على تعريف هذا الٱسم , وكونه علماً أن التّنوين , والألف واللام لم تلحقه)) [7] ، ثمّ ٱستدرك قائلاً : ((فإن جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدة التّلظي , جاز أنْ تنتصب بهذا المعنى الحادث في العلم , وعلى هذا قوله : ﴿ ◆□➔♎◆□ ... ﴾

---

(1)- معاني القراءات / 504 .
(2)- الحجة في القراءات السّبع / 352 , ويُنظر : إعراب ثلاثين سورة ، ٱبن خالويه / 40 .
(3)- الحجة في القراءات السّبع / 352 .
(4)- يُنظر : الجامع لأحكام القرآن : 18 / 287 .
(5)- يُنظر : العربية والنّص القرآني ، د. عيسى شحاته عيسى / 320 – 321 .
(6)- يُنظر : الكشف والبيان : 6 / 278 .
(7)- الحجة للقرّاء السّبعة : 4 / 62 .

﴿ [سورة الأنعام من الآية 3] علّقت الظّرف بما دلّ عليه الأسم من التّدبير , والإلطاف , فإنْ علّقت الحال بالمعنى الحادث في العلم كما علّقت الظّرف بما دلّ عليه الأسم من التّقدير لم يمتنع ؛ لأنّ الحال كالظّرف في تعلقها بالمعنى كتعلق الظرف به , وكان وجهاً)) [1] ، فصرّح بأنّه حال , ووصف هذا الوجه بأنّه لم يمتنع .

وجوّز أبو علي الفارسيّ وجهاً آخر إذ قال : ((أو يُحمَل على فعل ... وإنْ علّقت ﴿ ﴾ بفعل مضمر نحو : أعنيها نزّاعةً لم يمتنع أيضاً)) [2] , ومن الواضح أنّه لم يرد الأختصاص إذ إنّ الفعل الّذي قدّره قد أستوفى مفعوله , وهو الضّمير (ها) , وهذا يعني أنّ نزاعة حال أيضاً في هذا الوجه , من المفعول به (ها) وبهذا جوّز الفارسيّ صورتين للحال . ونسب إليه عدد من العلماء أنّه أستبعد وجه الحال مطلقاً [3] , والصّواب أنّ أبا علي أستبعد أنْ تكون حالاً في حالة كون العامل فيها ما في لظى من معنى التّلظي , وجوّز وجهين آخرين للحال . وذكر هذا الوجه بعده الطبرسيّ [4] .

وجوّز أبو عمرو الدّانيّ ((أنْ ينصبهما بأعني , فعلى هذا يكفي الوقف على (لظى) ؛ لأنّ ما بعدها أستئناف عامل)) [5] , فتعرب (نزّاعة) مفعولاً به لفعل مضمر تقديره : أعني , والفرق بين هذا الوجه والّذي سبقه أنّ الفعل ههنا لم يستوفِ مفعوله , وذكر هذا الوجه بعده العكبريّ [6] .

وجوّز الزّمخشريّ النّصب ((على الأختصاص للتّهويل)) [7] . وقد ذكرتُ علتي ضعف

هذا الوجه آنفاً , والغرض من الأختصاص عنده التّهويل , والتّخويف منها بما يثير الرّعب في قلوب ﴿ ﴾ وسواهم . وذكر هذا الوجه بعده الفخر الرّازيّ [8].

---

(1)- المصدر نفسه , والصحيفة نفسها .
(2)- المصدر نفسه , والصحيفة نفسها .
(3)- يُنظر : التفسير الكبير : 10 / 642 – 643 , وفتح القدير : 5 / 360 .
(4)- يُنظر : مجمع البيان : 10 / 448 – 449 .
(5)- المُكتفى في الوقف والأبتدا / 364 .
(6)- يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1240 .
(7)- الكشّاف : 4 / 613 .
(8)- التّفسير الكبير : 10 / 643 .

وقال ابن عطية : ((إذا تضمّن الكلام معنى المدح أو الذّم جاز لك القطع رفعاً بإضمار مبتدأ , أو نصباً بإضمار فعل , ومن قرأ بالنّصب فذلك إمّا على مدح لظى كما قلنا , وإمّا على الحال)) [1] ، فجوّز النّصب على المدح بإضمار فعل , ويبدو للباحث أنّ الذّم أولى بهذا الموطن من المدح , وأنت لا تخيف شخصاً من شيء بمدح ذلك الشيء بل بذمه بما هو مخيف , والموطن ههنا موطن تهويل وتخويف , لا موطن ترغيب وتحبيب .

وقال العكبريّ : ((فقيل هو حال من الضّمير في (تدعو) مقدّمة)) [2] ، وتقدّم الحال على عاملها إنْ كان فعلاً أمر مستساغ من جهة قواعد النّحو [3] , ويبعد كون المراد أنّها تدعو في حال نزعها للشوى , والله أعلم بالصواب .

بعد هذا العرض لأراء السّخاويّ ومن سبقه يتّضح أنّ الأوجه الثّلاثة الّتي ذكرها السّخاويّ كانت قريبة من أوجه قد ذُكِرتْ قبله , فالوجه الأول الّذي ذكره السّخاوي ، أعني : (كون الحال مؤكّدة لمعنى النار) كان قريباً من الوجه الأوّل الّذي ذكره الزّجّاج , و الوجه الثّاني أعني : (الحال المؤسسة) كان قريباً من الوجه الثّاني للزّجّاج أيضاً , والوجه الثّالث أعني : (الأختصاص) كان قريباً من الوجه الّذي جوّزه الزّمخشريّ .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقتْ رسم المصحف .

---

(1)- المحرّر الوجيز : 15 / 95 .
(2)- التّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1240
(3)- يُنظر : أسرار العربية / 191 , والإيضاح في شرح المفصّل : 1 / 330 .

المبحث الثالث : المخفوضات

ممّا قُرِىء بالخفض على أنّه مخفوض بحرف القسم : [1]

فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة النساء الآية 1] , قرأ حمزة : (والأرحامِ) بالخفض , وقرأ الباقون من السّبعة : (والأرحامَ) بالنّصب [2] , وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [3]

وَكُوفِيّهُمْ وَحَمْزَةُ والأَرْحَامَ تَسَاءَلُونَ مُخَفَّفاً بِالخَفْضِ جَمَّلا

فذكر اسم حمزة صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أن يرمز له بحرف (الفاء) [4] , ونسب إليه قراءة خفض (الأرحام) , وأورد (الأرحام) في البيت بصورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالنّصب .

وجّه السّخاويّ قراءة النّصب إذ قال : ((إنّ وجه قراءة النّصب : وٱتّقوا الأرحام أن تقطعوها)) [5] ، فعدّ (الأرحام) معطوفة على لفظ (الله) ؛ ليكون التّقدير : ٱتقوا الله وٱتقّوا الأرحامَ أنْ تقطعوها , ونابت الواو عن ذكر الفعل (ٱتقوا) مع الأرحام ليصير

---

(1)- هذا هو الوجه الأرجح عند السّخاويّ , وذكر معه وجهاً آخر , وهو العطف على الضّمير المخفوض .

(2)- يُنظر : السّبعة / 226 , والتّيسير / 93 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 449 , وتقريب النّشر / 104 .

(3)- حرز الأماني / 129 , فتح الوصيد : 2 / 147 , وشرح شعلة / 205 .

(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 148 .

التّقدير : ٱتقوا اللهَ وَالأرحام أنْ تقطعوها , وكما هو واضح فأن لفظ (الله) مفعول به منصوب للفعل ٱتقوا ؛ لذا يُنصَب لفظ (الأرحام) لكونه معطوفاً على ٱسم منصوب , وقد أشركت الواو بين (الله) و (الأرحام) , وقرنتْ بينهما في وجوب التّقوى , غير أنّ تقوى الله غير تقوى الأرحام , فتقوى الله مطلقة , وتدعو لتجنب المعاصي جميعها , أمّا تقوى الأرحام فهي مقيّدة , لذا قيّدها السّخاويّ بأنْ قدّر بعد لفظ الأرحام عبارة (أنْ تقطعوها) ؛ ليتّضح نوع تقوى الأرحام , فهي مقيّدة بوصل الأرحام وعدم قطيعتها .

في ٱقتران الرّحم بالله , والإشراك بينهما في وجوب التّقوى بيان للمنزلة العظيمة التي حباها الله للرّحم , ولاسيما أنّ الآية ٱبتدأت بالتّمهيد لذكر الأرحام , إذ نبّه عزّ وجلّ على أنّ الإنسان خُلق من نفس واحدةٍ , ونشأ من ذريتها ﴿ [illegible] ﴾ . فالمراد من قراءة النّصب تبيين المنزلة العظيمة للرّحم , ووجوب وصلها وحرمة قطعها .

وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [1] , وقريب منه ما ذكره بعده عددٌ من العلماء [2].

أمّا قراءة الخفض فقد وجّهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : أنكر فيه منع البصريين العطف على المضمر المخفوض إلاّ بإعادة الخافض ؛ ((لأنّ للمحتج عليهم أنْ يقول : إنّ المضمر هاهنا والظّاهر سواء ؛ لأنّ ظاهره لا يصحّ أنْ يتنكر , فهو كمضمر , فكما يجوز أنْ تقول : بالله والرّحم , يجوز أنْ تقول : به و الرّحم)) [3] ، فٱعترض على إنكار البصريين للقراءة بقراءة حمزة , الّتي خرجت عن أقيستهم , إذ إنّهم يمنعون العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض , سواء أكان المضمر مخفوضاً

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 252 , ومجاز القرآن ، أبو عبيدة معمّر بن المثنى ، معارضة وتعليق محمد فؤاد سزكين : 1 / 113 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 569 , معاني القرآن وإعرابه : 2 / 5 , وتأويلات أهل السُّنَّة ، أبو منصور محمد بن محمود الماتريديّ ، تح : مجدي باسلوم : 3 / 4 ، وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 390 , معاني القرآن ، أبو جعفر النّحاس ، تح : د. يحيى مراد : 1 / 187 , ومعاني القراءات / 119 , وحجة القراءات / 188 , والكشف والبيان : 2 / 223 ,ومشكل إعراب القرآن : 1 / 187 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 240 .

(2)- يُنظر : شرح شعلة / 205 , والجامع لأحكام القرآن : 5 / 2 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 318 , وتفسير القرآن العظيم ، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشيّ الدمشقيّ : 1 / 448 , وتفسير الجلالين / 102, والإتحاف / 185 , وفتح القدير :1 / 527 , وتفسير المنار ، محمد رشيد رضا : 4 / 270 .

(3)- فتح الوصيد 2: / 147 .

بحرف خفض أم بالإضافة . يقول سيبويه : ((وممّا يقبح أنْ يشركه المظهر علامة المضمر المجرور , وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ , وهذا أبوك وعمرٍو , كرهوا أنْ يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأنّ هذه العلامة الدّاخلة فيما قبلها جَمعتْ أنّها لا يتكلّم بها إلاّ معتمدة على ما قبلها , وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتّنوين , فصارت عندهم بمنزلة التّنوين فلمّا ضعفتْ عندهم كرهوا أنْ يتبعوا الأسم))[1] ، فمثّل بـ : مررت بك وزيد , للظّاهر المعطوف على المضمر المخفوض بحرف , وبـ : هذا أبوك وعمرٍو , للظّاهر المعطوف على المضمر المخفوض بالإضافة , وكلاهما قبيحٌ عنده ؛ لأنّ الضّمير بمنزلة التّنوين , وتابعه المبرّد حين تحدّث عن قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة النساء من الآية 162] ، فرفض عطف (المقيمين) على الضّمير في (منهم) , إذ قال : ((وَمن زعم أنّه أراد : (ومن المقيمين الصّلاة) فمخطئ في قول البصريّين ؛ لأنّهم لا يعطفون الظّاهر على المضمر المخفوض , ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضّرورة , والقرآن يُحمَل على أشرف المذاهب , وقرأ حمزة : (الّذي تساءلون به والأرحامِ) , وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلاّ أنْ يضطرّ إليه شاعر))[2] ، فجعل هذا الضّرب من العطف ممتنعاً عند البصريّين , جائزاً عند غيرهم على قبح , ويبدو انّه يعني بـ (غيرهم) الكوفيّين , ونُسِب للمبرّد أنّه ((قال : لو صليت خلف إمام يقرأ (ما أنتم بمصرخي) و (وَٱتّقواْ الله الّذي تسَاءلونَ بهِ والأرحامِ) لأخذت نعليّ ومضيت))[3] ، ومن الغريب أنْ يرفض المبرّد ـ إنْ صحتْ نسبة هذا القول إليه ـ قراءة سبعيّة , بل يحرّم القراءة بها , وقد قرأ بها أحد أئمة القراءة السّبعة فضلاً على عبد الله بن مسعود (ت 32 هـ) , وعبد الله بن عباس (ت 68 هـ) , وإبراهيم النّخعيّ , ويحيى بن وثّاب (ت 103 هـ)[4] , والحسن البصريّ (ت 110 هـ) , وقتادة , والأعمش ، وغيرهم[1] , ولم يتفرّد

---

(1)- كتاب سيبويه : 2 / 381 .
(2)- الكامل : 3 / 31 .
(3)- الجامع لأحكام القرآن : 5 / 3 .
(4)-هو يحيى بن وثاب الأسديّ مولاهم الكوفيّ من قرّاء الكوفة العبّاد الأعلام ، يُنظر : غاية النهاية : 2 / 380.

المبرّد بردّ هذه القراءة , فهذا عبد القاهر الجرجانيّ (ت 474 هـ) يصفها بأنّها قد ((رُدّتْ , وأجمعوا على أنّها غير متوجّهة)) [2] , وجرّتْ هذه القراءة الرّضيّ الإستراباذيّ إلى الحديث على عدم تواتر القراءات القرآنيّة إذ قال : ((والظّاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيّين ؛ لأنّه كوفيّ , ولا نُسلم

تواتر القراءات)) [3] وللبصريّين حجج أخرى فضلاً على كون ضمير الخفض بمنزلة التّنوين ، ذكرها صاحب الإنصاف [4] .

ٱختلف موقف السّخاويّ عن موقف جمهور البصريّين من قراءة حمزة , إذ كان السّخاويّ مدافعاً عن هذه القراءة , وناصراً لها , وقد ٱلتمس لها وجهاً , فالمضمر والظاهر ههنا سواء عنده , ووجه هذه المساواة ــ على حدّ قوله ــ أنّ الظّاهر ههنا ممّا لا يصحّ تنكيره , فلفظ (الله) يختلف عن بقية الأسماء , فهو ملازم للتّعريف , كما أنّ الضّمير ملازم للتّعريف أيضاً , وإنْ عاد على نكرة , فساغ أنْ يُعامَل المضمر ههنا معاملة الظّاهر , فيُعطف عليه من غير إعادة الخافض , ولم يكن السّخاويّ أوّل من ٱلتمس لهذه القراءة وجهاً يبتعد به عمّا يراه النّحاة قبيحاً أو ممتنعاً ــ وإنْ ٱختلفت الأوجه ــ إذ سبقه من النّحاة ٱبن جنّي (ت 392 هـ) الّذي ردّ على قول المبرّد المذكور آنفاً بقوله : ((ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشّناعة والضّعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس , بل الأمر فيها دون ذلك , وأقرب , وأخف , وألطف ؛ وذلك أنّ لحمزة أنْ يقول لأبي العباس : إنّني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر , بل اعتقدتُ أنْ تكونَ فيه باء ثانية حتّى كأنّي قلتُ : (وبالأرحام) ثمّ حُذِفت الباء ؛ لتقدّم ذكرها , كما حُذفت لتقدّم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر , وعلى من تنزل أنزل , ولم تقل أمرر به , ولا أنزل عليه)) [5] ، فجعل التّقدير : الّذي تسألون به وبالأرحام , ثمّ حُذفت الباء الثّانية ؛ لوجود ما يدلّ عليها , إذ تقدّم ذكرها ، وبهذا يكون في النّية إعادة الخافض

---

(1)- يُنظر : الكشف والبيان : 2 / 223 , وشرح المفصّل : 3 / 78 , وفتح الوصيد : 2 / 147 , وشرح شعلة : 205 , وإبراز المعاني : 411 , والبحر المحيط : 3 / 497 .

(2)- المُقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 960 .

(3)- شرح الرّضيّ : 2 / 336 .

(4)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (65) : 2 / 36 – 37 .

(5)- الخصائص : 1/ 286 – 287 ، ويُنظر : القراءات القرآنيّة شاهداً نحويّاً حتى نهاية القرن الثالث الهجريّ (رسالة ماجستير) ، أحمد حسين عبد السادة / 102 .

وإنْ لم يظهرْ لفظاً , وقريبٌ منه ما ذكره ابن يعيش ، وربّما أخذ عن ابن جنّي من غير أنْ يشير [1] ، ذكرها ابن جنّي . وجوّز ابن مالك هذا الضّرب من العطف من غير إعادة الخافض , أو تقدير حرف الخفض إذ قال : [2]

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لازماً قَدْ جُعِلا

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِماً ؛ إذ قَد أتَى فِي النَّظْمِ والنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

فذكر مذهب جمهور النّحاة في البيت الأوّل , وجَعْلَهم إعادة الخافض لازماً , وذكر في البيت الثّاني أنّ إعادة الخافض ليس بلازم عنده , وحجته السّماع , وقد ورد هذا الضّرب من العطف في النّصوص القرآنيّة والشّعريّة فضلاً على النّثر , ومن أمثلة النّصوص القرآنية الّتي ورد فيها هذا الضّرب من العطف من غير إعادة الخافض قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة من الآية 217] إذ عُطِف (المسجد الحرام) على الضّمير في (به) من غير إعادة الخافض [3] , ومنه قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة النّساء من الآية 127] ، إذ عطف (ما) على الضمير المخفوض في (فيهنّ) من غير إعادة الخافض أيضاً [4] , ومثله قوله تعالى : ﴿ [illegible]

---

(1)- يُنظر : شرح المفصّل : 3 / 78 .

(2)- ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك ، مراجعة الأستاذ الدكتور : صباح عباس السالم / 38 , وورد البيتان في شرح ابن عقيل : 2 / 239 , غير أنّ عجز البيت الثّاني ورد بالصّورة الآتية :

فِي النَّثْرِ و النَّظم الصَّحِيحِ مُثبَتاً

(3)- يُنظر : البحر المحيط : 2 / 386 – 390 , ومواقف النّحاة من القراءات القرآنيّة ، د. ياسين جاسم المحيمد / 32 – 33 .

(4)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (65) : 2 / 34 , ومواقف النّحاة من القراءات القرآنيّة / 33 .

[illegible] [سورة النّساء من الآية 162] وقوله تعالى : ﴿ [illegible] [سورة الحجر من الآية 20] وقد حملها البصريّون على غير هذا الوجه (1) .

ومن أمثلة النّصوص الشّعريّة قول الشّاعر : (2)

فاليَومَ قَرّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِن عَجَبِ

إذ عطف (الأيام) على الضّمير في (بك) من غير إعادة الخافض , ومثله قول مسكين الدارميّ : (3)

نُعَلّقُ فِي مِثْلِ السّوَاري سُيُوفَنَا وَمَا بَينَهُن والكَعْبِ غَوطُ نَفَانفِ

فعطف (الكعب) على ضمير الخفض في (بينهن) من غير إعادة المضاف , وغيرها من أبيات الشعر (4) .

بعد إثبات ورود هذا الضّرب من العطف في النّصوص القرآنيّة والشّعريّة بكثرة يصعب الحمل معها على وجوه آخرى , يكون تعديل القاعدة النحويّة , والسّماح بمثل هذا العطف الّذي فرض نفسه , وتغليب السّماع على القياس , أمراً مطلوباً وقد طالب بهذا عدد من الباحثين المُحدَثين (5) , أمّا حجج البصريّين فيمكن الردّ عليها بالقول : كما يجوز أن يبدل من ضمير الخفض , ويؤكد من غير إعادة الخافض , كذلك يجوز أنْ يُعطف عليه من غير إعادة

---

(1)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (65) : 2 / 37 – 38 .

(2)- لم أهتدِ لقائله , يُنظر : كتاب سيبويه : 2 / 383 , وشرح المفصّل 3 / 78 ، 79 , والكامل : 3 / 31 , وشرح شواهد العينيّ ، بدر الدين العينيّ ، تح : محمود بن الجميل : 3 / 170 .

(3)- ديوانه / 53 ، وقد ورد في الشّطر الثّاني : فما بينها والأرض ... بدلاً مِن : وما بينهن والكعب ... في البحر المحيط : 2 / 387 .

(4)- للاستزادة من الشّواهد الشّعرية يُنظر : البحر المحيط : 2 / 387 – 388 .

(5)- يُنظر : نظرية النّحو القرآنيّ ، د. أحمد مكي الأنصاريّ / 74 – 78 , والقراءات القرآنية في ضوء القياس اللغويّ والنحويّ (رسالة دكتوراه) ، حامد عبد المحسن كاظم آل عمشان الجنابيّ / 178 .

الخافض , أمّا مسألة كون الضّمير بمنزلة التّنوين , فلو صحّتْ لما أمكن العطف بإعادة الخافض ؛ لأن التّنوين لا يُعطف عليه بأي وجه من الوجوه (1) .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : أنّ لحمزة ((أنْ يقولَ أيضاً : ليست هذه واو العطف , وإنّما هي واو القسم , أقسم الله تعالى بها كما أقسم بالتّين تنبيهاً على المنّةِ به , فالقسم بالأرحام تنبيهاً على صلتها , وتعظيماً لشأنها أولى)) (2) ، فجعل الواو واو قسم لا للعطف , وبهذا تكون جملة : والأرحام إنّ الله كان عليكم رقيباً , مستأنفة , والواو : حرف قسم خافض للاّسم الّذي بعده ، والأرحام : مخفوضة بحرف الخفض : أعني : (واو القسم) , والخافض والمخفوض (والأرحام) متعلقان بفعل محذوف تقديره : أقسم , وجملة : إنّ الله كان عليكم رقيباً , جملة جواب القسم , وقد أقسم الله عزّ وجلّ ههنا بالأرحام , كما أقسم بالتّين في موضع آخر من المصحف الكريم , إذ قال : ﴿ ❒◆✢✄⌘⍛✋■⚲✓✗✍ ❒◆✢✄⌘⑧❒③⟋✋←❒♌✍ ۞ ❒◆⊂→❒⑥⚬⌂♞⚪④☪⚲✓✗◆ ۞ ❒◆⚲⊡⚪⓪⊠✢ ✢✄⌘⍛⍉⌨◆✢✦✄⚲ ✢✄⌘✲☞✁⚲✓▫⚪ ۞ ﴾ [سورة التّين الآيات 1 – 3] والقسم بالتّين ، والزّيتون ، والطّور ، والبلد ، يؤيد جواز القسم بالأرحام .

ورجّح السّخاويّ هذا الوجه , وجعله أرجح من العطف على الضّمير المخفوض محلاً , ووصفه بأنّه (أولى) لما فيه من تعظيمٍ لشأن الأرحام وصلتها , ويبدو للباحث أنّ كلا الوجهين جائز من جهة قواعد النّحو ولاسيما بعد المطالبة بتعديل القاعدة النّحويّة لتسمح بالعطف على الضّمير المخفوض محلاً من غير إعادة الخافض , هذا من جهة النّحو والإعراب ، وللمعنى والتّفسير كلمة الفصل في ترجيح أحد الوجهين . والله أعلم بالمعنى المراد .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ ـ أخصّ منهم الّذين صبوا جلّ عنايتهم على الدّراسات القرآنية ـ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الخفض , إذ يصف الفرّاء قراءة الخفض بقوله : ((هو كقولهم : بالله والرّحم , وفيه قبح ؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض ، وقد كُنِي عنه ... وإنما يجوّز هذا في الشّعر لضيقه)) (2) ، فوصف عطف الظّاهر على المضمر المخفوض بالقبح إنْ لم يُعَد الخافض , وأخرجه عن ٱستعمال العرب في غير

---

(1)- يُنظر : البحر المحيط : 2 / 388 , وظاهرة التّأويل في إعراب القرآن الكريم ، د. محمد عبد القادر هنادي / 28 .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 147 .
(2)- معاني القرآن : 1 / 252 – 253 .

الشّعر , فوافق البصريّين على حدّ قول أبي البركات الأنباريّ الّذي نسب للكوفيّين جواز مثل هذا العطف [1] ، وفي كلام الأنباريّ نظر , إذ أثبت الدّكتور محمد خير الحلوانيّ أنّ في الإنصاف عدداً من المسائل التي عدّها الأنباريّ مسائل خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين , وهي على خلاف ما ذكر , منها مسألة العطف على الضّمير المخفوض محلاً من غير إعادة الخافض , إذ إنّ مَنْعَ هذا الضّرب من العطف مذهب متقدمي البصريّين والكوفيّين على السواء , وليس الجواز بمذهب كوفيّ [3] .

وقال أبو عبيدة في أثناء حديثه على خفض (الأرحام) : ((ومن جرها فإنّما يجرها بالباء))[4] وظاهر كلامه أنّه يجر الأرحام بالباء المقدّرة لا بالعطف , وهذا ما ذهب إليه بعده عدد من العلماء [5] .

وٱعترض الزجّاج على قراءة الخفض إذ قال : ((فأمّا الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في ٱضطرار شعر , وخطأ أيضاً في أمر الدّين عظيم ؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : لا تحلفوا بآبائكم))[7] ، فجعله خطأً من جهة قواعد النّحو وقد مرّ بنا بنا , ومن جهة الدّين ؛ لأنّ النّبي نهى عن الحلف بالآباء وبالمخلوقات جميعها ، ويردّ النّصّ القرآنيّ على هذا الٱعتراض ، إذ وردتْ في القرآن الكريم مواضع عدّة أقسم الله فيها بالمخلوقات ، وهي ممّا يمكن حمل الأرحام محملها , ومنها قوله تعالى : ﴿ ⬀☠🗷&🗵☜♦❷⬁▤🖂☙ ❼⬑✂♦☙ ⬀☠↙&□✖⮷⦶ ☒⮷⬉❷⇧☺🖂➔♦☙ ♦♌❑←♑🖂☺⬄➔♦❸ ﴾ [سورة الحجر الآية 72] ، وقوله تعالى : ﴿ ☙✂♦◆↗⬀❷→◑⬂☙🖳♦◆□ ☙✂◆♌ ☙✂◆❶⬑▤□♦⬂🖳☙✂◆□ ۞ ♦✖✓⮷🗷🖂☙⬀❷←☺⬂☙✂ ⌘♊♋☺♦☙ 🖂🖮□☼⮷⦶ ۞ ﴾ [سورة يس

---

(1) يُنظر : الإنصاف ، مسألة (65) : 2 / 34 – 36 , وٱئتلاف النّصرة / 62 – 63 .-)

(3)- يُنظر : الخلاف النّحويّ ، د. محمد خير الحلوانيّ / 257 – 264 , والقراءات القرآنية في ضوء القياس اللّغوي والنّحوي (رسالة دكتوراه) / 178 .

(4) - مجاز القرآن : 1 / 113 .

(5)- ينظر : تفسير الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماورديّ ، مراجعة وتعليق السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم : 1 / 447 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 240 – 241 , والتفسير الكبير : 3 / 480

(7)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 5 – 6 ، والحديث في سنن ٱبن ماجة ، كتاب الكفارات ، باب (2) ، حديث (2094) / 237 ، وسنن أبي داود ، كتاب الإيمان والنذور ، ، باب (5) ، حديث (3248) : 3 / 1414 .

الآيتـــــان 2 – 3] ، وقولـــــه تعـــــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة التّين الآيات 1 – 3] وغيرها [1] .

وذكر أبو زُرعة : أنّ عطف الظّاهر على المضمر المخفوض ((ليس بمنكر , وإنّما المنكر أنْ يُعطف الظّاهر على المضمر الّذي لم يجرِ له ذكر , فتقول : مررت به وزيد , وليس هذا يحسن , فأمّا أن يتقدّم للهاء ذكر , فهو حسن ... فكذلك الهاء في قوله : (تساءلون به) وتقدّم ذكرها , وهو قوله (وٱتقوا الله))) [2] ، فذهب إلى أنّ المضمر المخفوض إذا عاد على ٱسم ظاهر , فالعطف عليه جائز غير ممتنع , وإنْ لم يعد على سابق له , فالعطف ممتنع , ومثّل له بقوله : مررت به , إذ لم يسبقه ما يعود عليه الضّمير , وفي حقيقة الأمر هذا ممتنع سواءٌ أعُطِف عليه أم لم يُعطَف ؛ لعدم وجود ما يعود عليه الضمير , ولم أجد لقاعدة أبي زُرعة ذكراً في كتب متقدّمي النّحاة من المذهبين .

وجوّز أبو عمرو الدّاني الخفض بواو القسم إذ قال : ((ومن خفض ذلك على القسم بمعنى وربّ الأرحام كما قال الله عزّ وجلّ : والطّور , والتّين , والفجر , والشّمس وشبه ذلك ممّا أقسم الله تعالى به)) [3] ، فجوّز أنْ تكونَ الواو واو قسم لا حرف عطف , و(الأرحام) مخفوضاً بحرف الخفض (واو القسم) ، والأرحام في الأصل مضاف إليه لمضاف محذوف تقديره (ربّ) , واستدلّ على جواز القسم بالأرحام بأنّ الله أقسم بالطّور والتّين والفجر والشّمس , وذكر هذا الوجه بعده أبو البركات الأنباريّ [4] .

ونقل لنا الطّوسيّ أنّ القسم بغير الله أمر عظيم بالنّسبة للبشر , وهو خاص بالله [5] , وبهذا يوفّق بين منع الحديث النّبويّ للقسم بغير الله , وبين وروده في القرآن , ونقل ابن عطية الأمر نفسه غير أنّه ضعّف هذا الوجه , وجعله ممّا يأباه نظم الكلام إذ قال: ((وقالتْ طائفةٌ :إنّما خفض (والأرحام) على جهة القسم من الله على ما ٱختصّ به لا إله إلا هو من القسم بمخلوقاته , ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله : ﴿ [illegible] ﴾

---

(1)- يُنظر : على سبيل التّمثيل : سورة الصّافات الآيات 1 – 3 , وسورة الذاريات الآيات 1 – 5 .
(2)- حجة القراءات / 190 .
(3)- المُكتفى في الوقف والٱبتدا / 152 .
(4)- يُنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 241 .
(5)- يُنظر : التّبيان في تفسير القرآن : 3 / 99 .

﴿ ✍☒♌♦ ↘♦◼❗⓪↘▤↗✍ ❻◆♌⑩✡✍ ﴾ ، وهذا كلام يأباه نظم الكلام وسرده , وإنْ كان المعنى يخرجه)) [1] .

ودافع الفخر الرّازيّ عن قراءة الخفض دفاعاً شديداً , وضعّف أقيسة النّحاة الّتي منعتْ هذا الضّرب من العطف , وجعل السّماع ـ أعني قراءة حمزة ـ يدحض القياس إذ قال : ((والقياس يتضاءل عند السّماع , ولاسيما بمثل هذه الأقيسة الّتي هي أوهنُ من بيت العنكبوت , وأيضاً فلهذه القراءة وجهان أحدهما : أنّها على تقدير تكرير الجارّ كأنّه قيل تسألون به وبالأرحام , وثانيهما : أنّه ورد ذلك في الشعر ... والعجب من هؤلاء النّحاة أنّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين , ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد (ت 113 هـ) [2] مع أنّهما كانا من أكابر علماء السّلف في علم القرآن)) [3] . وفي هذا الكلام دعوة إلى تعديل القاعدة النّحويّة , منطلقاً من أنّ السّماع أقوى من القياس ؛ لذا يجب تغليب السّماع على القياس , ولاسيما أنّه وصف أقيسة النّحاة بأنّها ((أوهن من بيت العنكبوت)) .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاته لقراءة الخفض يتّضح أنّ الوجه الأوّل من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ أعني : (المساواة بين الظّاهر والمضمر ؛ لأن لفظ (الله) لا يتنكر ، كما لا يتنكر المضمر) لم يكن قريباً من أحد الأوجه الّتي ذكرها سابقوه , وبهذا يكون السّخاويّ غير مسبوق إلى هذا الوجه , ولم يتابعه سوى أحد شارحي الشّاطبيّة [4] ـ على حدّ ما اطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع ـ ، وكان الوجه الثّاني أعني : (الواو واو القسم لا العطف) قريباً إلى حدّ ما من الوجه الّذي ذكره أبو عمرو الدّاني ، غير أنّ الدّاني قدّر كلمة (ربّ) قبل الأرحام , ولم أجد هذا التّقدير عند السّخاويّ , وقريب مِن هذا الوجه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [5] .

---

(1)- المحرّر الوجيز : 3 / 484 – 485 .
(2)- هو مجاهد بن جبير أبو الحجاج المكيّ ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين ، قرأ على عبد الله بن عباس بضعاً وعشرين ختمة ، يُنظر : غاية النهاية : 2 / 41 – 42 .
(3)- التّفسير الكبير : 3 / 480 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 205 .
(5)- يُنظر : المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها , وإبراز المعاني / 411 , والجامع لأحكام القرآن : 5 / 4- 5 , البحر المحيط : 3 / 499 , والإتحاف / 185 .

يبدو أنّ السّخاويّ كان يميل لقراءة الخفض إذ قال في أثناء حديثه عن كلمة (حمّلا) في آخر بيت الشّاطبيّة : ((والخفض الّذي هو الإعراب جمالٌ للأرحام لما فيه من تعظيم شأنها)) [1] , وقد ذكرتُ آنفاً أنّه يجد وجه القسم بالأرحام أولى من العطف في قراءة الخفض .

ممّا قُرئ بالخفض على أنّه مضاف إليه إضافة بمعنى مِن :

فـــي قولــــه تعـــالى : ﴿ 🗐 ▭☠🕓⍓⑩❒←⑨⬀➔□✌🙞✡✌🙞✸③❒🕮

🗐❼■✍♦⬉ ⬀❒❒🕮 🙞⌑ ⚣③⚤❺❍✎ ☠⬈▤☪⚪✌ ♍♍🔔☒🖅 ♊⍓☺⬩▫

🗐 ♦❷⍓⌘🡅🕮 ✌✈🙞✸③❒🕮 ⇳♊⚪♓✌ ∢□❍⑨⚪➔⬩▫ ⚯❷☒▦⍓♒

⏀←❍♦☼❑→◑⓿⚪➲⬉③ ⛴▫⇦⚪🔔⅄✎🙞✁ ❼■✍♦⬉◆❒

♊⍓☺⬩▫ ☎ 🕮✗✓⬂▤⬄❍⚪✌ ⬉⛿🙞⍓➔⬩⬗ ∢❑♦③⇳⑨⚪▫

(1)- فتح الوصيد : 2 / 149 .

[illegible] ﴿ [سورة البقرة الآية 184] قرأ نافع : (فديةُ طعامٍ) برفع (فدية) مِن غير تنوين ، وخفض (طعام) ، وقرأ الباقون مِن السّبعة (فديةٌ طعامُ) بتنوين (فدية) , ورفع (طعام) [1]. وقيل : إنّ قراءة (فدية) من دون تنوين , وخفض (طعام) قراءة ابن عامر من السّبعة فضلاً على نافع [2]. وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال : [3]

وَفِدْيَةُ نَوِّنْ وٱرْفَعْ الخَفْضَ بَعْدُ فِي

طَعَامٍ (لَ)دَى (غُـ)صْنٍ (دَ)نَا وتَذَلَّلا

فرمز إلى هشام (ت 245 هـ) [4] بحرف (اللاّم) مِن (لدى) , و إلى الكوفيّين (عاصم وحمزة والكسائيّ) وأبي عمرو (ت 154 هـ) بحرف (الغين) مِن (غصن) ، و إلى ٱبن كثير (ت 120 هـ) بحرف (الدّال) مِن (دنا) [5]. ونسب إليهم قراءة تنوين (فدية) ورفع (طعام) . وأورد عبارة (وفدية نوّن) ؛ ليدلّ على أنّ القراءة الأخرى من غير تنوين كما أوردها في البيت , وفي ((ارفع الخفض بعد في طعام)) ، إشارة إلى أنّ القراءة الأخرى بالخفض ، كما أوردها في البيت , وبهذا تكون قراءة عدم تنوين فدية وخفض طعام قراءة غير الكوفيّين وأبي عمرو وابن كثير , فهي قراءة ابن عامر ونافع عنده , وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في نسبة هذه القراءة إلى ٱبن عامر .

وجّه السّخاويّ قراءة تنوين (فدية) ، ورفع (طعام) فذكر وجهين :

أوّلهما : ((جعل (طعام) بدلاً من فدية)) [6] ، وبهذا تكون (فدية) مبتدأ مؤخراً مرفوعاً , خبره المقدّم الخافض والمخفوض (على الّذين يطيقونه) , و (طعام) بدل من فدية , و (مسكين) مضاف إليه , وإضافة (طعام) إلى (مسكين) لا تفيد تعريفاً , بل هي تفيد

---

(1)- يُنظر : التّيسير / 79 , وتقريب النّشر / 96 , والإتحاف / 154 .

(2)- يُنظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 236 , والسّبعة / 176 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 411 , وحجة القراءات / 124 , والكشف والبيان : 1 / 258 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 116 , والتّفسير الكبير : 2 / 249 .

(3)- حرز الأماني / 117 , فتح الوصيد : 2 / 56 , وشرح شعلة / 176 .

(4)- هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير السلميّ الدمشقيّ أحد رواة ٱبن عامر وكان إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدِّثهم ومفتيهم ، يُنظر : غاية النهاية : 2 / 354 .

(5)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(6)- فتح الوصيد : 2 / 56 .

التّخصيص ؛ لأنّ المضاف إليه ههنا نكرة [1], ولم يمنع النّحاة وقوع النّكرة بدلاً , بل هو جائز عندهم [2] , وبما أنّ الفدية هي الطّعام في المعنى (هي هو) فالبدل ههنا بدل كلّ مِنْ كلّ [3] ، وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [4] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [5] .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((عطف بيان)) [6] . ونقل عدد من العلماء خلافاً في جواز وقوع النّكرة عطف بيان , إذ جوّزه قوم ومنعه آخرون [7] , ومَنْ منع مجيء النّكرة عطف بيان , تعيّن عنده كون (طعام) بدلاً ، وٱمتنع كونه عطف بيان ؛ لأنّه نكرة ، والباحث متابع لهذا الفريق من العلماء . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره أبو علي الفارسيّ [8] , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ أبو شامة . [9]

أمّا قراءة الخفض فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((معلوم أنّ الفدية هي الطّعام , فالإضافة من باب : خاتمِ حديدٍ)) [10] ، فجعل (فدية) مضافاً ، و(طعام) مضافاً إليه , وسقط التّنوين من (فدية) للإضافة , فالإضافة تعاقب التّنوين [11] ، وطعام المسكين على أنواع , فمنه ما هو فدية , ومنه ما هو ليس بفدية , وبهذا يكون طعام المسكين جنساً للفدية , والفدية نوع من أنواع طعام المسكين , ومثله الحديد في قولنا : خاتم حديدٍ , فالخاتم قبل الإضافة

---

(1)- يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 872 , وشرح المفصّل : 2 / 118 , و : 2 / 121 .
(2) يُنظر : شرح المفصّل : 3 / 72 , والمحرّر في النّحو : 2 / 984 – 987 , ومغني اللبيب : 2 / 594 .
(3)- يُنظر : الإيضاح في شرح المفصّل : 1 / 450 .
(4)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 237 , والحجة في القراءات السّبع / 93 , ومعاني القراءات / 71 , والكشف عن وجوه القراءات السّبع : 1 / 282 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 143 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 150 .
(5)- يُنظر : شرح شعلة / 176 , وإبراز المعاني / 356 , والبحر المحيط : 2 / 191 , والإتحاف / 154 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 1 / 235 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 56 .
(7)- يُنظر : ٱرتشاف الضّرب : 3 / 1943 , وشرح ٱبن عقيل : 2 / 220 , وشرح الأشمونيّ : 3 / 126 – 127.
(8)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 411 .
(9)- يُنظر : إبراز المعاني / 356 .
(10)- فتح الوصيد : 2 / 56 .
(11)- يُنظر : المُقتضَب : 4 / 143 , والإيضاح في شرح المفصّل : 1 / 404 .

يحتمل أنْ يكون حديداً ، ويحتمل أن يكون غيره كالذهب والفضة ، فجاءت الإضافة ههنا بمعنى (من) التي تفيد بيان جنس الخاتم .

ومن المعلوم لدى النّحاة أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة آسم واحد ، ((وصار الثّاني من تمام الأوّل , وصارا جميعاً اسماً واحداً , وانجرّ الآخر بإضافة الأوّل إليه)) [1] ، والّذي يهمنا في هذا الموضع الإضافة الّتي بمعنى (من) , و ((آعلم أنّ هذه الإضافة بمعنى من ؛ لأنّ الغرض منها تبيين النوع فإذا قلتَ : خاتم , لم يعلم من أيّ نوع هو , فتقول : خاتم فضة , أو خاتم ذهب ؛ لتبيّن المقصود , والمعنى على قولك : خاتمٌ من فضة ؛ لأنّ من للتّبيين , ولو قلت : خاتم لفضة , وباب للساج , لم يجز , إذ ليس المعنى أن الفضة تملك الخاتم , أو تستحق الخاتم , أو تختصّ الخاتم)) [3] ، فـ (مِنْ) ههنا لبيان الجنس , ولا تصلح (اللام) لهذا الغرض . ويمكن الفصل بين الإضافة الّتي هي بمعنى (مِن) , والإضافة الّتي بمعنى (اللام) بأمرين :

أوّلهما : أنّ الإضافة إذا كانت بمعنى (من) , وقع الثّاني على الأوّل , فالفضة تقع على الخاتم المصنوع منها , والسّاج يقع على الباب المصنوعة منه , فلو قلتَ : مررتُ بفضة , وكان مرورك بخاتم من فضة كنتَ صادقاً , ولو قلتَ : مررتُ بساج , وكان مرورك بباب منه كنتَ صادقاً أيضاً , والحال مختلفة مع الإضافة الّتي بمعنى اللام ؛ لأنّك لا تقول : مررتُ بزيد , وأنت تريد : مررتُ بغلام زيد ؛ لآستحالة قولك : غلام من زيد , كما قلت : باب من ساج [4] .

والثّاني : يصحّ في الإضافة الّتي بمعنى (مِن) أنْ تجعلَ الآسم الثّاني تابعاً للأوّل , فيُرفَع إنْ رُفِع الأوّل ، ويُنصب إنْ نُصِب الأوّل ، ويُخفض إنْ خُفِض الأوّل ، فتقول : هذا خاتمٌ حديدٌ , ولبستُ خاتماً حديداً , ودستُ على خاتمٍ حديدٍ . ويجوز نصب الثّاني على الحال أو التّمييز نحو قولك : هذا خاتمٌ حديداً [7]. ولا يصحّ أيٌّ ممّا تقدّم مع الإضافة الّتي بمعنى اللام .

وينطبق هذان الأمران على الإضافة في قوله تعالى : ﴿ ﴾ إذ يجوز أنْ نقول في غير القرآن : عليه طعام

(1)- المُقتضَب : 4 / 143 , ويُنظر : شرح المفصّل : 2 / 118 .
(3)- المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 881 , ويُنظر : آرتشاف الضّرب : 4 / 1799 .
(4)- يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 881 , وشرح المفصّل : 2 / 119 .
(7)- يُنظر : أسرار العربية / 280 , وحاشية الصّبان : 2 / 357 .

مسكين , بدلاً من قولنا : عليه فدية طعام مسكين , فيقع الثّاني على الأوّل ويدلّ عليه ؛ لأنّ فدية طعام مسكين بمعنى : فدية مِن طعام مسكين , كما وقع الثّاني على الأوّل في قولك : مررتُ بساج , تريد مررتُ ببابٍ ساج , ويبدو لي أنّ هذا كان مقصد السّخاويّ في قوله : ((معلوم أنّ الفدية هي الطّعام)) . أمّا وجود الأمر الثّاني فتدلّ عليه القراءة السّبعيّة الأخرى , إذ إنّ الثّاني تابع للأوّل , كما يجوز في غير القرآن أنْ تقول : فديةٌ طعامَ مسكين , فتنصب طعام , على الحال أو التّمييز , وبهذا يتعيّن أنْ تكونَ الإضافة بمعنى (من) ويمتنع معنى (اللام) .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاوي فقد اختلفوا في توجيه قراءة الخفض , إذ ذكر الطّبريّ : أنّ قراءة الخفض ((بمعنى : وعلى الّذين يطيقونه أنْ يفدوه طعام مسكين , فلمّا جعل مكان (أن يفديه) (الفدية) ، أُضيف إلى (الطعام) ، كما يقول : لزمني غرامةٌ درهمٌ لك بمعنى : لزمني أنْ أغرم لك درهماً ... لأنّ (الفدية) اسم للفعل , وهي غير (الطعام) المفدي به الصوم)) [1] ، فجعل الإضافة من باب إضافة المصدر إلى مفعوله , وقد ذكرتُ آنفاً في موضع آخر من هذا البحث [2] : أنّ إضافة المصدر إلى مفعوله تكثر عند حذف الفاعل , كما هو الحال ههنا . وذكر هذا الوجه بعد الطبري أبو زُرعة [3] .

وقال النّحاس : (((فديةُ طعامٍ) بالإضافة ؛ لأنّ فدية مبهمة تقع للطّعام وغيره , فصار مثل قولك : هذا ثوبُ خزٍ)) [4] ، فجعل الإضافة بمعنى (مِن) , وحجته في هذا أنّ الفدية على أنواع , فهي قد تكون طعاماً , وقد تكون غيره . وذكر هذا الوجه بعده أبو علي الفارسيّ إذ قال : ((وأمّا مَن أضاف الفدية إلى الطعام , فكإضافة البعض إلى ما هو بعض له , وذلك أنّه سمى الطّعام الّذي يفدى به فديةً , ثمّ أضاف الفدية إلى الطّعام الّذي يعمّ الفدية وغيرها , وهو على هذا من باب خاتم حديد)) [5] , وكان قريباً منه القرب كلّه ما ذكره الطّبرسيّ بعده إذ قال : ((وأمّا مَن أضاف الفدية إلى طعام كإضافة البعض إلى ما هو بعض له فإنّه سمى الطّعام الّذي يُفدى به فدية , ثمّ أضاف الفدية إلى الطّعام الّذي يعمّ

---

(1)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 174 .
(2)- تُنظر : صحيفة (60) من هذا البحث .
(3)- يُنظر : حجة القراءات / 125 .
(4)- إعراب القرآن : 1 / 237 .
(5)- الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 411 .

الفدية وغيرها , وهو على هذا من باب : خاتم حديد)) [1] ، وربّما أخذ عن أبي علي الفارسيّ مِن دون أنْ يشير ، وذكر هذا الوجه بعدهم كلّ مِن مكي بن أبي طالب والعكبريّ [2].

وقال الأزهريّ في أثناء حديثه على قراءة نافع : ((أضاف فدية إلى طعام مساكين , والعرب تضيف الشّيء إلى نعته , كقول الله عزّ : ﴿ […] ﴾ [سورة ق من الآية 9] و ﴿ […] ﴾ [سورة البينة من الآية 5])) [3] ، فجعل الإضافة من باب إضافة الموصوف إلى صفته , مؤيداً رأيه بما ورد في النّص القرآني من إضافة تُدرج تحتَ هذا الباب أيضاً , وذكر هذا الوجه بعده الفخر الرّازيّ [4] .

وقال الثّعلبيّ : ((أضافوا الطّعام إلى الفدية , وإنْ كان واحداً ؛ لاختلاف اللفظين كقوله ﴿ […] ﴾ [سورة ق من آية 9] وقولهم : مسجد الجامع)) [5] ، فجعله من باب إضافة الموصوف إلى صفته ((وإنْ كان واحداً)) فشابه قوله قول الأزهريّ , وخالفه في الحجة والدّليل إذ استدلّ الأزهريّ بالسّماع فحسب , ولم يذكر ضابطاً أو قاعدة , في حين جعل الأزهريّ ضابط جواز هذه الإضافة اختلاف اللّفظين , وهذا مذهب الكوفيّين , إذ جوّزوا إضافة الموصوف إلى صفته بشرط اختلاف اللفظين [6] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الخفض يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره النّحاس ، إذ إنّ كليهما جعل الإضافة بمعنى مِن , غير أنّ السّخاويّ ساوى بين الفدية والطّعام بقوله : ((الفدية هي الطّعام)) في حين جعلها النّحاس ((مبهمة تقع للطّعام أو غيره)) [7] ، فهي بهذا أعمّ من الطّعام , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [8].

أمّا فيما يخصّ ترجيح إحدى القراءتين أو ردّها فقد قال السّخاويّ عند حديثه عن عبارة ((غصن دنَا وتذلّلا)) في بيت الشّاطبيّة : ((ولمّا كان هذا الوجه قريب المعنى

---

(1)- مجمع البيان : 2 / 352 – 353 .
(2)- يُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 1 / 282 ، والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 150 .
(3)- معاني القراءات / 71 .
(4)- يُنظر : التّفسير الكبير : 2 / 249 .
(5)- الكشف والبيان : 1 / 258 .
(6)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (61) : 2 / 11 – 12 , وائتلاف النّصرة / 54 – 55 .
(7)- إعراب القرآن للنّحاس : 1/ 237 .
(8)- يُنظر : شرح شعلة / 176 , وإبراز المعاني / 356 , والبحر المحيط : 2 / 191 , وتفسير الجلالين / 37.

مفهوماً ظاهراً , جعله كالغصن الدّاني المتذلّل الّذي لا يعجز الضّعيف عن نيل ثمرته)) [1] . وكلام السّخاويّ يخصّ قراءة تنوين (فدية) ورفع (طعام) , ومن الواضح أنّها القراءة الأرجح عند الشّاطبيّ , وتابعه السّخاويّ في هذا التّرجيح بدليل أنّه لم يقل قال الشّاطبيّ كذا ومعناها أو تفسيرها كذا , بل أنّه تحدّث عن الوضوح , قبل أنْ يذكر عبارة الشّاطبيّ , وقد ساق السّخاويّ كلامه عن الوضوح سوق المُسلّمات .

ممّا قُرئ بالخفض على أنّه مضاف إليه إضافة الموصوف إلى صفته :

في قوله تعالى : ﴿ ❒◆✌♦✍ ✃✍♋♓⬂♦❍◆⓿⍓❑❑⌧❑➚
✃✍✍✍✍❻✡⬃⑩◆✍✍ ♌♓∙♏♋➔♎⬛⍉ ❒◆♓♏♑⇳❑∢ ☎
❒◆♓♏∙✃✍⨀✃❻↓ ✃✍⍓☞⌘♒❷◆❑➚ ⌘⍓❷⬀❸∢
♏⍃♎✃⅄⌂♎⇦×◆ ③◆✍✸➌➔❑♌◆ ▤ ❒▭∙☒∙

[1] (1)- فتح الوصيد : 2 / 56 .

﴿ [illegible] ﴾ [سورة الأنعام الآية 32] قرأ ابن عامر : (ولَدَارُ الآخرةِ) , (لَدارُ) بلام واحدة , وخفض (الآخرةِ) , وقرأ الباقون من السّبعة : (وللدّارُ الآخرةُ) , (للدّار) بلامين , ورفع (الآخرة) [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَللدّارُ حَذْفُ اللّامِ الأُخْرَى ابْنُ عامرٍ ... والآخرَةُ المَرْفُوعُ بِالخَفْضِ وُكِّلا

فذكر اسم ابن عامر صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أنْ يرمز له بحرف (الكاف) [3] ، ونسب له قراءة ((حذف اللام الأخرى)) من (الدّار) , كما نسب له قراءة (الآخرة) بالخفض , وأورد الشّاطبيّ لفظ (للدّارُ) في البيت بلامين ورفع الراء ؛ ليدلّ على أنّ قراءة باقي السّبعة بلامين ورفع الراء .

وجه السّخاويّ قراءة (وللدّار الآخرة) إذ قال : ((والرّفع على الوصف)) [4] ، ونستدل من هذه العبارة الموجزة أنّ اللام الأولى في (للدّار) لام الابتداء , واللام الثّانية لام (ال) التّعريف , و (الدّار) مبتدأ مرفوع , و (الآخرة) صفته . وقد وردتْ (ال التّعريف) مع (الدّار) و (الآخرة) , فوافقت الصّفة الموصوف في التّعريف , يقول سيبويه : ((فأما الألف واللام فتُوصف بالألف واللام , وبما أُضيف إلى الألف واللام ؛ لأنّ ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام , فصار نعتاً)) [5] , فالاسم المحلى بال لا يوصف إلاّ بالمحلى بـ (ال) , أو بما أُضيف إلى المحلى ، ولا يوصف بغيرهما , وَوَصْفُ الدّار بالآخرة له نظائر في القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة القصص مِن الآية 83] وقوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة العنكبوت من الآية 64] .

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 256 , والتّيسير / 102 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 466 , وتقريب النّشر / 109.

(2)- حرز الأماني / 136 , وفتح الوصيد : 2/ 190 , وشرح شعلة / 222 .

(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(4)- فتح الوصيد : 2 / 190 .

(5)- كتاب سيبويه : 2 / 7 , ويُنظر : المُقتضب : 4 / 283 – 284 .

وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [1] ، وقريب منه ما ذكره بعده عدد مِن العلماء [2] .

أمّا قراءة الخفض فقد وجهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : ((وجه (ولَدارُ الآخرةِ) إضافة الموصوف إلى الصّفة , وجوّز ذلك فيهما ٱختلاف اللفظين , ومنه ليلة القمراء , وحبة الخضراء)) [3] ، فجعل (الدّار) مبتدأ مرفوعاً , واللام في أوّله لام الأبتداء , والدّار مضاف , و (الآخرة) مضاف إليه مخفوض , وحُذفت (ال) التّعريف من الدّار للإضافة , فالإضافة و (ال) متعاقبتان , ولا تجتمعان إلاّ في باب الصّفة المشبّهة ، ((وٱعلم أنّه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب ، وذلك قولك : الحسن الوجه . أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه ؛ لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً ؛ فٱحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله البتة)) [4] ، وحُمِل باب ٱسم الفاعل , وٱسم المفعول محمل هذا الباب , فدخلت عليها ال في حالة الإضافة بشرط تعريف المضاف إليه , وإنّما سوّغ هذا كون الإضافة غير محضة , فهي على نية الأنفصال [5] .

ذكرتُ في الحديث عن القراءة السّابقة أنّ الآخرة صفة للدّار , وفي هذه القراءة أُضيفت الدّار إلى الآخرة , أي : أُضيف الموصوف إلى صفته , وقد منع البصريّون مثل هذه الإضافة ؛ لأنّهم عدّوا الصّفة والموصوف شيئاً واحداً [6] , وقد منعوا إضافة الشّيء إلى ما ٱتّحد معه في المعنى [7] ، فغرض الإضافة عندهم التّعريف والتّخصيص ، والشّيء لا يُعرّف بنفسه ؛ لأنّه إنْ كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة ؛ لوجود التّعريف فيه ,

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 330 , ومعاني القراءات / 152 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 158 , والكشف والبيان : 2 / 530 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 251 , و التّبيان في تفسير القرآن : 4 / 116 – 117, والمحرّر الوجيز : 5 / 179 , ومجمع البيان : 4 / 364 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 319 .

(2)- يُنظر : شرح شعلة / 222 , وإبراز المعاني / 439 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 415 – 416 , والبحر المحيط : 4 / 485 , والإتحاف / 207 , وفتح القدير : 2 / 141 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 2 / 355 .

(3)- فتح الوصيد : 2 / 190 .

(4)- كتاب سيبويه : 1 / 199 – 200 .

(5)- يُنظر : المُقتضَب : 2 / 175 , والمحرّر في النحو : 2 / 941 , وشرح ٱبن عقيل : 4 / 46 – 47 .

(6)- يُنظر : شرح المفصّل : 3 / 10 , والإيضاح في شرح المفصّل : 1 / 415 , و أمالي ٱبن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، تح : فخر صالح سليمان قدارة : 2 / 556 .

(7)- يُنظر : النّكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمريّ ، تح : زهير عبد المحسن سلطان : 1 / 95 , والمحرّر في النّحو : 2 / 948 .

وليس في الإضافة إلاّ ما فيه , وإنْ كان عارياً من التّعريف كان أذهب في الأمتناع عن الإضافة ؛ لأنّ الأسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران شيئين بإضافة أحدهما إلى الآخر (1) . وأجد النّزعة الفلسفيّة والمنطقيّة النّابعة من علم الكلام الإسلاميّ طاغية على حججهم , فهي أقرب إلى حجج المُتكلّمين منها إلى حجج النّحاة .

أمّا الكوفيّون فقد جوّزوا إضافة الموصوف إلى صفته بشرط ٱختلاف اللفظين (2) . وٱحتجّوا على قول البصريّين : (إنّ إضافة الشيء إلى نفسه لا تفيد تعريفاً) بالقول : إنّ الإضافة في هذا الباب غرضها التّخفيف بحذف التّنوين من الأسم المنوّن , و (ال) التّعريف من الأسم المحلى بها (3) . وأيّد السّماع مذهبهم , إذ ورد في القرآن الكريم وفي شعر العرب ونثرهم هذا الضّرب من الإضافة بكثرة يصعب معها الحمل على التّأويل . وسيعرض الباحث عدداً من النّصوص القرآنيّة قريباً (4) ، ومن أمثلة ما جاء في شعر العرب قول تأبط شراً : (5)

إذَا حَاضَ عَيْنَيْهِ كَرَى النّوْمِ لَمْ يَزَلْ بِهِ
كَالِئٌ مِنْ قَلْبِ شَيْمَانِ فاتِكِ

فأضاف (قلب) إلى (شيمان) , وهو صفة له , إذ إنّ أصل الكلام : من قلبٍ شيمانٍ . ومن أمثلة ما ورد في نثر العرب قولهم : مسجد الجامع , وبقلة الحمقاء , ونساء المؤمنات , والأصل في هذا : المسجدُ الجامعُ , والبقلةُ الحمقاءُ , والنّساء المؤمنات , وهذه النّصوص وسواها تؤيد مذهب الكوفيّين , وقد وافقهم السّخاويّ في هذا الوجه .

والثّاني مِن الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ قوله : ((ويجوز أنْ يُحمل على قولهم صلاة الأولى , وتقديره : و لدار السّاعة الآخرة , وحسن ذلك ؛ لأنّ الآخرة ٱستُعمِلت ٱستعمال الأسماء , وأصلها الصّفة كالأبرق , والأبطح)) (6) ، ويشبه هذا الوجه الوجه الأوّل من جهة الإعراب , غير أنّ هذا الوجه يزيد على سابقه حاجته إلى التّأويل , فالآخرة ههنا صفة لموصوف

(1)- يُنظر : شرح المفصّل : 3 / 9 , والإيضاح في شرح المفصّل : 1 / 414 , وشرح الأشمونيّ : 2 / 375 .
(2)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 2 / 55 – 56 ، والإنصاف ، مسألة (61) : 2 / 11- 12 ، وٱئتلاف النّصرة / 54 .
(3)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 243 , والمحرّر في النّحو : 2 / 947 .
(4)- تُنظر صحيفة (113 – 114) من هذا البحث .
(5)- شعره ، تح : سلمان داود القرغوليّ ، وجبار تعبان جاسم / 117 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 190 .

محذوف , حُذف ونابت صفته منابه , وحلّتْ محله كمضاف إليه , فأصل الكلام ــ على حدّ قول السّخاويّ ــ دار السّاعة الآخرة , فأُضيفت دار إلى السّاعة , وحُذفت السّاعة فنابت صفتها (الآخرة) منابها , والغرض من هذا التّأويل الوصول إلى نتيجة مفادها أنّ الدّار أُضيفت إلى صفة غيرها لا إلى صفتها , فوافق السّخاويّ بهذا الوجه البصريّين الّذين منعوا إضافة الموصوف إلى صفته ؛ للعلة المذكورة آنفاً . وما ورد من نصوص قرآنيّة أو شعريّة أو نثريّة , ممّا ظاهرهُ إضافة الموصوف إلى صفته حملوهُ على التّأويل , وهو عندهم ممّا لا يجوز الأخذ بظاهره (1) ، فصلاة الأولى أصلها عندهم : صلاة السّاعة الأولى , ومثله دين القيمة , أصلة : دين الملّة القيّمة ، وهلمّ جرا .

إنّ حَذْفَ الموصوف وإقامة الصّفة مقامه , وجعلها مضافاً إليها يدخله القبح , إذ لا تستحسن الإضافة إلى الصّفة , ولكنّه ساغ بل حَسُنَ في قراءة ٱبن عامر : (وَلَدَارُ الآخرة) ــ على مذهب السّخاويّ ــ ؛ ((لأنّ الآخرة ٱستُعملت ٱستعمال الأسماء)) ؛ فلم يمتنع أو يقبح وقوعها مضافاً إليها , إذ لا يمتنع وقوع الأسماء مضافاً إليها (2) .

يتّضح ممّا سبق أنّ السّخاويّ كان متابعاً في الوجه الأوّل ، أعني : (إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لٱختلاف اللّفظين) للكوفيّين , وكان متابعاً في الوجه الثّاني ، أعني : (عدم جواز إضافة الموصوف إلى صفته , والذّهاب إلى التّأويل) للبصريّين . ويبدو للباحث أنّ مذهب الكوفيّين أرجح , وأقرب إلى الواقع والصّواب , وأنّ الغرض من إضافة الموصوف إلى صفته التّخفيف , بحذف (ال) من المحلى بها , وحذف التّنوين من المنوّن , وحُمِل الممنوع من الصّرف غير المحلى بال محمل المنصرف ؛ ضرباً للباب على وتيرة واحدة , وتؤيد ما ذهب إليه الباحث أمور عدة :

أوّلها : كثرة السّماع ولاسيما ما جاء في النّص القرآنيّ نحو قوله تعالى : ﴿ ⮜❸⬀❷⊠⌘ ⌀□♦❷⬗⌘☞⊠♐✂ ⬇❻✂♦♐⬧✏◆□
☎✂⬀❑⬧◑□✍♐✂ ➷▫⇦♑♔⮝✂♑♏♑◉ ﴾ [سورة يوسف من الآية 109] , وقوله تعالى : ﴾ ⬯◆⬧♒♐ ✾⬧☪⬈✇♐ ♏□♐☼♑♒◈✍ ﴿
✂♐⬓⬘⇔♦❷⬀⬒♌❼♍ ⬱♍❼♑ ♌❶♌ ♔⬧✍♓⬙⑩◆⬀♌□♐✍ ♌◑♐◨■❼▤

﴿ ♦❷♋✌☞❀♎✂ ♌♢♎❑♏✌ ﴾ [سورة القصص من الآية 44] , وقوله تعالى : ﴿ ❼♈✂✡❻♎♦⌛♏♍☞⇔♎✂ ﴾ ♎✂❻❺○○♒♎✂ ♦❷♏♍♦✌♦❑ ♎♈♎❻☞❀♎✂ ﴿ [سورة فاطر من الآية 43] وغيرها مِن الآيات [1] , فلا سبيل إلى التّمسك بالمنطق والفلسفة أمام النّصوص القرآنيّة ، ((ولو أنّنا درسنا نحو القرآن باعتباره أصلاً ، لا سبيل إلى الحكم عليه إلاّ بما هو عليه ، دون الاحتكام إلى ما هو أقل منه أصالة , أو إلى ما هو دخيل على فنّ القرآن من قوالب المنطق , أقول : لو أنّنا درسنا نحو القرآن على هذه الجهة , لقامت قواعد النّحو على أُسس سليمة ... و لبرأنا النّحو من علل كثيرة جداً , ولأغنينا أساليب العربية بما قضى النّحو عليه بالإهمال والاندثار من روائع البيان القرآني)) [2] .

والثاني : التّأويلات الّتي ذهب إليها البصريّون قد لا تؤدي المعنى بدقة , فمَنْ أنبأهم أنّ مراد المتكلّم في قوله : صلاة الأولى : صلاة السّاعة الأولى , ولمَ لا يكون مراده صلاة الصّبيحة الأولى , أو الظهيرة الأولى , أو اللحظة الأولى , أو السّنَة الأولى , أو السّنُّة الأولى , أو المدينة الأولى , أو الجماعة الأولى , أو الفرقة الأولى , ومن أنبأهم أنّ المراد في : (وَلَدَارُ الآخِرَةِ) : دار السّاعة الآخرة , وهل هم واثقون من أنّ الله أراد (السّاعة) , ولم يرد غيرها ؟! وما هو دليلهم ؟ ((وادّعاء الزّيادة في كلام المتكلمين من غير دليلٍ يدلّ عليه خطأٌ بيّنٌ , ولكنّه لا يتعلق بذلك عقاب , وأمّا طرْدُ ذلك في كتاب الله تعالى الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه , ولا من خلفه , وادعاء زيادة معانٍ فيه من غير حجة ولا دليل ... فالقول بذلك حرام على مَن تبيّن له ذلك)) [3] .

والثالث : جوّز البصريّون إضافة الشّيء إلى ما اتّحد معه في المعنى في أضرب معينة منها : إضافة العام إلى الخاص ، نحو : كل الدّراهم , وطور سينا , ويوم الأحد , وبلد بغداد , وكتاب المفصّل , والّذي جوّز هذا حصول التخصيص في ذلك العام [4] . ويبدو للباحث أنّنا يمكن أنْ نحمل الموصوف محمل العام , والصّفة محمل الخاص , فنجعل مسجد الجامع , كـ : بلد بغداد , وصلاة الأولى , كيوم الأحد .

---

(1)- يُنظر : سورة الأحقاف الآية 16 , و سورة ق الآية 9 , وسورة الواقعة الآية 95 , و سورة الحاقة الآية 51 , و سورة البينة الآية 5 .
(2)- نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجواريّ / 10 – 11 .
(3)- الرّدّ على النّحاة ، ابن مضاء القرطبيّ ، تح : د. شوقي ضيف / 81 .
(4)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 238 – 239 .

والرابع : جوّز البصريّون إضافة الصّفة المشبّهة , وآسم الفاعل , وآسم المفعول إلى معمولاتها مع تيقنهم أنّ هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً أو تخصيصاً [1] , وأنّما فائدتها التخفيف , في حين أوجبوا وجود التعريف أو التخصيص في إضافة الموصوف إلى صفته , ولعدم حصوله فيها منعوا هذه الإضافة .

والخامس : جوّز البصريّون الإضافة إلى أسماء موغلة في الإبهام مع تيقنهم أنّ هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً , كالإضافة إلى مثل وشبه وسوى وغير [2] .

والسادس : آعتراضات عدد مِن العلماء على منع هذا الضّرب من الإضافة أذكر منها على سبيل التمثيل :

أ- آعترض الفخر الرّازيّ على كون الصّفة الموصوف نفسه ، إذ قال : ((أمّا وجه قراءة آبن عامر فهو أنّ الصّفة في الحقيقة مغايرة للموصوف , فصحّت الإضافة من هذا الوجه , ونظيره قولهم : بارحة الأولى , ويوم الخميس , وحقّ اليقين ... و آعلم أنّ هذا بناءٌ على أنّ الصّفة نفس الموصوف , وهو مشكل ؛ لأنّه يعقل تصوّر الموصوف منفكّاً عن الصّفة , ولو كان الموصوف عين الصّفة لكان ذلك محالاً)) [3] , فالصّفة عنده غير الموصوف , ودليله على هذا إمكان وجود الموصوف منفكاً عن صفته ومفارقاً لها , وآعتراضه ممتزج مع علل الفلاسفة والمناطقة ، بَيدَ أنّه حاجج البصريّين بأداتهم , وبما هم به يعنون .

ب- جوّز الرّضيّ الأستراباذيّ هذه الإضافة بحجة أراها مقنعة إذ قال : ((ويجوز عندي أنْ تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب : طور سينا , وذلك بأنْ يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً , والغربيّ جانباً مخصوصاً , والأولى صلاة مخصوصة , والحمقاء بقلة مخصوصة , فهي مِن الصّفات الغالبة , ثمّ يُضاف المسجد والجانب والصّلاة والبقلة المحتملة , إلى هذه المختصّة ؛ لفائدة التخصيص , فتكون صلاة الأولى , كصلاة الوتيرة , وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة , وجانب الغربيّ كجانب اليمين)) [4] .

جـ - ذكر من المُحدَثين الدكتور إبراهيم مصطفى أغراض الإضافة إذ قال : ((والعرب يضيفون لبيان الفاعل (خلق الله) , ولبيان المفعول (خلق السّماوات) , وللمكان (ظباء وجرة) و (أسد بيشة) , وللزّمان (برد الشّتاء) و (مكر الليل) , ولبيان الموصوف (حسن الوجه) و (طلق اللسان) , ولبيان الصّفة (يمين صدق) و (كلمة الحق) ، وغير هذا من الأساليب

(1)- يُنظر : شرح الأشمونيّ : 2 / 361 – 362 .
(2)- تُنظر : صحيفة (61) من هذا البحث .
(3)- التّفسير الكبير : 4 / 516 – 517 .
(4)- شرح الرّضيّ : 2 / 245 .

الكثيـرة المتّسـعة الكثيـرة , ويسـتعملونها فـي التفضـيل (أعلـم القـوم) و (أخصـب الأرض) و(فتى الفتيان) , ويضيفون لأدنى ملابسة ـ كما يقول النّحاة ـ (لثلاث ليال وأيامها) و (عاد وثمودها) , وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان , كبنات الشوق))) [1] ، ويبدو للباحث أنّ هذه الأغراض فضلاً على التخفيف تستحق الوقوف عندها , والتـأمل فيها طويلاً , إذ تبدو أقرب للواقع مِن مسألة الاْقتصار على التعريف والتخصيص .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد اْختلفوا في توجيه قراءة الخفض , إذ قال الفرّاء : ((جُعِلت الدّار ههنا اْسماً , وجُعِلت الآخرة مِنْ صفاتها , وأُضيفت في غير هذا الموضع , ومثله ممّا يُضاف إلى مثله في المعنى قوله : ﴿ ✂⊠⓿⏲⍓♎ ☐♌⚯♐ ◎⌸☐◆ ○●⇐☐◆ ○⍓⌹⓿ ✂✍☜♑⍓⓿◆◗⚐✓✗⚐ ﴾ [سورة الواقعة الآية 95] والحقّ هو اليقين كما أنّ الدّار هي الآخرة , وكذلك أتيتك بارحة الأولى , والبارحة الأولى , ومنه يوم الخميس , وليلة الخميس , يُضاف الشيء إلى نفسه إذا اْختلف لفظه كما اْختلف الحقّ واليقين , والدّار والآخرة , واليوم والخميس)) [2] ، فاحتجّ بالسّماع لجواز هذا الضّرب من الإضافة , مشترطاً اْختلاف اللفظين , وذكر هذا الوجه بعده الثعلبيّ [3] .

وقال الأزهريّ : ((ومن قرأ (ولَدارُ الآخرةِ) فإنّه أضاف الدّار إلى الآخرة , والعرب تضيف الشيء إلى نعته كقول الله : ﴿ ☐◆○⍓⌸○ ✂✍⌨⍓◆☐⏲⬘⑩⑨♉ ﴾ [سورة ق من الآية 9] وكقوله : ﴿ ☐◆⓿⬩⏲♑♉⌨⍓ ⑩♉③♊⇐ ✂✍♑⍓◗⬩⑩⌛⚞⏣⍓☐♉ ﴾ [سورة البيّنة من الآية 5] وكلّ ذلك فصيح جيد)) [4] ، فاْكتفى بالاْستشهاد بالمسموع لتأييد جواز مثل هذه الإضافة من دون أنْ يشترط اْختلاف اللفظين , أو يجحده .

وقال أبو علي الفارسيّ في توجيه قراءة الخفض : ((لا يضاف الشيء إلى نفسه , ولكنّه جعلها صفة للسّاعة , فكأنّه قال : ولدارُ السّاعة الآخرة , وجاز وصف السّاعة بالآخرة , كما وصف اليوم بالآخرة في قوله : ﴿ ☐◆✂✍⓿⬀♉⇖☐✂☎ ✂✍♑⍓⓿◆☐⬀⇨◆ ✂✍⍓☞⌘⬘❷◆ ﴾ [سورة العنكبوت من الآية 36] . وحسن إضافة الدّار إلى الآخرة , ولم يقبح من حيث اْستقبحت إقامة الصفة مقام الموصوف ؛ لأنّ

(1)- إحياء النّحو ، د. إبراهيم مصطفى / 75 – 76 .
(2)- معاني القرآن : 1 / 330 .
(3)- يُنظر : الكشف والبيان : 2 / 530 .
(4)- معاني القراءات / 152 .

الآخرة صارت كالأبطح , والأبرق ... فٱستُعملت ٱستعمال الأسماء)) [1] ، فمنع الفارسيّ هذا الضّرب من الإضافة , وحمله على التّأويل , وجعل تقديره : لدار السّاعة الآخرة ؛ لتكون (السّاعة) مضافاً إليها , و(الآخرة) صفةً للسّاعة , ثم حُذِف المضاف إليه , ونابتْ صفته منابه , وحسّن نيابة الآخرة مناب السّاعة وقوعها مضافاً إليها ؛ فهي ٱستُعملت ٱستعمال الأسماء . وذكر هذا الوجه بعد أبي علي الفارسيّ عدد من العلماء [2] , ومنهم أبو البركات الأنباريّ الّذي زاد عليه أنْ جعل ((هذه الإضافة في نية الأنفصال , ولا يكتسي المضاف من المضاف إليه التّعريف)) [3] ، فكأنّها أشبهت عنده الإضافة غير المحضة .

وذهب الفخر الرّازيّ إلى ((أنّ الصّفة في الحقيقة مغايرة للموصوف , فصحّت الإضافة من هذا الوجه , ونظيره قولهم : بارحة الأولى , ويوم الخميس , وحقّ اليقين ... وٱعلم أنّ هذا بناء على أنّ الصّفة نفس الموصوف , وهو مشكل ؛ لأنّه يُعقل تصوّر الموصوف منفكاً عن الصّفة , ولو كان الموصوف عين الصّفة لكان محالاً)) [4] ، فكان سبّاقاً ــ على حدّ ما ٱطّلعتُ عليه ــ في الفصل بين الصّفة والموصوف , ونفي دلالتهما على شيء واحد , مستدلاً بورود الموصوف منفكاً عن صفته . وقد ٱنفرد الفخر الرّازيّ بذكر هذا الوجه , إذ لم أجد من سبقه أو تابعه ــ على حدّ ما ٱطّلعت عليه من مصادر ــ في ذكر هذا الوجه .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ , ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الخفض يتّضح أنّ الوجه الأوّل الّذي ذكره السّخاويّ أعني : (جواز الإضافة لٱختلاف اللفظين) كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الفرّاء , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ كلّ مِن أبي حيان والبنا الدمياطيّ (ت 1117 هـ) [5] , وكان الوجه الثاني أعني : (الحمل على التّأويل) قريباً من الوجه الّذي ذكره أبو علي الفارسيّ ومن تابعه , وأجد تأثر السّخاويّ واضحاً بحجة أبي علي لجواز وقوع الآخرة مضافاً إليها مع كونها صفة ؛ وذلك لٱستعمالها ٱستعمال الأسماء ــ على

---

(1)- الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 158 .
(2)- يُنظر: مشكل إعراب القرآن : 1 / 251 , والتّبيان في تفسير القرآن : 4 / 117 , وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 1 / 286 – 287 , ومجمع البيان : 4 / 364 – 365 , والتّفسير الكبير : 4 / 517 .
(3)- البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 319 .
(4)- التّفسير الكبير : 4 / 516 – 517 .
(5)- يُنظر : البحر المحيط : 4 / 485 , والإتحاف / 207 .

حدّ قول الاثنين ــ ، واستشهد السّخاويّ بالأمثلة نفسها الّتي استشهد بها أبو علي وهي (الأبطح , والأبرق) . وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء[1] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين , أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف , إذ وافقت قراءة ابن عامر رسم مصحف أهل الشّام , ووافقت قراءة الجمهور رسم باقي المصاحف [2] .

(1)- يُنظر : شرح شعلة /222 , وإبراز المعاني / 439 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 415 , والبحر المحيط : 4 / 485 , والإتحاف / 207 .
(2)- يُنظر : المصاحف : 2 / 45 , والإتحاف / 207 .

ممّا قُرئ بالخفض على أنّه معطوف على اسم مخفوض :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الواقعة الآيات 17- 22] قرأ حمزة والكسائيّ (وحورٍ عينٍ) بخفض اللفظين , وقرأ الباقون من السّبعة برفعهما [1] ، وقيل : روى المفضّل (ت 161 هـ) [2] عن عاصم قراءة الخفض [3] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [4]

وَحُورٌ وَعِينٌ خَفْضُ رَفْعِهِمَا (شَفَا) وَعُرْبًا سُكُونُ الضَّمِّ صُحِّحَ فَاعْتَلَى

فرمز لحمزة والكسائيّ معاً بحرف (الشين) من (شفا) [5] ، ونسب إليهما قراءة الخفض في لفظتي (حور و عين) , وأورد الكلمتين في البيت بصورة الرّفع ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالرّفع ، ودلّ عليها أيضاً بعبارة ((خفض رفعهما)) .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع فذكر وجهين :

أوّلهما : ((الرّفع على وفيها حورٌ , وذلك حملٌ على المعنى ؛ لأنّ معنى ﴿ [illegible] ﴾ معنى : ولهم فيها ولدان مخلّدون)) [6] ، فجعل السّخاويّ جملة (يطوف عليهم ولدان مخلّدون) بمعنى : لهم فيها ولدان مخلّدون , وقد عطف جملة (

(1)- يُنظر : التّيسير / 207 , والكافي في القراءات السبع / 213 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 673 , وتقريب النّشر / 178 .

(2)- هو المفضّل بن صدقة أبو حماد الكوفيّ ، أحد الذين قرؤوا على عاصم و رووا عنه ، يُنظر : غاية النهاية : 2 / 306 – 307 .

(3)- يُنظر : السّبعة / 622 ، الحجة للقراء السبعة : 4 / 20 , ومعجم القراءات القرآنية : 7 / 65 .

(4)- حرز الأماني / 210 , وفتح الوصيد : 2 / 479 , وشرح شعلة / 367 .

(5)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(6)- فتح الوصيد : 2 / 479 .

فيها حور) على جملة (فيها ولدان) , و ٱرتفعتْ (عين) لكونها صفة لٱسم مرفوع , فهي صفة المبتدأ المؤخر (حور) , ولهذا الوجه نظير عند سيبويه إذ يقول : ((كما قال جلّ ثناؤه : ﴿ ♦♋❑♏&♦☺⇧⌖□④ ☠●☺♋⁂✍ ❧❸⇗❷•⊂ ☞⚐♘♦○💻◆❑ ❁ ◆❑❑↖○❑❻↘ ↖♋✓✗⋖ ﴾ لمّا كان المعنى في الحديث على قوله : لهم فيها , حمله على شيء لا ينقض الأوّل في المعنى)) [1] ، فسوّغ هذا التّأويل عنده عدم نقض معنى الكلام السابق , وقد كان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] ، فضلاً على سيبويه , ولم أجد له ذكراً عند العلماء الّذين جاؤوا بعد السّخاويّ على حدّ ما ٱطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع .

والثّاني مِن الوجهين اللّذين ذكرهما السّخاويّ قوله : ((ويجوز أنْ يكونَ معطوفاً على ولدان , على أنّ هذه الحور يطفنَ عليهم بالأكواب , كما يطوف الولدان , وهنَّ بمنزلة الولائد اللواتي يطفنَ عليهم في الدّنيا)) [3] ، فعطف (حور) على ولدان , وولدان فاعل (يطوف) , فأشرك بهذا العطف (الحور) بالطّواف بالأكواب , وجعلهن يطفن كما يطوف الولدان , ولا تأويل في هذا الوجه , ولا حملَ على المعنى , بل هو عطف على اللفظ , وٱرتفع لفظ (عين) ؛ لأنّه صفة لحور المعطوفة على الفاعل , فٱرتفعت (عين) لٱرتفاع موصوفها . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [4] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد مِن العلماء [5] .

ويبدو للباحث أنّ خلو هذا الوجه من التّأويل يجعله أرجح , من جهة قواعد النّحو ، والله أعلم بجهة المعنى والتّفسير .

أمّا قراءة الخفض فقد وجّهها السّخاويّ فذكر ثلاثة أوجه :

أوّلها : ((عطف على (جَنَّاتِ) أي : في جنّات النّعيم , وفي حور)) [6] ، فجعل حور

---

(1)- كتاب سيبويه : 1 / 172 .
(2)- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه : 5 / 88 , والحجة للقرّاء السّبعة : 4 / 20 , والمحرّر الوجيز : 14 / 242، والتّفسير الكبير : 10 / 397 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 479 .
(4)- يُنظر : الكشف والبيان : 6 / 77 , والكشّاف : 4/ 459 , والتّفسير الكبير : 10 / 397 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1204 .
(5)- يُنظر : إبراز المعاني / 697 , وتفسير البيضاويّ : 4 / 232 , والبحر المحيط : 10 / 80 , وإرشاد العقل السّليم : 6 / 263 , وفتح القدير : 5 / 187 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 7 / 396 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 479 .

معطوفة على (جنات) من قوله تعالى : ﴿ ﴾ [سورة الواقعة من الآية 12] , ومن المعروف لدى النّحاة أنّ الواو تُشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً وحكماً [1] , وبعبارة أخرى في الأعراب والمعنى ؛ لذا فإنّ التّقدير : السّابقون السّابقون أولئك المقرّبون في جنات النّعيم , وفي حور عين .

ويبدو للباحث أنّ هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ يدخله الضّعف من جهتين :

الأوّلى : طول الفصل بين التّابع والمتبوع , إذ إنّ المتبوع (جنات) في آية (12) , والتّابع (حور) في آية (22) , وتفصل بينهما تسع آيات , ((وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض)) [2] .

والثّانية : تتعلّق بالمعنى , إذ إنّ (السّابقين) لا يصحّ دخولهم في حور عين , إذ إنّ معنى دخولهم في حور عين , صيرورتهم منهنّ , فأنت عندما تقول : دخلتْ زينب في نساء المدينة , فالمعنى : أنّها أصبحتْ واحدة منهنّ , وهذا لا يصحّ مع جماعة الذكور , ولو جاء في غير القرآن : السّابقون يدخلون على حور عين , لجاز ؛ لأن معنى (على) غير معنى (في) , فيصحّ دخولهم على حور عين , ولا يصحّ دخولهم فيهنّ ، إلاّ إذا حُمِل على التّأويل . والله أعلم بالصّواب .

والثاني مِن الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ قوله : ((أو هو عطف على أكواب , أي : ينعمون بأكواب وحور)) [3] ، فجعل قوله تعالى: ﴿ ﴾ بمعنى : ينعمون , فيصبح المعنى : ينعمون بأكواب , ثمّ عطف (حور) على (أكواب) بمراعاة هذا المعنى , لا بمراعاة اللّفظ , ليكون التّقدير : ينعمون بأكواب , وبأباريق , وبكأس من معين , وبحور عين , وأغنى تكرار الواو عن تكرار الباء , وٱكتفى السّخاويّ بعبارة : ينعمون بأكواب وحور ؛ لأجل الٱختصار , وعدم الإطالة , وهذا ٱختصار غير مخلّ , إذ يتّضح معه المعنى المراد إيصاله إلى القارئ . والعطف على المعنى المؤول له نظائر عدّة في كتب النّحو والتّفسير , لعلّ أقربها إلى الآية الّتي أنا بصدد الحديث عنها , ما وجّه به العلماء قراءة أبُيّ

---

(1)- يُنظر : الجنى الدّاني / 158 , وٱرتشاف الضّرب : 4 / 1981 .
(2)- البحر المحيط : 10 / 80 – 81 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 479 .

بن كعب (حوراً عيناً) بنصب اللفظين [1] , إذ أوّل عدد منهم المعنى بـ : يُعطون هذه الأشياء ويُعطون حوراً [2] . ويبدو أنّ الّذي دفع العلماء إلى التّأويل في توجيه قراءة الخفض , الهرب من كون (الحور) مما يُطاف به , لما آستقر في أذهانهم من قبح هذا المعنى في الحياة الدّنيا .

والثّالث مِن الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : ((أنْ تكون الولدان يطوفون بالأكواب , وبالحور العين)) [3] ، فجعل (الحور) معطوفة على (الأكواب) , و(الأكواب) مخفوضة بحرف الخفض (الباء) , والأكواب في حقيقة الأمر مفعولة به للفعل (يطوف) الّذي تعدّى لها بحرف الخفض (الباء) , وبما أنّ الواو تفيد التّشريك , يكون المعنى : يطوف ولدان بأكواب وبحور , و أغنت الواو عن إعادة الخافض , فصار المعنى : يطوف ولدان بأكواب وحور , ويبدو للباحث أنّ هذا الوجه أفضل الأوجه التّي ذُكرت ــ من جهة قواعد النّحو ــ بسبب قرب التّابع من المتبوع إلى حدّ ما على خلاف الوجه الأوّل الّذي يُعطف فيه (الحور) على (الجنات) , وبسب خلو هذا الوجه من التّأويل على خلاف الوجه الثّاني , الّذي جعل العطف على المعنى لا على اللفظ , وتبقى كلمة الفصل في ترجيح أحد هذه الأوجه , لدى جهة المعنى والتّفسير ، والله أعلم بها.

ويبدو أنّ الّذي جعل عدداً من العلماء يبتعدون عن هذا الوجه ـ كما ذكرتُ آنفاً ــ ما آستقرّ في أذهانهم من قبح الطوفان بالنساء في الحياة الدّنيا , فحملوا الجنة محمل الدّنيا , وظنّوه قبيحاً في الجنة أيضاً , بَيدَ أنّ أحكام الآخرة تختلف عن أحكام الدّنيا , ولعل أدلّ دليل على آختلاف أحكام الدّنيا عن أحكام الآخرة , قبح طوفان الولدان بالخمر في الحياة الدّنيا بين المؤمنين , في حين جعله الله ممّا يُثاب به في الجنة , وهو بمثابة الجائزة لهم ؛ لتركهم للخمر في الحياة الدّنيا , والله أعلم .

---

(1)- يُنظر : كتاب سيبويه : 1 / 95 , ومختصر في شواذ القراءات ، آبن خالويه ، بعناية برجستر أسر / 151 , والمُحتَسب : 2 / 78 .

(2)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 88 , وإعراب القرآن للنّحاس : 3 / 326 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 712 , والمحرّر الوجيز : 14 / 242 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 415 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1204 .

(3)- فتح الوصيد : 2 / 479 .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد اختلفوا في توجيه قراءة الخفض , إذ قال الفرّاء : ((والخفض على أنْ تتبع آخر الكلام بأوّله , وإنْ لم يحسن في آخره ما حسن في أوّله , أنشد بعض العرب : [1]

إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ وَالعُيُونا

فالعين لا تزجج إنّما تُكحّل , فردّها على الحواجب ؛ لأنّ المعنى يُعرف)) [2] ، فجعل (حور) معطوفة على (أكواب) , وذهب إلى أنّ الحور لا يصحّ الطّوفان بهنّ كما يصحّ مع الأكواب , غير أنّ (حور) عُطفتْ على الأكواب ؛ لوضوح المعنى المراد , فهذا الموضع ممّا لا لبس فيه , ولهذا الوجه ما يقويه , ويعضده من أشعار العرب كأمثال البيت الّذي استشهد به الفرّاء , إذ عطف الشّاعر العيون على الحواجب , مع أنّ العيون لا تزجج , وساغ هذا العطف لوضوح المعنى , إذ يهتدي القارئ الفطن بيسر إلى أنّ المقصود , وكحلن العيون , لا زججنهن . وذكر هذا الوجه بعد الفرّاء عدد من العلماء [3] .

وقال الزّجّاج : قُرئ بالخفض ؛ ((لأنّ معنى ﴿ ←✍□↗➲♦③ ... ﴾ ينعمون بهذا , وكذلك ينعمون بلحم طير , وكذلك ينعمون بحور عين)) [4] ، وقد تحدّثتُ على مثل هذا الوجه آنفاً. وقريب منه ما ذكره بعد الزّجّاج عدد من العلماء [5] .

وذهب ابن خالويه إلى وجه يبدو قريباً لأوّل وهلة من الوجه الّذي ذكره الفرّاء إذ قال : ((والحجة لمن خفض : أنّه أشركهنّ في الباء الدّاخلة في قوله ﴿ ←✍□↗➲♦③ ... ﴾ بكأس من معين , وبحور عين , فقطعهنّ بالواو , ولم يفرّق بين أنْ يُطاف به , وبين أنْ يطوف بنفسه)) [6] , فجعل الحور معطوفة على الكأس , فهما شريكان في الطّواف , غير أنّ الكأس يُطاف به , والحور تطوف بنفسها , فأُشركا في الطّواف , وغُضّ النّظر عن الفرق بين طواف هذا وطوف ذاك , فالشّركة في الطّواف لا في طريقته ونوعه ,

---

(1)- البيت للرّاعي النّميريّ , يُنظر : ديوانه ، تح : د. نوري حمودي القيسيّ ، ود. هلال ناجي / 150 .
(2)- معاني القرآن : 3 / 123 .
(3)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 11 / 632 , والكشف والبيان : 6 / 77 , والمُكتفى في الوقف والابتدا / 345 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1204 .
(4)- معاني القرآن وإعرابه : 5 / 88 .
(5)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 3 / 325 , ومعاني القراءات / 476 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 712, والكشّاف : 4 / 459 , والمحرّر الوجيز : 14 / 242 .
(6)- الحجة في القراءات السبع / 340 .

وبهذا خالف الفرّاء في أنّه لم يجعل المعنى على تقدير فعل يلائم المعطوف , وأشرك الانباريّ بين الحور والأكواب في الطّواف من دون أنْ يشير إلى وجود فرق بين الطوافين , ويبدو من ظاهر كلامه أنّه جعل طواف الأكواب وطواف الحور على ضرب واحد [1] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((ووجه الجرّ أنْ تحمله على قوله : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الواقعة الآيتان 11 – 12] , والتّقدير : أولئك المقرّبون في جنات النّعيم , وفي حور عين , أي : في مقارنة حور عين , ومعاشرة حور عين , فحذفتَ المضاف)) [2] ، فذهب أبو علي إلى أنّ (حور عين) معطوفة على (جنات) على الرّغم من طول الفصل , وقد ذكر الباحث آنفاً أنّ الدخول في حور العين لا يصحّ , ويبدو أنّ أبا علي ألتفتَ الى هذه المسألة ؛ فقدّر مضافاً , ليكون المعنى في جنات النّعيم , وفي مقارنة حور عين , أو في معاشرة حور عين , وقريب مِن هذا الوجه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] , منهم الزّمخشريّ , وظاهر ما ذهب إليه أنّه يجيز العطف على جنات من غير تقدير مضاف إذ قال : ((كأنّه قال : هم في جنات النّعيم , وفاكهة ولحم وحور)) [4] , وللفخر الرّازيّ تقدير خالف فيه تقدير أبي علي الفارسيّ , إذ قال ((هم المقربون في جنات وفاكهة ولحم وحور ، أي : في هذه النّعم يتقلبون)) [5] , فيكون التّقدير عنده : وفي حور عين يتقلبون .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه , وتوجيهاتهم لقراءة الخفض , يتّضح أنّ الوجه الأوّل من بين الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ , أعني : (العطف على جنات) , كان قريباً إلى حدّ ما من الوجه الّذي ذكره أبو علي الفارسيّ , والفخر الرّازيّ , وهو أكثر قرباً من الوجه الّذي ذكره الزّمخشريّ ، وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد مِن العلماء [6] . وكان الوجه الثاني الّذي ذكره السّخاويّ , أعني : (العطف على أكواب في تأويل : ينعمون بأكواب) قريباً من الوجه الّذي ذكره الزّجّاج ومَن تابعه ، كما كان قريباً منه ما ذكره بعد

---

(1)- يُنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 415 .
(2)- الحجة للقراء السّبعة : 4 / 21 .
(3)- يُنظر : حجة القراءات / 695 , والمُكتفي في الوقف والأبتدا / 344 – 345 .
(4)- الكشّاف : 4 / 459 .
(5)- التّفسير الكبير : 10 / 396 .
(6)- يُنظر : شرح شعلة / 367 ، وإبراز المعاني / 697 ، وتفسير البيضاويّ : 4 / 232 ، وإرشاد العقل السّليم : 6 / 263 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 7 / 396 .

السّخاويّ عدد مِن العلماء [1] . أمّا الوجه الثالث , أعني : (العطف على أكواب ؛ ليكون المعنى أنّ الولدان يطوفون بالأكواب وبحور عين) , فكان قريباً إلى حدٍ ما من الوجه الّذي ذكره الفرّاء , والّذي ذكره ابن خالويه , وهو أكثر قرباً من الوجه الّذي ذكره أبو البركات الانباريّ ، ولم أجد له ذكراً عند العلماء بعد السّخاويّ.

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقتْ رسم المصحف .

(1)- يُنظر : إبراز المعاني : 697 , والجامع لأحكام القرآن : 17 / 204 , وتفسير البيضاويّ : 4 / 232 , والبحر المحيط : 10 / 80 , وإرشاد العقل السّليم : 6 / 236 ، وفتح القدير : 5 / 187 ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 7 / 396 .

الفصل الثّاني

الأفعال

المبحث الأوّل : المرفوعات

ممّا قُرِىء بالرّفع في جواب (الأمر) .

ممّا قُرِىء بالرّفع بعد حتّى .

ممّا قُرِىء بالرّفع بعد لا .

ممّا قُرِىء بالرّفع بعد اللام .

المبحث الثّاني : المنصوبات

ممّا قُرِىء بالنّصب بعد الفاء في جواب الأستفهام .

ممّا قُرِىء بالنّصب بعد الفاء في جواب التّرجي .

ممّا قُرِىء بالنّصب بعد الواو في جواب التّمني.

ممّا قُرِىء بالنّصب على أنّه معطوف على جواب التّحضيض .

المبحث الثّالث : المجزومات

ممّا قُرِىء بالتّسكين على أنّه فعل أمر.

ممّا قُرِىء بالجزم بعد لا النّاهية .

ممّا قُرِىء بالجزم على أنّه جواب دعاء .

ممّا قُرِىء بالجزم على أنّه معطوف على موضع الجزاء .

المبحث الأول : المرفوعات

ممّا قُرئ بالرّفع في جواب (الأمر) :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة طه الآية 69] قرأ ٱبن عامر (تلقفُ) بالرّفع , وقرأ الباقون من السّبعة بالجزم [1] . وقيل : إنّ قراءة الرّفع رواها ٱبن ذكوان (ت 242 هـ) [2] فقط عن ٱبن عامر [3] , وقيل : إنّها قراءة ٱبن ذكوان [4] , وقال بعضهم : إنّها قراءة ٱبن عامر , وٱبن ذكوان معاً [5] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال : [6]

وَقُلْ سَاحِرٍ سِحْرٍ شَفَا وَتَلَقَّفُ ٱرْ فَعِ الجَزْمَ مَعْ أُنْثَى يُخَيَّلُ (مُقْبِلا

فرمز لٱبن ذكوان بحرف (الميم) من (مقبلا) [7] , ونسب له قراءة رفع الفعل (تلقف) مع تأنيث الفعل (يخيّل) [8] , وأورد الشّاطبيّ عبارة (ٱرفع الجزم) ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالجزم .

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 420 - 421 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 145 , وحجة القراءات / 457 , والمحرّر الوجيز : 10 / 54 , والتّفسير الكبير : 8 / 74 , والبحر المحيط : 7 / 356 .

(2)- هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشيّ الفهريّ ، كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام جامع دمشق أحد رواة ٱبن عامر ، يُنظر : غاية النهاية : 1 / 404 – 405 .

(3)- يُنظر : التّيسير / 152 , والنّشر : 2 / 241 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 85 .

(4)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 469 , وشرح شعلة / 303 , وإبراز المعاني / 594 , والميسر في القراءات الأربع عشرة ، محمد فهد خاروف ، ومحمد كريم راجح / 316 .

(5)- يُنظر : معجم القراءات القرآنية : 4 / 93 .

(6)- حرز الأماني / 176 , وفتح الوصيد : 2 / 364 , وشرح شعلة / 303 .

(7)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(8)- في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة طه من الآية 66] .

وجّه السّخاويّ قراءة الجزم إذ قال : ((بالجزم على جواب الأمر)) [1] ، فجعل الفعل (تلقف) جواباً لفعل الأمر الّذي سبقه , أعني الفعل (ألقِ) , وفاعل الفعل (ألقِ) ضمير مستتر تقديره : أنت , يعود على نبي الله موسى (عليه السلام) , أمّا فاعل الفعل تلقف فيحتمل وجهين , إذ إنّ التّاء في أوّل الفعل المضارع ((علامة المخاطب , وعلامة الأنثى الغائبة)) [2] ؛ لذا فالفاعل إمّا ضمير مستتر تقديره : أنت , يعود على نبي الله موسى (عليه السلام) , بوصفه مُسبِّب التّلقف , وإمّا ضمير مستتر تقديره : هي ، يعود على (ما) الموصولة , الّتي تدلّ على العصا , بوصفها متلقفة بنفسها . ويرجّح الباحث أنْ يكون مقصد السّخاويّ إرجاع الضّمير على الأسم الموصول ، يعضد هذا أنّه أرجعه عليه في قراءة الرّفع , وسيأتي لاحقاً .

يدلّ هذا الوجه على أنّ تحققَ التّلقفِ متوقفٌ على تحقق الإلقاء , ومشروط بوجوده فلا يتحقق التّلقف ما لم يتحقق الإلقاء , فهو جارٍ مجرى الشّرط والجزاء , والأمر ــ في الأصل ــ لا يفتقر إلى جوابٍ , والكلام به تامٌ , فأنت حين تأمر تطلب من المأمور فعلاً , وهذا لا يقتضي جواباً ؛ لأنّك لا تريد توقف وجود غيره على وجوده , فإذا قلتَ : ٱئتني أكرمك , فتقديره : ٱئتني إنْ تأتني أكرمك , كأنّك ضمنتَ الإكرام عند وجود الإتيان , ووعدتَ بإيجاده , وهذه هي طريقة الشّرط والجزاء [3] . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [4] , كما كان قريباً منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [5] .

أمّا قراءة الرّفع , فقد وجّهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : ((على الحال , أي : ألقِ ما في يمينك متلقفة)) [6] ، فجعل الجملة الفعلية (تلقف ما صنعوا) , في محل نصب حالٍ , وصاحب الحال الأسم الموصول (ما) ، يدلّ على هذا أنّه قدّر الجملة بـ (متلقفة) , ممّا يشير إلى أنّ صاحب الحال مؤنث , وإلى أنّ فاعل التّلقف مؤنث أيضاً , وهو الرّابط لجملة الحال ههنا , وتقديره (هي) , والمعنى : القِ ما في يمينك في حال كونها تلقف ما صنعوا .

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 364 .
(2)- المقتضب : 2 / 1 .
(3)- يُنظر : شرح المفصّل : 7 / 48 , وشرح الرّضيّ : 4 / 117 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 299 , والحجة في القراءات السّبع / 244 , ومعاني القراءات / 298 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 469 , والتّبيان في تفسير القرآن : 7 / 188 , والملخص في إعراب القرآن / 402 , والمحرّر الوجيز : 10 / 54 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 896 .
(5)- يُنظر : إبراز المعاني / 594 , والبحر المحيط : 7 / 356 , وإرشاد العقل السّليم : 4 / 622 , والإتحاف / 305 , وفتح القدير : 3 / 464 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 364 .

وجديرٌ بالذّكر أنّ المضارع الواقع في جواب الطّلب ولا سيما الأمر قد يُرفَع , ورفعه على أحد ثلاثة أوجه , يقول سيبويه : ((تقول : ذَرْهُ يقلْ ذاك , وذره يقولُ ذاك , فالرّفع من وجهين : فأحدهما الأبتداء , والآخر على قولك : ذره قائلاً ذاك , فتجعل يقول في موضع قائل ... وتقول : أئتني تمشي , أي : ائتني ماشياً)) [1] , ويجوز الرّفع أيضاً في نحو قولك : مره يحفرها , ((وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام , على : مره أنْ يحفرها , فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل , وهو في الكلام قليل , لا يكادون يتكلّمون به , فإذا تكلموا به , فالفعل كأنّه في موضع أسم منصوب , كأنّه قال : عسى زيدٌ قائلاً , ثمّ وضع (يقول) في موضعه)) [2] , فالرّفع على الأستئناف , أو الحال , أو حذف (أنْ) , ومن الواضح أنّ السّخاويّ ذكر وجهين [3] ، من الأوجه الّتي ذكرها سيبويه , وجمهور النّحاة من بعده [4] , وترك الوجه الثّالث الّذي هو (على حذف (أن)) وهو ما وصفه سيبويه بالقلّة , وبأنّه لا يكاد يُتكلّم به .

والّذي يهمنا ههنا رفع الفعل لوقوع الجملة الفعليّة حالاً . قد تقع الجمل موقع الحال , سواء أكانتْ الجملة فعليّة أم أسميّة , بشرط كونها جملة خبريّة [5] , ((والأفعال مع فاعليها جمل , وإنّما تكون الجمل صفات للنّكرة , وحالات للمعرفة ؛ لأنّ (يفعل) إنّما هو مضارع (فاعل) فهو نكرة مثله , ألا ترى أنّك تقول : مررتُ برجل يضرب زيداً , كما تقول : مررتُ برجل ضارب زيداً , وتقول : مررتُ بعبد الله يبني داره , فيصير (يبني) في موضع نصب ؛ لأنّه حال كما تقول : مررت بعبد الله بانياً داره)) [6] ، ونحوه جملة تلقف ما صنعوا , الّتي أوّلها السّخاويّ بـ : متلقّفة ما صنعوا . ولا بدّ لجملة الحال من رابط يربطها بصاحب الحال , والرّابط أحد شيئين إمّا الواو , وإمّا الضمير , وقد يجتمعان معاً . والجملة الفعلية المتصدّرة بفعل مضارع مثبت لا تُربط إلاّ بالضّمير [7] , ومنها الجملة الحالية في الآية الكريمة موضع الحديث , الّتي رُبِطتْ بالضّمير المستتر : هي (فاعل تلقف) .

---

(1)- كتاب سيبويه : 3 / 98 .
(2)- المصدر نفسه : 3 / 99 .
(3)- يُنظر : الوجه الثّاني للسّخاويّ في الصحيفة (130) من هذا البحث .
(4)- يُنظر على سبيل التّمثيل : المقتضب : 2 / 84 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1125 – 1126 , وشرح المفصّل : 7 / 50 – 51 .
(5)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 40 .
(6)- المقتضب : 4 / 123 .
(7)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 2 / 43 , وشرح أبن عقيل : 1 / 658 .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : الرّفع ((على الأستئناف)) [1] فالجملة الفعلية (تلقف ما صنعوا) لا محل لها من الإعراب في هذا الوجه , فهي جملة أستئنافيّة [2] , وهذا يعني أنّ الفعل تلقف منقطع عمّا قبله , فهو في أوّل جملة مستقلة , واقع موقع المبتدأ , وعندما تقع الافعال ((في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الأسم كينونته مبتدأً)) [3] ، ولا يُشترط لرفعها كونها واقعة موقع أسم مرفوع , فهي تُرفع إنْ وقعتْ موقع الأسماء فحسب سواء أكان الأسم مرفوعاً أم منصوباً أم مخفوضاً [4] . والمعنى في هذا الوجه أنّ العصا تلقف على كلّ حال سواء ألقاها أم لم يلقِها , وبهذا خالف المعنى ههنا معنى قراءة الجزم , الّتي كان المعنى فيها أنّ الإلقاء شرط التّلقف , والأمر بالإلقاء ههنا أمر مطلق غير مقيّد بحال معيّنة , وبهذا خالف المعنى في الوجه الأوّل لقراءة الرّفع , أعني : الرّفع على كون الفعل واقعاً في جملة تعرب حالاً , إذ يقيّد الإلقاء في حال كونها متلقّفة , والعصا في هذا الوجه متلقّفة في زمن الإلقاء وفي غيره .

أمّا العلماء الذين سبقوا السّخاويّ فقد أختلفوا في توجيه قراءة الرّفع , إذ ذكر الزّجّاج وجهاً للرّفع ــ على الرّغم من أنكاره وجود من قرأ به ــ إذ قال : ((ويجوز الرّفع على معنى الحال , كأنّه قال : ألقِها متلقّفة , على حال متوقعةٍ , ولم يُقرأ بها , ولا ينبغي أنْ يقرأ بما لم تتقدّم به قراءة)) [5] ، فالرّفع عنده جائز من جهة قواعد النّحو والإعراب ممتنعٌ مِن جهة السُّنّة والسّند . ومن الواضح أنّ صاحب الحال عند الزّجّاج العصا , يدلّ على هذا تأنيث (متلقّفة) في النّصّ المذكور أعلاه , وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج عدد من العلماء , بَيدَ أنّهم علموا بوجود مَن قرأ بالرّفع [6] . وذكر النّحاس وجه الحال من دون أنْ يُشير من قريب أو بعيد إلى صاحب الحال[7] , وذكر هذا الوجه بعد النّحاس كلٌّ من مكي بن أبي طالب والعكبريّ [8] .

وقال أبن خالويه : ((والحجة لمن شدّد ورفع : أنّه أضمر الفاء , فكأنّه قال : ألقِ ما في يمينك , فإنّها تلقف)) [9] ، ويدلّ هذا التّقدير على الأستئناف , وهذا ما صرّح به بعده الخطيب التبريزيّ (ت 502 هـ) إذ قال : ((ومَن قرأ بالرّفع فعلى الأستئناف , والمعنى ألقِ عصاك ,

(1)- فتح الوصيد : 2 / 364 .
(2)- يُنظر : مغني اللّبيب : 2 / 500 .
(3)- كتاب سيبويه : 3 / 10 .
(4)- يُنظر : المقتضب : 2 / 5 .
(5)- معاني القرآن وإعرابه : 3 / 299 .
(6)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 244 , ومعاني القراءات / 457 , والكشّاف : 3 / 76 .
(7)- يُنظر : إعراب القرآن : 2 / 349 .
(8)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 469 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 896 .
(9)- الحجة في القراءات السّبع / 244 .

فإنّها تلقف)) [1] . والمعنى في هذا الوجه أنّ العصا متلقّفة سواء أألقيتْ أم لم تلقَ , ووافقهما الطّوسيّ في الاستئناف وخالفهما في التّقدير إذ قدّر : فهي تلقف , [2] , وجوّز الزّمخشريّ الاستئناف من دون أنْ يذكر أحد التّقديرين [3] , وتابعه في هذا الفخر الرّازيّ [4] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((﴿ ✍♦🖫▫◑♦✂ ﴾ يرتفع على أنّه في موضع حال , والحال يجوز أنْ يكونَ من الفاعل , ومن المفعول المُلقَى , فإنْ جعلته من الفاعل الملقي , جعلته المُتلقِف وإن كان التّلقّف في الحقيقة للعصا ، ووجه جعل التّلقّف للفاعل على أنّ التّلقّف بالقائه كان , فجاز أن ينسب إليه)) [5] ، فجوّز أنْ تكونَ الجملة الفعلية حالاً من نبي الله موسى (عليه السلام) , بوصفه مُسبِب التّلقف , فالتّلقف نتج عن إلقائه , فهو يتلقف بإلقائه العصا . وقد جوّز كون صاحب الحال نبي الله موسى (عليه السلام) أو العصا بعد أبي علي عدد من العلماء [6] , ومنهم الطّبرسيّ الّذي ربّما أخذ عن أبي علي من دون أن يشير [7] , فضلاً على مكي بن أبي طالب [8] الّذي يبدو أنّ الخطيب التّبريزيّ أخذ عنه من دون أنْ يشيرَ أيضاً [9] .

وقال أبو البركات الأنباريّ : ((ومن رفع كان حالاً مِن (ما) , أو مِن الضّمير في الظّرف الّذي هو (في يمينك))) [10] ، والجديد في هذا الوجه أنّ الأنباريّ جوّز أنْ يكونَ صاحب الحال الضّمير في (يمينك) , وهذا ما لم أجده عند من سبقه , ويجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه [11] , واليمين هي جزء من موسى (عليه السلام) , وأحد أعضائه ؛ لذا جاز وقوع (الكاف) صاحب الحال .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه , وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع , يتّضح أنّ الوجه الأوّل الذي ذكره السّخاويّ لقراءة الرّفع , أعني : (حال من العصا) , كان قريباً من الوجه

---

(1)- الملخص في إعراب القرآن / 402 .
(2)- يُنظر : التّبيان في تفسير القرآن : 7 / 188 .
(3)- يُنظر : الكشّاف : 3 / 76 .
(4)- يُنظر : التّفسير الكبير : 8 / 74 .
(5)- الحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 145 .
(6)- يُنظر : المحرّر الوجيز : 10 / 54 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 896 .
(7)- يُنظر : مجمع البيان : 7 / 29 .
(8)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 469 .
(9)- يُنظر : الملخص في إعراب القرآن / 402 .
(10)- البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 148 .
(11)- يُنظر : شرح ابن النّاظم / 237 – 238 , وشرح شذور الذّهب / 273 .

الّذي ذكره الزّجّاج ومن تابعه , كما كان قريباً منه ما ذكره بعده عدد من العلماء[1]. وكان الوجه الثّاني الّذي ذكره السّخاويّ , أعني : (الرّفع على الأستئناف) قريباً إلى حدٍّ ما من الوجه الّذي ذكره ابن خالويه ومن تابعه , ومن الوجه الّذي ذكره الطّوسي , والوجه أكثر قرباً من الوجه الّذي ذكره الزّمخشريّ , بل أنّ الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ كانا قريبين من الوجهين اللذين ذكرهما الزّمخشريّ إذ قال : ((بالرّفع على الأستئناف , أو على الحال , أي إلقها متلقّفة)) [2] . كما كان قريباً من الوجه الّذي ذكره السّخاويّ ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها [4] , وعلى الرغم من أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقتْ رسم المصحف , بَيدَ أنّ الباحث يرجّح قراءة الجزم ؛ لأنّها تجعل التّلقف مشروطاً بالإلقاء , فلا تلقف من دون إلقاء , على خلاف قراءة الرّفع التي تدلّ على أحد أمرين :

أوّلهما : أنّ إلقاء العصا يكون في حال كونها متلقّفة ، وهذا ما دلّ عليه وجه الحال , والحقيقة أن التّلقف بعد الإلقاء ، وهذا ما دلّ عليه ظاهر الآية .

والثّاني : أنّ العصا متلقّفة سواء أألقيت أم لم تلقَ ، وهذا ما دلّ عليه وجه الأستئناف . في حين يدلّ سياق الآية على أنّ المراد جعل الإلقاء شرطاً للتّلقف ، وهذا ما تدلّ عليه قراءة الجزم . والله أعلم بالمعنى المراد .

---

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 303 وإبراز المعاني / 594 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 85 , والبحر المحيط : 7 / 356 , وحاشية محيي الدّين الشّيخ زاده على تفسير البيضاويّ ، محمد بن مصلح الدين القوجيّ الحنفيّ ، ضبط وتصحيح : محمد عبد القادر شاهين : 5 / 638 , والإتحاف / 305 .

(2)- الكشّاف : 3 / 76 .

(3)- يُنظر : إبراز المعاني / 594 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 85 , والبحر المحيط : 7 / 356 , وحاشية محيي الدين الشّيخ زاده على تفسير البيضاويّ : 5 / 638 , وإرشاد العقل السّليم : 4 / 622 , والإتحاف / 305 .

(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 364 .

ممّا قُرئ بالرّفع بعد (حتّى) :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة الآية 214] قرأ نافع : (حتّى يقولُ الرّسول) برفع الفعل (يقول) , وقرأه الباقون من السّبعة بالنّصب [1]. وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَفَتْحُكَ سِينَ السِّلْمِ أَصْلُ رِضًى دَنَا وَحَتَّى يَقُوْلَ الرَّفْعُ فِي اللاَّمِ

(أَ)وِّلا

فرمز لنافع بحرف (الهمزة) من (أوّلا) [3], ونسب له قراءة رفع يقول , وأورد الفعل (يقول) في البيت بصورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالنّصب .

وجّه السّخاويّ قراءة النّصب فذكر وجهين :

أوّلهما : أنْ يكونَ التّقدير : ((وزلزلوا إلى أنْ يقولَ الرّسول ... أي : يأتيكم مثل ما آتاهم , فيزلزلون حتّى يقول الرّسول)) [4] ، فجعل حتّى بمعنى : إلى أنْ , ويعني هذا أنّ القول غاية الزّلزلة ومنتهاها , وعند القول تتوقف الزّلزلة وتنتهي , ونُصِب الفعل يقول بـ (أنْ) مضمرة بعد حتّى على مذهب سيبويه والبصريّين [5] , ونائب فاعل الفعل زلزلو (الواو) يعود على المؤمنين ، وحتّى حرف خفض عندهم يقول سيبويه : إنّ ((اللاّم وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجران)) [6], ويقول المبرّد : ((وٱعلم أنّ الفعل يُنصَب بعدها بإضمار (أنْ) , وذلك لأنّ

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 181 , والتّيسير / 80 , والكافي في القراءات السّبع / 86 , والنّشر : 2 / 171.
(2)- حرز الأماني / 118, وفتح الوصيد : 2 / 61 , وشرح شعلة / 178 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 62 .
(5)- يُنظر : الإنصاف ، مسألة (83) : 2 / 141 – 142 .
(6)- كتاب سيبويه : 3 / 6 .

(حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها)) [1] , وبما أنّها ـ عندهم ـ من عوامل الأسماء , لا يصحّ دخولها على الأفعال ؛ لذا حملوا ما كان ظاهره دخول حتّى على الفعل على التّأويل ؛ لتستقيم قاعدتهم القائمة على نظرية الحرف المختصّ , فقدّروا (أنْ) المصدريّة النّاصبة للمضارع بعد حتّى ؛ ليكون ما دخلتْ عليه (حتّى) مصدراً مؤولاً [2], وبهذا يكون النّصب لـ (أنْ) لا لـ (حتّى) , فلا تعمل الأحرف المختصّة بالأسماء في الأفعال ولا تدخل عليها .

ونصب الفعل بعد حتّى يجري على وفق ضوابط . يقول سيبويه : ((أعلم أنّ حتّى تنصب على وجهين : فأحدهما : أنْ تجعل الدّخول غايةً لمسيرك , وذلك قولك : سرتُ حتّى أدخلها , كأنّك قلتَ : سرتُ إلى أنْ أدخلَها)) [3] ، فالدّخول غاية السّير , والفعلان قد مضيا , وقُصِد حكاية الأستقبال . وسيُذكر الوجه الآخر لنصب المضارع بعد حتّى عند سيبويه لا حقاً .

وهذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [4] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [5] .

والثّاني مِن الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((أنْ تكونَ [حتّى] [6] بمعنى كي يقول الرّسول)) [7] ، فأوّل (حتّى) بـ (كي) , وتُؤول حتّى بـ (كي) إذا كان ما بعدها مُسبَّباً عمّا قبلها , مع أشتراط دلالة ما يليها على الأستقبال ، سواء أكانت الدلالة على الأستقبال حقيقيّة أم مجازيّة [8] ، وهذا الوجه يشبه الوجه الثّاني الّذي ذكره سيبويه لنصب الفعل بعد حتّى ـ وقد تقدّم ذكر الأوّل ـ إذ قال : ((وأمّا الوجه الآخر فأنْ يكونَ السّير قد كان , والدّخول لم يكنْ , وذلك إذا جاءت مثل كي الّتي فيها إضمار أنْ , وفي معناها , وذلك قولك : كلمته حتّى يأمر لي بشيء))[9]، فالغرض من الكلام في هذا المثال تحقيق الأمر بالشّيء , والكلام قد مضى

---

(1)- المقتضب : 2 / 38 .
(2)- يُنظر : المقتضب : 2 / 38 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1079 – 1080 .
(3)- كتاب سيبويه : 3 / 16 – 17 , ويُنظر : المقتضب : 2 / 38 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 246 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 429 , وحجة القراءات / 131 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 127 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 199 , ومجمع البيان : 2 / 398 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 150 , والتّفسير الكبير : 2 / 380 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 172 .
(5)- يُنظر : شرح شعلة / 178 , وإبراز المعاني / 359 , والجامع لأحكام القرآن : 3 / 34 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 377 , وحاشية الصّاوي على تفسير الجلالين ، أحمد بن عباس الصاويّ ، ضبط وتصحيح محمد عبد السلام شاهين : 1 / 130 , والميزان في تفسير القرآن ، محمد حسين الطباطبائيّ : 2 / 162 .
(6)- زيادة يقتضيها السياق .
(7)- فتح الوصيد : 2 / 62 .
(8)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 4 / 56 , ومغني اللّبيب : 1 / 170 .
(9)- كتاب سيبويه : 3 / 17 .

, والأمر بالشّيء لم يتحقق بعد , بل هو ممّا يتوقع حصوله مستقبلاً , ومثله الآية الكريمة موضع الحديث , فالمراد في هذا الوجه أنّ الزّلزلة قد حصلتْ , وقول الرّسول لم يحصل بعد ، بل هو ممّا يتوقع حصوله مستقبلاً . ويبدو هذا الوجه للباحث ضعيفاً في توجيه هذه القراءة , إذ إنّ المعنى في هذا الوجه : أنّ الغرض من زلزلة (الّذين خلوا) : أنْ يقولَ الرّسول كذا وكذا , ويغلب على ظنّ الباحث أنّ الرّحمن الرّحيم لم يزلزلْهم لهذا الغرض , فليس هذا بغرض الزّلزلة ـ والله أعلم ـ ويؤيد ذلك أنّ العلماء الّذين ذكروا هذا الوجه ممّن سبقوا السّخاويّ رفضوا أنْ يكون هذا وجه النّصب في الآية الكريمة [1] ، وعلى الرّغم من ضعف هذا الوجه ذكره بعد السّخاويّ شعلة وأبو شامة وأبو حيان وإنْ كان الأخير قد ضعّفه [2] .

وقد ذكرتُ آنفاً أنّ الوجه الأوّل أرجح عند الباحث ؛ لأنّ القول غاية الزّلزلة ومنتهاها , ويبدو أنّ قول الرّسول (متى نصر الله) بمثابة الدّعاء الّذي ٱستجابه الله عزّ وجلّ ورفع الزّلزلة عند القول , في حين دلّ الوجه الثّاني على أنّ الزّلزلة غرضها أنْ يقولَ الرّسول , وهذا المعنى يبدو بعيداً , والله أعلم بالصّواب .

أمّا قراءة الرّفع فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((ووجه رفع (حتّى يقول) أنّ المعنى , وزُلزلوا فقال الرّسول , والفعل المستقبل [3] بعد حتّى إذا كان بمعنى فُعِل أو يُفْعَل الآن رُفع كقولك : سرتُ حتّى أدخلها , أي : كنتُ سرت فدخلتُها , فقد مضيا جميعاً , ولا تعمل حتّى على هذا بإضمار (أنْ) ؛ لأنّ بعدها جملة)) [4] . فقد يأتي الفعل بعد حتّى مرفوعاً , وهي عندئذ حرف ٱبتداء ((ويدلّك على حتّى أنّها حرف من حروف الأبتداء أنّك تقول : حتّى إنّه ليفعل ذاك , كما تقول : فإذا إنّه يفعل ذاك)) [5] . إذ إنّ كسر همزة (إنّ) , يدلّك على كونها حرف ٱبتداء , إذ إنّها لو كانت خافضة للزم فتح همزة (إنّ) كما يلزم مع (إلى أنّ) و(لأنّ) وغيرها، ((فحتّى صارتْ ههنا بمنزلة إذا , وما أشبهها من حروف الأبتداء ؛ لأنّها لم تجئ على معنى إلى

(1)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 246 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 256 ، والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 429 ، وحجة القراءات / 132, ومجمع البيان : 2 / 398 , والتّفسير الكبير : 2 / 380.
(2)- يُنظر : شرح شعلة / 178 , وإبراز المعاني / 359 , والبحر المحيط : 2 / 373 .
(3)- يقصد بـ (الفعل المستقبل) الفعل المضارع , ولا يُشترط دلالته على معنى الأستقبال .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 61 .
(5)- كتاب سيبويه : 3 / 18 – 19 .

أن , ولا معنى كي , فخرجتْ من حروف النّصب ، كما خرجتْ إذن منها في قولك : إذن أظنُّك)) [1] . ويرتفع الفعل بعد حتّى على أحد وجهين في حال توافر ثلاثة شروط .

أمّا الوجهان فيمكن التمثيل لأحدهما بقولك : ((سرتُ حتّى أدخلُها , تعني أنّه كان دخول متّصل بالسّير , كاتّصاله به بالفاء إذا قلت : سرتُ فأدخلها , فأدخلها ههنا على قولك : هو يدخل , وهو يضرب ، إذا كنت تخبر أنّه في عمله , وأنّ عمله لم ينقطع , فإذا قال : حتّى أدخلُها , فكأنّه يقول : سرتُ فإذا أنا في حال دخول , فالدّخول متّصل بالسّير كاتّصاله بالفاء)) [2] .

ويمكن التّمثيل للوجه الآخر من وجهي رفع الفعل بعد حتّى بقولك : سرت حتّى أدخلها , أيضاً ((فإنّه يكون السّير قد كان وما أشبهه , ويكون الدّخول وما أشبهه الآن , فمن ذلك : لقد سرتُ حتّى أدخلها ما أُمنَع , أي : حتّى أنّي الآن أدخلها كيفما شئتُ)) [3] .

والفرق بين هذين الوجهين , أنّ السّير والدّخول قد مضيا جميعاً في الوجه الأوّل , وقُصِد حكاية حال ماضية . في حين مضى السّير في الوجه الثّاني , والدخول لم يمضِ بعد , بل هو حاصل الآن , وقصد السّخاويّ الوجه الأوّل بدليل قوله : ((المعنى وزلزلوا فقال الرّسول)) [4] ، فأحلّ (فقال الرسول) محلّ (حتّى يقول الرّسول) ؛ للدّلالة على الاتّصال والمضي , ألا ترى أنّ (الفاء) تفيد التّعقيب , وصيغة الفعل (قال) تفيد المضي , وعلى الرّغم مِن أنّ القول قد مضى في هذا الوجه , غير أنّ المراد ههنا الحال المحكية , والحال المحكية بمنزلة الحال الحاضرة [5] , ولا تعمل حتّى , بل لا تعمل عموم العوامل الظّاهرة في الفعل الذي يدلّ على الحال ؛ ((لأنّه يشبه الأسماء لدوامه , فلم تعمل فيه عوامل الأفعال الظّاهرة , كما لم تعمل في الأسماء , ولا تعمل إلاّ في المستقبل , فإذا رأيتَ الفعل منصوباً كان مستقبلاً , أو في حكم المستقبل)) [6] .

أمّا الشّروط الّتي ينبغي توافرها في الفعل الّذي يلي (حتّى) ليُرفَع , فقد ذكر ابن هشام (ت 761 هـ) ثلاثة شروط لحصول هذا الرّفع [7] .

أوّلها : أنْ يدلّ على الحال سواء أكانت الدلالة علىالحال حقيقيّة أم محكيّة .

---

(1)- المصدر نفسه : 3 / 17 – 18.
(2)- كتاب سيبويه : 3 / 17 .
(3)- المصدر نفسه : 3 / 18 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 61 .
(5)- يُنظر : المقتصد في شرح الايضاح : 2 / 1084 – 1085 , ومغنى اللّبيب : 1 / 170 .
(6)- شرح المفصّل : 7 / 30 .
(7)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 170 – 171 .

والثـّاني : أنْ يكونَ مُسَّبباً عمّا قبله , فلا يجوز : سرتُ حتـّى تطلعُ الشّمس ؛ لأنّ طلوع الشّمس غير مُتسبَبٍ بالسّير , وإنّما طلوع الشّمس غاية السّير , والمعنى سرتُ إلى أنْ تطلعَ الشّمس ؛ لذا ينبغي النـّصب .

والثـّالث : أنْ يكونَ الفعل الـّذي يلي (حتـّى) فضلة , فلا يصحّ في نحو : سيري حتـّى أدخلها ؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر , وهلمّ جرا .

ومن الجدير بالملاحظة في الآية الكريمة موضوع الحديث أنّ الفاعلين مختلفان , أعني : أنّ فاعل (زلزلوا) غير فاعل (يقول) , ففاعل الفعل الأوّل مجهول ، وناب عنه جماعة الذكور ـ وربّما كان بالتـّغليب ـ إذ أتصل الفعل بواو الجماعة , والفاعل في الفعل الثـّاني الرّسول , إذ أسند الفعل إلى الأسم الظـّاهر (الرّسول) , ولأختلاف الفاعلين أحكام خاصة من حيث رفع الفعل بعد حتـّى ونصبه , فعندما تقول : ((سرتُ حتـّى يدخلها زيد , إذ كان دخول زيد لم يؤده سيرك , ولم يكن سببه , فيصير هذا كقولك : سرتُ حتـّى تطلع الشّمس ؛ لأنّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشّمس , ولا يؤديه , ولكنـّك لو قلتَ : سرتُ حتـّى يدخلها ثقلي , وسرتُ حتـّى يدخلها بدني , لرفعتَ ؛ لأنـّك جعلتَ دخول ثقلك يؤديه سيرك وبدنك , لم يكن دخوله إلاّ بسيرك)) [1] ، ومثل هذا يمكن أنْ يُقالَ في قوله تعالى : ﴿ ☎✂❑↗♋⊠❽♋↖♋◆❑ ○⊠☹✸✆ ♦✌❑→❶♦❸ ✂♋❷▪←❑✌↖ ﴾ ، فإنْ كانت الزلزلة مُسبِبةً للقول رُفِع الفعل (يقول) , وإنْ لم تكنْ قد سببته , فالقول غاية الزّلزلة ومنتهاها , أي : أنـّهم زُلزلوا إلى أنْ يقولَ الرّسول , وعندئذٍ يتعيّن النـّصب . ويتبيّن من هذا أنّ قراءة الرّفع أرجح ؛ لأنّ القول تسبب عن الزّلزلة , وإنْ لم يكنْ غرضها , ولولا الزّلزلة لم يكن القول .

أمّا العلماء الـّذين سبقوا السّخاويّ فقد أختلفوا في توجيه قراءة الرّفع إذ قال الفرّاء : الرّفع ((لأنّ فَعَلَ يحسن في مثله من الكلام ، كقولك : زلزلوا حتـّى قال الرّسول)) [2] ، فجعل ضابط الرّفع ههنا حُسْنَ وقوع الفعل الماضي موقع المضارع الـّذي بعد حتـّى , أي : يحسن وضع (قال) موضع يقول . وجدير بالذـّكر ههنا أنّ الفرّاء خالف البصريّين من حيث رفع الفعل المضارع ونصبه بعد حتـّى , إذ ذكر أنّ لحتـّى مع الفعل المضارع ثلاثة معانٍ : [3]

أوّلها : أنْ يكونَ ما قبلها ماضياً غير متطاول , وما بعدها مضارعاً في معنى الماضي وعندئذٍ يُرفَع المضارع بعدها .

---

(1)- كتاب سيبويه : 3 / 25 .
(2)- معاني القرآن : 1 / 133 .
(3)- يُنظر : المصدر نفسه : 1 / 134 – 136 .

والثـّاني : أنْ يكونَ ما قبلها ماضياً مِن حيث المعنى , وهو ممّا يتطاول , وما بعدها مضارعاً , وقد مضيا جميعاً , وعندئذٍ يُنصب ما بعدها , ولو رُفع لمضيه في المعنى لكان صواباً .

والثـّالث : أنْ يكونَ ما بعدها مستقبلاً , وعندئذٍ يُنصَب من دون المبالاة بما قبلها .

والفعل (زلزل) في الآية الكريمة موضع الحديث فعل ماضٍ , وهو ممّا يتطاول ولا يحدث دفعة واحدة , والفعل (يقول) مضارع بمعنى الماضي ـ عند الفرّاء ـ يدلّ على هذا حُسْنُ وضع قال موضعه , وبهذا يدخل هذا النـّص القرآني ضمن الوجه الثـّاني من الأوجه الـّتي ذكرها الفرّاء , والـّذي يجوز فيه الرّفع والنـّصب, وظاهر كلام الفرّاء يشير إلى أنّ النـّصب أرجح في مثل هذه الحالة . وقد ذكر هذا الوجه بعده كلّ من الطـّبريّ والأزهريّ [1] .

وذكر النـّحاس وجهين لقراءة الرّفع أوّلهما : أنّ القراءة بالرّفع ((أبين وأصحّ معنى , أي : وزلزلوا حتـّى الرّسول يقول , أي : حتـّى هذه حاله ؛ لأنّ القول إنـّما كان عن الزّلزلة غير منقطع منها)) [2] ، فجعل القول مُتسبِباً عن الزّلزلة , وقد مضى مع الزّلزلة من دون ٱنقطاع عنها , والحال ههنا محكية , ويبدو للباحث أنّ النـّحاس قدّم (الرّسول) على الفعل (يقول) في قوله : ((أي : وزلزلوا حتـّى الرّسول يقول)) ؛ ليبيّن أنّ (حتـّى) داخلة على جملة لا على فعل .

والثـّاني من الوجهين اللذين ذكرهما النـّحاس : أنـّه جوّز الرّفع في غير الآية في نحو قولك : ((سرتُ حتـّى أدخلها , على أنْ يكونَ السّير قد مضى , والدّخول الآن)) [3]، ولا أجد مسوغاً لحصر هذا الوجه بغير الآية , وجعله ممتنعاً فيها , إذ قد يُقصَد به حكاية الحال الماضية , أي : أنّ الزّلزلة قد مضتْ , والرّسول يقول وقتَ الحكاية كذا وكذا , ويعضد ما ذهب إليه الباحث قول ٱبن خالويه : ((فالحجة لمن رفع : أنـّه أراد بقوله (وزلزلوا) : المضي , وبقوله (حتـّى يقول) : الحال , ومنه قول العرب : قد مرض زيد حتـّى لا يرجونه , فالمرض قد مضى [4] , وهو الآن في هذه الحال)) [5] ، وجوّز هذا الوجه في الآية الكريمة موضع الحديث بعد ٱبن خالويه عدد مِن العلماء [6] .

وجوّز الأزهريّ الرّفع بعد حتـّى إذا ((تطاول الفعل الـّذي قبل (حتـّى) كقولك : سرتُ نهاري أجمع حتـّى أدخلها , بمنزلة : سرتُ فدخلتُها , فصارتْ (حتـّى) غير عاملة في

(1)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 304 , ومعاني القراءات / 75 .
(2)- إعراب القرآن : 1 / 256 .
(3)- المصدر نفسه , والصحيفة نفسها .
(4)- المقصود قد مضتْ الإصابة بالمرض , والمرض ما زال موجوداً , ملازماً للمريض .
(5)- الحجة في القراءات السّبع / 95 – 96 .
(6)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 429 , وحجة القراءات / 131 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 126 .

الفعل)) [1] . وهذا الوجه قريب إلى حدّ ما ممّا ذكره الفرّاء , غير أنّه زاد عليه أنْ صرّحَ بأنّ الفعل الّذي قبل حتّى ههنا ممّا يتطاول .

وجوّز أبو علي الفارسيّ : ((أنْ يكونَ الفعلان جميعاً قد مضيا , نحو : سرتُ حتّى أدخلها , فالدّخول متّصل بالسّير , بلا فصل بينهما ... والحال في هذا الوجه أيضاً محكية)) [2] ، فذكر أنّ الفعلين قد مضيا , وأنّ الفعل الثّاني أعقب الفعل الأوّل من دون فصل , غير أنّ المراد حكاية الحال . وقريب ممّا ذكره أبو علي ما ذكره بعده عدد من العلماء [3].

وقال ٱبن عطية : ((وعلى قراءة نافع كأنّها ٱقترن بها تسبيب ؛ فهي حرف ٱبتداء ترفع الفعل)) [4] ، وظاهر كلامه أنْ تكونَ حتّى ٱبتدائيّة متى ما ٱقترن بها تسبيب , وإنْ كان هذا مقصده , فمذهبه لا يخلو من ضعف , لأنّ حتّى الّتي بمعنى كي يقترن بها تسبيب أيضاً , وهي عندئذٍ خافضة وليستْ ٱبتدائية , وربّما قصد خلاف ظاهر كلامه .

وقال العكبريّ : ((ويُقرأ بالرّفع على أنْ يكونَ التّقدير : وزلزلوا فقال الرّسول : فالزّلزلة سبب القول , وكلا الفعلين ماضٍ , فلم تعملْ فيه حتّى)) [5] ، ويبدو أنّ العكبريّ لم يشترط معنى الحال في الفعل المضارع المرفوع بعد حتّى , ويذهب إلى أنّ حتّى لا تعمل إلاّ في المستقبل , فإنْ جاء ما بعدها مضارعاً يدلّ على المضي لم تعملْ فيه وبقي على رفعه , من دون أنْ يحتاجَ إلى حكاية الحال .

وعلى ضوء ما تقدّم يتّضح أنّ مسألة رفع الفعل ونصبه بعد حتّى تكاد تخلو من قاعدة مطّردة واضحة المعالم , فالمسألة تختلف من نحويّ إلى آخر , فهي عرضة للٱجتهاد , والنّظرة الخاصة . ويبدو للباحث أنّ الرّفع والنّصب بعد حتّى يرجعان إلى مراد المتكلّم , والمعنى الّذي يريد إيصاله إلى المتلقّي , وتضعف الصّنعة النّحويّة ههنا ضعفاً بيّناً , فالمسألة مسألة قصد لا مسألة صنعة , فإنْ قصد المتكلّم معنى الٱستقبال نصب , سواء أكانتْ دلالة الٱستقبال حقيقيّة أم محكية , وإنْ أراد المتكلّم معنى الحال رفع سواء أكانتْ دلالة الحال حقيقيّة أم محكية , وربّما يقصد المتكلّم معنى المضي , ولا يريد حكاية الحال أو الٱستقبال , وعندئذٍ يتعيّن الرّفع أيضاً ؛ لأنّ نصب الفعل يدلّ على الٱستقبال , ويؤيد ما ذهب إليه الباحث وجود جمل يصلح فيها الفعل المضارع الّذي يلي حتّى للرّفع والنّصب , نحو قولك : سرتُ حتّى أدخلُها , وحتّى أدخلَها ,

(1)- معاني القراءات / 75 .
(2)- الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 429 .
(3)- يُنظر : حجة القراءات / 131 , ومجمع البيان : 2 / 398 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 150 .
(4)- المحرّر الوجيز : 2 / 213 .
(5)- التّبيان في إعراب القرآن : 1 / 172 .

ومن الواضح الجلي أنّ المسألة ههنا مسألة معنى لا مسألة صنعة , وممّا يزيد هذا الرّأي آستقراراً في النّفوس ما قاله الرّضيّ الأستراباذي : ((ثمّ إذا أردنا أنْ نبيّن متى يُرفع المضارع بعد (حتّى) , ومتى ينصب قلنا : ذاك إلى قصد المتكلّم ، فإنْ قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الّذي بعد (حتّى) : إمّا في حال الإخبار , أو في الزّمن المتقدّم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية , وجب رفع المضارع , سواء كان بناء الكلام المتقدّم على اليقين ... أو على الظنّ والتّخمين)) [1] ، أمّا النّصب فقد قال عنه ((وإنْ قصدَ المتكلّم أنّ مضمون ما بعد حتّى سيحصل بعد زمان الإخبار , وجب النّصب , وكذا يجب النّصب إنْ لم يقصد , لا حصوله في أحد الأزمنة , ولا عدم حصوله فيها , بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشّروع في مضمون الفعل المتقدّم , سواء حصل في أحد الأزمنة الثّلاثة , أو عرض مانع من حصوله)) [2] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الأزهريّ , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [3] .

لم يرجح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقتْ رسم المصحف .

---

(1)- شرح الرضي : 4 / 57 .
(2)- المصدر نفسه : 4 / 58 -59 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 178 , وإبراز المعاني / 359 , والجامع لأحكام القرآن : 3 / 35 , والإتحاف / 156 , والميزان في تفسير القرآن : 2 / 162 .

ممّا قُرئ بالرّفع بعد (لا) :

فـــــــي قولـــــــــه تعـــــــــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سـورة البقـرة مـن الآية 233] قرأ ٱبن كثير وأبو عمرو (تضارُّ) بالرّفع , وقرأ الباقون من السّبعة بفتح الرّاء [1] , وقيل : إنّ أبان (ت 141 هـ) [2] روى عن عاصم الرّفع [3] , وقيل أيضاً : إنّه روى عنه أنّه قرأ (تضارِرْ) [4] , ونُسِبتْ قراءة الرّفع إلى عاصم والكسائيّ ، فضلاً على ٱبن كثير وأبي عمرو [5] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال : [6]

وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالكُلُّ أدْغَمُوا تُضَارِرْ وَضَمُّ الرَّاءِ (حَقٌّ) وَذُو جِلا

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن للنّحاس : 1 / 81 , وحجة القراءات / 136 , والتّيسير / 81 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 201 , والنّشر : 2 / 171 .

(2)- هو أبان بن تغلب الربعيّ أبو سعد ، ويقال : أبو أميمة ، أحد الّذين رووا عن عاصم ، وقد ختم عليه القرآن ، يُنظر : غاية النهاية : 1 / 4 .

(3)- يُنظر : السّبعة / 183 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 445 , والبحر المحيط : 2 / 502 .

(4)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 268 , ومعاني القرآن للنّحاس :1 / 81 .

(5)- يُنظر : معجم القراءات القرآنية : 1 / 178 .

(6)- حرز الأماني / 118, وفتح الوصيد : 2 / 68 , وشرح شعلة / 179 .

فنسب للقرّاء السّبعة إدغام راءي (تضارِرْ) بقوله ((والكلّ أدغموا)) , ورمز لابن كثير وأبي عمرو معاً بـ (حقّ) [1] , ونسب لهما قراءة رفع الفعل (تضارّ) , وقال : ((وضم الرّاء)) ، ولم يقل : رفع الرّاء ؛ ليدلّ على أنّ الحركة في القراءة الأخرى , الّتي تقابل هذه القراءة ليستْ بحركة إعراب [2] . وتحمل الحركة على النّقيض ، والضّمّ ضدّه عند الشّاطبيّ الفتح [3] .

وجّه السّخاويّ قراءة فتح الرّاء إذ قال : ((ومن قرأ ﴿ ●● ✍➔✍•✍✎❻▪ ﴾ بفتح الرّاء فهو جزمٌ بالنّهي , والفتح يُختار في التّضعيف إذا كان قبله فتحٌ , أو ألف ؛ للموافقة)) [4] ، ومن المؤكد أنّ

الّذي يهم الباحث ههنا أنّ الفعل مجزوم , ولا يُعنى الباحث بالمسائل الصّرفيّة في بحث يتحدّث على التّوجيه النّحويّ . فـ (لا) عند السّخاويّ ناهية جازمة , والفعل (تضارّ) فعل مضارع مجزوم بلا النّاهية , وحلّت الفتحة محل السّكون لعلّة صرفيّة , ويحتمل الفعل (تضارّ) ههنا البناء للمعلوم وللمجهول [5] . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [6] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [7] .

أمّا قراءة الرّفع فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((فوجه القراءة بالرّفع أنّه جاء تابعاً لما قبله , وهو قوله : ﴿ ●● ✍➔✍•✍✎✂✂✂ ﴾ فهو نفي لا نهي)) [8] ، فجعل (لا تضار) تابعاً لـ(لا تكلف) , وظاهر كلامه أنّه أتبع الفعل الفعل , ولم يتبع الجملة الجملة , يؤيد هذا تذكير قوله ((جاء تابعاً)) , فضلاً على اكتفائه بعبارة (لا تكلف) . و (تُكلف) فعل مضارع مبنيّ للمجهول , في حين يحتمل التّابع البناء للمعلوم وللمجهول .

ولم يبيّن السّخاويّ نوع الإتباع ههنا , والمسألة تحتمل وجهين :

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 71 – 72 , وإبراز المعاني / 361 .
(3) - يُنظر : فتح الوصيد : 1/ 249 ، وصحيفة (8) من هذا البحث .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 71 .
(5)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 131 – 132 , والمحرّر الوجيز : 2 / 294 , وفتح الوصيد : 2 / 72.
(6)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 149 – 150 , ومجاز القرآن : 1 / 75 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 510 , ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 268 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 268 , ومعاني القرآن للنّحاس : 1 / 81 , والحجة في القراءات السّبع / 97 , ومعاني القراءات / 77 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 445 , وحجة القراءات / 136 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 159 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 185 .
(7)- يُنظر : شرح شعلة / 179 , وإبراز المعاني / 361 , والجامع لأحكام القرآن : 3 / 167 , والبحر المحيط : 2 / 502 , والإتحاف / 158 , والتّحرير والتّنوير ، محمد طاهر بن عاشور : 2 / 413.
(8)- فتح الوصيد : 2 / 71 .

أوّلهما : عطف النّسق , إذ قد تأتي (لا) للعطف , ((وهي تقع لإخراج الثّاني ممّا دخل فيه الاوّل)) [1] ، فهي تشرك الثّاني مع الأوّل لفظاً لا حكماً , ((ولفظة (لا) موضوعة لعطف المفردات , وقد تعطف مضارعاً على مضارعٍ , وهو قليل ، نحو : أقوم لا أقعد , والمجوّز : مضارعته للأسم , فكأنّك قلتْ : أنا قائم لا قاعد)) [2] ، وعلى الرّغم من جواز عطف (لا) فعلاً مضارعاً على فعلٍ مضارعٍ , فإنّ هذا الوجه يبدو للباحث ضعيفاً , يدلّ على ضعفه ٱشتراط النّحاة إيجاب ما قبل (لا) العاطفة , فهي تعطف ما بعدها على كلام موجب , ولا يجوز مجيء ما قبلها منفياً في حال كونها عاطفة [3] . وعلى الرّغم من ضعف هذا الوجه فقد نقله السّخاويّ عن أبي عبيد إذ قال : ((قال أبو عبيد : وأحسبهما آثرا الرّفع لقوله : ﴿ ••✍➔▤♦▣✵✂← ☼♦▣⬂▪⬉ ﴾ ، فاتبعا الرّفع نسقاً عليه , وجعلاه خبراً بمعنى النّهي)) [4] ، ونَقْلُ السّخاويّ هذا الوجه عن أبي عبيد من دون أنْ يعترض عليه يعضد أنّ السّخاويّ أراد بالإتباع عطف النّسق , والله أعلم .

والوجه الثّاني الّذي يحتمله لفظ الإتباع عند السّخاويّ : أنْ يكونَ الفعل (لا تضارُّ) بدلاً من (لا تُكلف) , ويظنّه الباحث وجهاً لا غبار عليه , ولا يوجد ما يضعفه , إذ لا يمتنع إبدال الفعل من الفعل , ولا سيما أنّ التّكلف قد يعني التّضارّ , فالإنسان لا يتكلف حين لا يتضارّ , وبهذا فإن تضار الوالدة بولدها , يُعدّ من تكلف النّفس ما لا تسعه , ((ومثل ذلك من الكلام : إنْ تأتنا نحسن إليك نعطك ونحملك , تفسر الإحسان بشيء هو هو , وتجعل الآخر بدلاً من الأوّل)) [5] . و (لا) في هذا الوجه نافية , وليست العاطفة , وهي تنفي ما يتوقع حصوله مستقبلاً , فتنفي ٱحتمال وقوعه , فإذا قال لك أحدهم : ((هو يفعل , ولم يكن الفعل واقعاً , فنفيه لا يفعل , وإذا قال : لَيَفْعَلَنَّ , فنفيه لا يفعل , كأنّه قال : والله ليفعلنَّ , فقلتَ : والله لا يفعل)) [6] ، ويدلّ هذا على أنّ التّكلف والتّضارّ في الآية الكريمة ممّا لا يتوقع حصوله مستقبلاً , فالنّفي بـ (لا) يخصّ زمن الأستقبال .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الرّفع , إذ قال الفرّاء : ((ترفعه على الخبر)) [7] ، فدلّ كلامه على أنّ (لا) نافية , وليست بالنّاهية الجازمة , فالجملة

---

(1)- المقتضب : 1 / 149 .
(2)- شرح الرّضيّ : 5 / 416 .
(3)- يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 946 , ونتائج الفكر / 202 , وشرح المفصّل : 8 / 104 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 71 .
(5)- كتاب سيبويه : 3 / 87 .
(6)- المصدر نفسه : 3 / 117 .
(7)- معاني القرآن : 1 / 149 – 150 .

ههنا جملة خبريّة لا جملة إنشائيّة , فالخبر عند الفرّاء ههنا فيه إشارة إلى نوع الجملة , وليس المقصود خبر المبتدأ , ولم يشر الفرّاء إلى علاقة هذه الجملة بالجملة الّتي قبلها , وذكر هذا الوجه بعده أبو عبيدة [1] . ومن االلاّفت للنّظر أنّ الطّوسيّ نسب للفرّاء أنّه قال : ((هو منسوق على (لا تكلف))) [2] ، ومثله فعل الفخر الرّازيّ [3] , ولا يوجد في كلام الفرّاء ما يشير إلى النّسق أو الإتباع .

وقال الأخفش : ((يقول : (ينبغي) , فلمّا حذف (ينبغي) , وصار ﴿ ✍➔✍•⌒✍❻▪• ﴾ في موضعه صار على لفظه)) [4] ، فأصل الكلام عنده : ينبغي أنْ لا تضارّ , ثمّ حُذِف (ينبغي) , وحُذِفتْ (أنْ) معه , وصار (تضارّ) في موضع ينبغي , ورُفِع لوقوعه موقع فعل مرفوع , ونقل الطّبريّ هذا الوجه , ونسبه إلى (بعض نحويّي البصرة) من دون أنْ يشير إلى الأخفش أو سواه [5] , وضعّف هذا الوجه إذ قال : ((والمحكي عن العرب سماعاً غير الّذي قال , وذلك أنّه رُوي عنهم سماعاً , (فتصنع ماذا) إذا أرادوا أنْ يقولوا : فتريد أنْ تصنعَ ماذا , فينصبونه بنية (أنْ) , وإذا لم ينووا (أنْ) ولم يريدوها ... فلو كان معنى قوله : (لا تضارّ) إذا قُرئ رفعاً بمعنى (ينبغي أنْ لا تضارَّ) , ثمّ حُذِف (ينبغي) و (أنْ) , وأُقيم تضارّ مقام (ينبغي) لكان الواجب أن يُقرأ إذا قُرئ بذلك المعنى نصباً لا رفعاً , ليُعلم بنصبه المتروك قبله المعنى المراد , كما فعل بقوله (فتصنع ماذا))) [6] , ولم أجد لهذا الوجه الّذي ذكره الأخفش من ذكره بعده ـ على حدّ ما ٱطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع ـ وربّما كان لرد الطّبريّ عليه أثر في ذلك .

وذكر الطّبريّ أيضاً أنّ مَنْ رفع ((لم تحتملْ قراءته معنى النّهي , ولكنّها تكون على معنى الخبر عطفاً بقوله : لا تضارّ , على قوله : لا تكلف نفس إلاّ وسعها)) [7] , فعطف جملة : (لا تضارّ والدة بولدها) عطف نسق على جملة : (لا تُكلّفُ نفسٌ إلاّ وسعها) ، وقد ذكرت آنفاً علة ضعف هذا الوجه , ويؤيد ضعف هذا الوجه عدم وجود من ذكره بعد الطّبريّ ـ على حدّ ما ٱطّلعت عليه من مصادر ـ ممّن سبقوا السّخاويّ .

---

(1)- يُنظر : مجاز القرآن : 1 / 75 .
(2)- التّبيان في تفسير القرآن : 2 / 260 .
(3)- يُنظر : التّفسير الكبير : 2 / 462 .
(4)- معاني القرآن : 1 / 189 .
(5)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 510 .
(6)- المصدر نفسه , والصحيفة نفسها .
(7) - المصدر نفسه , والصحيفة نفسها .

وقال الزّجّاج : ((برفع الرّاء على معنى : لا تكلف نفس , على الخبر الّذي فيه معنى الأمر)) [1] ، وكلامه هذا ربّما ينقصه بعض الوضوح , فهو جعل رفع لا تضارّ على معنى لا تكلف , وقصد بقوله : ((على المعنى)) معنى الخبريّة , أمّا الشّق الثّاني من كلامه فقد قصد فيه أنّ الجملة ههنا جملة خبريّة , أفادتْ معنى الجملة الإنشائيّة , أعني : أفادتْ معنى الأمر , وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج عدد مِن العلماء [2] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((وجه قول من رفع أنّ قبله مرفوعاً , وهو قوله : ﴿ ♦♦ ✍➔▤♦▣✵✂← ☼♦▦⬂▪⬉ ◑♋♦∙ ◻⬉♌⬄➔⊠♑⊠♐ ﴾ فإذا أتبعته ما قبله كان أحسن لتشابه اللّفظ . فإذا قلت : إنّ ذلك خبر , وهذا أمر , قيل : فالأمر قد يجيء على لفظ الخبر في التّنزيل , ألا ترى أنّ قوله : ﴿ ◻◆✂♐☜⬂☺←⊃♦▣✵◑♦☉*● ➔ ③♦☟♦❸♦◆✍☼⬄⬀♣ ♋✍◻☼▦➔○⬁♑♋Ⅱ● ﴾ [سورة البقرة الآية 228] ... وهذا النّحو مثل ذلك , ويؤكد ذلك أنّ ما بعده على لفظ الخبر , وهو قوله :﴿ ◻◆⬉♦✍■❼ ✂♐☜⬂◻◆✂❻♉♈♋✌♋✞⬃✍⬉ ❶♦☉♐♋⊠ ﴾ ، والمعنى : ينبغي ذلك , فلمّا وقع موقعه صار في لفظه)) [3] ، فاُكتفى بذكر الإتباع ولم يبيّن نوعه , والمسألة تحتمل وجهين ـ كما ذكرتُ انفاً ـ إمّا العطف ، وإمّا البدل , ويبدو للباحث أنّ أبا علي أراد البدل , ويؤيد هذا أنّه أشار إلى تشابه الفعلين على الرّغم من كون ذلك خبراً , وهذا أمراً , وألمح في كلامه أنّ (لا) نافية عنده لا عاطفة , وتفيد الجملة معنى النّهي , وذكر هذا بعده كلٌّ من أبي زُرعة والطّبرسيّ [4] وبألفاظ قريبة من ألفاظه . بَيدَ أنّ أبا زُرعة صرّح بنوع الإتباع , وهو عنده النّسق .

وقال الطّوسيّ : ((ومن رفع (لا تضارّ) فعلى اُستئناف النّفي)) [5] ، فجعل جملة لا تضارّ والدة بولدها , جملة مستأنفة مقطوعة عن الجملة الّتي سبقتها , وليست تابعة لها , وذكر هذا الوجه بعده الفخر الرّازيّ [6] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه , وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع , يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً إلى حدٍّ ما من الوجه الّذي ذكره أبو علي , إذ إنّ كليهما قد

---

(1)- معاني القرآن وإعرابه : 1 / 268 .
(2)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 268 , ومعاني القرآن للنّحاس : 1 / 81 , والمحرّر الوجيز : 2 / 462 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 159 .
(3)- الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 445 .
(4)- يُنظر : حجة القراءات / 136 , ومجمع البيان : 2 / 431 .
(5)- التّبيان في تفسير القرآن : 2 / 260 .
(6)- يُنظر : التّفسير الكبير : 2 / 462 .

ذكر أنّ الرّفع على الإتباع , ولم يبيّنا نوع الإتباع , أمّا العلماء الذين جاؤوا بعد السّخاويّ فقد كانوا أكثر وضوحاً من أبي علي والسّخاويّ , أذ صرّح كلٌّ من البيضاويّ (ت 685 هـ) وأبي السّعود (ت 982 هـ) [1] بالبدل , وصرّح القرطبيّ والبنا الدّمياطيّ [2] بعطف النّسق على الرّغم من ضعفه.

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أن كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقتْ رسم المصحف , وتدلّ كلتا القراءتين على معنى النّهي , وإنْ كان النّهي في قراءة الجزم صريحاً , وفي قراءة الرّفع مجازاً , وورود الجملة الخبريّة بمعنى النّهي غير ممتنع , وقد وقع في مواضع أخر من القرآن الكريم , منها قوله تعالى : ﴿ ❼⚲✖ ♦✌✂⍓⑨⚳♉ ••◆❒ ☙✠❑⍝○➔▫ ••◆❒ ⍓❁♦▫◆❻ •⌧♦▫ ✂⌒⍟♦⍓♎&♎ ﴾ [سورة البقرة من الآية 197] , وقوله تعالى : ﴿ ••✍♦→⇳⚲⚲☺←❑♍☙ ❒◆•• ✍➔→⇳⚲■☺←❑♍☙ ﴾ [سورة البقرة من الآية 279] .

(1)- يُنظر : تفسير البيضاويّ : 1 / 201 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 406 .
(2)- يُنظر : الجامع لأحكام القرآن : 3 / 167 , والإتحاف / 158 .

ممّا قُرئ بالرّفع بعد (اللام) :

فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ ☎✂❒↖❷⬩▤♦✍ ⇧⑨⬩♘◆❒ ⬀☠➔♎♦❷⇩⌛♦✍ ★✎✍✂ ⊠⑨⌚✍↖◆❒ ♍♘⊠✍ ♌♡◑◆❒ ⬀☠➔♎↖❷⇩⌛♦✍ ↖✌✍♦⌛⚠⚠✍✂ ←○⬋✡✍✍ ♦✌❒↖❾♦✋✍ ⬀☠➔♎↖❷⇩⌛♦✍ ﴾ [سورة إبراهيم الآية 46] قرأ الكسائيّ (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأوّلى , ورفع الثّانية , وقرأ الباقون من السّبعة (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأوّلى , ونصب الثّانية [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَفِي لِتَزُولَ الفَتْحُ وٱرفَعْهُ (رَ)اشِداً ... وَمَا كَانَ لِي إِنِّي عِبَادِيَ خُذْمُلا

فرمز للكسّائيّ بحرف (الرّاء) مِن (راشداً) [3] , ونسب له قراءة فتح أحد أحرف (لتزول) ـ ولم يعيّن الحرف ـ ورفع الفعل , وأورد لفظ (لتزول) في البيت بصورة كسر اللام الأولى , ونصب الثّانية ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بفتح اللام الأولى ونصب الفعل .

وجّه السّخاويّ قراءة النّصب إذ قال : إنْ ((النّافية ... واللام لام الجحود , ومثلها: ﴿ ❼■✍♦↖ ⬀☠↗▤⊠➔♡⌧⇧⇨↖⑩✍ ✦✎✍✂ ♦♌♘⊠✍ ✍♦✍◆❒ ✂✍✍⬩⇔✍✍✍ ﴾ [سورة آل عمران من الآية 179] , والمعنى : أنّ مكرهم لا يُزيل ما جعله الله في ثباته كالجبال)) [4] ، فجعل (إنْ) نافية بمعنى ما , و (كان) بعدها ناقصة , واللام في (لتزول) لام الجحود , غرضها ((توكيد النّفي , وهي الدّاخلة في اللّفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكنْ , ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام)) [5] , والفعل المضارع (تزول) نُصب ؛ لوقوعه بعد لام الجحود , وٱختلف النّحاة في ناصب الفعل بعد هذه اللام , إذ ذهب جمهور البصريّين إلى أنّه منصوب بأنْ مصدريّة مضمرة بعد اللام , وذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّه منصوب بلام الجحود نفسها [6] , ولم يتبيّن مذهب السّخاويّ ههنا .

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 363 , والتّيسير / 135 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 525 , والنّشر : 2 / 225 .
(2)- حرز الأماني /163, وفتح الوصيد : 2 / 315 , وشرح شعلة / 278 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 315 .
(5)- مغني اللّبيب : 1 / 278 .
(6)- يُنظر : الإنصاف , مسألة (82) : 2 / 137 – 140 .

ذهب السّخاويّ إلى أنّ الجبال ههنا غير حقيقيّة , فهي عنده جبال مجازيّة , يدلّ على هذا قوله : ((ما جعله الله في ثباته كالجبال)) . أُريد بها أمراً رسخ كرسوخ الجبال . وبما أنّ (إنْ) نافية في هذا الوجه , والجبال مجازيّة , فإنّ المعنى : نفي قدرة مكرِ هولاء على إزالة ما هو كالجبال في رسوخه .

وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [1] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [2] .

أمّا قراءة الرّفع فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : (((إنْ) على قراءة الكسائيّ هي المخففة من الثّقيلة , واللام في لتزول هي الفارقة بينها وبين النافية , والتقدير : وإنّه , والمعنى : أنّهم لو مكروا بالجبال لزالتْ , ومع ذلك فلا يقدرون على إزالة ما أراد الله تثبيته من الحق)) [3] ، فذكر أنّ (إنْ) مخففة من الثّقيلة , وهذا يعني أنّها حرف مشبّه بالفعل يفيد التؤكيد , وقد أُضمر اسمها , والتقدير : إنّه , كما ذكر أنّ (اللام) من (لتزول) هي اللام الفارقة ؛ جاءتْ للتّفريق بين إنْ المخففة , وإن النّافية , ورُفِع الفعل (تزول) بعد اللام لأنّها لم تعمل فيه .

(إنْ) المخففة من (إنّ) الثّقيلة لا تعمل غالباً ((واعلم أنّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ , وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك , لمّا خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها , وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ الّتي هي بمنزلة ما الّتي تنفي بها)) [4] ، فميّزت اللام بين إنْ المخففة غير العاملة الّتي تفيد التّوكيد , وبين نقيضتها النّافية , أمّا إذا أعملتَ (إنْ) المخففة , ونصبتَ الأسم بعدها فهي عندئذٍ ((لم تحتَج إلى اللام , نحو : إنْ زيداً منطلق ؛ لأنّ النّصب قد أبان)) [5] , إذ لا تنصب (إنْ)

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 2 / 79 , ومجاز القرآن : 1 / 345 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 7 / 476 – 477 , ومعاني القرآن وإعرابه : 3 / 136 , ومعاني القراءات / 237 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 18 , وحجة القراءات / 379 – 380 , وتفسير الماورديّ : 3 / 142 , والكشّاف : 2 / 529 – 530 , والمحرّر الوجيز : 8 / 264 – 265 , وإعراب القراءات السّبع وعللها ، أبو جعفر بن خالويه الأصبهانيّ ، ضبط وتعليق أبي محمد الأسيوطيّ / 197 .
(2)- يُنظر : شرح شعلة / 278 , وإبراز المعاني / 553 , والجامع لأحكام القرآن : 9 / 380 , وتفسير البيضاويّ : 2 / 367 , والبحر المحيط : 6 / 455 , وحاشية محيي الدّين شيخ زاده على تفسير البيضاويّ : 5 / 182 , وإرشاد العقل السّليم : 4 / 267 , والإتحاف / 273 , وتفسير القرآن الكريم / 261 , وفتح القدير : 3 / 143 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 315 .
(4)- كتاب سيبويه : 2 / 139 .
(5)- المقتضب : 1 / 189 .

النّافية الأسم بعدها , فـ (إنْ) المخففة تلتبس بالنّافية عند الإلغاء فقط , هذا وإنّ إلغاءها أكثر من إعمالها [1] .

ولا تلي (إنْ) المخففة من الأفعال إلاّ الأفعال النّاسخة للأبتداء ؛ ((لأنّ إن مختصّة بالمبتدأ والخبر , فلمّا أُلغيتْ ووليها فعل كان من الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر ؛ لأنّها وإنْ كانتْ أفعالاً فهي في حكم المبتدأ والخبر ؛ لأنّها إنّما دخلتْ لتعيين ذلك الخبر أو الشّك فيه لا لإبطال معناه)) [2] ، وبهذا يتعيّن أنْ تكونَ (كان) في الآية الكريمة ناقصةً , ويمتنع كونها تامة في قراءة الرّفع .

ويشير ظاهر القراءتين إذا ما نظر إليهما القارئ نظرة غير متأنية إلى وجود التّناقض بينهما في المعنى , إذ دلّت قراءة النّصب ـ كما ذكرتُ انفاً ـ على معنى نفي قدرة المكر على إزالة الجبال , ودلّتْ قراءة الرّفع على معنى تأكيد قدرة المكر على إزالة الجبال , وشتان ما بين النّفي والتّأكيد , ولكن إذا أنعمتَ النّظر في الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ يتّضح أنّه أراد في قراءة النّصب نفي قدرة إزالة الجبال المجازيّة ، وهي ما أراد الله تثبيته , فمكرهم غير قادر على إزالتها , وأراد في قراءة الرّفع تأكيد قدرة مكر هولاء أنْ يزيل الجبال الحقيقيّة , وذكر عبارة ((ومع ذلك فلا يقدرون على إزالة ما أراد الله تثبيته من الحق)) [3] ؛ ليؤكد عدم تناقض القراءتين , فالمعنى متقارب ـ عنده ـ وفق هذين الوجهين . والله أعلم بالمعنى المراد .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد أختلفوا في توجيه قراءة الرّفع , إذ قال أبو عبيدة : ((ومن فتح اللام الأولى , ورفع اللام الآخرة , فإنّ مجازه مجاز المثل , كأنّه قال : وإنْ كان مكرهم تزول منه الجبال في المثل , وعند من لم يؤمن)) [4] ، فكان توجيهه توجيه معنى وتفسير أكثر ممّا هو توجيه نحو وإعراب , وجعل إزالة الجبال غير متحققة , وإنْ دلّ ظاهر النّص القرآنيّ على تحققها , فالكلام عنده جارٍ مجرى المثل , والجبال مجازيّة عنده , وإزالتها خاصة بمن لم يؤمن , فهي لا تزول عند من آمن , بل هي راسخة عنده , ولم يتحدّث أبو عبيدة عن (إنْ) ، أو (اللام) ، أو علّة رفع الفعل .

(1)- يُنظر : شرح المفصّل : 8 / 71 .
(2)- المصدر نفسه : 8 / 72 , ويُنظر : شرح ابن عقيل : 1 / 382 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 315 .
(4)- مجاز القرآن : 1 / 345 .

وقال النّحاس : (((إنْ) معناها (لو) , أي : ولو كان مكرهم لتزول منه الجبال , لم يبلغوا هذا , ولن يقدروا على الإسلام , وقد شاء الله تبارك وتعالى أنْ يظهرَه على الدّين كله))[1] , فجعل (إنْ) بمعنى (لو) , وبهذا تكون اللام بمثابة اللام الواقعة في جواب لو , ورُفِع الفعل (تزول) ؛ لأنّه جواب شرط غير جازم , وتدلّ (لو) على ما ((كان سيقع لوقوع غيره))[2] ، أي : أنّ زوال الجبال كان سيقع لو وقع المكر . ويبدو أنّ الجبال المجازيّة هي الرسالة المحمديّة ـ عنده ـ بدليل قوله : ((لن يقدروا على الإسلام)) .

وقال ٱبن خالويه : ((فالحجة لمن فتح أنّه جعلها لام التّأكيد , فلم تؤثرْ في الفعل , ولم تُزله عن أصل إعرابه , وهذه القراءة توجب زوال الجبال لشدة مكرهم , وعظمه , وقد جاء به التّفسير))[3] ، فجعل اللام لام التّأكيد , ولا تعمل لام التّأكيد في الأفعال ؛ لذا بقي الفعل محافظاً على إعرابه , متمسكاً بالرّفع , إذ لم يدخل عليه ما يؤثر فيه إعراباً , ولم يذكر ٱبن خالويه شيئاً عن (إنْ) , وفي قوله : ((وهذه القراءة توجب زوال الجبال)) نظر , إذ ذكر عدد من العلماء أنّ تحقق زوال الجبال ليس ممّا ينبغي التّسليم بوقوعه , على الرّغم من وجود التّأكيد[4] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((ومن قرأ : (وإن كان مكرهم لَتزول منه) كانت (إنْ) المخففة من الثّقيلة , على تعظيم أمر مكرهم على خلاف القراءة الأخرى , وهو في تعظيم مكرهم ، كقوله : ﴿ ☎✂❒↖❷◆▯◆✍◆❒ ✂☯❷↖▯◆✍ ▯→⌨✶✍❻✡✂ ﴾ [سورة نوح الآية 22] , أي : قد كان مكرهم من كبره وعِظَمِه يكاد يُزيل ما هو مثل الجبال في الإمتناع على من أراد إزالته وثباتها))[5] ، فجعل (إنْ) مخففة من الثّقيلة , وأشار إلى أن معنى هذه القراءة : تعظيم مكر هولاء , وإلى مخالفتها لقراءة النّصب , ولم يذكر شيئاً عن اللام , وذكر هذا الوجه بعده الطّوسيّ وٱبن عطية[6] , وقد قال أوّلهما : ((ومن قرأ بفتح اللام الأولى , وضمّ الثّانية جعل (إنْ) المخففة من الثّقيلة , على تعظيم أمر مكرهم , وهو في تعظيم مكرهم , كما قال في موضع آخر : ﴿ ☎✂❒↖❷◆▯◆✍◆❒ ✂☯❷↖▯◆✍ ▯→⌨✶✍❻✡✂ ﴾ [سورة نوح الآية 22] ، أي : قد كان مكرهم من الكبر والعظم

(1)- معاني القرآن : 1 / 592 .
(2)- كتاب سيبويه : 4 / 224 .
(3)- الحجة في القرّاءات السّبع / 203 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 2 / 79 , ومجاز القرآن : 1 / 345 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 7 / 476 , ومعاني القرآن للنّحاس : 1/ 592 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 18 , والتّبيان في تفسير القرآن : 6 / 307 , والمحرّر الوجيز : 8 / 264 , والتّفسير الكبير : 7 / 110 .
(5)- الحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 18 .
(6)- يُنظر : المحرّر الوجيز : 8 / 264 .

بحيث يكاد يُزيل ما هو مثل الجبال في الأمتناع على من أراد إزالته)) [1] , وكلامه قريب من كلام أبي علي الفارسيّ وربّما أخذ عنه من دون أنْ يُشير .

وقال أبو زُرعة : ((اللام لام التّأكيد , و(تزول) رُفع بالمضارعة , كما تقول : إنّ زيداً ليقول , و (إنْ) في قوله : ﴿ ﴾ مخففة من الثّقيلة , أي : وإنّ مكر هؤلاء , لو بلغ مكر ذلك , يعني : (نمرود) لم ينتفعوا به)) [2] ، فجمع بين توجيه ابن خالويه الّذي تحدّث عن اللام , وتوجيه أبي علي الفارسيّ الّذي تحدّث عن (إنْ) , فذكر أنّ (إنْ) هي المخففة من الثّقيلة , وإنّ اللام هي لام التّأكيد , ولا تعمل لام التّأكيد في الفعل ؛ لذا بقي مرفوعاً , كما كان قبل دخول اللام , وذكر هذا الوجه بعد أبي زُرعة عدد من العلماء [3] .

وقال الفخر الرّازيّ : ((أمّا القراءة الأولى فمعناها : أنّ مكرهم كان معدّاً لأنْ تزول منه الجبال , وليس المقصود من هذا الكلام الإخبار عن وقوعه , بل التّعظيم والتّهويل , وهو كقوله : ﴿ ﴾ [سورة مريم الآية 90])) [4] ، فجعل غرض الكلام ههنا يخالف ظاهره , فظاهره تأكيد قدرة مكرهم على إزالة الجبال , وإمكان وقوع هذه الإزالة , والغرض التّعظيم والتّهويل , وإنّ زوال الجبال لا يقع حقيقة , كما أنّ تفطر السّماء لم يكد يقع حقيقة في قوله تعالى: ﴿ ﴾ ، وربّما كان مراده أنْ تفطر السّماء لم يقع حقيقة , وفي هذا نظر ؛ لأنّ ظاهر الآية لم يخالف معناها عندئذٍ ؛ لأنّ كاد تفيد عدم الحصول مع الأقتراب منه [5] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الرّفع , يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره أبو زُرعة ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [6] .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتيهما قد وافقتْ رسم المصحف .

---

(1)- التّبيان في تفسير القرآن : 6 / 307 .
(2)- حجة القراءات / 379 .
(3)- يُنظر : الملخص في إعراب القرآن / 150 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 61 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 774.
(4)- التّفسير الكبير : 7 / 110 .
(5)- يُنظر : المقتضب : 3 / 74 – 75 ، وشرح الرضيّ : 4 / 212 .
(6)- يُنظر : شرح شعلة / 278 , وتفسير البيضاويّ : 2/ 367 , والبحر المحيط : 6 / 454 , وحاشية محيي الدين الشيخ زاده على تفسير البيضاويّ : 5 / 182 , وفتح القدير : 3 / 143 .

المبحث الثاني : المنصوبات

ممّا قُرئ بالنّصب بعد الفاء في جواب الاستفهام :

فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة الآية 245] قرأ ابن عامر (فيضعّفه) من دون ألف مع تشديد العين والنّصب , وقرأ عاصم (فيضاعفه) بألف مع تخفيف العين والنّصب أيضاً , وقرأ الباقون من السّبعة بالرّفع , وإنْ اختلفوا في إثبات الألف وحذفها ، وفي تشديد العين وتخفيفها [1] , وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيتَي الشّاطبيّة إذ قال [2] :

يُضَاعِفَهُ ارْفَعْ فِي الحَدِيدِ وهَاهُنَا (سَمَا) (شذ ُ)كُثْرُهُ والعَيْنُ فِي الكُلِّ

ثُقِّلَا (كَ)مَا (دَ)ار وَاقْصُرْ مَعَ مُضَعَّفَةٍ وَقُلْ

عَسَيْتُمْ بِكَسرِ السِّينِ حَيْثُ أتَى انْجَلا

فرمز لابن كثير ، وأبي عمرو ، ونافع معاً بـ (سما) , ورمز لحمزة ، والكسائيّ بحرف (الشّين) من (شكره) [3] , ونسب لهولاء الخمسة قراءة رفع الفعل , وأورد لفظ (يضاعفه) في البيت بصورة النّصب ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالنّصب , وهما ابن عامر وعاصم . ورمز لابن عامر في البيت الثّاني بحرف (الكاف) من (كما) , وإلى ابن كثير بحرف (الدّال) من (دار) [4] , ونسب لهما قراءة حذف ألف (يضاعفه) , وتشديد العين في كلّ القرآن , وأورد لفظ (يضاعفه) في البيت الأول بالألف وتخفيف العين ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين ـ سوى ابن عامر و ابن كثير ـ بالألف وتخفيف العين .

---

(1)- اللذان قرآ من دون ألف , وتشديد العين هما : ابن عامر وابن كثير , يُنظر: السّبعة / 184 – 185 , والتّيسير / 81 , والعنوان في القراءات السّبع ، أبو ظاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاريّ ، تح : د. زهير زاهد ، ود. خليل العطية / 74 , وتقريب النّشر / 97 .

(2)- حرز الأماني / 119 , وفتح الوصيد : 2 / 77 – 78 , وشرح شعلة / 181 ، وورد في فتح الوصيد (بالحديد) بدلاً من (في الحديد) .

(3)- يُنظر: فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(4)- يُنظر: فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع فذكر وجهين :

أوّلهما : ((العطف على ما في الصّلة , وهو يُقرض , ويكون المعنى : من ذا الّذي يُقرض الله فيضاعفه اللهُ لـه , أي : ومن ذا الّذي يُضاعف ٱلله لـه)) [1] ، فجعل الفاء عاطفة , عطفت الفعل (يضاعفه) على الفعل المرفوع (يقرض) , وبهذا أُدخل معه في صلة الموصول , ورُفِع ؛ لأنّه معطوف على فعل مرفوع , والفاء تعطف الفعل على الفعل كما تعطف الأسم على الأسم [2] , وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [3] , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [4] .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((الأستئناف , أي : فهو يضاعفه)) [5] والفاء ههنا للأستئناف لا للعطف , والفعل (يضاعف) واقع في جملة مستأنفة , ولم يُعطف على سواه , والجملة الفعلية (يضاعفه) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو , فهذا نحو قولك في الشّرط : ((إنْ تأتني فأكرمك , أي : فأنا أكرمك , فلا بدّ من رفع فأكرمك إذا سكتّ عليه ؛ لأنّه جواب , وإنّما ٱرتفع : لأنّه مبنيّ على مبتدأ)) [6] ، وكان هذا الوجه الذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [7] ، وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [8].

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 77 .

(2)- يُنظر : المقتضب : 2 / 14 , ونتائج الفكر / 196 – 197 .

(3)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 157 , ومعاني القرآن للأخفش : 1 / 193 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 608 , ومعاني القرآن وإعرابه : 1/ 277 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 276 , والحجة في القراءات السّبع / 98 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 451 , وحجة القراءات / 139 , والكشف والبيان : 1 / 394 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 286 , والمحرّر الوجيز : 2 / 350 , و إيجاز البيان عن معاني القرآن ، محمود بن أبي الحسن النيسابوريّ ، تح : حنيف حسن القاسميّ : 1 / 161 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 164 , والتّفسيرالكبير : 2 / 500 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 194 .

(4)- يُنظر : شرح شعلة / 181 , وإبراز المعاني / 363 , والجامع لأحكام القرآن : 3 / 242 , والبحر المحيط : 2 / 566 .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 77 .

(6)- كتاب سيبويه : 3 / 69 .

(7)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 276 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 451 , والكشف والبيان : 1 / 394 , والمحرّر الوجيز : 2 / 350 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 164 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 194 .

(8)- يُنظر : شرح شعلة / 181 , وإبراز المعاني / 363 , والجامع لأحكام القرآن : 3 / 242 , والبحر المحيط : 2 / 566 , والإتحاف / 159 , وفتح القدير : 1 / 328 , والتّوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنيّة ، د. أحمد سعد محمد / 129 .

ويبدو للباحث أنّ مسألة ترجيح أحد الوجهين مسألة معنى وتفسير ، لا مسألة نحو وإعراب, إذ تدلّ فاء العطف في الوجه الأوّل على أنّ المضاعفة تأتي عقب الإقراض بلا مهلة [1] , وتدلّ فاء الأستئناف في الوجه الثّاني على أنّ المضاعفة ملازمة لله في كلّ حال , لا تنفكّ عنه , إذ أُخبِر عن الله عزّ وجلّ بجملة : يضاعفه له أضعافاً كثيرة , فلا يُشترَط في هذا الوجه أنْ تعقبَ المضاعفة الإقراض بلا مهلة , إذ قد تكون المضاعفة ممّا يسجل لحسابه عقب الإقراض , وقد تكون ممّا يفيد منها بعد موته , والله أعلم بالمعنى المراد .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : ((حمل الكلام على المعنى , والمعنى الشّرط والجزاء , والتقدير : إنْ يكنْ إقراض تبعته مضاعفة , فأضمر (أنْ) بعد الفاء ؛ لتكون مع الفعل بتأويل المصدر , فيُعطف ذلك المصدر على المصدر المقدّر أوّلاً , وهو الإقراض , كأنّك قلتَ : إنْ يكنْ إقراض فمضاعفة))[2] فأعطى جملة الأستفهام معنى جملة الشّرط , وأوّل : من ذا الّذي يُقرض الله , بـ : إنْ يكنْ إقراضٌ , ثمّ عطف (يضاعفه) على هذا المصدر المؤوّل , أعني : (إقراض) , فكأنّه قال : إنْ يكنْ إقراضٌ فمضاعفةٌ , وبما أنّ الفاء تفيد التّعقيب يكون المعنى : إنْ يكنْ إقراض تبعته بلا مهلة مضاعفة , وعلّة تقدير الفعل يضاعفه بالمصدر عدم صحة عطف الفعل على الاسم [3] , فلا يصحّ أنْ تقولَ : إنْ يكنْ إقراض فيضاعفه ؛ لأنّك بهذا عطفتَ الفعل على الأسم , لذا تعيّن تقدير أنْ مصدريّة بعد الفاء , ليصبح العطف من باب عطف المصدر على المصدر , وهذا لا يمتنع , وجواب الشّرط في هذا التّقدير الجملة الفعليّة : (تبعته مضاعفة) .

ثمّتَ قربٌ بين الأستفهام والشّرط سهّل حمل الأستفهام محمل الشّرط ههنا . يقول سيبويه : ((الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله , كما أنّه في حروف الأستفهام ليس صلة لما قبله , وإذا قلتَ : حيثما تكنْ أكنْ , فليس بصلة لما قبله , كما أنك إذا قلت : أين تكون , وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله , فهذا في الجزاء ليس بصلة لما قبله , كما أنّ ذلك في الأستفهام ليس بوصل لما قبله ، و تقول : من يضربك ؟ في الأستفهام , وفي الجزاء : من يضربك أضربه , فالفعل فيهما غير صلة)) [4] ، فأشبهت أدوات الأستفهام أدوات الجزاء ؛ ((لأنّها حروف ضارعتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه ، وهي غير واجبة كالجزاء ,

(1)- يُنظر: كتاب سيبويه : 4 / 217 , والمقتضب : 1 / 148 .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 77 .
(3)- يُنظر: شرح اللّمع في النحو / 167 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1062.
(4)- كتاب سيبويه : 3 / 59 .

فقبح تقديم الأسم لهذا . ألا ترى أنّك إذا قلتَ : أين عبد الله آته , فكأنّك قلتَ : حيثما يكن آته)) [1] ، وعدّ ابن السّيد البطليوسيّ (ت 521 هـ) [2] الأستفهام شرطاً معنوياً , وذكر أنّ جواب أدوات الأستفهام سُميّ جواباً ؛ ((لأنّ فيها شروطاً متضمّنة معنويّة غير ملفوظ بها, فاحتاجتْ إلى أجوبة , كما أحتاج الشّرط اللفظيّ , وأعني بالشّرط اللفظيّ : ما ظهرتْ فيه أدوات الشّرط , وبالشّرط المعنويّ : ما لم تظهر فيه أداة من أدوات الشّرط , وكان الشّرط فيه موجوداً من طريق المعنى , غير أنّ الشّرط اللفظيّ يرتفع جوابه إذا دخلتْ عليه (الفاء) , والشّرط المعنويّ ينتصب جوابه إذا دخلت عليه (الفاء))) [3] .

والّذي دفع السّخاويّ إلى حمل الأستفهام محمل الشّرط , وتقدير الجملة الأستفهاميّة بجملة شرطيّة , عدم صحة نصب (يضاعف) على أنّه معطوف على الفعل يقرض , إذا حُمِلَ الكلام على اللّفظ ههنا ؛ لأنّ الأستفهامعن المُقرض فحسب ، مِن دون أنْ يُراد الأستفهام عمَّن يضاعف أيضاً .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ لقراءة النّصب : ((النّصب على جواب الأستفهام حملاً على المعنى ؛ لأنّ أنقرض الله , ومَن ذا الّذي يقرض الله سواء)) [4] ، والأصل في حروف الأستفهام أنْ تدخلَ على الأفعال , وفي هذا يقول سيبويه : ((وحروف الأستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل , إلاّ أنّهم قد توسعوا فيها , فأبتدؤوا بعدها الأسماء , والأصل غير ذلك)) [5] , ومن الواضح الجلي أنّ الأستفهام خرج عن الأصل في : مَن ذا الّذي يُقرض الله , فأستُفهم عن المُقرِض , لا عن الإقراض [6] , والمسألة أكثر وضوحاً في قولك : أأنت تدخل الدّار فأكرمك , فأستفهمتَ عن الدّاخل , وأدخلتَ حرفَ الأستفهام على ضمير المخاطب , غير أنّك لو قلت : أتدخل إلى الدّار فأكرمك , كان أستفهامك عن الدّخول , وأدخلتَ حرف الأستفهام على الفعل , وينبغي رفع (أكرمك) في الجملة الأولى ؛ لأنّه عُطِف فيها على فعل مرفوع , أمّا الجملة الثّانية فلا يصحّ فيها عطف (أكرمك) على الفعل المرفوع (تدخل) ؛ لأنّ العطف يستلزم دخول الثّاني فيما دخل فيه الأوّل ، ودخل الأوّل ههنا في الأستفهام ، ويستلزم

---

(1)- المصدر نفسه : 1 / 99 .
(2)- عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسيّ ، من القرّاء والنحاة المشهورين ، يُنظر : غاية النهاية : 1 / 449 .
(3)- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ ، تح : سعيد عبد الكريم سعوديّ / 262 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 77 .
(5)- كتاب سيبويه : 1 / 98 – 99 .
(6)- يُنظر: فتح الوصيد : 2 / 77 .

العطف على الأوّل دخول الثّاني في الٱستفهام أيضاً , وكأنّك قلت : أتدخل في الدّار فأأكرمك , وهذا يخالف المعنى المراد , إذ إنّك لم تشأ أنْ تستفهمَ عن الدّخول وعن الإكرام أيضاً , بل أردتَ الٱستفهام عن الدّخول فحسب , فلمّا لم يمكن العطف بمراعاة اللّفظ , لزم العدول من اللفظ إلى المعنى ؛ ليستقيم عطف الثّاني على الأوّل مِن غير إخلالٍ بالمعنى المراد [1] , وهذا ما فعله السّخاويّ في الوجهين ــ وقد تقدّم الحديث على الوجه الأوّل ــ , وأبقى السّخاويّ على معنى الٱستفهام في الوجه الثّاني بَيد أنّه جعل جملة : مَن ذا الّذي يقرض الله , بمعنى : أنقرض الله , فأدخل همزة الٱستفهام على الفعل , وأضحى الٱستفهام عن الإقراض لا عن المُقرِض . ولا يصحّ عطف (يضاعفه) على (نقرض) في المعنى المؤول ؛ لأنّ الٱستفهام عن الإقراض فقط , لا عن الإقراض والمضاعفة , وإنّما أراد أنّ الإقراض سبب المضاعفة لذا لزم تقدير (نقرض) بالمصدر, ويُعطف على هذا المصدر المقدّر ، ولا يصحّ العطف عليه من دون تقدير (أنْ) المصدرية [2] , لتؤول مع الفعل بالمصدر فيستقيم عطف المصدر على المصدر وكلاهما ٱسم .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الثّاني أرجح مِن الوجه الأوّل ، وإن كان كلا الوجهين لا يخلو مِن التّأويل ، بَيدَ أنّ الوجه الثّاني لا يخرج بالنّصّ عن غرضه الأصلي ، وهو الٱستفهام ، وٱلله أعلم بالمعنى المراد .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة النّصب , قال الفرّاء : ((ومَن نصب أخرجها من الصّلة , وجعلها جواباً لـ (مَنْ) ؛ لأنّها ٱستفهام)) [3] ، فجعل الفعل (يضاعف) جواباً لمَن الٱستفهاميّة , ومذهب الفرّاء أنّ جواب الٱستفهام يُجزم إنْ كان من غير فاء , ويُنصَب إنْ كان بالفاء , ألا تراه يقول : ((فإذا كانت ٱستفهاماً رفعتَ الفعل الّذي يلي أين وكيف ، ثمّ تجزم الفعل الثّاني ؛ ليكون جواباً للٱستفهام , بمعنى الجزاء ... فإذا أدخلتَ في جواب الٱستفهام فاءً نصبتَ , كما قال الله ــ تبارك وتعالى ــ ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المنافقون من الآية 10])) [4] ، وربّما لم يكن الفرّاء دقيقاً في ٱختيار النّص القرآنيّ الّذي ٱستشهد به , إذ يدلّ النّصّ على التّحضيض , ومراد الفرّاء الٱستشهاد بالٱستفهام . والمعروف عن الكوفيّين ولا سيما الفرّاء انّهم ينصبون الفعل المقترن بالفاء الواقع في جواب نفي محض أو طلب محض على الصّرف , ((والصّرف أنْ يجتمعَ الفعلان

(1)- يُنظر: المقتضب : 2 / 14 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1062 , وشرح الرّضيّ : 4 / 67 .
(2)- يُنظر: شرح اللّمع في النحو / 167 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1062.
(3)- معاني القرآن : 1 / 157 .
(4)- المصدرنفسه : 1 / 86 .

بـالواو ، أو ثـمّ ، أو الفـاء ، أو أو , وفـي أوّلـه جحـد أو ٱسـتفهام , ثـمّ تـرى ذلـك الجحـد أو الٱسـتفهام ممتنعـاً أنْ يُكَـرَّ فـي العطـف , فذلك الصّـرف , ويجـوز فيـه الإتبـاع ؛ لأنـّه نسق فـي اللّفظ , ويُنصَبُ إذا كان ممتنعاً أنْ يحدث فيهما ما أحدث في أوّلـه ... وكذلك يقولـون : لا يسعني شـيء ويضيق عنك , ولا تكرّ (لا) في يضيق , فهذا تفسير الصّرف)) [1] ، ويبدو أنّ الفرّاء لم يشترط أنْ يكون الٱستفهام عن الإقراض , بل يجوز النّصب عنده وإنْ كـان الٱستفهام عن المُقرِض . وذكر هذا الوجه بعد الفرّاء عدد من العلماء [2] .

وقال الأخفش : ((وتقرأ نصباً أيضاً إذا نويتَ بالأوّل الٱسم ؛ لأنـّه لا يكون أنْ تعطف الفعـل علـى الٱسـم , فأضـمر فـي قولـه : ﴿ ﴾ (أنْ) حتّى تكـون ٱسماً فتجريـه علـى الأوّل إذا نـوى بـه الٱسـم)) [3] ، فـأوّل يُقرض بالٱسـم (المصـدر) , وعطف عليه بعد أنْ أضمر (أنْ) ؛ ليستقيم العطف , إذ لا يصحّ العطف ههنـا من دون إضمار (أنْ) ؛ لأنّ الفعل لا يُعطف على الٱسم . وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد الأخفش كلٌّ مِن أبي البركات الأنباريّ والعكبريّ [4] .

ويـرى الـطّبـريّ : أنّ النـّصـب ((بمعنـى الٱسـتفهام , فكأنـّهم تـأوّلوا الكـلام : مَـنْ المُقرِض اللـه قرضـاً حسناً فيضـاعفه لـه ؟ فجعلوا قولـه : (فيضـاعفه) جوابـاً للٱستفهام , وجعلـــــــوا ﴿ ﴾ ٱسماً ؛ لأنّ الّذي وصلته بمنزلة (عمرو) و(زيد) , فكأنـّهم وجّهوا تأويل الكلام إلى قول القائل : مَن أخوك فتكرمه ؛ لأنّ الأفصح في جواب الٱستفهام بالفاء , إذا لم يكنْ قبله ما يعطف به عليه من فعل مستقبل نصبه)) [5] ، فمزج بين التّأويل وجواب الٱستفهام , بَيد أنّ تأويله خالف تأويل الأخفش المذكور آنفاً , إذ إنّ الطّبريّ أوّل المصدر لمراعاة الٱسم الموصول وصلته . ولم أجد من ذكر هذا الوجه بعد الطّبريّ ــ فيما ٱطّلعت عليه من مصادر ومراجع ــ .

---

(1)- معاني القرآن للفراء : 1 / 235 – 236 , ويُنظر , 1 / 33 – 34 , والإنصاف ، مسألة (76) : 2 / 109 , ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنـّحو / 294 – 297 , وقضايا نحويّة ، د. مهدي المخزوميّ / 113 .

(2)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 277 , وإعراب القرآن للنـّحاس : 1 / 276 , والحجة في القراءات السّبع / 98 , وحجة القراءات / 139 , والكشف والبيان : 1 / 394 .

(3)- معاني القرآن : 1 / 193 .

(4)- يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 164 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 194 .

(5)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 608 .

وقال أبو علي الفارسيّ : في النّصب ((حَمْلُ الكلام على المعنى , كأنّه لمّا كان المعنى أيكون قرض ؟ حمل قوله : ﴿ ◻⧫⑩⬉⬀•⏲➔⬁⊞⊠❍⬅ ﴾ على ذلك ... ألا ترى أنّ ﴿ ③⬉⬂⬂❷⬊⬇⬇ ﴾ ليس بمستفهم عنه ؟ وإذا لم يكن مستفهماً عنه بالدَّلالة الّتي ذكرنا , لم يجزْ أنْ يُنزَّلَ الفعل إذا ذكرته منزلة ذكر المصدر , كما لا يجوز ذلك في الإيجاب في حال السّعة . وإذا لم يجز ذلك في الإيجاب في حال السّعة كما جاز في غير الإيجاب , لم يكن للنّصب مساغ , وإذا كان كذلك حملت النّصب في قوله تعالى : ﴿ ◻⧫⑩⬉⬀•⏲➔⬁⊞⊠❍⬅ ﴾ في قول من نصب على المعنى))[1] ، فذكر أنّ العطف ممتنع ههنا , ولا بدّ من حمل الكلام على المعنى , والمعنى أيكون قرض , ونُصِب (يضاعفه) بمراعاة هذا المعنى لا بمراعاة اللّفظ ؛ لأنّ الاستفهام بمراعاة اللّفظ عن المخاطب , وبمراعاة المعنى عن الأقراض , وذكر هذا الوجه بعده مكي بن أبي طالب والفخر الرّازيّ[2] ، وقد ذكر مكي بن أبي طالب معنى ثانياً[3] , وهو : مَن يُقرض الله ، وتابعه عدد من العلماء في ذكر هذا المعنى[4] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة النّصب , يتّضح أنّ الوجه الأوّل الّذي ذكره السّخاويّ , أعني : (حمل الاستفهام محمل الشّرط) لم يكن السّخاويّ مسبوقاً إليه , كما لم أجد من ذكره بعده فيما اطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع . وبهذا يكون السّخاويّ قد تفرد بذكر هذا الوجه . أمّا الوجه الثّاني أعني : (حمل النّصّ على معنى : أنقرض الله) فكان قريباً إلى حدٍّ ما من الوجه الّذي ذكره مكي بن أبي طالب ومَن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء[5] .

فيما يخصّ ترجيح إحدى القراءتين أو ردّها قال السّخاويّ مفسراً لوجود عبارة (سما شكرهم) في بيت الشّاطبيّة المذكور انفاً : ((إنّما قال : (سما شكره) ؛ لأنّ النّحويّين يقولون : إنّه الوجه , ويفضّلونه على النّصب , فكأنّه يقول سما شكرهم له , فهو مضاف إلى المفعول))[6] ، ولا يتّضح موقف السّخاويّ ههنا تمام الوضوح , فهو ناقل للتّرجيح , ولم يبيّن

---

(1)- الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 452 .
(2)- يُنظر: مشكل إعراب القرآن : 1 / 133 , والتّفسيرالكبير : 6 / 500 .
(3)- يُنظر: مشكل إعراب القرآن : 1 / 134 .
(4)- يُنظر: إعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 2 / 624 , والمحرّر الوجيز : 2 / 350 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 194.
(5)- يُنظر: تفسير البيضاويّ : 1 / 209 , والبحر المحيط : 2 / 566 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 420 , والإتحاف / 159 , وفتح القدير : 1 / 328 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 77 .

رأيه , وقد نقل ترجيح النّحاة لقراءة الرّفع , ونقل موقف شيخه الشّاطبيّ الّذي وصف شكر النّحاة لقراءة الرّفع بأنّه سما إذ قال : ((سما شكره)) , وربّما يدلّ عدم تعليق السّخاويّ على هذا التّرجيح ، والاكتفاء بتوضيحه على أنّه يميل إليه , وإنْ لم يصرّح بهذا الميل . ويؤيد الباحث ما ذهب إليه جمهور النّحاة والشّاطبيّ لخلو قراءة الرّفع من التّأويل .

ممّا قُرئ بالنّصب بعد الفاء في جواب التّرجّي :

في قوله تعالى : ﴿ ☐◆✌◆♦ ☙ ③↖⑨⇳❻⃠③ ▣ ▣ ➔▣✂⅄🕮 ⓘ↖ ③♦❽☐🗁✦❼✂ ۞ 🕮☐☐⬀ ③♦⓪⊙☝⅄❷↖ ▫♦✋✡▦▣➔▣○🡐 ✂✎☙✂♏♎☙✂❷♦❽✂ ۞ ﴾ [سورة عبس الآيتان 3- 4] قرأ عاصم (فتنفعَهُ) بالنّصب , وقرأ الباقون من السّبعة (فتنفعُهُ) بالرّفع[1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

فَتَنْفَعُهُ فِي رَفْعِهِ نَصْبُ عَاصِمٍ ... وَإِنَّا صَبَبْنَا فَتْحُهُ ثَبْتُهُ تَلا

فذكر اسم عاصم صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أنْ يرمز له بحرف (النّون) [3] ، ونسب له قراءة نصب الفعل (فتنفعَه) , وأورد الفعل (تنفعه) في البيت بصورة الرّفع ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالرّفع .

وجه السّخاويّ قراءة الرّفع إذ قال : ((الرّفع عطف على ﴿ ③♦⓪⊙☝⅄❷↖ ﴾))[4] ، فجعل الفعل (تنفع) معطوفاً على الفعل (يذّكّر) بالفاء , وبما أنّ حرف العطف يغني عن إعادة ذكر العامل , أضحى التّقدير : لعلّه يزّكّى أو لعلّه يذّكّر فلعلّه تنفعه الذّكرى , والمعنى : دخول الأفعال الثّلاثة فيما يُرتَجى , غير أنّ المُرتجي يرتجي أحد الأمرين إمّا أنْ يزّكّى , وإمّا أنْ يَذّكّر ، فـ (أو) تفيد التّخيير وتفيد الشّك [5] , ويعقب ما

(1)- يُنظر : السّبعة / 672 , والتّيسير / 220, والعنوان في القراءات السّبع / 191 , وتقريب النّشر/ 186 .

(2)- حرز الأماني / 217 , وفتح الوصيد : 2 / 508 , وشرح شعلة / 382 .

(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(4)- فتح الوصيد : 2 / 508 .

(5)- يُنظر : المقتضب : 3 / 301 ، والجنى الداني / 227 – 228 .

وقع الاختيار عليه وبلا مهلة رجاء (منفعة الذّكرى) , إذ تفيد الفاء العاطفة التّرتيب والتّعقيب بلا مهلة [1] ، وذهب عدد من العلماء إلى أنّ (فتنفعه) معطوفة على (يزّكّى) [2] ، وفي ما ذهبوا إليه نظر؛ لأنّ التّقدير ـ على مذهبهم ـ : لعلّه يزّكّى فلعلّه تنفعه الذّكرى , وتعريف (الذّكرى) في هذا التّقدير بالألف واللام يدلّ على ذكرها مُسبَقاً , أو معرفة المخاطب بها , ولم يسبق لها ههنا ذكر , أو تعريفٌ بها ,على خلاف التّقدير إذ ما عُطِف على الفعل يَذّكّر إذ يكون : أو لعلّه يذّكّر فلعله تنفعه الذكرى , إذ دلّ الفعل (يذكّر) على الذّكرى مقرونة بزمن , وهذا يفسّر تعريفها بعده ؛ لذا يبدو للباحث أنّ السّخاويّ كان مصيباً فيما ذهب إليه من وجه , وكان هذا الوجه قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد مِن العلماء الّذين سبقوه [3] , كما كان وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((والنّصب جواب لعلّ ، وقد سبق في غافر)) [5] ، والّذي قاله فيما يخصّ سورة غافر : ((والنّصب على الجواب بالفاء ؛ لأنّه كلام غير موجب , والمعنى إذا بلغتُ اطّلعتُ , ومثله ﴿ ▫♦☝♦✡▦☒➔⍓❍🡐 ✂🖊🖎♏♋🖃⍉❷♦❽✂ ﴾ فيمن قرأ بالنّصب)) [6] ، فعدّ التّرجي ممّا يُجاب عنه بالنّصب بعد الفاء , و (لعلّ) حرف مشبّه بالفعل يفيد التّرجي , والفعل (يزكّى) واقع في خبر لعلّ , وعُطِف عليه بأو . و(الفاء) في فتنفعه فاء السّببيّة واقعة في جواب التّرجي , ونُصب الفعل (تنفع) لوقوعه في جواب لعلّ مقترناً بالفاء . و تفيد لعلّ معنى التّرجي أو الإشفاق , والفرق بينهما أنّ التّرجي للمحبوب , والإشفاق للمكروه , ومن أمثلة التّرجي قولك : لعلّ الله يرزقنا , ومن أمثلة الإشفاق لعلّ المرض يقعدني , يقول سيبويه : ((وإذا قلتَ : لعلّ , فأنت

---

(1)- يُنظر : الجنى الداني / 61 ، ومغني اللبيب : 1 / 213 – 215 .

(2)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 220 , وحجة القراءات / 749 , والكشف والبيان :6 / 378 .

(3)- يُنظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن : 12 / 445 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 801 , والتّبيان في تفسير القرآن : 10 / 267 , والكشّاف : 4 / 702 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 494 , والتّفسير الكبير : 11 / 54 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1271 .

(4)- يُنظر: شرح شعلة / 382 , وإبراز المعاني / 719 , والبحر المحيط :10 / 407 , وإرشاد العقل السّليم : 6 / 481 , والإتحاف / 433 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 8 / 218 .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 508 .

(6)- المصدر نفسه : 2 / 446 . وكان حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ❒◆🔔♦🖊✌♦▫♋❷⍉⍓♦❑⍉♌⍓ ☑❼⌧🖃⍉⍓➔⅄⍉ 🔔☯■⍉❸✹🕘 ❼⍉🖫 ⍉✖⍉⇔🖊✂ 🡐♊🕘⍓☺🕘⍓♑🕘♦③ ✹🖫🕘♦🖮⇔⍉❒🕮 ✹🖫🕘♦🖮⇔⍉☞✿🖊✂ ➔⍉➔🖫⍉🖃❒🕮 ✂🖊⍉○○☺⍓🕘❑◆🕘⍉♋⍉⍓⍉⍓⍉⍓⍉⍓ ⍓⍉🖫⍉⍓ ✂❼■🖫⍉⍓ ⍉⍉⍉⍉⍉⍉⍉ ✂🖊⍉○🕘✌⍉❑🕘⍓⍉🖊🖫 ﴾ [سورة غافر من الآيتين 36 – 37] .

ترجوه أو تخافه))[1] , ويقول المبرّد : ((و (لعلّ) حرف جاء لمعنى مشبّه بالفعل , كأنّ معناه التّوقع لمحبوب أو مكروه)) [2] ، وأفادتْ (لعلّ) في الآية الكريمة موضوع الحديث معنى التّرجي , إذ إنّ مدلولي الفعلين (يزّكّى) و (يذّكّر) ممّا يُرغَبُ في وقوعه , فهو محبوب حصوله .

على الرّغم من تقارب معنى التّرجي والتّمني , وعلى الرّغم من وقوع (لعلّ) و (ليت) تحت باب واحد من أبواب النّحو العربي ــ أعني باب الأحرف المشبّهة بالفعل ــ , ميّز جمهور نحاة البصرة بين الأستعمالين من حيث نصب الفعل المضارع الواقع في جواب أحدهما , إذ عدّوا التّمنّي ممّا يُجاب بفعل مضارع منصوب مقترن بفاء السّببيّة , ولم يعدّوا التّرجي ممّا يُنصَب جوابه بعد الفاء , إذ لم يذكروه مع ما ذكروا من (أمر , ونهي , وأستفهام , وعرض , وتمنّ , و تحضيض) [3] وذكره الرّضيّ الأستراباذيّ [4] , وذكره أبن هشام في موضع [5] , وأهمل ذكره في آخر [6] . أمّا الكوفيّون فقد حملوا التّرجّي محمل التّمنّي , وجوّزوا نصب جوابه بعد فاء السّببيّة , ولم يذكر أبو البركات الأنباريّ هذا الخلاف في الإنصاف , وذكره غيره من العلماء [7] .

ويبدو للباحث أنّ مذهب جمهور نحاة البصرة مردّه إلى أنّهم منعوا أقتران خبر لعلّ في حال كونه فعلاً مضارعاً بـ (أنْ) المصدرية النّاصبة , ومِن ثمّ لا يصحّ ــ عندهم ــ إضمارها في هذا الموضع , فهو ممّا لا تصلح (أنْ) له سواء أكانت ظاهرةً أم مضمرةً , وقد عدّ سيبويه وقوع (أنْ) ظاهرة في خبر لعلّ ممّا يختصّ بالشّعر إذ قال : ((وقد يجوز في الشّعر أيضاً : لعلّي أنْ أفعل , بمنزلة عسيتُ أنْ أفعل)) [8] ، وتابعه المبرّد إذ قال : ((وإذا ذكرتَ الفعل فهو بغير (أنْ) أحسن ؛ لأنّه خبر إبتداء , وقال الله عزّ وجلّ : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الطلاق من الآية 1] وقال : ﴿ [illegible] ﴾

---

(1)- كتاب سيبويه : 2 / 148 .
(2)- المقتضب : 3 / 73 , ويُنظر : 4 / 108 .
(3)- يُنظر : شرح اللّمع في النّحو / 167 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1062 – 1064 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل / 262 , وشرح أبن عقيل : 2 / 349 – 350 .
(4)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 4 / 63 .
(5)- يُنظر : شرح قطر النّدى / 70 .
(6)- يُنظر : شرح شذور الذّهب / 322.
(7)- يُنظر : البحر المحيط : 9 / 258 , و : 10 / 407 , وشرح أبن عقيل : 2 / 358 .
(8)- كتاب سيبويه : 3 / 160 .

﴿ [سورة طه الآية 44] [1] , فإنْ قال قائل في الشّعر : لعلّ زيداً أنْ يقومَ , جاز ؛ لأنّ المصدر يدلّ على الفعل , فمجاز المصدر ههنا كمجاز الفعل في باب (عسى))) [2] ولا يصحّ هذا في غير الشّعر ـ على حدّ قولهما ـ ويبدو للباحث أنّ مذهب الكوفيّين أرجح في هذه المسألة , وتؤيده الأمور الآتية :

1. السّماع في غير الشّعر , إذ ورد في النّصّ القرآنيّ في قوله تعالى : ﴿ [سورة غافر من الآيتان 35- 36] إذ نُصِب الفعل (اطّلعَ) في جواب التّرجّي مقترناً بالفاء , ووردتْ في الآية الكريمة موضع الحديث , إذ قرأ عاصم بالنّصب , غير ((أنّ النّحاة قد جرّحوا بعض القراءات حين رأوها تخرج على [3] قواعدهم , وكان ينبغي أنْ يكون العكس صحيحاً . إنّ القرآن مصدر لمعرفة اللّغة , وليس النّقيض كذلك)) [4] , وكان ينبغي القياس على هاتين الآيتين , وتجويز هذا الأمر في النّثر , وعدم قصره على الشّعر .

2. تندرج لعلّ مع ليت تحت باب واحد من أبواب النّحو العربيّ ـ كما ذكرتُ آنفاً ـ هو باب الأحرف المشبّهة بالفعل , فضلاً على أنّ معنى لعلّ قريب من معنى ليت , وقد جوّز النّحاة نصب الفعل في جواب ليت بعد فاء السّببيّة , وكان الأجدر بهم أنْ يحملوا لعلّ محمل ليت , فالعرب تقيس النّظير على النّظير .

3. يكاد معنى لعلّ وعسى أنْ يكون واحداً , إذ إنّ (((لعلّ وعسى) طمعٌ وإشفاق)) [5] وقد مرّ بنا قول المبرّد : إنّ مجاز المصدر بعد لعلّ كمجاز الفعل في باب (عسى) [6] , ويبدو أنّ دلالتهما على معنى واحد أو يكاد , وهو معنى التّرجي والإشفاق يسهّل حمل (لعلّ) محمل (عسى) , وقد ذهب النّحاة إلى أنّ خبر عسى لا بدّ من أنْ يقترنَ بأنْ ؛ لتدلّ (عسى) على

---

(1)- سورة طه سابقة لسورة الطلاق في ترتيب المصحف الشريف .
(2)- المقتضب : 3 / 74 .
(3)- الصواب : تخرج عن قواعدهم . يُنظر : قل ولا تقل ، د. مصطفى جواد / 59 – 60 .
(4)- اللّهجات العربية في القراءات القرآنية / 210 .
(5)- كتاب سيبويه : 4 / 233 .
(6)- يُنظر : المقتضب : 3 / 74 وصحيفة (162) من هذا البحث .

الأستقبال [1] ، ولا أجد ضيراً في حمل (لعلّ) محمل (عسى) في هذا الحكم وتجويز دخول أنْ على خبرها .

4. العلّة في نصب جواب النّفي والطّلب توافرتْ في جواب لعلّ , ((وإنّما شرطوا في نصب ما بعد فاء السّببيّة كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة , لأنّها غير حاصلة المصادر , فتكون كالشّرط الّذي ليس بمتحقق الوقوع , ويكون ما بعد الفاء كجزائها)) [2] .

ومن الواضح الجلي أنّ ما بعد الفاء في جواب لعلّ غير حاصل المصدر , وبهذا أشبه الشّرط في عدم تحقق وقوعه , فضلاً على أنّ الفعل بعد الفاء كجزائها في المعنى يدلّ على هذا أنّك تستطيع العدول من أسلوب التّرجّي إلى أسلوب الشرط فتقول : إنْ يذكّرْ تنفعه الذّكرى , بدلاً من قولك في غير القرآن : لعلّه يذّكّر فتنفعه الذّكرى .

وعلى ضوء ما تقدّم يبدو للباحث أنّ السّخاويّ كان مصيباً عندما ٱختار مذهب الكوفيّين , وجعل نصب (تنفعه) على أنّه جواب لعلّ .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة النّصب , إذ قال الفرّاء : ((وقد ٱجتمع القرّاء على (فتنفعُهُ الذكرى) بالرّفع , ولو كان نصباً على جواب الفاء للعلّ ــ كان صواباً . أنشدني بعضهم : [3]

عَلَّ صُرُفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا ... يُدْلِفْنَا اللّمَّةَ من لمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِن زَفْرَاتِهَا ... وَتُنْقَعُ الغُلّةُ من غُلاتِهَا)) [4]

ومن الواضح أنّ الفرّاء لم يعلم بقراءة عاصم بالنّصب , غير أنّه وجّه النّصب لو كان واقعاً في هذا الموضع على أنّه جواب ترج ٱقترن بالفاء , وقد سبق ذكر مذهب الكوفيّين في مسألة نصب جواب التّرجّي مقترناً بفاء السّببيّة , وذكر هذا الوجه بعد الفرّاء عدد من العلماء

(1)- يُنظر : شرح اللّمع في النّحو / 191 , وأسرار العربية / 127 , وشرح المفصّل : 7 / 116 .
(2)- شرح الرّضيّ : 4 / 68 .
(3)- لم أهتدِ لقائلهما , وذُكر البيتان في : لسان العرب (علل) : 9 / 369 ، وشرح شواهد المغني : 1 / 454.
(4)- معاني القرآن : 3 / 235 .

غير أنّهم علموا بوجود من قرأ بالنّصب [1] , منهم الطّبريّ الّذي كان كلامه قريباً مِن كلام الفرّاء , وذكر أيضاً البيتين اللذين ذكرهما الفرّاء , وربّما أخذ عنه مِن دون أنْ يشيرَ [2] .

وقال ٱبن خالويه في حديثه عن قراءة ﴿ ▫•⌂⬆⬅⬅▣⬆⬈ ﴾ بالنّصب في سورة غافر : ((بالنّصب ؛ لأنّه جعل الفاء فيه جواباً للفعل , فنصب بها تشبيهاً لـ (لعلّ) بليت ؛ لأنّ ليت في التّمني أخت (لعلّ) في التّرجّي , ومثله ما رواه أيضاً في (عبس) ﴿ ▫•⌂♦✡▦⊠➔⌂○⬅ ✂⌒✎⌂♏⌂⬅⬅⬅⬅ ✂❽♦❷⬂⬅⬅ ﴾)) [3] . وقد بيّن الباحث وجود شبه بين لعلّ وليت آنفاً , وينحصر وجه الشّبه في جانبين : أوّلهما : جانب العمل ، فكلاهما حرف مشبّه بالفعل ينصب المبتدأ ٱسماً له , ويرفع الخبر خبراً له , وثانيهما : جانب المعنى إذ إنّ معنى التّمنّي في ليت , ومعنى التّرجّي في لعلّ متقاربان ، فكلاهما يدلّ على الرغبة في حصول أمر ما , وما يميّز بينهما أنّ التّمني لغير الممكن نحو قولك : ليت الشّباب يعود , والتّرجي للممكن نحو قولك : لعلّ زيداً ينجح , ومن الواضح أنّ عودة الشّباب أمر محال , ونجاح زيد يحتمل الوقوع . وهذا القرب سهّل حمل لعلّ محمل ليت في هذين الموضعين .

وقال أبو علي الفارسيّ : بالنّصب ؛ ((لأنّ المتقدّم غير موجب , فكأنّ قوله : ﴿ ③♦⓿⊙⬅⬅❷⬉ ﴾ في تقدير المعطوف على ﴿ ③♦❽□⬅✦❼✂ ﴾ في معنى : لعلّه يكون منه تذكر وٱنتفاع فٱنتصاب (تنفعَهُ) بإضمار (أنْ) كما ينتصب بعد الأشياء الّتي هي غير موجبة)) [4] ، فجعله جواباً للتّرجّي أيضاً , وشبّه ٱنتصابه بٱنتصاب جواب الأشياء غير الموجبة ؛ فدلّ هذا على أنّه لا يعدّ التّرجّي منها , وصرّح بأنّ النّصب بأنْ مضمرة بعد الفاء , وذكر هذا الوجه بعده أبو البركات الأنباريّ [5] .

وقال ٱبن عطية : ((بالنّصب في جواب التّمني ؛ لأنّ قوله تعالى : ﴿ 🕮□□⬀ ③♦⓿⊙⬅⬅❷⬉ ﴾ في حكم قوله سبحانه : ﴿ ◉•➔⌂✂⬅🕮⬉⬅ ③♦❽□⬅✦❼✂ ﴾)) [6] ، فعدّ لعلّ للتّمنّي وفي هذا خروج عن الإجماع , إذ ميّز النّحاة بين معنى ليت ومعنى لعلّ , وعدوّا الأولى للتّمنّي , والثّانية للتّرجّي , ممّا دفع أبا

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 220 , ومعاني القراءات / 528 , وحجة القراءات / 749 , والكشف والبيان : 6 / 378 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 801 , والتّبيان في تفسير القرآن : 10 / 267 , والكشّاف : 4 / 702 .

(2)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 12 / 445 .

(3)- الحجة في القراءات السّبع / 315 .

(4)- الحجة للقرّاء السّبعة : 4 / 98 .

(5)- يُنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 494 .

(6)- المحرّر الوجيز : 15 / 318 .

حيان أن يردّ على هذا الوجه بقوله : ((وهذا ليس تمنياً , وإنّما هو ترجٍ , وفرقٌ بين التّرجّي والتّمنّي)) [1] , وقريب ممّا ذكره ٱبن عطية ما ذكره العكبريّ [2] . ويبدو للباحث أنّ حمل النّصّ القرآنيّ على التّمني لا يصحّ ؛ لأنّ حصول مدلولي الفعلين (يزّكّى) و (يذّكّر) محتمل الوقوع , ممّا يستبعد أنْ تكون لعلّ قد ٱستُعملتْ ههنا ٱستعمال ليت .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة النّصب يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الفرّاء ومن تابعه ، وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [3] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف .

ممّا قُرئ بالنّصب بعد الواو في جواب التّمني :

في قوله تعالى : ﴿ ☎✂❑→▦♋🕭↖❑ ⇘❶⚲◑ ✂❽♦❷♦✍ ⇗❑♦♋◆❑
☎✂❑↗♋✍♦◑♦▫ ⌀❻✍❑☪♋✍✂ ❼■✍♦↖
⌘☮✐♂⓿♦▤🡐☼ ••◆❑ ☙⑩♦❷🡐☼ ✍◆☪❑☺⇘⓿■🖫🕔♦③
⌘♊♋✌ ♦♌❑↗▤♦☼◆❑ ✍❑✡⚲■🖃◆❻ ♋💣🕔♦③✍♦★⚲🖃
✂✍✈▫☼🡐♦⇙✌♋☪♋✓✗♦ ﴾ [سورة الأنعام الآية 27] قرأ عاصم برواية حفص , وحمزة : (ولا نكذّبَ) بالنّصب , وقرأ الباقون من السّبعة ، وعاصم برواية أبي بكر بالرّفع [4] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [5]

نُكَذِّبُ نَصْبُ الرَّفْعِ (فَـ)ازَ (عَـ)لِيمُهُ وَفِي وَنَكُونُ ٱنْصِبْهُ فِي كَسْبِهِ عُلا

---

(1)- البحر المحيط : 10 / 407 , ويُنظر: النّحويّون والقرآن ، د. خليل بنيان الحسون / 194 .
(2)- يُنظر : التّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1271 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 382 , وإبراز المعاني / 719 , والجامع لأحكام القرآن : 19 / 214 , وإرشاد العقل السّليم : 6 / 481 , وفتح القدير : 5 / 476 .
(4)- يُنظر : السّبعة / 255 , والتيسير / 102 , والعنوان في القراءات السّبع / 90 , وتقريب النشر / 109 .
(5)- يُنظر : حرز الأماني / 136 , وفتح الوصيد : 2 / 189 , وشرح شعلة / 221 .

فرمز لحمزة بحرف (الفاء) من (فاز) , ورمز لحفص بحرف (العين) من (عليمه) [1] , ونسب لهما قراءة نصب (نكذب) , وأورد الشّاطبيّ الفعل (نكذب) في البيت بصورة الرّفع ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالرّفع .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع فذكر وجهين :

أوّلهما : ((الأستئناف)) [2] ، وهذا يعني أنّ الواو ههنا للأستئناف , وفصلتْ بين جملة ياليتنا نردّ , وجملة : نكذب بآيات ربّنا , والتّقدير : ياليتنا نردّ ونحن لا نكذب , والمعنى : ياليتنا نردّ ونحن لا نكذب على كلّ حال سواء أرددنا أم لم نرد . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((أنْ يُعطف على (نردّ) , ويكون داخلاً في التّمني , وتقديره : ياليتنا نُردّ , وياليتنا لا نكذّب . تمنوا التّوفيق للتّصديق وللإيمان)) [5] ، فجعل الواو للعطف , وقد عطفتْ (نكذّب) على (نردّ) وبما أنّ العطف بالواو يفيد التّشريك [6] , دخل المعطوف فيما دخل فيه المعطوف عليه , كأنّ التّقدير ياليتنا نُردّ ويا ليتنا لا نكذّب , فدخل (نكذّب) في التّمنّي , أي : أنّهم تمنّوا الرّدّ وتمنوا ٱنتفاء التّكذيب , وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [7] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [8] .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 وصحيفة (7) من هذا البحث .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 189 .

(3)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 5 / 147 , ومعاني القرآن وإعرابه : 2/ 193 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 542 , والحجة في القراءات السّبع / 138 , ومعاني القراءات / 151 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 154 , والكشف والبيان : 2 / 528 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 249 , والتّبيان في تفسير القرآن : 4 / 108 , والكشّاف : 2 / 16 , والمحرّر الوجيز : 5 / 168 , ومجمع البيان : 4 / 361 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 318 , والتّفسير الكبير : 4 / 509 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 489 .

(4)- يُنظر : شرح شعلة / 221 , وإبراز المعاني / 439 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 409 , وتفسير البيضاويّ : 2 / 12 , والبحر المحيط : 4 / 476 , وتفسير الجلالين / 172 , وإرشاد العقل السّليم : 3 / 32 , وأبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنّحو ، د. زهير غازي زاهد / 180 – 181 .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 190 .

(6)- يُنظر : الجنى الداني / 158 ، ومغني اللبيب : 1 / 463 .

(7)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 193 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 542 , والحجة في القراءات السّبع / 138 , ومعاني القراءات / 151 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 154 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 249, والتّبيان في تفسير القرآن : 4 / 108 , والكشّاف : 2 / 16 , ومجمع البيان : 4 / 361 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 318 , والتّفسير الكبير : 4 / 509 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 489 .

(8)- يُنظر: شرح شعلة / 221 , وإبراز المعاني / 439 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 408 , وتفسير البيضاويّ : 2 / 12 , والبحر المحيط : 4 / 475 , وإرشاد العقل السّليم : 30 / 32 , والإتحاف / 206 – 207.

وجديرٌ بالذّكر أنّ الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ كانا قريبين من الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه إذ قال : ((فالرّفع على وجهين :

فأحدهما : أنْ يشرك الآخر الأوّل .

والآخر : على قولك : دعني ولا أعود , أي : فإنّي ممّن لا يعود , فإنّما يسأل التّرك , وقد أوجب على نفسه أنْ لا عودة له البتّة تُرك أو لم يُترك , ولم يردْ أنْ يسأل أنْ يجتمع له التّرك وأنْ لا يعود)) [1] .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((نَصَبَه علىالجواب بالواو في التّمنّي , كما تقول : ليته جاء وأطعمه , وجواب التّمنّي يكون بالفاء والواو)) [2] ، فجعل الفعل (نكذب) جواباً للتّمنّي الّذي سبقه وأعني : قوله تعالى : ﴿ ③♦🕔🖬■⓿⬂😐□☪◆🖌☼🡐❷♦⑩ ﴾ , وذكر أنَّ جواب التّمنّي يكون بالفاء والواو , وقد تحدّثتُ على الجواب بالفاء آنفاً, و ((ٱعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث ٱنتصب ما بعد الفاء , وأنّها قد تشرك بين الأوّل والآخر, كما تشرك الفاء , وأنّها يُستقبح فيها أنْ تشرك بين الأول والآخر, كما ٱستُقبح ذلك في الفاء , وأنّها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء . وٱعلم أنّ الواو وإنْ جرتْ هذا المجرى فإنّ معناها , ومعنى الفاء مختلفان)) [3] ، فهي توافق الفاء من حيث الحكم الإعرابي , وتخالفها من حيث المعنى , إذ تدلّ الفاء على معنى السببيّة ـ كما ذكرت آنفاً ـ وقد تأتي الواو بمعنى مع [4] , وعلى هذا الرأي يكون المعنى : تمنّي الجمع بين الردّ وعدم التّكذيب , وٱنتصب (نكذب) ههنا ؛ لأنّ الرّفع يدلّ على العطف على اللفظ ؛ فيكون المعنى حينئذٍ : أنّهم تمنوا الردّ وتمنوا عدم التّكذيب , وهذا يخالف المعنى المراد ؛ لذا لزم العدول إلى المعنى ؛ ليصحّ العطف مِن دون أنْ يخلّ بالمعنى , وأوّل الفعل (نردّ) بالمصدر وتعيّن تقدير (أنْ) المصدريّة بعد الواو ؛ لتؤول مع الفعل الّذي يليها بالمصدر , وبهذا يكون العطف من باب عطف المصدر على المصدر , ولولا تقدّير (أنْ) لكان العطف من باب عطف الفعل على الٱسم , وهذا ممتنع [5] . وذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوبٌ على الصّرف [1] .

---

(1)- كتاب سيبويه : 3 / 44 , وقد نقل السّخاويّ عن سيبويه الوجه الثّاني بتصرف , يُنظر: فتح الوصيد : 2 / 189 .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 189 .

(3)- كتاب سيبويه : 3 / 41 .

(4)- يُنظر : الإصول في النّحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحـ : د. عبد الحسين الفتليّ : 2 / 154 .

(5)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 45 – 46 , وشرح المفصّل : 7 / 21 .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة النّصب , إذ قال الأخفش : ((نُصِب ؛ لأنّه جواب للتّمني , وما بعد (الواو) كما بعد (الفاء) , وإنْ شئتَ رفعتَ ... والرّفع وجه الكلام , وبه نقرأ الآية ، إذا نَصبَ جعلها (واو) عطف , فكأنّهم قد تمنّوا ألاّ يكذّبوا وأنْ يكونوا , وهذا ـ والله أعلم ـ لا يكون ؛ لأنّهم لم يتمنّوا الإيمان , إنّما تمنّوا الرّدّ , وأخبروا أنّهم لا يكذبون)) [2] ، وفي المعنى الّذي أعطاه الأخفش لقراءة النّصب نظر , إذ أجمع علماء المدرستين البصريّة والكوفيّة على أنّ النّصب غرضه عدم إدخال الثّاني فيما دخل فيه الأوّل فأوّل البصريّون الأوّل بالمصدر هرباً من العطف على اللّفظ , وفي هذا المعنى يقول ٱبن السراج : ((إذا لم ترد الإشراك بين الفعل والفعل , وأردتَ عطف الفعل على المصدر الّذي قبلها ... أضمرتَ (أنْ) ، وتكون الواو في جميع هذا بمعنى (مع) فقط)) [3] ، وقال الكوفيّون إنّه منصوب على الصّرف ((إذ كان ممتنعاً أنْ يحدث فيهما ما أحدث في أوّله)) [4] , وعلى ضوء ما تقدّم يتّضح أنّ الأخفش ٱنفرد بهذا الرّأي مخالفاً علماء المدرستين , عندما ذهب إلى أنّ النّصب يفيد إشراك الثّاني فيما دخل فيه الأوّل .

ونقل الطّبريّ عن (بعض نحويّي الكوفة) [5] أنّه ((قال : وقد تكون نصباً على الصّرف كقولك : لا يسعني شيء ويعجز عنك)) [6] أي : أنّ الفعل الثّاني لا يصحّ عطفه على الأوّل , فصُرِف إلى النّصب , ومن الواضح الجلي أنّ عطف الفعل (يعجز) في المثال المذكور على الفعل (يسعني) يخلُّ بالمعنى المراد , فليس المراد : لا يسعني شيء ولا يعجز عنك , بل أنّ المراد لا يسعني شيء مع كونه يعجز عنك , فلمّا لم يكن معنى العطف على اللفظ مراداً تعيّن العدول إلى المعنى والنّصب ؛ ليتّضح المعنى المراد , ونقل الأزهريّ عن أحمد بن يحيى (ثعلب) أنّه قال : ((جواب التّمني إنّما يكون بالفاء نصباً , فأمّا الواو فيُنصب على الصّرف)) [7] , وقريب منه ما ذكره ٱبن كيسان (ت 299 هـ) إذ قال : ((وتنصب بالفاء إذا كانت

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 235 – 236 , و : 1 / 33 – 34 , والإنصاف ، مسألة (75) : 2 / 107 – 108 .
(2)- معاني القرآن : 1 / 297 .
(3)- الإصول في النّحو : 2 / 154 .
(4)- معاني القرآن للفرّاء : 1 / 235 – 236 .
(5)- يُنظر معاني القرآن للفرّاء : 1 / 236 .
(6)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 5 / 174 .
(7)- معاني القراءات / 151 .

جواباً للأمر , والنّهي , والدّعاء , والاستفهام , والجحد , والتّمنّي , والعرض , وتُنصَب بالواو وثمّ على الصّرف)) [1] .

ونقل الطّبريّ أنّ النّصب ((بمعنى : يا ليتنا نردّ وأنْ لا نكذب بآيات ربّنا)) [2] ، فقدّر (أنْ) بعد الواو , وبذلك فإنّ الفعل (نكذب) منصوب بأن المصدريّة المضمرة .

وقال الزّجّاج : ((فأمّا النّصب فعلى يا ليتنا نردّ , وتكون يا ليتنا نردّ ولا نكذب على الجواب بالواو في التّمني)) [3] ، فجعل (نكذب) جواباً للتّمني مقترناً بالواو , ولم يبيّن الزّجّاج ناصب الفعل , بل اكتفى بذكر كونه منصوباً لوقوعه في جواب التّمنّي فحسب . وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج عدد من العلماء [4] منهم أبو علي الفارسيّ الّذي كان أكثر تفصيلاً من الزّجّاج إذ علل النّصب بقوله ؛ ((لأنّ التّمنّي غير موجب , فهو كالاستفهام , والأمر , والنّهي , والعرض , في انتصاب ما بعد ذلك كلّه من الأفعال إذا دخلتْ عليها الفاء , على تقدير ذكر مصدر الفعل الأوّل , كأنّه في التّمثيل : يا ليتنا يكون لنا ردٌّ وانتفاءٌ للتكذيب)) [5] ، وذكرتُ آنفاً أنّ حكم الواو يماثل حكم الفاء من ناحية الحكم الإعرابيّ في مثل هذا الوضع . وقريب ممّا ذكره أبو علي الفارسيّ ما ذكره بعده عدد من العلماء [6] .

وجوّز الفخر الرّازيّ : ((أنْ تكون الواو مُبدَلة من الفاء , فالتّقدير يا ليتنا نُردّ فلا نكذّب , فتكون الواو ههنا بمنزلة الفاء في قوله : ﴿ ⍟□▪❷•🗎 ❼⌀🖫 ·♍□🕮 ⬀□♦⍝ ⍟□⍝○⇔♦←☺⍝⍝ ✂ ⌘♊♉✍ ♒♍□↗🖄□♁♦▫ ♦✖✓♉⍟⍝○⇔♦←☺⍝⍝ ✂ ⌘♊♉✍ ♒♍□↗🖄□♁♦▫ ﴾ [سورة الزمر من الآية 58] , ويتأكد هذا الوجه بما رُوي أنّ ابن مسعود كان يقرأ (فلا نُكَذّبَ) بالفاء على النّصب)) [7] ، فذكر أنّ الواو مُبدَلة من الفاء , ويشير هذا إلى أنّه لا يجوّز انتصاب الفعل في جواب الطّلب مقترناً بالواو , بل يُنصَب عنده مقترناً بالفاء المُبدَلة . وفي قول الفخر الرازي : (يتأكد هذا الوجه بما رُوي عن ابن مسعود) نظر , إذ لا ينكر الباحث أنّ هذه القراءة تؤيد هذا الوجه , ولكنّها حتماً لا تصل إلى درجة تأكيده , ولاسيما أنّ قراءة الجمهور ــ من السّبعة وغيرهم ــ بالواو .

---

(1)- الموفقيّ في النّحو / 108 .
(2)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 5 / 174 .
(3)- معاني القرآن وإعرابه : 2 / 193 .
(4)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 542 , والحجة في القراءات السّبع / 137 , وحجة القراءات / 245 , والكشف والبيان : 2 / 528 , والكشّاف : 2 / 16 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 489 .
(5)- الحجة للقرّاء السّبعة , 2 / 154 .
(6)- يُنظر: مشكل إعراب القرآن : 1 / 250 , والمحرّر الوجيز : 5 / 169 , , مجمع البيان : 4 / 361 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 318 .
(7)- التّفسير الكبير : 4 / 509 .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة النصب يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الطّبريّ ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ قراءة النّصب أرجح ؛ لأنّها تعطي معنى الوعد بعدم التّكذيب في حالة الرّد , وأظنّه مراد الآية . والله أعلم . أمّا قراءة الرّفع فهي تعطي إمّا معنى عدم التّكذيب في حالة الردّ وفي حالة عدمه , وهذا المعنى المتحقق في وجه الاستئناف ، وإمّا معنى تمنّي الردّ وتمنّي عدم التّكذيب ، وهذا المعنى المتحقق مِن وجه العطف على اللّفظ . والمعنى الأرجح أنّه بمثابة الوعد بعدم التّكذيب إنْ ردّوا , وهو المعنى المتحقق من قراءة النّصب , وهو بمثابة قولك في الجزاء : إنْ رُددنا لا نكذب , والله أعلم بالمعنى المراد .

ممّا قُرئ بالنّصب على أنّه معطوف على جواب التّحضيض :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المنافقون الآية 10] قرأ أبو عمرو (و أكونَ) بالنّصب , وقرأ الباقون من السّبعة (وأكنْ) بالجزم [2] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [3]

---

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 221 , وإبراز المعاني / 439 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 409 , وتفسير البيضاويّ : 2 / 12 , وتفسير الجلالين / 172 , وإرشاد العقل السّليم : 3 / 32 , والإتحاف / 206 , وفتح القدير : 2 / 137 .

(2)- يُنظر : السّبعة / 637 , والتّيسير / 211 , والعنوان في القراءات السّبع / 191 , وتقريب النّشر / 181 .

(3)- حرز الأماني / 213 , وفتح الوصيد : 2 / 486 , وشرح شعلة / 372 .

وَخَفّفْ لَوْا إلْفاً بِمَا يَعْمَلُونَ صِفْ أَكُونَ بِوَاوٍ وَانْصِبُوا الجَزْمَ (حُـ)فّلَا

فرمز لأبي عمرو بن العلاء بحرف (الحاء) من (حُفّلَا) [1] , ونسب له قراءة (وأكونَ) بالواو بعد الكاف , ونصب النّون , وأورد الشّاطبيّ لفظة (الجزم) ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بالجزم .

وجّه السّخاويّ قراءة الجزم إذ قال : ((الجزم عطف على الموضع ؛ لأنّ الفاء لو زالتْ لكان (أصّدَّق) , فعُطِف (وأكنْ) على المعنى)) [2] . (لولا) ههنا حرف تحضيض ، و (فأصّدّق) جواب التّحضيض ، وقد اقترن بفاء السّببيّة , ونُصِب الفعل بعدها ؛ لوقوعه جواباً للتحضيض مقترناً بالفاء , ولو زالت الفاء من (فأصدق) في غير القرآن لجُزِم الفعل ؛ لأنّه جواب طلب , فعُطِف (أكون) على معنى زوال الفاء من فأصّدّق , لأنّ المتبوع مجزوم ههنا بمرعاة هذا المعنى , منصوب بمراعاة اللّفظ ، وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ سبب النّصب أنّه ((لمّا كان الفعل الّذي قبله قد يكون جزماً , ولا فاء فيه تكلّموا بالثّاني , وكأنّهم قد جزموا قبله , فعلى هذا توهموا هذا)) [3] ، وهذا ما يُسمّى بالعطف على التّوهم , وذهب قوم من العلماء [4] إلى أنّ قول النّحاة : (بالعطف على الموضع) ما هو إلاّ (العطف على التّوهم) , غير أنّ الخلاف لفظيّ , وفرّ النّحاة من قبح التّعبير مع القرآن فقالوا : العطف على الموضع تأدباً مع القرآن الكريم , إذ لا يصحّ حمل القرآن على التّوهم . ويبدو للباحث أنّ الراجح ما ذهب إليه الدّكتور فاضل صالح السّامرائيّ إذ قال : ((عُطِفَ (أكنْ) المجزوم على (أصّدّقَ) المنصوب , وهو عطف على المعنى , وذلك أنّ المعطوف عليه يُراد به السّبب ، والمعطوف لا يُراد به السّبب , فإنّ (أصّدّق) منصوب بعد فاء السّبب , وأمّا المعطوف فليس على تقدير الفاء , ولو أراد السّبب لنصب , ولكنّه جزم ؛ لأنّه جواب الطّلب)) [5] ، فجعل غرض الجزم التّوسع في المعنى , فيكون المراد من (أصّدّق) بيان السّبب , والمراد مِن (أكن) بيان جواب الطّلب ؛ لذا نُصِب الأوّل , وجُزِم الثّاني ؛ لأنّ ما يبيّن السّبب يُنصَب ، وما يبيّن جزاء الطّلب يُجزَم .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 486 .
(3)- كتاب سيبويه : 3 / 101 , ويُنظر: سيبويه والقراءات ، د. أحمد مكي الأنصاريّ / 162 .
(4)- يُنظر : مغني اللّبيب : 2 / 553 , وظاهرة التّأويل في إعراب القرآن / 316 .
(5)- معاني النّحو : 3 / 230 , ويُنظر: 4 / 16 , والجملة العربيّة والمعنى ، د. فاضل صالح السامرائيّ / 197 – 198 .

وعلى الرّغم من أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ لم يكن الأرجح , فقد كان قريباً مِن الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [1] ، وقريب منه ما ذكره بعده عدد مِن العلماء [2] .

أمّا قراءة النّصب فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال: ((النّصب عطف على ﴿ ﴾)) [3] فجعل الفعل (أكون) معطوفاً على اللّفظ , لا على المعنى أو الموضع كما هو الحال في القراءة السّابقة . فالفعل (أصّدّق) نُصِب ؛ لوقوعه في جواب التّحضيض مقترناً بالفاء , وعُطِف فأكون عليه ؛ فنُصِب أيضاً , وأشركته الواو في جواب التّحضيض , أي : أنّ الكون مِن الصّالحين يتسبب عن التّأخير إلى أجلٍ مسمى , كما يتسبب التّصدّق عنه أيضاً .

من أصناف الطّلب وضروبه التّحضيض , ((والتّحضيض : الحثُ على الشّيء , يُقال : حضضتُه على فعله , إذا حثثته عليه ... وهو الحثّ على إيجاد الفعل وطلبه)) [4] ، و (لولا) الّتي للتّحضيض مركبة من (لو) و (لا) , فأفادت معنى غير موجودٍ بأحدهما , ((فـ (لو) معناها ٱمتناع الشّيء لٱمتناع غيره , ومعنى (لا) النّفي , والتّحضيض ليس واحداً منهما , وكذلك (لوما) مركبة مِن (لو) و (ما) , و (هلاّ) مركبة من (هل) و (لا) , و (ألا) في معناها مركبة من (أن) و (لا) , ومعناها كلها التّحضيض والحثّ)) [5] , ودخلت (لولا) في الآية الكريمة موضوع الحديث على الفعل (أخرتني) , وهي الأصل في أدوات التّحضيض , أعني : الدّخول على الفعل ، سواء أكان الفعل ظاهراً أم مضمراً , ((ولا يستقيم أنْ يبتدأ بعده الأسماء , فهلاّ , ولولا , ولوما , وألا لو قلتَ : هَلاّ زيداً ضربتَ , ولولا زيداً ضربتَ , وألا زيداً قتلتَ , جاز . ولو قلتَ : ألا زيداً , وهلاّ زيداً , على إضمار الفعل ولا تذكره جاز ، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ فيه معنى التّحضيض ، والأمر فجاز فيه ما يجوز في ذلك)) [6] ،

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 3 / 160 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 111 , ومعاني القرآن وإعرابه : 5 / 139 , والحجة في القراءات السّبع / 346 – 347 , ومعاني القراءات / 492 , والحجة للقرّاء السّبعة : 4 / 44 , والكشّاف : 4 / 546 , وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 3 / 930 .
(2)- يُنظر : شرح شعلة / 372 , وإبراز المعاني / 701 , والجامع لأحكام القرآن : 18 / 131 وإرشاد العقل السّليم : 6 / 337 , وفتح القدير : 5/ 290 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 486 .
(4)- شرح المفصّل :8 / 144.
(5)- شرح المفصّل : 8 / 144 .
(6)- كتاب سيبويه : 1 / 98 .

ولا يصحّ رفع الأسم بعدها على الأبتداء في باب التّحضيض . ولهذه الادوات أستعمال آخر تدخل فيه على الأسماء ؛ لتدلّ على أمتناع الشّيء لوجود غيره , ولا تدخل عندئذٍ إلاّ على المبتدأ , ويُحذف خبره وجوباً , وتفتقر عندئذٍ للجواب [1] . والفعل الّذي تدخل عليه أحرف التّحضيض لا يكون إلاّ ماضياً أو مضارعاً يقول الرّضيّ الأستراباذيّ : ((وأعلم أنّ معناها إذا دخلتْ في الماضي : التّوبيخ واللّوم على ترك الفعل , ومعناها في المضارع : الحضُّ على الفعل والطّلب له , فهي في المضارع بمعنى الأمر , ولا يكون التّحضيض في الماضي الّذي قد فات , إلاّ أنّها تُستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنّه ترك في الماضي شيئاً يمكنه تداركه في المستقبل , فكأنّها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات , وقلما تُستعمل في المضارع أيضاً , إلاّ في موضع التّوبيخ واللّوم على ما كان يجب أنْ يفعله المخاطب قبل أنْ يُطلبَ منه)) [2] ، وفي قوله : معناها إذا دخلتْ في الماضي التّوبيخ واللّوم نظر , ألا ترى أنّها دخلتْ في الآية الكريمة موضوع الحديث على الفعل (أخرتني) ، وهو فعل ماضٍ ولا يصحّ حملها على معنى التّوبيخ واللّوم , فالموطن موطن إعتذار وتوسل لا موطن لوم وتوبيخ . وربّما يحمل الرّضيّ الأستراباذيّ نحو هذه الآية على أنّه العرض لا التّحضيض , فإن مذهبه أنّ التّحضيض ما يخالطه اللّوم والتّوبيخ , ((فإنْ خلا الكلام من التّوبيخ فهو العرض)) [3] , وقريب منه ما ذهب إليه أبن هشام إذ قال : ((الفرق بينهما أنّ التّحضيض طلب بحثٍ وإزعاج , والعرض طلب بلين وتأدب)) [4] .

ويُنصب جواب التّحضيض إذا ما أقترن بالفاء أو الواو , وقد أقترن جواب التّحضيض في الآية موضوع الحديث بالفاء , وأفادت الفاء معنى السببيّة , أي : أنّ التأخير سبب حصول (التصدّق) , فالتصدّق مُتسبَبٌ عن التأخير , وقد عُطف على هذا المُتسبَب بالواو , فأشركتْ بين التّصدّق والكون من الصّالحين , وبهذا أضحى المعنى : أنّ التّأخير سبب حصول كلٍ من التّصدّق والكون من الصّالحين , فكلٌّ منهما يتسبب عن التّأخير وينتج عنه . وقد أغنت (الواو) عن إعادة ذكر العامل من أجل الأختصار , وفي هذا المعنى يقول أبن يعيش : ((والغرض من ذلك أختصار العامل , وأشترك الثّاني من تأثير العامل الأوّل , فإذا قلتَ قام زيد وعمرو , فأصله

(1)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 359 – 360 , وشرح أبن عقيل : 2 / 393 .
(2)- شرح الرّضيّ : 5 / 442 – 443 .
(3)- المصدر نفسه : 5 / 443 .
(4)- مغني اللّبيب : 1 / 361 .

: قام زيد قام عمرو , فحُذِفتْ (قام) الثّانية ؛ لدلالة الأولى عليها)) [1] ، وكأنّ المعنى في الآية الكريمة : لولا أخرتني إلى أجل قريب فاصّدّق , لولا أخرتني إلى أجل قريب فأكون من الصّالحين . ولا يُعطف الفعل على الفعل إلاّ إذا ٱتّحدا في الزّمن , يقول ٱبن جنّي : ((وٱعلم أنّك تعطف الٱسم على الٱسم إذا ٱتّفقا في الحال , والفعل على الفعل إذا ٱتّفقا في الزّمان , تقول : قام زيد وعمرو ؛ لأنّ القيام يصحّ في كلِّ واحدٍ منهما , ولا تقول : مات زيد والشّمس ؛ لأنّ الشّمس لا يصحّ موتها , وتقول : قام زيد وقعد ؛ لٱتّفاق زمانهما , ولا تقول : يقوم زيد وقعد ؛ لٱختلاف زمانيهما)) [2] ، وجاز عطف (أكون) على (اصّدّق) في الآية الكريمة ؛ لٱتّحاد زمانيهما , ودلالة كلٍّ منهما على زمن الٱستقبال .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة النّصب , إذ قال الفرّاء : ((ومن أثبت الواو ردّه على الفعل الظّاهر فنصبه)) [3] ، أي : أنّه عطفه على (أصّدّق) , وبما أنّ أصّدّق منصوب لكونه جواباً للتّحضيض وقد ٱقترن بالفاء ؛ لزم نصب ما عُطِف عليه بمراعاة اللّفظ , وٱشترك الفعلان في معنى التّسبيب الّذي دلّتْ عليه الفاء , وذكر هذا الوجه بعد الفرّاء جلّ العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ [4] , ومنهم أبو علي الفارسيّ إذ قال : ((وأمّا قول أبي عمرو (وأكونَ) فأنّه حمله على اللّفظ دون الموضع , وكان الحمل على اللّفظ أولاً ؛ لظهوره في اللّفظ وقربه ... وزعموا أنّ في بعض حرف أُبي (فأتصدّق وأكون))) [5] ، وكان قريباً منه ما ذكره الطّبرسيّ القرب كلّه وربّما أخذ عنه من دون أنْ يشير [6] .

وقال ٱبن خالويه : ((والحجة لمن نصب : أنّه ردّه على قوله (أصّدّق) ؛ لأنّ معنى (لولا) ههنا معنى : (هلاّ) , وهي للٱستفهام والتّحضيض , والجواب في ذلك بالفاء منصوب , وفيما شاكله من الأمر , والنّهي , والتّمني , والجحد , والعرض . فعطف لفظاً على لفظ ؛ ليكون الكلام وجهاً واحداً)) [7] ، فجعل (لولا) بمعنى (هلاّ) ، ويبدو للباحث أنّ هذا التّأويل ممّا لا طائل تحته , فكلٌّ من لولا وهلاّ تدلّ على التّحضيض , ولا مزيّة لـ (هلاّ)

---

(1)- شرح المفصّل : 3 / 75 .
(2)- اللّمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : حامد المؤمن / 181 – 182 .
(3)- معاني القرآن : 3 / 160 .
(4)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 2 / 111 , ومعاني القرآن وإعرابه : 5 / 139 , ومعاني القراءات / 491 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 737 , والتّبيان في تفسير القرآن : 10 / 16 , والكشّاف : 4 / 546 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 441 , والتّفسيرالكبير : 10 / 550 .
(5)- الحجة للقرّاء السّبعة : 4 / 44 .
(6)- يُنظر : مجمع البيان : 10 / 373 .
(7)- الحجة في القراءات السّبع / 347 .

تنماز بها على (لولا). ومن اللاّفت للنّظر في كلام ابن خالويه أنّه أعطى لهلاّ معنى الأستفهام زيادةً على معنى التّحضيض , وقد يكون الّذي دفعه إلى ذكر الأستفهام , وتقديمه على التّحضيض عدم ذكر عدد من النّحاة التّحضيض مع أصناف الطّلب الّذي يُنصب جوابه مقترناً بالفاء [1] , وربّما يوافقهم في المذهب , ويؤيد هذا عدم ذكره للأستفهام مع ما ذكر من أصناف الطّلب مكتفياً بذكره بوصفه معنى لـ(هلاّ) . وقريب منه إلى حدٍّ ما ما ذكره بعده أبو زُرعة إذ قال : ((وأمّا قول أبي عمرو : (وأكون) فإنّه حمله على لفظ (فأصّدّق وأكون) , وذلك لأنّ (لولا) معناه هلاّ . وجواب الأستفهام بالفاء يكون منصوباً ، وكان الحمل على اللّفظ أولى لظهوره في اللّفظ , وقربه ممّا لا لفظ له في الحال .)) [2] ، وأكتفى أبو زُرعة بمعنى الأستفهام , ولم يذكر معه التّحضيض , ومثله فعل العكبريّ [3] .

وقال الثّعلبيّ : ((بالواو ونصب النّون على جواب التّمني أو للأستفهام بالفاء)) [4] ، فلم يصرّح بالعطف , لكنّه ممّا يُلمَح في كلامه , ومن اللافت للنّظر ههنا أنّه أعطى لولا أحد المعنيين : إمّا التّمني , وإمّا الأستفهام , وترك التّحضيض , ولا أعلم ما هو ضابط تعيين أحد الوجهين عنده , وأيهما أرجح بناءً على مذهبه , وشتان ما بين التّمني والأستفهام ، وبين أحدهما والتّحضيض , وربّما لم يذكر التّحضيض ؛ لأنّه لا يعدّه ممّا ينتصب جوابه بعد الفاء , ولم أجد ـ فيما اطّلعت عليه من مصادر ـ من ذكر هذا الوجه بعده ممّن سبق السّخاويّ .

وقال جامع العلوم الباقوليّ (ت 543 هـ) [5] : ((وأبو عمرو قرأه (وأكونَ) منصوباً بالحمل على موضع (فأصّدّق) , فهذا في الحمل على موضع الفاء)) [6] ، فجعل موضع الفاء النّصب على جواب الطّلب , ومن الغريب أنّه جعل موضع الفاء الجزم في قراءة الجمهور إذ قال : ((فحمل (يكنْ) على موضع (الفاء) في (فأصّدّق) أي : موضع الفاء جزم , وكأنّه في التّقدير : إنْ أمهلتني أصّدّق وأكنْ)) [7] ، فجعلها تارةً في موضع نصب , وتارةً أخرى في

---

(1)- يُنظرعلى سبيل التّمثيل : شرح اللّمع في النّحو / 167 , وشرح المفصّل : 7 / 26 .
(2)- حجة القراءات / 711 .
(3)- يُنظر: التّبيان في إعراب القرآن :2 / 1225 .
(4)- الكشف والبيان : 6 / 202 .
(5)- أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير الباقوليّ الأصبهانيّ ، عُرف بالنحو والتفسير ، يُنظر : إنباه الرواة : 2 / 247 – 249 .
(6)- إعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 3 / 930 .
(7)- المصدر نفسه ، والصحيفة نفسها .

موضع جزم . وكان الأجدر به أنْ يعطفَ على اللّفظ في قراءة النّصب بدلاً من العطف على موضع الفاء , ولم أجد لهذا الوجه ذاكراً بعده فيما اطّلعت عليه من مصادر ومراجع .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة النّصب يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الفرّاء ومن تابعه , كما كان قريباً منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وقد وافقتْ قراءة الجزم رسم المصحف الإمام , ووافقت قراءة النّصب مصحف أُبي بن كعب , وعبد الله بن مسعود [2] , واحتجّ أبو عمرو لقراءته بأنّ الواو حُذِفت اختصاراً في الخطّ كما حذفوها في (كلمن) [3] . ولم يرتضِ هذه الحجة قوم [4] .

(1)- يُنظر: شرح شعلة / 372 , وإبراز المعاني / 701 , والجامع لأحكام القرآن : 18 / 131 , وتفسير البيضاويّ : 4 / 282 , والبحر المحيط :10 / 185 , وإرشاد العقل السّليم : 6 / 337 , وتفسير القرآن الكريم / 519 , وفتح القدير : 5 / 290 .

(2)- يُنظر : الكشف والبيان : 6 / 203 , والمحرّر الوجيز : 14 / 470 , ومجمع البيان : 10 / 373 , والبحر المحيط :10 / 185.

(3)- يُنظر : مجاز القرآن : 2 / 259 , وإعراب القرآن للنّحاس : 3 / 439 , والكشف والبيان : 6 / 202 – 203 , وإبراز المعاني / 701 , وأبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنّحو / 57 .

(4)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 3 / 439 , وأبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنّحو / 57 .

المبحث الثّالث : المجزومات

ممّا قُرئ بالتّسكين على أنّه فعل أمر :

فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة من الآية 259] قرأ حمزة والكسائي (أعلم) بهمزة الوصل في أوّله , وتسكين آخره , وقرأ الباقون من السّبعة (أعلمُ) بهمزة القطع في أوّله ورفع آخره [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَبِالوَصْلِ قَالَ اعْلَمْ مَعَ الجَزْمِ (شَـ)افِعٌ فَصِرْهُنَّ ضَمُّ الصَّادِ بِالكَسْرِ فُصِّلا

فرمز لحمزة والكسائي معاً بحرف (الشّين) من (شافع) [3] , ونسب لهما قراءة (أعلم) بهمزة الوصل مع جزم الفعل . ومنهج الشّاطبيّ أنّ القراءة الأخرى إنْ

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 189 , والتّيسير / 82 , والنّشر : 2 / 174 , وتقريب النّفع في القراءات السّبع / 120 .
(2)- حرز الأماني / 120 , وفتح الوصيد : 2 / 85 , وشرح شعلة / 183 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

لم يرمزْ لها تُحمل على نقيض الّتي أشار اليها ، فالوصل ضدّه القطع , والجزم ضدّه الرّفع [1] , ويتّضح من هذا أنّ قراءة الباقين من السّبعة بهمزة القطع ورفع الفعل , وذكر الشّاطبيّ لفظ الجزم بدلاً من السّكون ؛ لأنّ السّكون ضدّه الفتح [2] .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع إذ قال : ((ومن قرأ ﴿ ♦✌✍♎◆♏ 🕮❒⇱⇳🖬■☠⇱ ﴾ فمعناه الخبر , وهو كقول من رأى شيئاً من آيات الله وعظيم قدرته : أشهد أنْ لا إله إلا الله)) [3] ، فالفعل (أعلم) في هذا الوجه مضارع مرفوع , وفاعله ههنا ضمير المتكلّم والتّقدير : أعلم أنا , وسدتْ أنّ وٱسمها وخبرها مسد مفعولي أعلم . وقول السّخاويّ ((معناه الخبر)) يعني به : أنّ من أحياه الله لمّا رأى ما رأى ممّا هو خارج عن نواميس الطّبيعة أخبر عن نفسه بأنْ قال : أعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير , أي : قد حصل لي علم بهذا , فهو إخبار عمّا في النّفس , ولم يقصد السّخاويّ خبر المبتدأ . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [4] . وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [5] .

أمّا قراءة الجزم فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : إنّه ((أمرٌ من الله سبحانه بذلك ... هذا النّبي (عليه السلام) كان لا يرتاب في قدرة الله على كلّ شيء , وإنّما سأل عن جهة إحياء القرية الخاوية فقال : ﴿ 🕮❒❄❅❼🗐 ③⇱⬥⬄❻⬙🕘 ♎⍓⌛⓿⬀■✎ ✂✍✐✦ ﴾ [سورة البقرة من الآية 259] أي : من أيّ جهةٍ يكون إحياؤها , فوقف على مثل ذلك , ثم قيل له : ٱعلم بما عاينت قدرة الله تعالى على ما لم تُعاين ... ويشهد لهذا الّذي ذكرتُه قراءة عبد الله : قيل : ٱعلم)) [6] ، فالفعل

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 246 .
(2)- يُنظر : إبراز المعاني / 267 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 87 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 174 , والحجة في القراءات السّبع / 100 , والمحرّر الوجيز : 2 / 414 , وإعراب القراءات السّبع وعللها / 59 .
(5)- يُنظر : شرح شعلة / 183 , وإبراز المعاني / 366 , والجامع لأحكام القرآن : 3 / 296 , والبحر المحيط : 2 / 641 , وتفسير الجلالين / 58 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 86 .

(ٱعلم) في هذه القراءة فعل أمر مبنيّ على السّكون , والآمر هو الله عزّ وجلّ , والمأمور مَن أحياه الله تعالى , وقيل : إنّه نبي الله عزير (عليه السلام) [1] . وقيل له هذا بعد أنّ سأل عن جهة إحياء القرية , وكيف يتمّ إحياؤها , مع أنّه عالم بقدرة الله على إحيائها , ولكنّه أراد معرفة طريقة ذلك وسبيله , وعندما رأى بأمّ عينيه ما يماثل ذلك , قال له عزّ وجلّ : ٱعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير , أي : ٱعلم بما عاينت من إحياء الموتى ما لم تكنْ عاينت من إحياء القرية ﴿ ⬧⬥⬩⬪⬫⬬⬭⬮⬯⬰⬱⬲⬳⬴⬵⬶⬷⬸⬹⬺⬻⬼⬽⬾⬿⭀⭁⭂⭃⭄⭅⭆⭇⭈⭉⭊⭋⭌⭍⭎⭏⭐⭑⭒⭓⭔⭕⭖⭗⭘⭙⭚⭛⭜⭝⭞⭟⭠⭡⭢⭣⭤⭥⭦⭧⭨⭩⭪⭫⭬⭭⭮⭯⭰⭱⭲⭳⭴⭵⭶⭷⭸⭹⭺⭻⭼⭽⭾⭿⮀⮁⮂⮃⮄⮅⮆⮇⮈⮉⮊⮋⮌⮍⮎⮏⮐⮑⮒⮓⮔⮕⮖⮗⮘⮙⮚⮛⮜⮝⮞⮟⮠⮡⮢⮣⮤⮥⮦⮧⮨⮩⮪⮫⮬⮭⮮⮯⮰⮱⮲⮳⮴⮵⮶⮷⮸⮹⮺⮻⮼⮽⮾⮿⯀⯁⯂⯃⯄⯅⯆⯇⯈⯉⯊⯋⯌⯍⯎⯏⯐⯑⯒⯓⯔⯕⯖⯗⯘⯙⯚⯛⯜⯝⯞⯟⯠⯡⯢⯣⯤⯥⯦⯧⯨⯩⯪⯫⯬⯭⯮⯯⯰⯱⯲⯳⯴⯵⯶⯷⯸⯹⯺⯻⯼⯽⯾⯿ ﴾ [سورة البقرة من الآية 259] ، ويعضد هذا الوجه ـ عند السّخاويّ ـ قراءة : (قيل ٱعلم) ببناء فعل القول للمجهول , ممّا يدلّ على أنّ القائل غير الّذي أحياه الله عزّ وجلّ , وبهذا ينتفي عند السّخاويّ وجه التّجريد , بأنْ يكون القائل قد خاطب نفسه وأمرها بهذا العلم , كما يخاطب غيره .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الجزم , إذ قال الفرّاء : معنى قراءة الجزم : قيل له : ٱعلم يؤيد هذا أنّ أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود قرآ : (قيل ٱعلم) , ببناء الفعل (قال) للمجهول . وٱحتج ٱبن عباس لهذا الوجه بقوله : أهو خير من إبراهيم وأفقه منه ؟ فقد قيل لإبراهيم : ﴿ ⬽⬾⬿⭀⭁⭂⭃⭄⭅⭆⭇⭈⭉⭊⭋⭌⭍⭎⭏⭐⭑⭒⭓⭔⭕⭖⭗⭘⭙⭚⭛⭜⭝⭞⭟⭠⭡⭢⭣⭤⭥⭦⭧⭨⭩⭪⭫⭬⭭⭮⭯⭰⭱⭲⭳⭴⭵⭶⭷⭸⭹⭺⭻⭼⭽⭾⭿⮀⮁⮂⮃⮄⮅⮆⮇⮈⮉⮊⮋⮌⮍⮎⮏⮐⮑⮒⮓⮔⮕⮖⮗⮘⮙⮚⮛⮜⮝⮞⮟⮠⮡⮢⮣⮤⮥⮦⮧⮨⮩⮪⮫⮬⮭⮮⮯⮰⮱⮲⮳⮴⮵⮶⮷⮸⮹⮺⮻⮼⮽⮾⮿⯀⯁⯂⯃⯄⯅⯆⯇⯈⯉⯊⯋⯌⯍⯎⯏⯐⯑⯒⯓⯔⯕⯖⯗⯘⯙⯚⯛⯜⯝⯞⯟⯠⯡⯢⯣⯤⯥⯦⯧⯨⯩⯪⯫⯬⯭⯮⯯⯰⯱⯲⯳⯴⯵⯶⯷⯸⯹⯺⯻⯼⯽⯾⯿ ﴾ [البقرة من الآية 260] [2] ، فجعل فاعل القول غير مَن أحياه الله تعالى , ولم يصرّح به , إذ إنّه جعل المعنى : وقيل له ٱعلم , فبنى (قال) للمجهول , ويعني هذا أنّ القائل إمّا الله عزّ وجلّ , وإمّا ملك . وذهب الطّبريّ الى أنّ القائل هو ٱلله عزّ وجلّ , إذ قال : ((فلمّا تبيّن له ما تبيّن مِن أمر الله وقدرته , قال الله له : ٱعلمْ الآن أنّ ٱلله على كلّ شيء قدير)) [3] ، فالقائل ههنا هو الله , وأمر من أحياه بأنْ يعلمَ لأوّل مرة بأنّ ٱلله على كلّ شيء قدير , ولم يكنْ عالماً بهذا من قبل . وهذا ما ذهب

(1)- يُنظر : التّبيان في تفسير القرآن : 2 / 320 , والكشّاف : 1 / 334 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 211 .
(2)- يُنظر : معاني القرآن : 1 / 173 – 174 .
(3)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 47 .

إليه بعد الطّبريّ عدد من العلماء [1] . وقال ٱبن عطية متحدّثاً عن قراءة الجزم : ((فأمّا هذه فبيّنة المعنى , أي : قال الملك لـه)) [2] ، فجعل فاعل القول مَلَكاً مِن اللـه تعالى , ولم أجد ـ فيما ٱطّلعتُ عليه مِن مصادر ـ من ذكر هذا الوجه بعده .

وقال الأخفش : ((وقال بعضهم (قال ٱعلم) جَزَم على الأمر , كما يقول الرّجل : ٱعلم أنّه قد كان كذا وكذا , كأنّه يقول ذاك لغيره , وإنّما ينبّه نفسه)) [3] ، فالقائل والمخاطب في هذا الوجه شخص واحد , فهو خطاب للنّفس ((نزّل نفسه منزلة غيره , فخاطبها كما يخاطب سواها ... وهذا ممّا تفعله العرب , يُنَزّل أحدهم نفسه منزلة الأجنبيّ فيخاطبها كما تخاطبه)) [4] ، وهذا ما أسمته العرب التّجريد ، وقد عقد لـه ٱبن جنّي باباً في بعض مؤلفاته [5] . وذكر هذا الوجه بعد الأخفش عدد من العلماء [6] . منهم أبو علي الفارسيّ الّذي قال : ((ومن قال (ٱعلم) على لفظ الأمر , فالمعنى يؤول إلى الخبر , وذاك أنّه لمّا تبيّن له ما تبيّن من الوجه الّذي ليس لشبهة عليه منه طريق , نزّل نفسه منزلة غيره , فخاطبها كما يخاطب سواها ... ومن ذلك قول الأعشى : [7]

أَرْمِي بِهَا البِيْدَ إذَا هَجَرَتْ وَأنْتَ بَيْنَ القَرِوُ والعَاصِرِ

فقال : أنت , وهو يريد نفسه ... ومثل ذلك قوله : [8]

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أيُّهَا الرَّجِلُ

فقال : ودع , فخاطب نفسه كما يخاطب غيره ... قال أبو الحسن : وهو أجود في المعنى)) [1] .

---

(1)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 100 , والكشف والبيان : 1 / 437 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 325 , والتّفسير الكبير : 3 / 33 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 27 .
(2)- المحرّر الوجيز : 2 / 414 .
(3)- معاني القرآن : 1 / 198 .
(4)- الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 473 , ويُنظر : المُحتَسب : 1 / 105 – 106 .
(5)- يُنظر : الخصائص : 2 / 475 – 478 .
(6)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 293 , والمُحتَسب : 1 / 105 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 325 , ومجمع البيان : 2 / 475 – 476 ، والتّفسير الكبير : 3 / 33 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 211 .
(7)- ديوانه / 245 .
(8)- المصدر نفسه / 105 .

وٱحتجّ أبو زُرعة للقراءة بصيغة الأمر إذ قال : إنّ ((التّوفقة بين ذلك , وسائر ما تقدّمه إذ كان جرى ذلك كلّه بالأمر , فقيل : (فٱنظرْ إلى طعامك ... وٱنظر إلى حمارك ... وٱنظر إلى العظام) , وكذلك أيضاً قوله : (ٱعلم أنّ ٱلله) إذ كان في سياق ذلك)) [2] ، فذكر أنّ القراءة بصيغة الأمر توافق ما سبقها من أفعال , فالأفعال قبلها في صيغة الأمر , وعندما يُقرأ (ٱعلم) بصيغة الأمر تجري الآية على سياق واحد , متّصل غير منقطع , فتتوالى بهذا أربعة أفعال أمر , إذ تكرر الفعل (ٱنظر) ثلاث مرات , ورابعها (ٱعلم).

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة (ٱعلم) بهمزة الوصل وسكون آخره يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً الى حدٍّ ما من الوجه الّذي ذكره الطّبريّ ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [3]

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف , ((ورمز الألف في الكتابة العربية يمثّل الهمزة سواء أكانت همزة قطع أم همزة وصل ... وقد أتاح ذلك رواية القراءات الّتي ٱختلفتْ في ذلك مع تحقق شرط موافقة الرّسم فيها)) [4] .

---

(1)- الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 473 .
(2)- حجة القراءات / 144 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 183 , وإبراز المعاني / 366 , والبحر المحيط : 2 / 641 , وتفسير الجلالين / 58 , والإتحاف / 162 .
(4)- رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخيّة ، د. غانم قدوري الحمد / 687 – 688 .

ممّا قُرئ بالجزم بعد لا النّاهية :

في قوله تعالى : ﴿ ◑♑✡❋〰✍ 🕮❐❻⬀ᓚ◪▣▫✡❐◷⌨◪
✂❂❷⓿⌖❐✡◆⓿✐❸ ✂⌘☺❷❸⊕❐⬚ ⌕⏍◸◪⬩⬂◙〰〰♑◬
☎❐◆⬩⬩ ⍥➔○⬄★◆⍥⇖ ⇖◆⌶⇳ 🕮❐◷⇖◆❐◷▣✐
✂〰🖳⬂♍❐⬩⬀⑩⚐✐ ﴾ [سورة البقرة الآية 119] قرأ نافع (لا تَسألْ) بفتح التّاء وجزم اللام , وقرأ الباقون من السّبعة (لا تُسألُ) بضم التّاء ورفع اللام [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَتُسْألُ ضَمُّوا التّاء واللامَ حَرَّكُوا   بِرَفْعٍ (خـُ)لُوداً وَهْو مِنْ بَعْدِ نَفْيِ لا

فرمز للقرّاء السّبعة كلّهم سوى نافع بحرف (الخاء) من (خلود) [3] , ونسب لهم قراءة (لا تُسألُ) بضمّ التّاء ورفع اللام من بعد لا النّافية , وتُحمَل القراءة الأخرى على النّقيض , والضمّ ضدّه ـ عند الشّاطبيّ ـ الفتح , والتّحريك ضدّه السّكون [4] , فالقراءة الأخرى بفتح التّاء , وجزم اللام , وهي قراءة نافع .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع فذكر وجهين :

أوّلهما : ((أنْ يكونَ (ولا تُسألُ) في موضع الحال , أي : أرسلناك غير مسؤول عن أصحاب الجحيم)) [5] ، ويعني هذا أنّ الواو في (ولا تُسألُ) واو الحال , و(لا) نافية غير عاملة , و (تُسألُ) فعل مضارع مرفوع مبنيّ للمجهول , والجملة الفعليّة : لا تُسألُ عن أصحاب الجحيم في موضع نصب إذ عُطِفتْ على الحال , فأشركتْ به , وهي حال من الكاف في أرسلناك ، والجملة المعطوفة على المفرد ينبغي

(1)- يُنظر : السّبعة / 169 , والتّيسير / 76 , والنّشر : 2 / 166 , وتقريب النّفع في القراءات السّبع / 115 .
(2)- حرز الأماني / 114 , وفتح الوصيد : 2 / 37 , وشرح شعلة / 169 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 246 ، 249 ، وصحيفة (8) من هذا البحث .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 37 .

أنْ تؤولَ بالمفرد ؛ لذا أوّلها السّخاويّ بـ : غير مسؤول عن أصحاب الجحيم , والمعنى في هذا الوجه : أنّ الإرسال حصل في حال كون الرّسول غير مسؤول , فهو غير مسؤول وقت الإرسال , ولا يمتنع مجيء الحال ملازمة لصاحبها [1] في وقت الإرسال وبعده . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ قوله : ((وتحتمل أنْ تكونَ في موضع رفع على الأستئناف , والتّقدير : ولست تُسألُ , فلذلك قال : ((خلوداً)) [4] أشار به الى دوام هذا المعنى)) [5] ، فالواو في هذا الوجه أستئنافيّة , وجملة (لا تُسألُ عن أصحاب الجحيم) جملة مستأنفة , وهذا يعني : أنّها جملة لا محلّ لها من الإعراب [6]. وقدّر السّخاويّ : ولست تُسأل ؛ لإيضاح المعنى فحسب , ولا يلزم هذا التّقدير من جهة قواعد النّحو . والمعنى في هذا الوجه : أنّك لا تُسألُ على كلّ حال , ولا يتقيّد أنتفاء السّؤال بوقت الإرسال ؛ لذا عبّر الشّاطبيّ عنها بكلمة (خلوداً) ؛ ليدلّ على خلود أنتفاء السّؤال , وهذا ما أوضحه السّخاويّ . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [7] , وقريب منه ما ذكره بعدهدد من العلماء [1] .

---

(1)- يُنظر : شرح اللمع في النحو / 75 ، والمقتصد في شرح اللإيضاح : 1 / 682 .
(2)- يُنظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 153 , ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 176 , والحجة للقرّاء السّبعة :1 / 377 , وحجة القراءات / 112 , والمُكتفى في الوقف والأبتدا / 128 , والتّبيان في تفسير القرآن : 1 / 437 , وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزّجّاج : 3 / 822 , والمحرّر الوجيز : 1 / 468 , ومجمع البيان : 1 / 251 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 120 – 121 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 110 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 170 , والجامع لأحكام القرآن : 2 / 92 , والبحر المحيط : 1 / 589 , وفتح القدير : 2 / 37 , والتّحرير والتّنوير : 1 / 673 .
(4)- يعني قول الشاطبيّ في عجز بيت الشاطبيّة المذكور آنفاً .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 37 .
(6)- يُنظر : مغني اللبيب : 2 / 500 .
(7)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 75 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 1 / 563 , ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 176 , والحجة في القراءات السّبع / 87 , والحجة للقرّاء السّبعة :1 / 377 , وحجة القراءات / 112 , والكشف والبيان : 1 / 183 , والمُكتفى في الوقف والأبتدا / 128 , وتفسير الماورديّ : 1 / 180 , والتّبيان في تفسير القرآن : 1/ 437 , والمحرّر الوجيز : 1 /

يبدو للباحث أنّ الوجه الثّاني أرجح ؛ لأنّ ٱنتفاء السّؤال أكثر ملازمة فيه للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) , فعدم السّؤال فيه بمثابة الخبر عن الرّسول , في حين أنّه حال في الوجه الأوّل , ولا خلاف في أنّ الخبر أكثر ملازمة من الحال , ويؤيد هذا التّرجيح أنّ (لا) تفيد نفي ما يُستقبل [2] , فعدم السّؤال منتفٍ في المستقبل لا في وقت الإرسال ، ويعضد هذا قراءة عبد الله بن مسعود (ولن تسألَ) [3] .

أمّا قراءة الجزم فقد وجهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : ((أنْ يكون نفياً معنوياً , وذلك على مارُوي أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال : (ليت شعري ما فعل أبواي) [4] , فأنزل ذلك)) [5] ، و (لا) في هذا ناهية جازمة , والفعل (تَسألْ) مبني للمعلوم ههنا , وجُزم ؛ لدخول لا النّاهية عليه , وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود على الرّسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهو في هذه القراءة فاعل السّؤال , على خلاف القراءة السّابقة الّتي كان فيها مسؤولاً لا سائلاً , ومن الواضح الجلي أنّ السّخاويّ تجنب كون النّهي حقيقياً في هذا الوجه .

صيغة النّهي الصّريح (لا تفعل) بجزم الفعل , أمّا إذا رُفِع الفعل فالكلام عندئذٍ نفي لا نهي , وتختصّ (لا) النّاهية بالأفعال فتجزمها [6] , ولا يُجزم إلاّ الفعل المضارع , يقول سيبويه : ((ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة

---

468 , ومجمع البيان : 1 / 251 , والتّفسير الكبير : 2 / 28 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 110 .

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 17 , والبحر المحيط : 1 / 589 , وتفسير القرآن العظيم : 1 / 162 , والإتحاف / 146 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 1 / 164 .

(2)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 117 , والمُقتضب : 1 / 185 .

(3)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 75 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 1 / 564 , والحجة في القراءات السّبع / 87 , ومعجم القراءات القرآنيّة : 1 / 107 .

(4)- هذا الحديث ضعيف وغير موجود في كتب الصحاح ، وقد طعن فيه عدد من العلماء . يُنظر : التّفسير الكبير : 2 / 28 – 29 , وتفسير القرآن العظيم : 1 / 162 , والدّرّ المنثور ، جلال الدين السيوطيّ : 1 / 111 , وتفسير المنار : 1 / 359 , والقراءات المتواترة وأثرها في الرّسم القرآنيّ والأحكام الشرعيّة / 167 .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 37 .

(6)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 8 , والمُقتضب : 2 / 44 , و : 2 / 135 .

للأسماء , كما أنّ الجرّ لا يكون إلاّ في الأسماء . والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء , فليس للأسم في الجزم نصيب , وليس للفعل في الجرّ نصيب , فمِن ثمّ لم يضمروا الجازم , كما لم يضمروا الجارّ , وقد أضمره الشّاعر؛ شبّهه بإضمارهم (ربّ) و(واو) القسم في كلام بعضهم)) [1] ، فإضمار الجازم الّذي يجزم فعلاً واحداً مختصّ بضرورة الشّعر , ولذلك لا يجوز إضمار لا النّاهيّة .

وقد يخرج النّهي عن غرضه الأصليّ , فيدلّ على أغراض أخرى كالدّعاء والألتماس والتّهديد والتّمني وغيرها [2] , وجلّ هذه الأغراض هي أغراض مجازيّة , خرجتْ عن المعنى الحقيقيّ للنّهي , وقد ذهب السّخاويّ في هذا الوجه إلى أنّ النّهي قد خرج عن غرضه الحقيقيّ في هذه القراءة إلى غرض مجازيّ إذ أفاد النّهي عنده معنى النّفي , أي : أنّ الجملة الإنشائيّة ههنا أفادتْ معنى الجملة الخبريّة , فأضحى المعنى بهذا : نفي سؤال النّبي عن أصحاب الجحيم , فالنّبي لا يَسأل عنهم , ولم تفد نهيه عن السّؤال . والمعنى في هذا الوجه قريب من معنى قراءة الرّفع .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((أنْ يكونَ لفظه النّهي , ومعناه تفخيم الأمر وتعظيمه , كما يقول القائل : لا تسأل عن زيد , يعني أنّه قد صار إلى أعظم ممّا تظنّ من خيرٍ أو شرٍّ)) [3] ، و (لا) في هذا الوجه ناهية أيضاً , والفعل بعدها مبنيّ للمعلوم وجُزِم بلا , فأشبه الوجه السّابق من ناحية الإعراب , بَيدَ أنّه خالفه من ناحية المعنى , فالغرض من النّهي ههنا التّفخيم والتّعظيم , وأنْ يفهمَ المخاطب أنّ أمر هولاء قد وصل إلى حدٍّ عظيم من الشّرّ أو الخير , والمراد في هذه الآية أنّهم وصلوا إلى حدٍّ عظيم من الشّرّ ، يدلّ على هذا وصفهم بأنّهم أصحاب الجحيم , وهذا الوصف يدلّ على الشّرّ لا على الخير . وقد يأتي هذا التركيب ليدلّ على الخير في نحو قولك : لا تسأل عن عاقبة الرّجل الكريم . وهذا من الأغراض

---

(1)- كتاب سيبويه : 3 / 9 , ويُنظر : الأصول في النّحو : 2 / 156 .
(2)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 326 , ومعاني النّحو : 4 / 7 – 8 , والأمر والنّهي عند علماء العربيّة والأصوليّين ، د. ياسين جاسم المحيمد / 188 – 191 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 37 .

البلاغيّة الشّائعة في كلام العرب قديماً وحديثاً , وهي مستعملة حتّى يومنا هذا , كأنْ تسأل عن زيد , فيجيبك المُجيب بإسلوبٍ مميز : لا تسأل عن زيدٍ , أو لا تخفْ على زيد وخفْ على نفسك , بلغة فصيحة , أو لهجة عاميّة دارجة , والمراد بهذين الجوابين بيان عظمة ما وصل إليه المسؤول عنه من خير أو شرّ .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الجزم , قال الفرّاء : ((وقرأها بعض أهل المدينة جزماً , وجاء التّفسير بذلك , إلاّ أنّ التّفسير على فتح التّاء على النّهي)) [1] ، ويبدو أنّه أراد أنّ النّهي باقٍ على حقيقته , ولم يخرج عنها الى غرض مجازيّ , وهذا الوجه أكثر وضوحاً عند الطّبريّ إذ قال : ((وقرأ ذلك بعض أهل المدينة : (لا تسألْ) جزماً بمعنى النّهي ... ومعنى ذلك قراءة هؤلاء : أنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً لِتُبلّغ ما أُرسلتَ به , لا لتسأل عن أصحاب الجحيم , فلا تسأل عن حالهم)) [2] ، فهو عنده نهي للرّسول عن السؤال عن أصحاب الجحيم , وذكر هذا الوجه بعدهما عدد من العلماء [3] . منهم الزّمخشريّ الّذي بيّن أنّ النّهي الحقيقيّ يمكن أنْ يدخله معنى التّعظيم , ((ووجه التّعظيم أنّ المستخبر يجزع أنْ يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته فلا تسأله , ولا تكلّفه ما يضجره , وأنت يا مستخبر لا تقدر على ٱستماع خبره ؛ لإيحاشه السّامع وإضجاره , فلا تسأل)) [4] , وربّما أخذ الفخر الرّازيّ عن الزّمخشريّ من دون أن يُشير إذ قال : ((ووجه التّعظيم أنّ المسؤول يجزع أنْ يجري على لسانه ما هو فيه

(1)- معاني القرآن : 1 / 75 .
(2)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 1 / 563 .
(3)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 176 , والحجة في القراءات السّبع / 87 , ومعاني القراءات / 60 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 378 , وحجة القراءات / 111 , والكشف والبيان : 1 / 183 , والتّبيان في تفسير القرآن : 1 / 436 , والكشّاف : 1 / 208 – 209 , والمحرّر والوجيز : 1 / 468 , ومجمع البيان : 1 / 251 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 110 .
(4)- الكشّاف : 1 / 209 .

لفظاعته , فلا تسأله , ولا تكلّفه ما يضجره , أو أنت يامستخبر لا تقدر على ٱستماع خبره لإيحاشه السّامع وإضجاره , فلا تسأل)) [1] .

وجوّز الزّجّاج ((أنْ يكونَ النّهي لفظاً , ويكونَ المعنى على تفخيم ما أُعِدّ لهم من العقاب , كما يقول لك القائل الّذي تعلم أنت أنّه يجب أنْ يكونَ مَن تسأله عنه في حال جميلة , أو حال قبيحة , فتقول : لا تسأل عن فلان , أي : قد صار الى أكثر ممّا تريد)) [2] ، فخرج بالنّهي عن غرضه الحقيقيّ إلى غرض مجازيّ ؛ ليدلّ النّصّ القرآنيّ على معنى تفخيم الحال السّيء وتعظيمه , وما وصل إليه أصحاب الجحيم من درجة شديدة من العقاب . وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج عدد من العلماء [3] . منهم الأزهريّ الّذي كان كلامه قريباً من كلام الزّجّاج وربّما أخذ عنه من دون أنْ يُشير [4] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه , وتوجيهاتهم لقراءة الجزم يتّضح أنّ الوجه الأوّل الّذي ذكره السّخاويّ , أعني : (حملُ النّهي على معنى النّفي) , لم يكنْ السّخاويّ مسبوقاً إليه ، إذ لم أجد فيما ٱطّلعتُ عليه من مصادر ومراجع من ذكره قبله أو بعده , ويبدو أنّ السّخاويّ قد تفرّد بذكر هذا الوجه . أمّا الوجه الثّاني الّذي ذكره , أعني : (حمل النّهي على معنى التّعظيم والتّفخيم) , فقد كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الزّجّاج ومَن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [5].

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ قراءة الرّفع أرجح ؛ لأنّها أفادتْ معنى نفي سؤال النّبي عن أصحاب الجحيم , وهذا ما يتلاءم مع

---

(1)- التّفسير الكبير : 4 / 29 , وربّما أخذ عنه أيضاً من دون أنْ يشير أبو حيان , يُنظر : البحر المحيط : 1 / 589 .
(2)- معاني القرآن وإعرابه : 1 / 176 .
(3)- يُنظر : معاني القراءات / 60 – 61 , والكشّاف : 1 / 209 , والمحرّر الوجيز : 1 / 467 , ومجمع البيان : 1 / 251 , والتّفسير الكبير : 2 / 29 .
(4)- يُنظر : معاني القراءات / 60 – 61 .
(5)- يُنظر : الجامع لأحكام القرآن : 2 / 93 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 137 , والبحر المحيط : 1 / 589 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 275 , والإتحاف / 146 , وفتح القدير : 1 / 170 , وتفسير المنار : 1 / 359 .

الآية الّتي بعدها إذ قال عزّ وجلّ : ﴿ ❒◆◉⬧♊ ✍⬧❷⬀✠⍓⌧⌧🗐 ↖♦✡🖮⍓
✂◉⬧⬂❸◆⌧⬋❑⑩← ❒◆⬧⬧ ✂◉⬧✡❑⏲✹⏲❷♦❽🗐
❍⍓☹✹⌧🗐 ✍⬧😐✹⌛⌧⬈⍓ ✌⌧🖫✹☺♦⌧⬋☠⬀ ﴾ [سورة البقرة من الآية 120] , ويلمح الباحث في هذا النّص معنى إصرار هؤلاء على الكفر , وعدم إسلامهم , وبذلك فهم من أصحاب الجحيم , والرّسول غير مسؤول عنهم , والله أعلم بالصّواب .

ممّا قُرئ بالجزم على أنّه جواب دعاء :

فـــــي قولـــــــه تعـــــــالى : ﴿ ❒◆❍❄❒❼❒⌘ ⇦✍✂◆❻◆❒ ⌶✍✍ ◆❼✍❑❑◆❑❒☺✍✍✂
❽✍↗✂◆❻◆❒ ⌶✍✍ ◆❼✍❑❑◆❑❒☺✍✍✂
✂❀❷✍✍✍◆✍ ❼❒✍❑❑◆❷✍✍✂ ✍✍◆✍✍•◆❒
✍✍◆❿✍✍◆❒ ✍①✍⇦✍✂✂ ⌶✍✍ ❼✍❑ ⇔❑❒♍◆▫
✍✍✂◆↗ ⇧⌶✍✍ ←♈❷◆③◆❒ ✍✍♉⇨❷◆③
✍♌✍◆❻ ↖✍▫✂❒⇨⇧♉✍✂◆❒ ☎ ⌘✍❑⇨❍⇙⇨◆③
◆❻✍❶✍✍ ﴿ [سورة مريم الآيتان 5 – 6] قرأ أبو عمرو والكسائيّ (يرثْنِي و يرثْ) بجزم الفعلين , وقرأ الباقون من السّبعة (يرثُني ويرثُ) برفعهما [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَحَرْفَا يَرِثْ بِالجَزْمِ (حُ)لْوُ (رِ)ضاً وَقُلْ خَلَقْتُ خَلَقْنَا شَاعَ وَجْهاً مَجَمَّلا

فرمز لأبي عمرو بحرف (الحاء) من (حلو) , ورمز للكسائيّ بحرف (الرّاء) من (رضاً) [3] , ونسب لهما قراءة (يرثْ) بالجزم في الفعلين ؛ ودلّ على أنّه قصد الفعلين تثنيته لفظ (حرفا) . وتُحمل القراءة الأخرى على النّقيض , والجزم عنده ضدّه الرّفع [4] , فالقراءة الأخرى برفع الفعلين (يرثُني ويرثُ) .

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 407 , والتّيسير / 148 , والنّشر : 2 / 238 , وتقريب النّفع في القراءات السّبع / 173 .
(2)- حرز الأماني / 173 , وفتح الوصيد : 2 / 351 , وشرح شعلة / 297 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 246 .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع إذ قال : ((والرّفع لأنّه صفةٌ , أي : ولياً وارثاً ، كقولك : رأيت رجلاً يضحك)) [1] ، فجعل (يرثني) صفة لـ (ولياً) , و (ولياً) مفعول به للفعل هَبْ , وقد ٱشتملت الجملة الفعلية على ضمير يربطها بالموصوف , وهو ضمير مقدّر في محل رفع فاعل وتقديره (هو) , فأفاد هذا الوجه أنّ زكريا (عليه السلام) دعا الله أنْ يهب له ولياً صفته أنّه يرث زكريا ويرث آل يعقوب , ولا ينعت بالجملة إلاّ النّكرة [2]. وكان هذا الوجه الذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [3] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4].

أمّا قراءة الجزم فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال ((لأنّه مجزومٌ على الجواب)) [5] ، جُزِم الفعلان في هذه القراءة , لوقوع الأوّل منهما في جواب الدّعاء , وعُطِف الثّاني عليه , والمعنى في هذا الوجه يقارب معنى الجزاء , حين تقول : إنْ تهب لي ولياً يرثْني ويرثْ من آل يعقوب ، وكأنّ تحقق الوراثة جزاء الهبة ومحصلتهما . يجزم جواب الدّعاء في مواطن جزم جواب الأمر , وينصب جوابه في مواطن نصب جواب الأمر أيضاً . ويدل جزم جواب الطّلب بأنواعه على وجود معنى الشّرط ((وإنّما ٱنجزم هذا الجواب كما ٱنجزم جواب إنْ تأتني , بإنْ تأتني ؛ لأنّهم جعلوه

---

(1)- المصدر نفسه : 2 / 351 .
(2)- يُنظر : شرح اللّمع في النّحو / 104 , والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 911.
(3)- يُنظر : مجاز القرآن : 2 / 1 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 8 / 309 , ومعاني القرآن وإعرابه : 3 / 261 , وإعراب القرآن للنّحاس : 2 / 303 , ومعاني القراءات / 281 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 115 , وحجة القراءات / 438 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 450 , والتّبيان في تفسير القرآن : 7 / 103 , والملّخص في إعراب القرآن / 344 , والكشّاف : 3 / 7 , والمحرّر الوجيز : 9 / 430 , والبيان في غريب إعراب القرآن :2 / 120 , والتّبيان في إعراب القرآن 2 / 866 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 297 , وإبراز المعاني / 581 , والجامع لأحكام القرآن : 11 / 81 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 43 , والبحر المحيط : 7 / 241 , وإرشاد العقل السّليم : 4 / 545 , والإتحاف / 297 , وفتح القدير : 3 / 399 .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 351 .

معلّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء , كما أنّ إنْ تأتني غير مستغنية عن آتك .

على ضوء ما تقدّم يتبيّن أنّ المعنى في هذا الوجه : أنّ تحقق الوراثة مشروط بتحقق هبة الولي , فلا وراثة من دون هبة , فهو يشبه قولك في الجزاء : إنْ تهبْ لي ولياً يرثْني , فالجزم يمثل وعداً بالوارثة , أو ما يشبه الوعد , ((وليس ذلك ضماناً مطلقاً , ولا وعداً واجباً , إنّما معناه إنْ لم يوجدْ لم يجبْ , وهذه طريقة الشرط والجزاء))(1) .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الجزم إذ قال الفرّاء : ((والجزم الوجه ؛ لأنّ (يرثني) من آية سوى الأولى , فحسن الجزاء ... وإذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوّله الياء ، والتّاء ، والنّون ، والألف كان فيه وجهان : الجزم على الجزاء والشّرط , والرّفع))(2) ، ويبدو للباحث أنّ وقوع الفعل في أوّل الآية لا صلة له بترجيح وجه الجزم , فقد وردت الصفة في أوّل آية في مواضع عدة من النّصّ القرآنيّ , نحو ما ورد في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة الآيتان 2 - 3] ، فالأسم الموصول صفة للمتّقين , ولم يمنع وقوعه في أوّل الآية من كونه صفة , بل نجد أنّ الصّفات قد تتابعتْ وتكررتْ في فاتحة الكتاب , وقد وقع عدد منها في أوّل الآية , في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الفاتحة الآيات 2 – 4] ، إذ إنّ (الرحمٰن) صفة ثانية لله , و (مالك) صفة ثالثة , وقد وقعتا في أوّل الآية , من دون أنْ يمنعَ

(1)- شرح المفصّل : 7 / 48 .
(2)- معاني القرآن : 2 / 161 – 162 , ويُنظر : 1 / 158 .

ذلك من كونهما صفتين ؛ لذا لا يترجّح الجزم لوقوع (يرثني) في أوّل آية . وذكر الفرّاء أنّ الجزم على الجزاء والشّرط . وقريب ممّا ذكره الفرّاء ما ذكره أبو عبيدة والطّبريّ . بَيدَ أنّهما لم يرجحا الجزم [1] .

وعلل النّحاس : الجزم بأنّ ((جواب الأمر عند النّحويّين فيه معنى الشّرط والمجازاة . تقول : أطع ٱللّه جلّ وعزّ يدخلك الجنة , والمعنى إنْ تطعْه يدخلك الجنة)) [2] ، ويبدو أنّه وافق الخليل والمبرّد في أنّ الجزم على معنى الشّرط لا بتقديره , وهذا ظاهر كلام عدد من العلماء بعد النّحاس [3] .

وقال الزّجّاج : ((ويُقرأ بالجزم : (يرثْني ويرثْ مِن آل يعقوب) على جواب الأمر)) [4] ، فجعل الجزم على جواب الأمر , من دون أنْ يبيّنَ جازمه , وذكر الأمر بدلاً من الدّعاء , لأنّه راعى صيغة الفعل , فهي صيغة فعل الأمر , وإنْ لم يكنْ أمراً في المعنى , وذكر هذا الوجه بعده كلّ من الأزهريّ والطّوسيّ [5].

وقال الثّعلبيّ : ((بالجزم فيهما على جواب الدّعاء)) [6] ، فراعى المعنى ، وذكر الدّعاء بدلاً من الأمر , بَيدَ أنّه لم يفصّل القول , ويبدو هذا الوجه حسناً لا غبار عليه من جهة المعنى والنّحو , وذكره بعد الثعلبيّ عدد من العلماء [7] . منهم مكي بن أبي طالب الّذي ٱستعمل لفظ الطّلب بدل الدّعاء [8] . و (الطّلب) يحتمل الأمر والدّعاء وغيرهما .

وقال أبو البركات الأنباريّ : ((فالجزم على جواب الأمر , وهو في الحقيقة جواب شرط مقدّر , وتقديره : هب لي إنْ تهبْ لي يرثْ)) [9] ، فجعله مجزوماً في

---

(1)- يُنظر : مجاز القرآن : 2 / 1 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 8 / 309 .
(2)- إعراب القرآن : 2 / 303 .
(3)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 235 – 236 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 115 , وحجة القراءات / 438 .
(4)- معاني القرآن وإعرابه : 3 / 261 .
(5)- يُنظر : معاني القراءات / 281 , والتّبيان في تفسير القرآن : 7 / 103 .
(6)- الكشف والبيان : 4 / 167 .
(7)- يُنظر : المُلخص في إعراب القرآن / 343 – 344 , والكشّاف : 3 / 7 , والتّفسير الكبير : 7 / 507 – 508 .
(8)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 450 .
(9)- البيان في غريب إعراب القرآن :2 / 120 .

جواب الأمر , وجازمه شرط مقدّر , ولم يذكر هذا الوجه بعد الأنباريّ ــ على حدّ ما اطّلعتُ عليه من مصادر ــ أحد ممّن سبقوا السّخاويّ .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الجزم يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الثّعلبيّ ومن تابعه إلى حدٍّ ما , ولم أجد لهذا الوجه ذكراً عند العلماء بعد السّخاويّ .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ قراءة الرّفع أرجح ؛ لأنّ سياق الآية يدلّ على أنّ (يرثني) صفة للولي , وليس جزاء عن هبة الولي , ولا أظنّ نبي الله زكريا (عليه السلام) أراد معنى : إنْ تهبْ يرثْ بل أنّه أراد ولياً صفته أنّه يرث ، ولا سيما أنّه كان محروماً من الولد ، فطلب من الله تعالى أن يرزقه الولد الّذي تكون فيه صفة الوراثة , والله أعلم بالصّواب .

ممّا قُرئ بالجزم على أنّه معطوف على موضع الجزاء :

فـــــــــي قولـــــــــه تعـــــــــالى : ﴿ ☎✂❒←⑨⬀⌛➔✍ ♌♑❶ ☎ "❻♎♎ ✍❍☺♎➔♎♐♦▫ ♎💣⏲♦🕭🖂⑨❍⏲๑✍✂ ✍🖂♎❑➔✍✍♦➔✍◆❒ ✍🖂♎❑➔▦✍②➔✍ ♌♑❶◆❒ ⬀☠➔⌛⅄๑ ⮜❸⬀❷🖂⌘ ◆❑←♍♦▫ ◆↗✎✂◆❷♦❶➔▦⬂๑✍✂ ♊♎♓✍ ☠➔⌛♐◆↖ ↖❷♎♏▦♦▤↖❸◆❒ ▤ ♊♎☺♑✍ ✦✎✍✂◆❒ ▤ ⬀☠➔⌛♎✍✍◆★♐♒⓪🖂♋ ✍♦➔✍✍🖂☺✍➔▦🖂☺♑❷❸⮜ ⌘⌛🖂❑◆ ﴾ [سورة البقرة الآية 271] قرأ حمزة ونافع والكسائيّ (نكفرْ) بنون المضارعة وجزم الفعل , وقرأ ٱبن كثير , وعاصم برواية أبي بكر , وأبو عمرو (نكفرُ) بنون المضارعة ورفع الفعل [1] . وقيل : إنّ قراءة نافع (نكفرُ) بنون المضارعة ورفع الفعل ، وقرأ ٱبن عامر ، وعاصم برواية حفص (يكفر) بياء المضارعة ورفع الفعل [2] . والمشهور أنّ قراءة الجزم هي قراءة حمزة ونافع والكسائيّ , وأنّ قراءة الرّفع ــ بغضّ النّظر عن حرف المضارعة ــ هي قراءة الباقين من السّبعة . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيت الشّاطبيّة إذ قال : [3]

---

(1)- يُنظر: السّبعة / 191 , والتّيسير / 84 , والنّشر : 2 / 178, وتقريب النّفع في القراءات السّبع / 122 .

(2)- يُنظر : السّبعة / 191 .

(3)- حرزالأماني / 122 , وشرح شعلة / 187 , وورد البيت بـ (نكفر) بالنّون في فتح الوصيد : 2 / 98 , وإبراز المعاني / 376 , وبالنّون يتبيّن حرف المضارعة في القراءتين من دون الحمل على النّقيض .

وَيَا وَيُكَفِّرْ (عَـ)نْ (كِـ)رَامٍ وَجَزْمُهُ (أَ)تَى (شَـ)افِياً وَالغَيْرُ بِالرِّفْعِ وُكِّلَا

فرمز لحفص بحرف (العين) من (عن) , ورمز لأبن عامر بحرف (الكاف) من (كرام) , ونسب لهما قراءة (يكفر) بياء المضارعة , ورمز لنافع بحرف (الهمزة) من (أتى) , ورمز لحمزة والكسائيّ معاً بحرف (الشّين) من (شافيا) [1] , ونسب لهولاء الثّلاثة قراءة جزم الفعل ــ بغضّ النّظر عن حرف المضارعة ــ وقد صرّح الشّاطبيّ بأنّ قراءة (الغير بالرّفع) . أمّا حرف المضارعة فيُحمَل على النّقيض , وٱقتضى منهج الشّاطبيّ أنْ تكون الياء ضدّ النّون [2] , فتكون القراءة الأخرى بنون المضارعة .

وجّه السّخاويّ قراءة الرّفع إذ قال : ((والرّفع على معنى : ونحن نكفر , أو والله يكفر , وفي قراءة النّون يقع الإفراد بعد لفظ الجمع وقبله ؛ لأنّ المعنى : ونحن نكفر , وٱلله بما تعملون خبير , وذلك جائز إذا كان الجمع للتّفخيم والعظمة)) [3] ، ويعني هذا أنّ جملة يكفر ــ أو نكفر ــ عنكم من سيئاتكم جملة مستقلة بذاتها , ويمثل الفعل بداية كلام مستأنف والجملة الفعليّة خبر عن مبتدأ محذوف , والتّقدير : وٱلله يكفر , أو نحن نكفر عنكم من سيئاتكم , والمبتدأ في الصّورتين ــ أعني صورة الافراد والجمع ــ يعود عند السّخاويّ على الله عزّ وجلّ , والغرض من الجمع التّفخيم والتّعظيم . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاريّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [4] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [1] .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 249 ، وصحيفة (8) من هذا البحث .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 99 .
(4)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 94 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 481 , وحجة القراءات / 147 – 148 , والكشف والبيان : 1 / 458 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 141 , والكشّاف : 1 / 345 , والمحرّر الوجيز : 2 / 463 , ومجمع البيان : 2 / 495 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1/ 178 , والتّفسير الكبير : 3 / 33 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 222 .

أمّا قراءة الجزم فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : (((وأتى الجزم شافيا) ؛ لأنّه معطوف على الجزاء , فدخل تكفير الذّنوب في ثواب الصّدقة ؛ لأنّه عُطِف على موضع الفاء في قوله : ﴿ ⬀✠➔⌛⅄⌂ ⋖❸⬀❷⊠⌘ ◆❑←♍♦▫ ⬀✠➔⌛⅄⌂ ﴾ , وهو جزم لجواب الشّرط ؛ لأنّه لو قال : وإنْ تخفوها يكن أعظم , لجزم)) [2] ، فبدأ بتعليل وجود عبارة (وأتى شافياً) في بيت الشّاطبيّة المذكور آنفاً , ثمّ شرع بالحديث على وجه هذه القراءة , وجعل الفعل (يكفر) معطوفاً على جواب الجزاء , أعني : جملة فهو خير لكم , وعدّ موضع الفاء ههنا الجزم , إذ لو جاء في غير القرآن : وإنْ تخفوها يكنْ أعظم , لجزم الفعل (يكنْ) في هذا الموضع , فٱستدلّ السّخاويّ بهذا على أنّ موضع الفاء الجزم , وبّما أنّ الواو تفيد التّشريك دلّ هذا الوجه على أنّ التّكفير داخل في جواب الشّرط وجزائه , فيكون جزاء الإخفاء أمرين : أوّلهما : كونه خيراً للمُخفِي , والثّاني : تكفير بعض السّيئات , إذ أفادتْ (من) ههنا معنى التّبعيض [3] .

جواب الشّرط على ضربين , إذ ((لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء ... وأمّا الجواب بالفاء فقولك : إنْ تأتني فأنا صاحبك , ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا يتمّ)) [4] ، فلا يصحّ ٱستعمال غير الفاء في هذا الموضع , ومحلّها الجزم , وجوّز النّحاة العطف على هذا الموضع , أعني : موضع الفاء وهو الجزم , فيُجزَم ما عُطِف عليها بمراعاة الموضع والمحل الإعرابيّ , ويدلّ جزم الفعل يكفر في الآية الكريمة موضوع الحديث على دخوله في جواب الشّرط , فهو جزء مِن جزاء إخفاء الصّدقات , وبهذا فهو لا يشمل من أبدى الصّدقات بل هو خاص بمن أخفاها , على

---

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 187 , وإبراز المعاني / 376 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 226 , والبحر المحيط : 2 / 692 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 460 , وفتح القدير : 1 / 365 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 1 / 363 .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 98 – 99 .

(3)- يُنظر : الجنى الداني / 309 ، ومغني اللبيب : 1 / 420 .

(4)- كتاب سيبويه : 3 /63 , ويُنظر : المقتضب : 2 / 49 , 59 .

خـلاف قـراءة الرّفـع الّتـي دلّت علـى أنّ تكفيـر بعـض السّـيئات جـزاء لمـن أبـدى الصّدقات ولمن أخفاها .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة الجزم , إذ قال الطّبريّ : بـالجزم ((يعنـي : وإنْ تخفوهـا وتؤتوهـا الفقـراء نكفـر عنكم مِن سيئاتكم , بمعنى مجازاة الله عز وجلّ مُخفِي الصّدقة بتكفير بعض سيئاته بصدقته التـي أخفاهـا ... وإذا قُرئ كـذلك , فهـو مجـزوم علـى موضـع (الفـاء) فـي قولـه : ﴿ ◆❑←♑♦▫ ⌘⌧❷⬀❸≺ ◙♈⌛→⬀☠ ﴾ ؛ لأنّ الفاء هنالك حلّت محلّ جواب الجزاء)) [1] ، فكان توجيهه على شقين ٱعتنـى فـي الشّقّ الأوّل بـالمعنى , فذكر أنّ الجزم يعنـي إنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء نكفر عنكم من سيئاتكم , فكأن المراد وجود جملتي شرط , وفـي الشّقّ الثّاني من توجيهه صبّ عنايته على الإعراب , فجعل الجزم على العطف على موضع الفاء الّتي حلّت محلّ جواب الشرط .

وقال الزّجّاج : ((وأجاز الجزم على موضع : فهو خير لكم ؛ لأنّ المعنـى : يكنْ خيراً لكم)) [2] ، فجعل (نكفر) معطوفاً على موضع الفاء من جملة فهو خير لكم , فموضعها الجزم , ودلّ على أنّ موضعها الجزم ـ عند الزّجّاج ـ أنّك لو حذفتَ الفاء , وجئتَ بدلها بالفعل لجُزِم هذا الفعل , إذ إنّك لو قلتَ : إنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء يكنْ خيراً لكم , لتعيّن جزم (يكنْ) . وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج عدد من العلماء [3] .

وقـال ٱبـن خالويـه : ((والحجـة لمـن جـزم : أنّه عطفـه علـى قولـه : ﴿ ❑◆◑♌ ✍→②⬀▦→❑♎⌧ ﴾ ، فجعل التّكفير مع قبول الصّدقات)) [4] . ومـن اللافـت للنّظـر فيمـا قالـه ٱبـن خالويـه , أنّه جعل جملـة (نكفـر عنكم سيئاتكم) معطوفة على جملة (وإنْ تخفوها) , ولم يعطفها على جملة (فهو خير لكم)

(1)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 93 – 94 .
(2)- معاني القرآن وإعرابه : 1 / 302 .
(3)- يُنظر : معاني القراءات / 89 , والحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 481 , وحجة القراءات / 148, وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 3 / 929 , والمحرّر الوجيز : 2 / 463 , والتّفسير الكبير : 3 / 33 .
(4)- الحجة في القراءات السّبع / 102 .

، أو على موضع الفاء , وأظنّه كان مصيباً بهذا , فيكون التقدير : إنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم إنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء يكفر عنكم من سيئاتكم ، وأغنت الواو عن إعادة ذكر حرف الشرط وفعله ، فجعل العطف ههنا من باب عطفه جملة شرطيّة على جملة شرطيّة , وليس بعطف جملة على جملة جواب الشّرط , ويبدو للباحث أنّ هذا الوجه لا غبار عليه , ويتخلص من التّأويل والتّعليل الّذي اعتمده العلماء الآخرون , ولم يضطر لجعل موضع الفاء الجزم .

وقال الثّعلبيّ : ((بالنّون والجزم معاً على الفاء الّتي في قوله : ﴿ ◆❑←♈♦▫ ⌘⌧❷⬀❸⮜ ๏⅄⌛→⬀ ﴾ ؛ لأنّ موضعها جزم الجزاء)) [1] ، فجعل العطف على موضع الفاء , وموضعها الجزم , ولم يبيّن علّة إعطاء الفاء موضع الجزم , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [2].

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة الجزم يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الزّجّاج ومن تابعه , بَيد أنّ السّخاويّ كان أكثر وضوحاً من الزّجّاج , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [3] .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربيّة , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف . وتبقى مسألة التّرجيح مسألة معنى وتفسير , لا مسألة نحو وإعراب , إذ إنّ المراد بقراءة الرّفع أنّ الله يكفر مِنْ سيئات مَنْ أبدى الصّدقات ومِنْ أخفاها , وتدلّ قراءة الجزم على أنّ الله يكفر من سيئات من أخفى الصّدقات فحسب , ولا يشمل من أبداها , والله أعلم بالمعنى المراد .

---

(1)- الكشف والبيان : 1 / 458 .

(2)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 141 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2/ 352 , والكشّاف : 1 / 344 , ومجمع البيان : 2 / 495 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 178 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 222 .

(3)- يُنظر : شرح شعلة / 187 , وإبراز المعاني / 376 , والبحر المحيط : 2 / 692 , وتفسير الجلالين / 61 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 460 , وفتح القدير : 1 / 365 , والتّحرير والتّنوير : 2 / 538 .

الفصل الثّالث

الحروف

المبحث الأوّل : **أحرف مختصّة بالأسماء** .

ممّا قُرِىء بـ (إنّ) المكسورة الهمزة .

ممّا قُرِىء بـ (اللام) الخافضة .

ممّا قُرِىء بـ (مِن) الخافضة .

المبحث الثّاني : **أحرف مختصّة بالأفعال**

ممّا قُرِىء بـ (إنْ) الشّرطية .

ممّا قُرِىء بـ (لام) كي .

ممّا قُرِىء بـ (ما) المصدريّة.

المبحث الثّالث : **أحرف غير مختصّة** .

ممّا قُرِىء بهمزة الأستفهام .

ممّا قُرِىء بـ (ألاَ) التنبيه .

ممّا قُرِىء بـ (أو) الّتي تفيد الإبهام .

المبحث الأوّل : أحرف مختصّة بالأسماء

ممّا قُرئ بـ (إنّ) المكسورة الهمزة :

فـي قولـه تعـالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة آل عمران الآية 49] قرأ نـافع : (إنّي أخلق) بكسر همزة (إنّ) , وقرأ الباقون من السّبعة (أنّي أخلق) بفتح همزة (أنّ) [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في عجز بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

نُـعَلّـِمُهُ بِالـيَاءِ نَـصُّ أئَـمَّةٍ وَ بِالْكَسْرِ أَنِّي أخْلُقُ (اً)عْتَادَ أفْصَلاَ

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 206 , والتّيسير / 88 , والكافي في القراءات السّبع / 93 , والنّشر : 2 / 180 .

(2)- حرز الأماني / 125 , وفتح الوصيد : 2 / 120 , وورد في الشّطر الأوّل في متن حرز الأماني (نصّ أئمة) بدلاً من (نصّ أئمة) ، وأظنّه تحريفاً . وورد البيت في شرح شعلة / 194 , بـ (يعلمه) بدلاً من (نعلمه) ، والنّون أدلّ على القراءة الأخرى .

فرمز لنافع بحرف (الهمزة) من (ٱعتاد) [1] , ونسب له قراءة (إنّي) بكسر الهمزة , وأورد الشّاطبيّ عبارة (أنّي أخلق) في البيت بصورة فتح الهمزة ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين من السّبعة بفتح الهمزة .

وجّه السّخاويّ قراءة فتح همزة (أنّ) فذكر ثلاثة أوجه :

أوّلها : ((على البدل من قوله : بآية , أي : بأنّي أخلق , فيكون في موضع خفض)) [2] ، فعدّ (أنّ) وما في حيزها بدلاً مِنْ (آية) , و(آية) ههنا ٱسم مخفوض بحرف الخفض (الباء) , وقد تعلّق الخافض والمخفوض بالفعل (جئتُ) , وبما أنّ (أنّ) وما في حيزها بدل من ٱسم مخفوض , فهي تؤول بٱسم مفرد [3] ، محلّه الخفض على البدل , وتفتح همزة (أنّ) وجوباً لوقوعها بدلاً [4] . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [5] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [6] .

والثّاني من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : أنّها ((على البدل من ﴿ 📖❑❄❑❼ ⚠ ⑨⇧ ♉ ⊙⇦ ✌⬅ ▤↗ ☠ ✂ ✍ ★♦ ⑬ ♦❑ 📻 ﴾ ، فيكون في موضع نصب , أي : ويكلّمهم رسولاً بأنّي قد جئتكم بآية)) [7] ، فعدّ (أنّ) الثّانية وما في حيزها بدلاً مِن (أنّ) الأوّلى وما في حيزها , وكأنّه أراد : ويكلّمهم رسولاً بأنّي قد جئتكم بآية بأنّي أخلق لكم مِن الطّين كهيأة الطّير , على نية إسقاط المبدل منه وحذفه ,

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 121 .
(3)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 119 – 120 , والمُقتضب : 2 / 340 , ومعاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ ، تح : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي / 172 .
(4)- يُنظر : المقتضب : 2 / 342 .
(5)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 348 , وإعراب القرآن للنّحاس : 1 / 334 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 21 , والكشف والبيان : 2 / 62 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 160 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 467 , والكشّاف : 1 / 392 , والمحرّر الوجيز : 3 / 127 , ومجمع البيان : 2 / 569 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 104 ، والتّفسير الكبير : 3 / 227 ، والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 262 .
(6)- يُنظر : شرح شعلة / 194 , وإبراز المعاني / 390 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 257 , والبحر المحيط : 3 / 163 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 61 , وفتح القدير : 1 / 430 .
(7)- فتح الوصيد : 2 / 121 .

وأنّي الأولى ههنا في محل نصب على إسقاط حرف الخفض , إذ إنّ الأصل في هذا التّقدير : ويكلّمهم بأنّي , ثمّ أُسقِطت الباء , فنُصِبَ ما بعدها على نزع الخافض , وبما أنّ (أنّ) الثّانية بدل من منصوب ، كان محلها مع ما في حيزها النّصب , ويعني هذا الوجه أنّ مجيء عيسى (عليه السلام) بآية يمثل خلقه من الطين كهيأة الطّير . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [1] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [2] .

والثّالث من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : ((على أنّه خبر ٱبتداء في موضع رفع , أي : هي أنّي أخلق)) [3] ، فعدّ (أنّ) وما في حيزها خبراً لمبتدإٍ محذوف , تقديره : هي , يعود على الآية , فيكون خَلْقه من الطين كهيأة الطّير إخباراً عن هذه الآية الّتي جاء بها عيسى (عليه السلام) . فـ (أنّ) في هذا الوجه في محل رفع . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [4] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [5] .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الأوّل أعني : (كون أنّ وما في حيزها بدلاً من آية) أرجح الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ , ويعضده المعنى , إذ إنّ خلق مثل الطّير يمثل الآية نفسها الّتي جاء بها عيسى (عليه السلام) , فالآية هي الخلق , وهذا المعنى يؤديه البدل من آية , في حين أنّ المعنى في الوجه الثّاني أعني : (كون أنّي الثّانية بدلاً من أنّي الأولى) يخلّ بالمعنى ؛

---

(1)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 334 , والحجة في القراءات السّبع / 109 , وحجة القراءات / 164 , والكشّاف : 1 / 392 , والمحرّر الوجيز : 3 / 127 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 204 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 262 .

(2)- يُنظر : إبراز المعاني / 389 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 257 , والبحر المحيط : 3/ 163 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 61 , والإتحاف / 175 , وفتح القدير : 1 / 430 , والحروف العاملة في القرآن الكريم ، د. هادي عطية مطر الهلاليّ / 67 .

(3)- فتح الوصيد : 2 / 121 .

(4)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 1 / 334 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 160 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 467 , والكشّاف : 1 / 392 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 204 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 262 .

(5)- يُنظر : إبراز المعاني / 389 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 257 , والبحر المحيط : 3 / 163 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 61 , وفتح القدير : 1 / 430 .

لأنّ المجيء بآية لا يمثل الخلق , فالمجيء غير الخلق , أمّا الوجه الثّالث أعني : (كون أنّي الثانية في موضع خبر لمبتدأ مضمر) فيفتقر إلى تقدير مبتدإٍ , وقطعاً عدم التّقدير مع وضوح المعنى أولى من التّقدير .

أمّا قراءة كسر همزة (إنّ) فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : (((إنّي أخلق) كسره على الأبتداء , أي : يقول إنّي أخلق , وعلى هذه القراءة تقف من ربّكم)) [1] ، فعدّ جملة : إنّي أخلق لكم من الطّين كهيأة الطّير , جملة أبتدائيّة مستأنفة , مفصولة عن الكلام السّابق لها , إذ إنّك تقف عند لفظة (ربّكم) ، ثمّ تبتدئ كلاماً جديداً .

وجدير بالذّكر أنّ هناك فرقاً في المعنى بين الجملة الّتي دخلت عليها (إنّ) والجملة الّتي دخلت فيها (أنّ) , فأنت عندما تستعمل (إنّ) فهي لا تفيد سوى توكيد الجملة , ولا تغيّر فيها شيئاً ، على خلاف أستعمالك (أنّ) الّتي تزيد على إفادة التّأكيد أنْ تؤول مع ما في حيزها بالمصدر ؛ فتجعل الجملة التّامة في حكم المفرد الّذي يفتقر إلى غيره ليتمّ المعنى , فأنت عندما تقول : (أنّ زيداً قام) تؤول بـ : قيام زيدٍ , وهذا كلام غير مستقل يفتقر إلى غيره ليتمّ معناه ، ويدلّ ماتقدّم على أنّ القراءة بكسر الهمزة في الآية موضوع الحديث لا تفيد سوى التّأكيد , ولا تغيّر شيئاً في معنى الجملة أو تأويلها سوى تأكيدها ، ويتمّ بها معنى هذه الجملةِ من دون الأفتقار إلى غيرها من الكلام ، على خلاف قراءة الجمهور الّتي جعلت جملة : أنّي أخلق كهيأة الطّير ، في تأويل : خلقي كهيأة الطّير , وأصبحت في حكم المفرد الّذي يفتقر إلى سواه ليتمّ المعنى .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد أختلفوا في توجيه قراءة كسر همزة (إنّ) . إذ قال الزّجّاج : ((وجائز أنْ يكون (إنّي أخلق لكم من الطّين) يخبرهم بهذه الآية ما هي , أي أقول لكم : (إنّي أخلق لكم من الطّين كهيئة الطّير))) [2] . ولا يكاد يتّضح مقصد الزّجّاج تمام الوضوح , فهو يشير تارةً إلى أنّ (إنّ) وما في حيزها واقعة موقع الخبر عن (آية) , وآية أسم معنى , ومن هنا يدخل هذا الوجهَ الضّعفُ إذ تُفتَح همزة (إنّ)

(1)- فتح الوصيد : 2 / 121
(2)- معاني القرآن وإعرابه : 1 / 348 .

وجوباً عند وقوعها خبر ٱسم معنى [1] , فالموطن ههنا موطن وجوب فتح لا موطن كسر إنْ كان مراد الزّجّاج أنّ (إنّ) خبر عن آية . غير أنّه يقدّر تارةً أخرى تقديراً يشير إلى إضمار فعل القول , بدلاً من أنْ يقدّر (آية) مبتدأ ؛ لتكون (إنّ) خبراً عنه , ممّا يدلّ على أنّ مراد الزّجّاج بكلمة خبر : الإخبار عن الشّيء وبيان أحواله , لا (خبر المبتدأ) . وقريب من هذا الوجه القرب كلّه ما ذكره الطّوسيّ إذ قال : ((وجائز أنْ يكون (إنّي أخلق لكم) مخبرهم بهذه الآية ما هي , أي : أقول لكم (إنّي أخلق لكم من الطّين كهئية الطّير))) [2] ، وربّما أخذ عن الزّجّاج من دون أنْ يشير . ويبدو هذا الوجه أكثر وضوحاً عند ٱبن خالويه إذ قال : ((فالحجة لمن كسر : أنّه أضمر القول , يريد (ورسولاً) يقول : إنّي)) [3] ، فجعل (إنّ) وما في حيزها جملة مقول القول المضمر وتُكسر همزة إنّ عند وقوعها في جملة محكية بالقول وجوباً [4] . وقريب ممّا ذكره ٱبن خالويه ما ذكره بعده العكبريّ [5] .

وجوّز ٱبن خالويه وجهاً آخر إذ قال : ((أو يبتدؤها مستأنفاً من غير إضمار)) [6] ، فعدَّ (إنّ) وما في حيزها كلاماً مستقلاً بنفسه , منقطعاً عمّا قبله من جهة الإعراب , متّصلاً من جهة المعنى , فتعيّن كسر همزة (إنّ) ؛ لوقوعها في جملة مستأنفة . ويبدو هذا الوجه وجهاً حسناً لخلوه من الإضمار مع عدم الإخلال بالمعنى . وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد

ٱبن خالويه عددٌ من العلماء [7] .

---

(1)- يُنظر : المُقتضب : 2 / 342 .
(2)- التّبيان في تفسير القرآن : 2 / 467 .
(3)- الحجة في القراءات السّبع / 109 .
(4)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 142 – 143 , ومعاني الحروف / 172 , والجنى الدّاني / 405 – 406 .
(5)- يُنظر : التّبيان في إعراب القرآن : 1 / 262 .
(6)- الحجة في القراءات السّبع / 109 .
(7)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 21 , وحجة القراءات / 164 , والكشف عن وجوه القراءات السّبع : 1 / 344 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 160 , والكشّاف : 1 / 392 , والمحرّر الوجيز : 3 / 127 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 204 , والتّفسير الكبير : 3/ 227 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 262 .

وجوّز أبو علي الفارسيّ أنْ تكونَ قراءة نافع على ((أنّه فسّر الآية بقوله (إِنِّي أخلق لكم من الطّين) كما فسّر الوعد في قوله : ﴿ ✦✎✂ ⍓⑨◆⍌◆❑ ✂✎✉⍋⍋✆ ◆✂✍✪✡⍌❑✂☎ ﴾ بقوله : ﴿ ✂✎✉⍋⍋✆ ◆✂✍✪✡⍌❑✂☎ ﴾ [سورة المائدة من الآية 9] ... وهذا الوجه أحسن [1] ؛ ليكون في المعنى كمَن فتح وأبدل من (آية))) [2] ، فجعل جملة (إنّ) وما في حيزها تفسيراً لـ (الآية) أي : أنّ الآية : إنّي أخلق لكم من الطّين كهيأة الطّير . وقريب ممّا ذكره أبو علي ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] , منهم الطّبرسيّ الّذي قال : ((إنّه فسّر الآية بقوله : إنّي أخلق كما فسّر الوعد في قوله : ﴿ ✦✎✂ ⍓⑨◆⍌◆❑ ✂✎✉⍋⍋✆ ◆✂✍✪✡⍌❑✂☎ ﴾ بقوله : ﴿ ✂✎✉⍋⍋✆ ◆✂✍✪✡⍌❑✂☎ ﴾ ... وهذا الوجه أحسن؛

لأنّه في المعنى كمن فتح وأبدل من آية)) [4] . وجعلا هذا الوجه أرجح ؛ لقرب معناه من معنى من فتح الهمزة ، وجعلا الفتح على أنْ تكون (أنّ) وما في حيزها بدلاً من (آية) , فالبدل يفسّر المبدل منه , والجملة التّفسيريّة تفسر ما قبلها أيضاً , وبهذا يكاد المعنى يتّحد في القراءتين .

وقال الثّعلبيّ : ((بكسر الألف على الاستئناف , وإضمار القول)) [5] ، فجعل (إنّ) وما في حيزها جملة مقول القول المضمر , والفرق بين هذا الوجه والوجه الّذي ذكره الزّجّاج ، وابن خالويه المذكور آنفاً , أنّ ابن خالويه ــ الّذي اتّضح عنده الوجه أكثر ممّا اتّضح عند الزّجّاج ــ جعل فعل القول وما بعده في جملة معطوفة على ما سبق ، يدلّ على هذا نصبه لفظة (رسول) في حين جعل الثّعلبيّ فعل القول في جملة مستأنفة .

---

(1)- يقصد أبو علي أنّه أحسن من الوجه الّذي ذكره قبله وهو الاستئناف وكان متابعاً فيه لابن خالويه يُنظر : الهامش السّابق .
(2)- الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 21 .
(3)- يُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 1 / 344 – 345 , والمحرّر الوجيز : 3 / 127 , والتّفسير الكبير : 3 / 227 .
(4)- مجمع البيان : 2 / 569 .
(5)- الكشف والبيان : 2 / 62 .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الّذي ذكره ٱبن خالويه ومَن تابعه هو الأرجح من بين هذه الأوجه ؛ لخلوه من الإضمار مع سلامة المعنى , ويعضده كونه الوجه الأكثر شيوعاً بين العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ , إذ إنّ متابعي ٱبن خالويه أكثر من متابعي سواه .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه , وتوجيهاتهم لقراءة كسر همزة (إنّ) يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره ٱبن خالويه ومن تابعه أعني : (الٱستئناف) ـ وهو الوجه الّذي رجّحه الباحث ـ , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , وعلى الرّغم مِن أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وأنّ كلتيهما قد وافقت رسم المصحف , يبدو للباحث أنّ قراءة فتح الهمزة أرجح من جهة المعنى , إذ إنّ المعنى فيها متّصل , والآية بتمامها بمثابة كلام واحد ، لا ٱنقطاع فيه ، ولا إضمار لمبتدإٍ أو قول , على خلاف قراءة كسر الهمزة الّتي تجزئ معنى الآية فضلاً على وجود الإضمار في عدد من أوجهها .

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 194 , وإبراز المعاني / 389 , والبحر المحيط : 3 / 163 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 61 , والإتحاف / 174 – 175 , وفتح القدير : 1 / 430 .

ممّا قُرئ بـ (اللام) الخافضة :

فـــــي قولـــــه تعـــــالى : ﴿ ✦✎✍✂ ☒⓪•❀❒🕮 ♘❶♡◑◆❒ ✎✍✂ ♦📠🕓•✥⓪♘✌ ✎✍🖂☺•ⓘ ⌘Ⅱ🕘⌀♒⑩♡▭□✡ⓘ✍✂ ◆↗✎✍❹•✍✂◆↗ 📠□🖂☺↖📄♘○◆❒ 🖬🕓♦✌✍🗎 Ⅱ♘✌✌ ☠➔⌛🡐✌✍❹•✍✂◆↗ ⧖⓪♘♎⑨✿🕓⑩✌ ⧖✌❑←♋◆❻ ⬀☠➔🗎◆↗✎🕮🖂Ⅱ ○⚐➔⚐ ⧖✌○♡✍ ○Ⅱ↖✡♘✌✍•🡐✌•ⓘ ⬀☠↗📄🖂➔♦✌ ✍🖂☺♘ⓘ ⧖✌○♡✍ ◆❒ⓘ✌•✌✡◆✡🕓❷❶✡↖✡✱○🡐① ﴾ [سورة آل عمران من الآية 81] قرأ حمزة : (لِمَـــا آتيـــتكم) بكســـر الـــلام , وقـــرأ البـــاقون مـــن السّـــبعة : ﴿ ⓘ✍🖂☺•ⓘ ✎✍✂ ☠➔⌛🡐✌✍❹•✍✂◆↗ ﴾ بفتح اللام [1] . وقيل : إنّ قراءة كسر اللام قراءة عاصم وحمزة [2] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [3]

وَكَسْرُ لِـمَا (فِـ)يهِ وَبِـالغَيْبِ تُرْجَعُو نَ عَادَ وَفِي تَبْغُونَ حَاكِيةِ عَوَّلا

فرمز لحمزة بحرف (الفاء) من (فيه) [4] , ونسب له قراءة كسر اللام في (لِمَا) , ولم يشر إلى القراءة الأخرى , ربّما لأنّ هذا الموضع لا تأتي فيه اللام إلاّ مكسورة أو مفتوحة , فلا تضمّ أو تُسكّن في مثل هذا الموضع , ممّا يدلّ على أنّ قراءة الباقين ـ سوى حمزة ـ بفتح اللام .

وجّه السّخاويّ قراءة فتح اللام فذكر ثلاثة أوجه :

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 213 , والتّيسير / 89 , والكافي في القراءات السّبع / 94 , والنّشر : 2 / 181 .

(2)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 30 , ومعجم القراءات القرآنيّة : 2 / 48 .

(3)- حرز الأماني / 126 , وشرح شعلة / 197 , وورد في فتح الوصيد : 2 / 128, بـ (يرجعون) بدل (ترجعون) .

(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

أوّلها : ((تكون لام الأبتداء , أي : الّذي آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ , والخبر لتؤمنن به)) [1] ، فعدّ اللام لام أبتداء , ويعني هذا أنّ جملة : لما آتيتكم من كتاب وحكمة , جملة مستقلة , و(ما) ههنا أسم موصول بدليل أنّ السّخاويّ قدّر : الّذي آتيتكم , وهو في محل رفع مبتدأ , وجملة : آتيتكم من كتاب وحكمة , صلته , وخبره لتؤمنن به , والمعنى في هذا الوجه : أنّ الله يخبرهم بأنّ الّذي آتاه إياهم من كتاب وحكمة سوف يؤمنون به وينصرونه . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3].

والثّاني من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : ((أنْ تكون (اللام) في (لَمَا) جواباً للقسم ؛ لأنّ أخذ الميثاق في معنى القسم , كما تقول : لَزيدٌ قائمٌ)) [4] ، فعدّ أخذ الميثاق من النّبيين بمثابة القسم , ولا بدّ للقسم من جواب , واللام في (لَمَا) واقعة في جملة جواب القسم , وهي جملة : ما آتيتكم من كتاب وحكمة ... لتؤمنن به ولتنصرونه ، ولا يختلف كثيراً المعنى في هذا الوجه عن المعنى في الوجه السّابق , فالمراد ههنا أنّ الله عزّ وجلّ أقسم بأنّهم سيؤمنون وينصرون ما آتاهم به من كتاب وحكمة . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [5] , وقريب منه ما ذكره بعده البنا الدّمياطيّ [6] .

والثّالث من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : ((أنْ تكون اللام توطئة للقسم , و (ما) شرطيّة في موضع نصب بآتيتكم , وجاءكم عطف على آتيتكم , واللام في لتؤمنن لام القسم

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 128 .
(2)- يُنظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 225 , ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 368 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 32 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 514 , وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 2 / 660 – 661 , والتّفسير الكبير : 3 / 275 – 276 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 275 – 276 .
(3)- يُنظر : الجامع لأحكام القرآن : 4 / 124 – 125 , والبحر المحيط : 3 / 238 – 239 , وتفسير الجلالين / 80 , والإتحاف / 177 , وفتح البيان في مقاصد القرآن ، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القنوجيّ البخاريّ : 2 / 274 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 128 .
(5)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 165 , والمحرّر الوجيز : 3 / 195 , ومجمع البيان : 2 / 595 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 209 .
(6)- يُنظر : الإتحاف / 177 .

)) [1] ، فعدّ لام (لما) موطئة للقسم . ((إنْ كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل , وقبل ذلك الشّرط قسم , قُرِنت أداة الشّرط كثيراً بلام مفتوحة تسمى مُوّطئة , أي : ممهدة , ومعيّنة لكون الجواب للقسم , لا للشّرط , نحو قولك : والله لئن أتيتني لآتينك , ويجوز : والله إنْ تأتني لآتينك بلا لام . فإنْ حُذِف القسم وقُدِّر , فالأكثر المجيء باللام الموطئة , تنبيهاً على القسم المقدَّر من أوّل الأمر)) [2] ، فالقسم في هذا الوجه محذوف ومقدّر دلّتْ عليه اللام الّتي دخلت على (ما) الشّرطيّة , وأشار السّخاويّ إلى أنّ (ما) في محل نصب مفعول به مقدّم للفعل آتيتكم . ودخول اللام على ما الشّرطيّة دلَّ على أنّ جملة : لتؤمنن به وتنصرنّه جواب القسم لا جواب الشّرط , وقد وطأته اللام لهذا , ولا يختلف كثيراً المعنى في هذا الوجه عن المعنى في الوجه السّابق , بيدَ أنّ القسم ههنا محذوف ومقدّر , في حين هو مؤول عن كلام آخر في الوجه السّابق . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] .

أمّا قراءة كسر اللام فقد وجّهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : أنْ تكونَ القراءة بمعنى : ((أنّ الله أخذ الميثاق عليهم للّذي آتاهم , كما تقول : أخذتُ الميثاق على زيدٍ لعمرو ؛ لأنّ من توفية حقّ الّذي آتاهم من العلم أنْ يبينوه للنّاس , فكان الميثاق له)) [5] ، فعدّ اللام لام الخفض , وقد أفادت معنى الاختصاص أو الاستحقاق , أي : أنّ الميثاق يختصّ به ما آتاهم من كتاب وحكمة , فيختصّ العلم بأخذ الميثاق , أو أنّ

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 128 .

(2)- شرح الرّضيّ : 5 / 314 – 315 , ويُنظر : الجنى الدّاني / 136 – 137 , ومغني اللبيب : 1 / 310 – 312 .

(3)- يُنظر : معاني القرآن ، علي بن حمزة الكسائيّ ، جمع وتقديم : د. عيسى شحاته عيسى / 103 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 328 , ومعاني القرآن وإعرابه / 367 – 368 , والحجة في القراءات السّبع / 111 – 112 , ومعاني القراءات / 106 – 107 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 32 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 514 , والكشّاف : 1 / 406 , وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 2 / 661 , والمحرّر الوجيز : 3 / 196 , ومجمع البيان : 2 / 595 – 596 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 209 – 210 , والتّفسير الكبير : 3 / 276 .

(4)- يُنظر : شرح شعلة / 197 , وإبراز المعاني / 396 , والبحر المحيط : 3 / 237 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 83 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 1 / 473 .

(5)- فتح الوصيد : 2 / 128 .

الميثـاق مـن ٱسـتحقاق العلـم , فللعلـم حـقّ , وحقه أنْ يؤخـذ لـه الميثـاق وتبيينـه للنّاس . و (ما) في هذا الوجه ٱسم موصول يدلّ على هذا قول السّخاويّ : ((أخذ الميثاق عليهم للّذي آتاهم)) .

تكسر لام الخفض مع الأسم الظّاهر , وتفتح مع المضمر , ويرى سيبويه أنّ الأصل فيها الفتح , يدلّ على هذا قوله : (((هذا باب ما تَردّه علامة الإضمار إلى أصله) فمن ذلك قولك : لِعبد الله مالٌ , ثمّ تقول : لَك مالٌ , ولَه مالٌ , فتفتح اللام , وذلك أنّ اللام لو فتحوها في الإضافة لٱلتبستْ بلام الأبتداء إذا قال : إنّ هذا لعليٌ , ولهذا أفضل منك , فأرادوا أنْ يميّزوا بينهما , فلمّا أضمروا لم يخافوا أنْ تلتبس بها ؛ لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرّفع , ويكون للجرّ)) [1] ، فذكر أنّ الإضمار يردّ اللام إلى أصلها وهو الفتح , وبيّن علة العدول عن هذا الأصل إلى كسر اللام مع الظّاهر , وكون الفتح هو الأصل في لام الخفض هو ما أيّده صاحب كتاب التّطور النّحويّ إذ يرى أنّ اللام ((كانت في الأصل مفتوحة , وهي كذلك في العبريّة , والحبشيّة ... وبقيت الفتحة سالمة عند وصل الضّمائر باللام)) [2] .

من معاني لام الخفض الأختصاص , وكثيراً ما يصاحبه معنى الأستحاق [3] . وهذا المعنى وجّه به السّخاويّ قراءة كسر اللام , ومعنى الأستحاق قريبٌ من معنى الملك , وتعيّن الأستحقاق وٱمتنع الملك في هذا الوجه ؛ لأنّ أخذ الميثاق لا يُملّك , ولا يمكن أنْ يكون الميثاق من ملك أحدهم , ولكنّه ممّا قد يستحقه أحدهم , فيكون الميثاق حقاً له , وما أراده السّخاويّ في هذا الوجه أنّ أخذ الميثاق من حق الّذي أُوتوا من كتاب وحكمة , فللحكمة والعلم حقوق , وعلى حامله واجبات , لعلّ أشهرها تبيينه للنّاس .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((يكون أخذ الميثاق للّذي آتاهم , أي : من أجله ؛ لأنّ العلماء هم الّذين يؤخذ عليهم ذلك من أجل ما لديهم من العلم)) [4] , واللام في هذا الوجه لام الخفض أيضاً , بَيدَ أنّ معناها ههنا يخالف معناها في الوجه السّابق , فهي

---

(1)- كتاب سيبويه : 2 / 376 – 377 .
(2)- التّطور النّحويّ ، برجشتر أسر ، تح : د. رمضان عبد التواب / 160 .
(3)- يُنظر : الجنى الداني / 96 ، ومغني اللبيب : 1 / 275 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 128 .

أفادت هنا معنى (من أجل) [1] , أو معنى التّعليل [2] ــ وهما ٱسمان لمُسمَى واحد ــ . والمعنى الّذي يفيده هذا الوجه : أنّ أخذ الميثاق سببه وعلته ما أُتوا من الكتاب والحكمة , فالميثاق أُخِذ من أجل ما لديهم , ومن دون إيتاء الكتاب والحكمة لا يؤخذ ميثاقهم ؛ لعدم إمكان وجود سبب من غير مُسبِّب , فالمراد أنّهم خُصّوا بالميثاق ؛ لٱختصاصهم بالكتاب والحكمة وسببه .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة كسر اللام . إذ قال الفرّاء : ((بكسر اللام يريد أخذ الميثاق للّذين آتاهم ثم جعل قوله : ﴿ ﴾ من الأخذ , كما تقول : أخذتُ ميثاقك لتعملنّ ؛ لأنّ أخذ الميثاق بمنزلة الٱستحلاف)) [3] ، فلم يصرّح بمعنى اللام , وربّما هي عنده لام الٱستحقاق , أي : أنّ الميثاق من حقّ الّذين أُتوا الكتاب ؛ لأنّ أخذ الميثاق يدلّ على معنى القسم والٱستحلاف .

وقال الطّبريّ : ((معناه إذا قُرئ كذلك : وإذ أخذ الله ميثاق النّبيين للّذي آتيتكم ,فـ(ما) في هذه القراءة بمعنى (الّذي) عندهم , وكأنّ تأويل الكلام : وإذ أخذ الله ميثاق النّبيين من أجل الّذي آتاهم من كتاب وحكمة)) [4] ، فعدّ اللام مفيدة للتّعليل , ومعناها (من أجل) , و (ما) ٱسم موصول , ويعني هذا : أنّ الميثاق أُخذ على النّبيين من أجل ما آتاهم الله من كتاب وحكمة , فوجود الكتاب والحكمة علّة أخذ الميثاق , وقريبٌ من هذا الوجه ما ذكره بعد الطّبريّ عدد من العلماء[5] .

وقال الزّجّاج : ((ويجوز ــ وقد قُرئ به ــ (لِمَا آتيتكم) فتكون اللام المكسورة معلّقة بقوله : أخذ ، المعنى : أخذ الميثاق لإتيانكم الكتاب والحكمة)) [6] ، وظاهر كلامه أنّ اللام أفادت معنى التّعليل , وقد دخلت على (ما) المصدريّة , لا الموصولة . يؤيد هذا أنّه جعل

---

(1)- يُنظر : حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج ، تحـ : د. علي توفيق الحمد / 85 , ورصف المباني ، أحمد بن عبد النور المالقيّ ، تحـ : أحمد محمد الخرّاط / 223 .
(2)- يُنظر : الجنى الدّاني / 97 .
(3)- معاني القرآن : 1/ 225 .
(4)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 328 – 329 .
(5)- يُنظر : الكشف والبيان : 2 / 93 , والمحرّر الوجيز : 3 / 194 , والتّفسير الكبير : 3 / 276 .
(6)- معاني القرآن وإعرابه : 1 / 368 .

(لما آتيتكم) بمعنى لأتيانكم . وذكر هذا الوجه بعد الزّجّاج كلٌّ من مكي بن أبي طالب , والزّمخشريّ [1].

وقال ٱبن خالويه : ((فالحجة لمن كسر أنّه جعلها خافضة , وجعل (ما) بمعنى الّذي , والمعنى للّذي آتيتكم)) [2] , فوافق الفرّاء في عدم التّصريح بمعنى اللام , وفي جعل (ما) ٱسماً موصولاً , وخالفه إذ لم يبيّن محل جملة (لتؤمن به) , ولم يبيّن إنْ كانت من أخذ الميثاق , أمّن سواه , ولم يشر إلى كون أخذ الميثاق بمنزلة الأستحلاف ، فضلاً على أنّ الفراء قدّر للذين آتاهم ، وٱبن خالويه قدّر للذي آتيتكم . وقريبٌ من هذا الوجه ما ذكره بعد ٱبن خالويه عدد من العلماء [3].

وقال الطّوسيّ : كسر اللام ((يجوز أنْ يكون على التّقديم والتّأخير)) [4] ، ولم يصرّح بالمقدّم والمؤخر , ويبدو للباحث أنّه أراد أنّ أصل الكلام : وإذ أخذ الله ميثاق النّبيين لتؤمن بالرّسول ولتنصرنه لما آتيتكم من كتاب وحكمة , والله أعلم بالمعنى المراد .

وجوّز العكبريّ أنْ يكون ((فيه حذف مضاف تقديره : لرعاية ما آتيتكم)) [5] ، فالأسم الموصول (ما) مضاف إليه لمضاف محذوف تقديره (رعاية) . وفي هذا الوجه من التّأويل والتقدير المتمحل ما لا يخفى عن القارئ الفطن .

ويبدو للباحث أنّ مسألة ترجيح أحد هذه الأوجه مسألة معنى وتفسير لا مسألة نحو وإعراب , وربّما الأرجح أنّ (اللام) للتّعليل , و(ما) مصدريّة , أي أنّ المعنى : لأجل إتيانكم . والله أعلم بالمعنى المراد .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة كسر اللام يتّضح أنّ الوجه الأوّل الّذي ذكره السّخاويّ , أعني : (كون اللام للأستحقاق و (ما) موصولة) , كان قريباً من الوجه الّذي ذكره ٱبن خالويه ومَن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد

---

(1)- يُنظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع : 1/ 352 , والكشّاف : 1 / 406 .
(2)- الحجة في القراءات السّبع / 111 .
(3)- يُنظر : معاني القراءات / 107 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 31 , وحجة القراءات / 168 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 165 , ومجمع البيان : 2 / 595 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 209 .
(4)- التّبيان في تفسير القرآن : 2 / 515 .
(5)- التّبيان في إعراب القرآن : 1 / 275 .

مِن العلماء [1] , أمّا الوجه الثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ , أعني : (كون اللام للتّعليل , و(ما) موصولة) , فقد كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الطّبريّ ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [2] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربيّة , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف .

(1)- يُنظر : تفسير الجلالين / 80 , وإرشاد العقل السّليم : 2 / 83 .
(2)- يُنظر : إبراز المعاني / 396 , والجامع لأحكام القرآن : 4 / 125 , والبحر المحيط : 3 / 239 .

ممّا قُرئ بـ (مِنْ) الخافضة :

فـــــــــي قولـــــــــه تعـــــــــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة مريم الآيتان 23 – 24] . قرأ حمزة ونافع والكسائيّ (مِنْ تحتِها) بكسر ميم (من) وخفض (تحت) , وقرأ الباقون من السّبعة (مَنْ تحتَها) بفتح ميم (من) ونصب (تحت) [1] . وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَمَنْ تَحْتَهَا ٱكْسِرْ وٱخْفِضِ (ا)لدَّهْرَ (عَ)نْ (شَـ)ذاً وَخِفُّ تَسَاقَطْ فَاضِلاً فَتَحَمّلاَ

فرمز لنافع بـ (همزة الوصل) من (الدّهر) , ورمز لحفص بحرف (العين) من (عن) , ورمز لحمزة والكسائيّ معاً بحرف (الشّين) من (شذا) [3] , ونسب لهؤلاء الأربعة قراءة (مِنْ تحتِها) , بكسر ميم من , وخفض (تحت) . وأورد الشّاطبيّ عبارة : (مَنْ تحتَها) في البيت بصورة فتح (الميم) ونصب (تحت) ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين من السّبعة بفتح الميم ونصب تحت .

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 408 – 409 , والتّيسير / 148 , والكافي في القراءات السّبع / 153 , والنّشر : 2 / 238 .

(2)- حرز الاماني / 173 , وفتح الوصيد : 2 / 352 , وشرح شعلة / 298 .

(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

وجّـه السّـخاويّ قـراءة (مَـنْ تَحتَهـا) إذ قـال : (((مَـنْ) بفـتح المـيم أي : الّـذي تحتها))[1] ، فعدّ (مَنْ) ٱسماً موصولاً بمعنى الّذي , وهو في محل رفع فاعل للفعل نادى , و(تحت) ظرف منصوب متعلّق بصلة الموصول , ولم يعيّن السّخاويّ المنادي , ويبدو أنّه

عيسى (عليه السلام) ، وهذا ما ذهب إليه في توجيه القراءة الأخرى , وكان هذا الوجه الّذي ذكره

السّخاويّ قريباً من الوجه الذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

أمّا قراءة (مِنْ تحتِها) فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((ومِنْ تحتِها , أي : فناداها المولود مِن تحتِها)) [4] ، ومن الواضح أنّه أراد أنّ (مِنْ) حرف خفض , و (تحت) ٱسم مخفوض بمن , ولم يبيّن السّخاويّ بمَ تعلق حرف الخفض والٱسم المخفوض في الوقت الّذي تحتمل فيه المسألة وجهين : أوّلهما : أنْ يتعلقا بالفعل نادى .

والثّاني : أنْ يتعلقا بحال محذوف لفاعل الفعل (نادى) , وهو ضمير مستتر يعود على نبي الله عيسى (عليه السلام) . والله أعلم بالمعنى المراد .

ودلّت (مِنْ) في هذا الموضع على ٱبتداء الغاية المكانيّة ، أي أنّ النداء ابتدأ من تحتها , وجدير بالذّكر أنّ (مِنْ) تأتي لٱبتداء الغاية في الأماكن بٱتفاق المدرستين [5] , يقول

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 352 .

(2)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 8 / 326 , ومعاني القرآن للنّحاس : 2 / 725 , والحجة في القراءات السّبع / 237 , ومعاني القراءات / 283 , وحجة القراءات / 441 , والتّبيان في تفسير القرآن : 7 / 116 .

(3)- يُنظر : إبراز المعاني / 583 , والبحر المحيط : 7 / 253 , والإتحاف / 298 .

(4)- فتح الوصيد : 2 / 352 .

(5)- ذهب جمهور البصريّين إلى أنّ (مِنْ) تأتي لٱبتداء الغاية المكانيّة من دون الزّمانيّة , وما جاء ظاهره أنّه من باب ٱبتداء الغاية الزّمانيّة فهو مؤول عندهم , وذهب الكوفيّون إلى أنّها تأتي لٱبتداء

سيبويه : ((وأمّا (مِنْ) فتكون لٱبتداء الغاية في الأماكن , وذلك قولك : مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا , وتقول إذا كتبت كتاباً : مِنْ فلان إلى فلان , فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها)) [1] ، فهي عنده لٱبتداء الغاية في الأماكن , سواء أدخلت على ظرف مكان أم على ما يتنزل منزلة ظرف المكان ، كقولك في أوّل الرّسالة : من فلان إلى فلان , ومن المعلوم أنّ لفظ (فلان) لا يدّل على المكان , لكنّه تنزّل منزلته ههنا , فكأنّك أردت القول : من مكان فلان إلى مكان فلان .

وذهب المبرّد إلى أنّ (مِنْ) لا تخرج عن ٱبتداء الغاية في جميع مواضعها , إذ قال : ((وأصلها ٱبتداء الغاية نحو : سرتُ من مكة إلى المدينة , وفي الكتاب من فلان إلى فلان , فمعناه أنّ ٱبتداءه من فلان , ومحله فلان , وكونها في التّبعيض راجع إلى هذا , وذاك أنّك تقول : أخذتُ مال زيد , فإذا أردتَ البعض قلت : أخذت من ماله , فإنّما رجعت بها إلى ٱبتداء الغاية , وقولك : زيدٌ أفضل مِنْ عمرو , إنّما جعلت غاية تفضيله عمراً , فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنّه فوقه)) [2] ، فما حمله سوى المبرّد على التّبعيض , هو راجع عند المبرد إلى ٱبتداء الغاية , كما رجع إلى ٱبتداء الغاية ــ عند المبرّد ــ ما وقع بعد فعل التّفضيل وهذا ما ذهب إليه أيضاً عبد القاهر الجرجانيّ [3] . أمّا المعنى في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ فهو لٱبتداء الغاية فحسب , والمعنى : أنّ النّداء يبتدئ من تحتها ، أو أنّ المنادي ينادي في حال كونه تحتها , وهو مكان المولود ، أعني عيسى (عليه السلام) .

الغاية الزمانيّة فضلاً على المكانيّة , وٱستدلوا بالسّماع , ومنه ما ورد من قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة التّوبة من الآية 108] ، يُنظر : الإنصاف ، مسألة (54) : 1 / 317 – 321 , وٱئتلاف النّصَرة / 142 – 144 .

(1)- كتاب سيبويه : 4 / 224 .

(2)- المُقتضب : 1 / 182 , ويُنظر : 4 / 136 – 137 .

(3)- يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 823 .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة (مِن تحتِها) ــ على الرّغم من ٱتفاقهم على أنّ (من) حرف خفض ــ إذ قال الفرّاء ((وهو المَلَك في الوجهين جميعاً أي فناداها جبريل من تحتها)) [1] ، فعدّ (من) حرف خفض , وذهب إلى أنّ فاعل (نادى) هو جبرائيل (ﷺ) , ولم يبيّن الفرّاء موضع شبه الجملة الإعرابيّ ــ وذكرتُ آنفاً أنّ المسألة تحتمل وجهين ــ وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد الفرّاء عدد من العلماء [2] .

وذكر الطّبريّ أنّ المنادي ههنا إمّا نبي الله عيسى , وإما جبرائيل (عليهما السّلام) , ورجّح أن يكون المنادي عيسى (ﷺ) , وشفع ترجيحه بما يعضده إذ قال : ((وأولى القولين في ذلك عندنا قول من قال : الّذي نادها ٱبنها عيسى , وذلك أنّه من كناية ذكره أقرب منه من ذكر جبرائيل فردُّه على الّذي هو أقرب إليه أولى من ردِّه على الّذي هو أبعد منه ... ولعلّة أخرى , وهي قوله : ﴿ ◘♦☐☐⅄☒ ⛵⑥◆☠⇧ ◐ⓇⓇ☜♦⓿☒◯ⓇⓇ ﴾ [سورة مريم من الآية 29]، ولم تُشر إليه إنْ شاء الله إلاّ وقد علمت أنّه ناطقٌ في حاله تلك , وللّذي كانت قد عرفت ووثقت به منه بمخاطبته إياها)) [3] ، ويبدو هذا التّرجيح ترجيحاً حسناً , لا يعلوه أو يعلو ما يعضده غبارٌ . ويعضده أمران : أوّلهما : قرب ضمير عيسى (ﷺ) ، وبعد ضمير جبرائيل ، ومن الأولى أنْ يعود الضّمير على الأقرب , وقد ورد ذكر ضمير عيسى (ﷺ) في قوله تعالى : ﴿ ◘♦◘☐☺☐◘■✋⬀◯⇦ ◘♦⛵⛵☼☺☐⌨◆⓿☒✞⇧ ☜ⓇⓇ◯ⓇⓇ⌚ ☜◆▤♦☐☼☾⛵ ⛵♦⌚⛵⓿✽⛵ ﴾ [الآية 22] في حين ورد ضمير جبرائيل في الحوار الّذي دار بينه وبين مريم العذراء , عندما أخبرها بأمر الحمل ، وكان آخر موضع ذُكر فيه ضميره في قوله تعالى : ﴿ ☐♦⛵✌♦ ☞☒⓿☒☺☜⌨⛵ ⛵♦⛵✌♦ ⑥◆☞☞⌨⛵ ☐➔☐◆ ⇖◆✍■❼◎ ☐☐✓⛵ⓇⓇ✕⋖ ☎

﴿ [illegible] ﴾ [الآية 21] إذ إنّ جبرائيل فاعل الفعل (قال) الأوّل . وجدير بالذّكر أنّ الضّمير بعد ﴿ [illegible] ﴾ يعود على عيسى أيضاً , وذلك في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [من الآية 27] ، فالفعل (ناداها) مسبوق بضمير يعود على نبي ٱلله عيسى (عليه السلام) ، وبعده ضمير يعود عليه أيضاً .

والحجة الثّانية لهذا التّرجيح أنّ قومها عندما ﴿ [illegible] ﴾ [سورة مريم مِن الآية 29] إلى آخر قولهم ، أشارت إليه ، و﴿ [illegible] ﴾ [سورة مريم مِن الآية 29] ومِن الواضح أنّ إشارة مريم تضمّنت معنى : كلموا هذا الصّبي ، أو ٱسألوه ، بدليل قولهم : ﴿ [illegible] ﴾ ، وما كانت لتُشير إليه بهذه الإشارة لولا ثقتها بقدرته على الكلام , ممّا يؤيد أنّه قد كلّمها مسبقاً , فكانت واثقة من كلامه , ومن أنّه قادر على إثبات براءتها , وهذه الحجة الّتي ذكرها الطّبريّ من دون أنْ ينسبها لأحدٍ ممّن سبقه , قد نسبها الفخر الرّازيّ للإمام الحسن بن علي (عليهما السلام) [1] , ويبدو أنّ الطّبريّ أخذها عنه من دون أنْ يشير . وقريب من هذا الوجه الّذي رجّحه الطّبريّ ما ذكره بعده عدد من العلماء [2] .

وقال ٱبن خالويه : ((والحجة لمن كسر الميم والتّاء : أنّه جعلها حرفاً خافضاً للظّرف ؛ لأنّه ٱسم للموضع , والظّرف في الحقيقة : الوعاء , فلذلك جعل المكان

(1)- ينظر : التّفسير الكبير : 7 / 527 .

(2)- ينظر : معاني القراءات / 283 , وحجة القراءات / 441 – 442 , والكشف والبيان : 4 / 173 .

ظرفاً ؛ لأنّ الفعل يقع فيه فيحويه , والمراد بالنّداء جبريل)) [1] ، فلم يكتفِ بذكر أنّ (مِنْ) حرف خفض , وأنّ فاعل

النّداء ههنا جبريل (عليه السلام) , بل زاد على هذا أنْ علل دخول حرف الخفض على الظّرف , وأشار إلى أنّ النّداء يقع في هذا المكان , فهو حاوٍ له .

وذهب أبو علي الفارسيّ إلى أنّ (تحتك) ههنا لا يُقصَد بها (أسفلكِ) بل هي بمعنى قربك أو دونك , إذ قال : ((وليس قوله مِنْ تحتها يُراد به الجهة المحاذية للتّمكن من تحته , ولكن المعنى : فنادها من دونها , ويدلّ على ذلك قوله : ﴿ •✍⊠➔⊠♉ ⇧⑨♦♎ ❻◆✉✍⌨⇖ ✌□♦✌♦⌨⇖ ·✾❸♐③♦♌ ﴾ [سورة مريم من الآية 24] ، فلم يكن الجدول محاذياً لهذه الجهة ، ولكن المعنى جعله دونك)) [2] . وما ذهب إليه الفارسيّ دعوى تفتقر إلى دليل , وفيما يخصّ قوله تعالى : ﴿ •✍⊠➔⊠♉ ⇧⑨♦♎ ❻◆✉✍⌨⇖ ✌□♦✌♦⌨⇖ ·✾❸♐③♦♌ ﴾ ، فلا يوجد ما يمنع كون الجدول أسفل منها , كما لا يوجد ما يؤيد أنّ لفظ (تحتك) اُستُعمل ههنا بمعنى : دونكِ أو قربكِ , لذا يبدو للباحث أنّ ما ذكره أبو علي يعوزه الدّليل , ولاسيما أنّ الأسلوب القرآنيّ ينماز بدقة عالية في اّستعمال الألفاظ , ولو أنّ المراد ههنا قربها فلا يوجد ما يمنع من أنْ يرد النّصّ بلفظ (من دونها) ، ولا أظنُّه مراد الآية . والله أعلم بالمعنى المراد . و ذكر هذا الوجه بعد أبي علي مكي بن أبي طالب [3] .

يبدو للباحث أنّ الوجه الأرجح أن يكون المنادي هو نبي الله عيسى (عليه السلام) ـ وقد ذكر الطّبريّ ما يرجّحه ـ , وأنْ يكون الخافض والمخفوض متعلقين بحال للضّمير المستتر في الفعل (ناداها) .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم للقراءة بـ (مِنْ تحتِها) يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً إلى حدٍّ ما من الوجه الّذي ذكره

(1)- الحجة في القراءات السّبع / 237 .

(2)- الحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 119 .

(3)- ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 451 .

الطّبريّ ومن تابعه , بَيدَ أنّ السّخاويّ لم يذكر ما يرجّح هذا الوجه , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [1] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أويردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربيّة , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف .

(1)- ينظر : شرح شعلة / 298 , وإبراز المعاني / 583 , والبحر المحيط : 7 / 253 , وإرشاد العقل السّليم : 4 / 555 , والإتحاف / 298 , وفتح القدير : 3 / 407 .

المبحث الثّاني : أحرف مختصّة بالأفعال

ممّا قُرئ بـ (إنْ) الشّرطية :

فـــــي قولـــــه تعـــــالى : ﴿ ☎✂❒←⑨♑♒⇧⌖♦☞⇔♋✍✂◆❒ ♌♑✉♦▫ ☎ ⬀☠→⌛♎♋♘⊠♊♐♒❻ ♊♎✍ ✍✖⬂⇦⊠⑨⓪♐&⊠✸ ⮜✍↖♉♦❷♦▫ ✍✖⬁✓■🖬↖♉◆❻ ✍♦☼❑↗▤♦③ ⬀☠⮝♋ ♦♌⬀❑✿⮚⬀❷♦✍ ♊❍☺♎✍ ✍♌✍♦✍❒🕮⌘❺⬀✍✍✂◆❒ ❑✍⮚♐♦✍ ♌❒🕮 ♎↗✂⊠⑨◘&❼☆♋✍✂ ⌘♊♎✍ ♦❷⮚♏▤⊠⓪←☞♦▫ ✍⊠☺←♑🗁⊠⑨⬁■♑❶ ❶♑■⑨⬁⊠☺←♑🗁⊠✂✍ ❀✍✂⌘⬁❷♦❽▤ ﴾ [سورة البقرة من الآية 282] قرأ حمزة : (إنْ تضلّ) بـ (إنْ) المكسورة الهمزة الساكنة النّون , وقرأ الباقون من السّبعة : (أنْ تضلّ) بـ (أنْ) المفتوحة الهمزة السّاكنة النّون [1] , وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَفِي أَنْ تَضِلَّ الكَسْرُ (فَ)ازَ وَخَفَّفُوا فَتَذْكِرَ حَقّاً وَٱرْفَعِ الرَّا فَتَعْدِلا

فرمز لحمزة بحرف (الفاء) من (فاز) [3] , ونسب له الكسر في (أنْ تَضِلَّ) , ودلّ على أنْ المقصود كسر الهمزة ذكر (أن) مع الفعل , وعدم الأكتفاء بذكر الفعل وحده , ممّا يدلّ على أنّ الكسر في (أنْ) ولا يوجد ما يستدعي كسر النّون , فدلّ هذا

(1)- يُنظر : السّبعة / 193 , والتّيسير / 85 , والنّشر : 2 / 178 , والإرشادات الجلية في القراءات السّبع من طريق الشّاطبيّة ، د. محمد سالم محيسن / 72 .
(2)- حرز الأماني / 122 , وفتح الوصيد : 2 / 101 , وشرح شعلة / 188 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

على أنّ المقصود كسر الهمزة . وأورد الشّاطبيّ (أنْ) في البيت بصورة فتح الهمزة ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بفتح الهمزة .

لم يوجّه السّخاويّ قراءة فتح الهمزة بل ٱكتفى بنقل آراء عدد من العلماء الّذين

سبقوه وعرضها من دون أنْ يرجّح أحد هذه الآراء [1] . غير أنّ الباحث يلمح عنده الميل إلى الوجه الّذي ذكره سيبويه , وقد نسبه السّخاويّ للخليل وسيبويه معاً [2] , ولا يوجد ما يدلّ على أنّه مذهب الخليل , وقال سيبويه فيما يخصّ قراءة فتح همزة (أنْ) ونصب فتذكر : ((فٱنتصب لأنّه أمر بالإشهاد لأنّ تذكِّر إحدهما الأخرى , ومن أجل أنْ تذكر .

فإنْ قال إنسان : كيف جاز أنْ تقول : أنْ تَضِلّ , ولم يُعَدّ هذا للضّلال وللٱلتباس ؟ فإنّما ذكر أنْ تَضِلّ ؛ لأنّه سبب الإذكار , كما يقول الرّجل : أعددته أنْ يميل الحائط فأدعمه , وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط , ولكنّه أخبر بعلة الدّعم وبسببه)) [3] ، فقدّم ذكر السّبب وأخر ذكر الغرض من إعداد الخشبة , فغرض الإعداد الدّعم وسبب الدّعم ميلان الحائط , ومثله في الآية الكريمة , تقدّم السّبب وهو الإضلال ، وتأخر الغرض وهو التّذكير , فغرض جعلهما شاهدتين التّذكير ، وسبب التّذكير الإضلال والنّسيان , فذكر سبب التّذكير قبل ذكر غرض جعلهما شاهدتين . وقد تتبع الباحث مسألة نسبة هذا الوجه للخليل ، فوجد أنّ الزّجّاج أوّل من نسبه للخليل [4] ــ على حدّ ما ٱطلع عليه من مصادر ــ , وٱكتفى عدد من العلماء بنقله عن سيبويه من دون الخليل [5] ، وأظنه الصّواب .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 2 / 101 – 102 .
(2)- يُنظر : المصدر نفسه : 2 / 101 .
(3)- كتاب سيبويه : 3 / 53 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 / 310 .
(5)- يُنظر : الحجة للقرّاء السّبعة : 1 / 494 , وحجة القراءات / 150 , والتّبيان في تفسير القرآن : 2 / 373 , وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزّجّاج : 1 / 53 , والمحرّر الوجيز : 2 / 511 .

أمّا قراءة كسر همزة (إنْ) فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((والكسر على الشّرط , والمعنى : إنْ تنسَ إحداهما فتذكرها الأخرى)) [1] ، فعدّ (إنْ) الشّرطيّة الجازمة . وتجزم (إنْ) الشّرطيّة فعلين هما فعل الشرط وجوابه ، وفعل الشرط ههنا الفعل (تضلَّ) , والأصل في الشّرط ((أنْ تكون أفعاله مضارعة لأنّه يُعربها , ولا يُعرب إلاّ المضارع , فإذا قلت : إنْ تأتني آتك , فـ (تأتني) مجزومة بإن)) [2] . وقد حُرِّك (تضلّ) بالفتح لعلة صرفيّة , وهي التّخلص من إلتقاء السّاكنين عند جزم اللام الثّانية .

أمّا جواب الشّرط فهو الفعل تذكّر ولم يجزم لأقترانه بالفاء , فهو جواب بجملة أسمية محلها الجزم ، والتقدير : فهي تذكرها الأخرى . ورُفِع الفعل تذكر : لأنّه مقترن بالفاء , وجواب الشّرط عند أقترانه بالفاء يُرفع على الأستئناف , والتّقدير : فهي تذكرها , فهو ــ عند السخاويّ ــ من قبيل الجواب بجملة أسمية . فيكون الجزم محلياً لا ظاهراً [3] . وقد أختير الجزم مع (إنْ) لطول ما تقتضيه , فهي تقتضي جملتين , جملة فعل الشّرط , وجملة جواب الشّرط , فأختير لها الجزم ؛ لأنّه حذف وتخفيف , فيعادل بهذا طول الكلام [4] .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد أختلفوا في توجيه قراءة كسر الهمزة , إذ قال الفرّاء : ((فمن كسرها نوى بها الأبتداء ، فجعلها منقطعة ممّا قبلها , ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الجزاء)) [5] ، فدلّ قوله في توجيه قراءة فتح الهمزة ((فهو أيضاً على سبيل الجزاء)) على أنّها حرف جزاء في قراءة كسر الهمزة , وقد عدّ الفرّاء الجملة الشّرطيّة جملة مستأنفة منقطعة عمّا قبلها , فهي عنده على نية الأبتداء , ولا صلة لها بما سبق . وذكر هذا الوجه بعده كلّ من الطّبريّ والثّعلبيّ [6] .

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 101 .
(2)- المقتضب : 2 / 49 .
(3)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 63 ، 69 .
(4)- يُنظر : أسرار العربية / 336 .
(5)- معاني القرآن : 1 / 184 .
(6)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 3 / 124 – 125 , والكشف والبيان : 1 / 476 .

وقال الزّجّاج : ((من كسر (إنْ) فالكلام على لفظ الجزاء ومعناه , المعنى في (إنْ تضلّ) : إنْ تنسَ إحداهما تذكرها الذّاكرة فتذكر)) [1] ، فوافق الفرّاء في جعل (إنْ) للشّرط والجزاء , وخالفه في أنّه لم يعيّن موضع الجملة الشّرطيّة , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد الزّجّاج عدد من العلماء [2] , ومن اللافت للنّظر أنّ محقق كتاب الزّجّاج الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي عدّ رفع الفعل (تذكر) في قراءة حمزة ضعيفاً حين علّق على وجه الزّجّاج المذكور تواً إذ قال : ((ورفع المضارع إمّا لأنّ جواب الشّرط محذوف دلّ عليه ما تقدّم , وإمّا لأنّ الفاء واقعة في جواب الشّرط , وكلاهما غير جيد , الأوّل فاسد المعنى ، والثّاني فيه (تذكر) مُعامل معاملة الأمر , وهو ليس أمراً لفظاً)) [3] ، وفي الشّق الثّاني من كلامه نظر ؛ لعدم ٱشتراط كون الفعل أمراً لتدخل عليه الفاء في جواب الشّرط , إذ إنّها تدخل على الفعل المضارع ويقدّر قبله مبتدأ ، فتكون من قبيل الجواب بالجملة الٱسميّة عن الشّرط [4] .

وقال أبو علي الفارسيّ : جعل حمزة ((إنْ للجزاء , والفاء في قوله : ﴿ ◘♦☞🡐⓿☒🗎♏⬀❷ ﴾ جواب الجزاء , ومواضع الشرط وجزائه رفع بكونهما وصفاً للمنكورَينِ , وهما المرأتان في قوله : ﴿ ◘♦❷♦♉⬉🙭⮘ ... ﴾ .... والشّرط وجزاؤه وصفٌ للمرأتين ؛ لأنّ الشّرط وجزاءه جملة يوصف بها كما يوصل بها في نحو قوله تعالى : ﴿ ... ﴾]

(1)- معاني القرآن وإعرابه : 1 / 309 .
(2)- يُنظر: الحجة في القراءات السّبع / 104 , وحجة القراءات / 150 , والكشف عن وجوه القراءات السّبع : 1 / 320 .
(3)- معاني القرآن وإعرابه ، هامش (3) من : 1 / 309 .
(4)- يُنظر : كتاب سيبويه : 3 / 69 .

سورة الحج من الآية 41])) [1] ، فوافق من سبقه في عدّ (إنْ) شرطيّة جازمة , وخالفهم في المحل الإعرابي الّذي أعطاه للجملة الشّرطيّة , فالجملة الشّرطيّة بتمامها عنده صفة لـ (ٱمرأتين) , فيكون المعنى : ٱستشهدوا رجلاً وأمرأتين موصوفتين بأنّهما إنْ ضلت إحداهما ذكرتها الأخرى , وٱحتج لوقوع الجملة الشّرطيّة صفة بوقوعها صلة , فهي جاءت صلة في قوله تعالى : ﴿ ♦✖⇦♎♎♟✎✂ ♋♍♑ ☎✂❑↖✍✓♦♎❑📖 ♘♈♉❻☞❀✓✂ ❼♍✖ ♉♊←♒♑❑✡♟▤❑✍ ✂✓✓❻❑❑■❑▤❑■❓❍♑♒◉✓✂ ﴾ [سورة الحج من الآية 41] إذ إن جملة : إنْ مكناهم في الأرض أقاموا الصّلاة , صلة الٱسم الموصول (الّذين) ، ولمّا جاز وقوعها صلة دلّ هذا على جواز وقوعها صفة . وذكر هذا الوجه بعد أبي علي الفارسيّ عدد من العلماء [2] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة كسر همزة (إنْ) يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الزّجّاج ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [3] .

فيما يخصّ ترجيح إحدى القراءتين أو ردّها فأنّ في كلام السّخاويّ ما قد يوهم بأنّه يرجح قراءة الكسر إذ قال معللاً ورود لفظ (فاز) في بيت الشّاطبيّة المذكور آنفاً : (((فاز) لأنّ وجه الفتح للنّحويّين فيه خلاف سأذكره , ووجه الكسر ظاهر , فكأنّه فاز من ٱختلافهم)) [4] ، ويبدو للباحث أنّ هذا النّصّ لا يعدو كونه تعليلاً لورود هذا اللفظ في البيت , وهو أعطى (فاز) معنى قريباً من معنى التخلّص من الٱختلاف , ولم يرد معنى الفوز والغلبة . وكلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية ، وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف , والله أعلم .

---

(1)- الحجة للقراء السّبعة : 1 / 494 – 495 .
(2)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 145 , والمحرّر الوجيز : 2 / 511 , ومجمع البيان : 2 / 509 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 183 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 188 , وإبراز المعاني / 378 , وتفسير البيضاويّ : 1 / 231 , وإرشاد العقل السّليم : 1 / 473 , وفتح القدير : 1 / 379 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 101 .

ممّا قُرئ بـ (لام) كي :

فـــــي قولـــــه تعـــــالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المائدة الآيتان 46 – 47] قرأ حمزة : (ولِيحكمَ) بكسر اللام , ونصب الميم , وقرأ الباقون من السّبعة : ﴿ [illegible] ﴾ بسكون اللام , وجزم الميم [1] ، وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة , إذ قال : [2]

(1)- يُنظر : السّبعة / 244 , والتّيسير / 99 , والنّشر 2 / 191 , والإرشادات الجلية في القراءات السّبعة من طريق الشّاطبيّة / 125 .

(2)- حرز الأماني / 134 , وفتح الوصيد : 2 / 176 , وشرح شعلة / 217 .

وَحَمْزَةُ وَلْيَحْكُمْ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ   يُحَرِّكُهُ تَبْغُونَ خَاطَبَ كُمَّلاَ

وقد ذكر ٱسم (حمزة) صريحاً ههنا ؛ لذا لم يحتج إلى أنْ يرمز له بحرف (الفاء) [1] , ونسب له قراءة (ولِيحكمَ) بكسر اللام , ونصب الميم . وأورد الشّاطبيّ لفظ (وليحكم) في البيت بصورة إسكان اللام , وجزم الميم ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بسكون اللام وجزم الميم .

وجّه السّخاويّ قراءة سكون اللام إذ قال : معنى هذه القراءة ((الأمر , وهو أمر سابق محكيٌّ , أي : وقلنا له : وليحكم أهل الإنجيل , كما قيل لنا : ﴿ ❐◆♦✎◆♦✍✏ ➚◆✄✍✎♦⚇⚈ⅇ➚⚉➘ ✄✍⚇❷▪⚇←❐✌➘ ⊡⬧②➘⓿➚❐■← ﴾ [سورة الحشر من الآية 7])) [2] ، فاللام عنده لام الأمر , والأصل في لام الأمر أنْ تُكسَر , غير أنّها إذا دخل عليها الواو أو الفاء جاز فيها الكسر والتّسكين [3] , ودخول الواو عليها في الآية الكريمة جوّز تسكينها , وجُزِم الفعل بعدها بها , فلام الأمر جازمة للفعل المضارع [4] , والمعنى : ٱحكموا يا أهلّ الإنجيل بما أنزل الله , غير أنّ الأمر ههنا موجّه للمخاطب , وفي الآية موجه للغائب , وذكر السّخاويّ : أنّ هذا الأمر سابق محكي , أي : أنّ أهل الإنجيل ليسوا ملزمين اليوم بهذا الأمر , ويدلّ هذا على أنّ الآية منسوخة عند السّخاويّ , وعليهم اليوم أن يُحكّموا القرآن . وكان قريباً من هذا الوجه الّذي ذكره

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

(2)- فتح الوصيد : 2 / 176 .

(3)- يُنظر : حروف المعاني / 46 , ومعاني الحروف / 57 , والجنى الدّاني / 111 .

(4)- يُنظر : معاني الحروف / 57 , والجنى الدّاني / 110 , ومغني اللبيب : 1 / 294 .

السّخاويّ ما ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [1] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [2].

أمّا قراءة كسر اللام فقد وجّهها السّخاويّ فذكر وجهين :

أوّلهما : ((أنّها لام كي , والمعنى : وللهدى والموعظة آتيناه الإنجيل وللحكم))[3] ، فاللام ههنا لام كي , وحكم لام كي أنْ تُكسر ولا يجوز فتحها [4] , ونُصِبَ الفعل بعدها بـ(أنْ) مصدريّة مضمرة عند البصريّين , وهي عندهم مضمرة جوازاً [5] . يقول سيبويه

: (((أنْ) بعد اللام إنْ شئتَ أظهرتَه , وإنْ شئتَ أضمرتَه)) [6] ، وبيّن المبرّد علّة هذا الإضمار إذ قال : ((فـ (أنْ) بعد هذه اللام مضمرة , وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء ,

وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال , فـ (أنْ) بعدها مضمرةٌ , فإذا أضمرتَ (أنْ) نصبتَ بعدها الفعل , ودخلتْ عليها اللام ؛ لأنّ أنْ والفعل آسم واحد , كما أنّها والفعل مصدر , فالمعنى : جئت لأنْ أكرمك , أي : جئت لإكرامك , كقولك : جئت لزيد)) [7] ، فالإضمار مردّه إلى أنّ هذه اللام حرف جر عندهم , وحروف الجر تختصّ بالأسماء , ولا

---

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 312 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 4 / 605 , ومعاني القرآن وإعرابه : 2 / 146 , والحجة في القراءات السّبع / 131 , والحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 119 , وحجة القراءات / 228 , والكشف والبيان : 2 / 461 , والمكتفى في الوقف والأبتدا / 166 , والمحرّر الوجيز : 4 / 466 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 440 .

(2)- يُنظر : شرح شعلة / 217 , وإبراز المعاني / 430 , والجامع لأحكام القرآن : 6 / 209 , والبحر المحيط : 4 / 280 , والإتحاف / 200 , وفتح القدير : 2 / 59 , والقراءات المتواترة وأثرها في الرّسم القرآنيّ والأحكام الشرعيّة / 179 .

(3)- فتح الوصيد : 2 / 176 .

(4)- يُنظر : حروف المعاني / 45 .

(5)- وتظهر وجوباً إذا آقترن الفعل بـ (لا) النّافية أو الزّائدة . يُنظر : أمالي آبن الحاجب : 2 / 600 , والجنى الدّاني / 116 .

(6)- كتاب سيبويه : 3 / 7 .

(7)- المقتضب : 2 / 7 .

يجوز دخولها على الفعل , فوجب تقدير أنْ والفعل بالمصدر ليصبح اسماً , فقُدِّرت أنْ لهذا الغرض . وكان الأجدر بهم أنْ لا يعدّوها حرف جر ، ((فهي كغيرها من اللامات كلام الابتداء الّتي تدخل على الأسماء ولا تؤثر فيها إعراباً , ولام التّعجب ولام الاستغاثة وغيرها , فلا ندري لِمَ قاسها النّحاة على لام الجرّ في مثل هذا الموضع , ولِمَ لَمْ يقولوا هذا في لام الأمر الّتي تجزم الفعل المضارع , ولام الابتداء ، ولام الاستغاثة ، وغيرها من اللامات)) [1] .

وتفيد هذه اللام معنى التّعليل [2] , وقد جعل السّخاويّ المعنى في هذا الوجه : ((وللهدى والموعظة آتيناه الإنجيل وللحكم)) ، فكأنّه أراد وجود اللام مع الهدى والموعظة , وعطف (ليحكم) ((على هدى وموعظة على توهّم النّطق باللام فيهما)) [3] , فهو من باب العطف على التّوهّم , فيكون المعنى مِن أجل الهدى والموعظة آتيناه الإنجيل ومن أجل الحكم .

والثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ : أنْ تكونَ اللام لام كي و ((إنْ جعلنا ﴿ ☪□⬧→⬊↖⬀□♦✍◆□ ⑧✡⑨➔♎◆□ ﴾ منصوبين على الحال كـ (مصدّقاً) قدّرنا : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه آتيناه الإنجيل)) [4] . اللام في هذا الوجه لام كي أيضاً غير أنّ هدى وموعظة منصوبان ههنا على الحال : أي آتيناه الإنجيل في حال كونه مصدقاً وهادياً وواعظاً , وعندئذٍ لا يمكن تقدير اللام معهما أو توهّمها كما حدث في الوجه الأوّل . فقدّر السّخاويّ ههنا : ((وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه آتيناه الإنجيل)) , ويبدو للباحث أنّ لهذا التّقدير جذوراً كوفيّةً , إذ ذكر الفرّاء أنّ لام كي إذا ما سُبِقت بالواو لم تفد تعليلاً , ويدلّ على هذا أنّك تقول : جئتك لتحسن إلي , ولا تقول : جئتك ولتحسن إلي , إلا إذا أردت معنى : ولتحسن إلي جئتك , وهو في القرآن كثير , ومنه قوله تعالى : ﴿ □◆✍☒⓪☒✍⑦✍⑥✍⑤✍④✍③✍②✍①✍ ✡➔❷✖❽✓

(1)- نظرية الحرف المختص في النّحو العربيّ وأثرها في التّقعيد (بحث) / 77 .
(2)- يُنظر : نتائج الفكر / 106 , والجنى الدّاني / 115 .
(3)- البحر المحيط : 4 / 280 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 176 .

[illegible] ﴿ [سورة الأنعام الآية 75] ولو لم تكن فيه الواو كانت تفيد التّعليل , ولوجود الواو كان المعنى : وليكون من الموقنين آريناه [1] . ويعني هذا أنّ المعنى في الآية موضوع الحديث : وليحكم أهل الأنجيل بما أنزل الله آتيناه [2] , وهو المعنى عينه الّذي ذكره بعده السّخاويّ , وإنْ ٱختلفت أسبابهما , فالفرّاء ذهب إلى هذا المعنى لوجود الواو , ممّا جعل اللام لا تفيد تعليلاً , والسّخاويّ ذهب إلى هذا المعنى ؛ لعدم إمكان تخيّل اللام أو تقديرها قبل اللام في (ليحكم) , وعطف الثّانية عليها .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الثّاني من الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ أرجح لخلوه من التّقدير أو التّوهم , وعنايته بالمعنى , والله أعلم بالصّواب .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلقوا في توجيه قراءة كسر اللام , إذ قال الفرّاء : ((قرأها حمزة وغيره نصباً , وجعلت اللام في جهة كي)) [3] ، وذكرتُ آنفاً حكم لام كي إنْ وقعت بعد الواو عند الفرّاء . ومذهب جمهور الكوفيّين أنّ لام كي تنصب الفعل بعدها بنفسها , وذهب ثعلب إلى أنّها تعمل بالنّيابة لا بنفسها , فهي نابت مناب (أنْ) عنده [4] .

وقال الطّبريّ : ((وقرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة : (ولِيحكمَ أهل الإنجيل) بكسر
اللام من ليحكم بمعنى : كي يحكم أهل الإنجيل , وكأنّ معنى من قرأ ذلك كذلك : وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدّقاً لما بين يديه من التّوراة كي يحكم أهله بما فيه من حكم

(1)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 113 .
(2)- لم يصرّح الفرّاء بهذا المعنى , ولكنّه يُفهم من مذهبه , ومِنْ ذِكرِ معنى ما شاكله .
(3)- معاني القرآن : 1 / 312 .
(4)- يُنظر : الإنصاف , مسألة (79) : 2 / 123 – 125 , والجنى الدّاني / 115 , ومغني اللبيب : 1 / 277 .

الله)) [1] ، فأفادت اللام عنده تعليلاً على الرّغم من وجود الواو قبلها ، فخالف بهذا الفرّاء , ولم يذكر ناصب الفعل , وربّما أراد معنى تقدير (كي) فنصبت الفعل بعدها ، وهذا ما جوّزه ابن كيسان والسّيرافيّ (ت 386 هـ) [2] , وربّما أراد أنّ اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أنْ) , وهذا ما ذهب إليه الكوفيّون , وكان قريباً من هذا الوجه إلى حدٍّ ما ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

وقال الزّجّاج : ((وقُرئت (ولِيحكمَ) بكسر اللام وفتح الميم على معنى : ولأنْ يحكم)) [4] ، ومن الواضح أنّه أراد تقدير (أن) بعد اللام ، ونصب الفعل بعدها ، فوافق بهذا جمهور البصريّين ، كما وافقهم في جعلها تفيد تعليلاً على الرّغم مِن وجود الواو قبلها. وذكر هذا الوجه بعده أبو البركات الأنباريّ [5] .

وقال الثّعلبيّ : ((بكسر اللام وفتح الميم ، أي : ولكي يحكم أهل الإنجيل)) [6] ، ويبدو أنّه أراد تقدير (كي) بعد اللام , فيُنصَب الفعل (يحكم) بـ (كي) المقدّرة .

وقال الزّمخشريّ : ويجوز في هدى وموعظة ((أنْ ينتصبا مفعولاً لهما كقوله : ﴿ ❒◆⓿⬧◆⬄⬧▤↗⬅ ﴾ ، كأنّه قيل : وللهدى والموعظة آتيناه الإنجيل , وللحكم بما أنزل الله فيه من الأحكام)) [7] ، فعدّ لفظتي (هدى وموعظة) مفعولين لأجله , وقدّر قبلهما اللام , كما عدّ

اللام والفعل (ليحكم) بعدها في تأويل المفعول لأجله الّذي صحبته اللام ، والتّقدير : للحكم ؛ لأنّ أنْ المضمرة بعد اللام تقدّر مع الفعل بالمصدر , ويرى أبو حيان أنّ

---

(1)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 4 / 605 .
(2)- نقلاً عن : الجنى الدّاني / 115 , ومغني اللّبيب : 1 / 277 .
(3)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 131 , وحجة القراءات / 277 – 228 , والمكتفى في الوقف والأبتدا / 166 , والمحرّر الوجيز : 4 / 465 – 466 , ومجمع البيان : 3 / 251 , والتّبيان في إعراب القرآن : 1 / 420 .
(4)- معاني القرآن وإعرابه : 2 / 146 .
(5)- يُنظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 249 .
(6)- الكشف والبيان : 2 / 461 .
(7)- الكشّاف : 1 / 672 .

الزّمخشريّ أراد العطف على التّوهم , فكأنّه توهم وجود اللام في هدى وموعظة , وعطف على هذه اللام [1] .

وقال ٱبن عطية : ((على لام (كي) , ونصب الفعل بها , والمعنى : وآتيناه الإنجيل ليتضمن الهدى والنّور والتّصديق ليحكم أهله بما أنزل ٱلله فيه)) [2] ، فعدّ اللام لام كي وظاهر كلامه أ نّها نصبت الفعل بنفسها ، وجعل المعنى : آتيناه الإنجيل ليتضمّن كذا وكذا وليحكم بما فيه , وقال عنه أبو حيان : إنّه عطف وليحكم على توهم علة , ولذا قال : ليتضمن الهدى , فهي علة متوهمة [3] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة كسر اللام يتّضح أنّ الوجه الأوّل الّذي ذكره السّخاويّ أعني : (أنْ يكون المعنى : للهدى والموعظة آتيناه الإنجيل والحكم) , كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الزّمخشريّ , وقريب منه ما ذكره بعد السّخاويّ أبو السّعود [4] , وأنّ الوجه الثّاني الّذي ذكره السّخاويّ , أعني (أنْ يكون المعنى : وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه آتيناه الإنجيل) , كان قريباً من مذهب الفرّاء الّذي لم يصرّح بهذا المعنى , وصرّح به بعده الزّمخشريّ إذ قال : ((كأنّه قيل : وللهدى والموعظة آتيناه الإنجيل , وللحكم بما أنزل الله فيه من الأحكام)) [5] , وكان قريباً من هذا

الوجه ما ذكره بعدّ السّخاويّ كلٌّ من شعلة , وابي شامة [6] .

وجديرٌ بالذّكر أنّ الوجهين اللذين ذكرهما السّخاويّ كانا قريبين من الوجهين اللذين ذكرهما الزّمخشريّ , وربّما أخذ السّخاويّ عن الزّمخشريّ بقليل من التّصرف من دون أنْ يُشير .

---

(1)- يُنظر : البحر المحيط : 4 / 280 .
(2)- المحرّر الوجيز : 4 / 465 – 466 .
(3)- يُنظر : البحر المحيط : 4 / 280 .
(4)- يُنظر : إرشاد العقل السّليم : 2 / 486 .
(5)- الكشّاف : 1 / 672 .
(6)- يُنظر : شرح شعلة / 217 , وإبراز المعاني /430 .

لم يرجّح السّخاويّ , إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف , والله أعلم بالمعنى المراد .

ممّا قُرِئ بـ (ما) المصدرية :

فــــي قولــــه تعـــالى : ﴿ ❐◆♉⍓➔⍓▪▫✡❐✍ ✍☸♎☸⬀&⬋☠⬀
🕮❐★✍☺●❐☪ ⑨◆&⬀⑨←❐♍☙ ✍♐♁❐♀⬀❺✍☼♦✍

﴿ ♦♋❑↖♐♎♘③ ♠♦♐♎♘③♦♠★♑♋ ♦♋❑↖♐♎♘③ ♠♦♐♎♘③♦♠ ☎✂❑➔❸♢♎❁♐ ♠♦☺♎ ☎✂❑➔☼♎•♦❑ ☎ ☎✂❑➔❸♢♎❁♐ ♠♦☺♎ ﴾ [سورة السّجدة الآية 24] قرأ حمزة والكسائيّ (لِمَا صبروا) بكسر (لام) لما , وتخفيف الميم , وقرأ الباقون من السّبعة (لَمَّا صبروا) بفتح اللام وتشديد الميم [1] , وقد ذكر الشّاطبي القراءتين في صدر بيت الشّاطبيّة إذ قال : [2]

لِمَا صَبَرُا فَٱكْسِرْ وَخَفِّفْ (شَـ)ذَا وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ ٱثْنَانِ عَنْ وَلَدِ الْعَلَا

فرمز لحمزة والكسائيّ بحرف (الشّين) من (شذا) [3] , ونسب لهما قراءة كسر لام لما وتخفيف الميم , أمّا القراءة الأخرى فتحمل على النقيض ، والكسر ضده الفتح ، والتخفيف ضده التشديد [4] ، وبهذا تكون القراءة الأخرى بفتح اللام وتشديد الميم ، وهي قراءة باقي السبعة .

وجّه السّخاويّ القراءة بـ (لَمّا) إذ قال : ((و ﴿ ♠♦☺♎ ♐♎❁♘❸♢♎➔❑✂☎ ﴾ حين صبروا)) [5] فجعل (لَمّا) بمعنى حين , وهي ((للأمر الّذي قد وقع لوقوع غيره , وإنّما تجيء بمنزلة (لو) ... , فإنّما هما لأبتداءٍ وجواب)) [6] ، فهي تفيد معنى الجزاء وإنْ كانت بمعنى الظّرف , وتستلزم جواباً وجوابها ههنا محذوف دلّ عليه ما قبلها , والتّقدير لَمَّا صبروا جعلنا منهم أئمة , فأفادتْ معنى أنّ جعل الأئمة وقع لوقوع الصّبر منهم , وهي لا تخلو من معنى التّعليل ، فالصّبر علة للجعل , فضلاً على كونه شرطاً له , وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ

---

(1)- ينظر : السّبعة / 516 , والتّيسير / 177 , والنّشر : 2 / 260 , وتقريب النفع في القراءات السبع / 191 .
(2)- حرز الأماني / 191 , وفتح الوصيد : 2 / 414 , وشرح شعلة / 334 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(4)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 250 ، وصحيفة (8) من هذا البحث .
(5)- فتح الوصيد : 2 / 414 .
(6)- كتاب سيبويه : 4 / 234 .

قريبـاً من الوجـه الّذي ذكـره عدد من العـلماء الّذيـن سبقوه [1] , وقريب مـنه مـا ذكره بعد السّخاويّ عدد من العلماء [2] .

أمّـا القـراءة بـ (لِمَـا) فقـد وجّههـا السّـخاويّ إذ قـال : (((لِمَـا صـبروا)أي : لصبرهم)) [3] ، ومن الواضح أنّ (اللام) عنده لام الخفض , و (ما) مصدريّة , دلّ علـى هذا تقديره لها مع الفعل بالمصدر , والمصدر المؤول ههنـا محلـه الخفض بحرف الخفض اللام . ولم يبيّن السّخاويّ إعراب شبه الجملـة من الخـافض والمخفوض , والرّاجح أنّهما متعلقان بالفعل (جعلنا) , ولم يبيّن معنى الـلام ههنـا . ويلمح الباحث في كلامـه أنّها تفيد معنى التّعليل , أي : أنّ الجعل علّته صبرهم وبسببه جُعِلوا أئمة .
أمّا (ما) المصدريّة فتؤول مع الفعل بعدها بالمصدر , فهي والفعل بمثابة ٱسم واحد , وهـي بمنزلة (أنْ) المصدريّة بَيدَ أنها لا تنصب الفعل بعدها ، فأنت ((تقول : ٱئتني بعد مـا تقولُ ذاك القول , كأنّك قلت : ٱئتني بعد قولك ذاك القول , كمـا أنّك إذا قلت : بعد أنْ تقول , فـإنّمـا تريـد ذاك)) [4] . ويـرى المبـرّد أنْ الأصـل فـي لفـظ (مـا) أنْ يكـون ٱسـماً موصولاً , وأنّ كونها حرفـاً مصدرياً فرع عن هذا الأصل , دلّ علـى هذا قولـه : ((فإنْ أردت بـ (ما) معنـى الّذي , فذاك مـا ليس فيـه كـلام ؛ لأنّـه البـاب والأكثـر , وهـو الأصل , وإنّما خروجها إلى المصدر فرع)) [5] ، ولا يعني هذا أنّها ٱسم عند المبرّد , فهو ينقل الخلاف بين سيبويه الّذي يرى أنّها حرف , والأخفش الّذي يرى أنّها ٱسم , ويصف مذهب سيبويه بأنّه القياس والصّواب [6] ، ولعلّ هذا أدلّ دليل على حرفيتها عنده , ولا توصل ما المصدريّة إلاّ ((بالفعل المتصرّف , إذ الّذي لايتصرّف لامصدر له , حتّى يؤول الفعل مع الحرف

(1)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 10 / 250 , والكشف والبيان : 5 / 74 , والتّبيان في تفسير القرآن : 8 / 306 , والمحرّر الوجيز : 11/ 551 .
(2)- يُنظر : شرح شعلة / 334 , وإبراز المعاني / 643 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 6 / 129 .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 414 .
(4)- كتاب سيبويه : 3 / 156 , ويُنظر : 3 / 11 , والمقتضب : 3 / 197 .
(5)- المقتضب : 3 / 201 .
(6)- يُنظر : المصدر نفسه : 3 / 200.

به)) [1] ، وإنّها لا توصل بفعل الأمر [2] . أمّا الفعل . (صبروا) في الآية الكريمة فهو فعل متصرّف جاء في صورة الماضي ؛ لذا جاز وصل ما المصدريّة به , وجاز تأويله معها بالمصدر .

وجدير بالذّكر أنّ (ما) المصدريّة تخالف الموصولة من حيث المعنى , ويتّضح هذا الأختلاف بينهما بصورة بيّنة في قوله تعالى : ﴿ ⬆💣✳🔸🌐🖊🔸🕮 ⬆ ①♦③⛶⑧⬆↗◆⓪🔍🌐 ☒🖑❑↖↖⬆⑨♦③ ❼🔍🗁❑🕮 ·♍🔍❍ 🕮❑⬆🔍❷♦ 🖊🔸🕮 ✿🔸🌐 ✿💣✳⓪🔸❍🖼🔍 ♦🔸 ✋ ❑✡🔸🌐 ✿💣✳⓪🔸❍🖼🔍 ♦🔸 ✋ ❑✡🔸🌐 ✿💣✳ ﴾ [سورة القصص من الآية 25] , فليست هذه بمعنى الّذي وإلاّ لكان المعنى ليجزيك أجر الغنم ؛ لأنّ الّذي سقاه موسى (عليه السلام) هو الغنم , أمّا إذا كانت مصدريّة فالمعنى : ليجزيك أجر السّقي , أو أجر سقيك لنا [3] ، وهو مراد الآية , والله أعلم . وقد ذهب السّهيليّ (ت 581 هـ) [4] إلى أنّ (ما) المصدريّة تختصّ بالفعل العام ؛ ولا توصل بالفعل الخاص إذ قال : ((والأصل في هذا الفصل أنّ (ما) لمّا كان ٱسمها مبهماً , لم يصح وقوعها إلاّ على جنس تختلف أنواعه , فإنْ كان المصدر مختلف الأنواع جاز أنْ تقع عليه , ويعبّر بها عنه , كقولك يعجبني ما صنعت , وما عملت , وما فعلت , وكذلك تقول : ما حكمت ؛ لأنّ الحكم مختلف أنواعه , وكذلك الصّنع والفعل والعمل , فإنْ قلت : يعجبني ما جلست , وما ٱنطلق زيد , كان غثاءً من الكلام , لخروج (ما) عن الإبهام , ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني ؛ لأنّه يكون التّقدير حينئذٍ : أعجبني الجلوس الّذي جلست , والقعود الّذي قعدت , فيكون آخر الكلام مفسراً لأوّله , رافعاً للإبهام , فلا معنى حينئذٍ لـ (ما)))[5] ، فوافق الأخفش في عدّ (ما) ٱسماً لاحرفاً , فضلاً على ٱشتراطه كون الفعل بعدها عاماً . وهذا مردود بقوله تعالى : ﴿ ❑◆✂✳🔸🖊🌐✳ ⬆ ↘◆❑⓪■🖫◆↘ ⬆ ↖☠→⚗↘⓪ ⬆💣✳◆⚗↖❍◆❻ 🖊🖼☺🔍🖊 ⮝←⬈❻☞✿🖊✂ ﴾ [سورة التّوبة من

(1)- شرح الرّضيّ : 5 / 440 .
(2)- يُنظر : المصدر نفسه , والصحيفة نفسها , والجنى الدّاني / 331 – 332 .
(3)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 400 .
(4)- ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ ، عُرف بالتفسير والنحو ، يُنظر : وفيات الأعيان : 3 / 143 ، وشذرات الذهب : 4 / 371 .
(5)- نتائج الفكر/ 144 .

الآية 25] , فالفعل (رحبتْ) فعل خاص , فهو ممّا لا تختلف أنواعه , وما ههنا مصدريّة ؛ لأنّ المراد ضاقت عليكم الأرض برحابتها , وليس المراد ضاقت عليهم الأرض بالّذي رحبته [1] . فتبيّن بهذا ضعف ما ذهب إليه السّهيليّ , كما تبيّن بالآية موضوع الحديث ، إذ إنّ الفعل (صبروا) لا يكون على أنواع عدة , وإن تعددت أنواع أسبابه , فهو فعل خاص .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة كسر اللام وتخفيف الميم مِنْ (لِمَا) ، إذ قال الفرّاء : ((وموضع (ما) خفض إذا كسرت اللام)) [2] ، فأشار إلى أنّ موضع (ما) الخفض باللام , من دون أنْ يبيّن نوع (ما) , فكلامه يحتمل أنْ تكون (ما) موصولة , ويحتمل أنْ تكون مصدريّة , وظاهر قوله ((موضع ما)) يشير إلى أنّها ٱسم موصول لأنّ المصدريّة لا موضع لها ، بل الموضع للمصدر المؤول منها مع الفعل بعدها . فضلاً على أنّه لم يبيّن المحل الأعرابيّ لشبه الجملة من الخافض والمخفوض.

وقال الطّبري : ((وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة (لِمَا) بكسر اللام وتخفيف الميم ، بمعنى : لصبرهم عن الدّنيا وشهواتها , وٱجتهادهم في طاعتنا , والعمل بأمرنا)) [3] ، وفي قوله ((عامة قرّاء الكوفة)) نظرٌ ؛ لأنّ عاصماً ومن تابعه قرؤوا بالتّشديد . وذكر الطّبريّ أنّ معنى القراءة بالتّخفيف : لصبرهم عن الدّنيا وشهواتها , فدّل قوله ((لصبرهم)) على أنّ (ما) مصدريّة إذ أوّلها مع الفعل بعدها بالمصدر , وهذا المصدر المؤول مخفوض باللام , ولم يبيّن الطّبريّ الموضع الإعرابيّ للخافض والمخفوض . وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد الطّبريّ عدد من العلماء [4] .

وقال الزّجّاج : ((فالتّخفيف معناه : جعلناهم أئمة لصبرهم)) [5] ، ومن الواضح أنّه أراد أنّ الخافض والمخفوض متعلقان بالفعل (جعلنا) , وهذا ما صرّح به من بعده

(1)- يُنظر : الجنى الدّاني / 331 .
(2)- معاني القرآن : 2 / 332 .
(3)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 10 / 250 .
(4)- يُنظر : الكشف والبيان : 5 / 74 , والتّبيان في تفسير القرآن : 80 / 306 , والكشّاف : 3 / 523.
(5)- معاني القرآن وإعرابه : 4 / 160 .

أبو عليّ الفارسيّ إذ قال : ((ومَن قال : لِمَا صبروا علّق الجار بجعلنا)) [1] , فيكون المعنى : جعلناهم أئمة بسبب صبرهم , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعدهما كلٌّ من الأزهريّ , وأبي زُرعة [2] .

وقال ابن عطية : ((كأنّه قال : لأجل صبرهم , فـ (ما) مصدريّة , وفي القراءتين معنى المجازاة , أي جعلهم أئمة جزاءً على صبرهم على الدّنيا)) [3] ، فصرّح بكون (ما) مصدريّة , وأشار إلى تعلّقها بالفعل (جعلنا) , وزاد على هذا أنْ أعطى هذا التّركيب ههنا معنى المجازاة , فعدّ الجعل جزاءً للصّبر , والمعنى : جعلناهم أئمة جزاءً على صبرهم , وأظنّه أحسن توجيه المعنى والإعراب , فهو وجه حسن ولا يعلوه غبارٌ . وأظنّه أفضل الأوجه التّي ذُكِرت . والله أعلم بالصواب .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة التّخفيف يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره الطّبريّ ومن تابعه , وقريب منه ما ذكره بعده كلٌّ من شعلة , وأبي شامة [4] .

ولم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربيّة , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف ، وأنّ مسألة ترجيح إحدى القراءتين مسألة معنى وتفسير ، لا مسألة نحو وإعراب ، إذ إنّ جملة (جعلناهم أئمة لصبرهم) تدلّ على ملازمة الصبر لهم ، وهو علة جعلهم أئمة ، والمعنى في جملة (جعلناهم أئمة حين صبروا) حلت الإمامة وقت وقوع الصبر .

---

(1)- الحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 278 .
(2)- يُنظر : معاني القراءات / 381 , وحجة القراءات / 569 .
(3)- المحرّر الوجيز : 11 / 552 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 334 , وإبراز المعاني / 643 .

المبحث الثّالث : أحرف غير مختصّة

ممّا قُرئ بهمزة الاستفهام :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة يونس الآيتان80 – 81] قرأ أبو عمرو (به آلسحرُ) بمدّ الألف , وقرأ الباقون من السّبعة (بـه ٱلسّـحر) بهمـزة الوصـل المفـردة [1] . وقـد ذكـر الشّـاطبـيّ القـراءتين فـي صـدر بيـت الشّـاطبيّة إذ قال : [2]

مَعَ المَدِّ قَطْعُ السِّحْرِ (حُـ)كْمٌ تَبَوَّءَا بِـيَا وَقْفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلاَ

فرمز لأبي عمرو بحرف (الحاء) من (حكم) [3] , ونسب لـه قراءة السّحر بمدّ الألف وقطعها , وأورد لفظ (السِّحر) في البيت بصورة همزة الوصل من غير مدّ ؛ ليدلّ على أنّ قراءة الباقين بهمزة الوصل .

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 328 , والتّيسير / 123 , والكافي في القراءات السّبع / 127 , وإرشاد المريد إلى مقصود القصيد ، علي محمد الضباع / 219 .
(2)- يُنظر : حرز الأماني / 154 , وفتح الوصيد : 2 / 268 , وشرح شعلة / 260 .
(3)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .

وجّه السّخاويّ القراءة بهمزة الوصل إذ قال : ((ما ... بمعنى الّذي , والسّحر خبره)) [1] ، فعدّ ما ٱسماً موصولاً , و (جئتم به) صلة الموصول , ولا يدخل (السّحر)

في صلة الموصول , بل هو خبر الٱسم الموصول , فهو نحو قولك : الّذي جاء عندك زيدٌ , والهمزة ههنا همزة وصل .

وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] , وقريبٌ منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

أمّا القراءة بألف المدّ فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((الٱستفهام هنا يحتمل التّقرير , ويحتمل الٱستعظام والإنكار , كقوله تعالى : ﴿ ↗◆🕮❒☼✻💣✿ ▫♦➔⍓▣▫✻💣✿ ♎⍓⏲⓿⊠✂ ﴾ [سورة الأنبياء من الآية 62])) [4] ، ومن الواضح أنّه أراد أنّ الهمزة الأولى تفيد الٱستفهام , والهمزة الثّانية همزة (ال) التّعريف ، وإنْ لم يصرّح بهذا ، ولم يحمل الٱستفهام على معناه الحقيقيّ ؛ لأنّ نبي ٱلله موسى (عليه السلام) كان عالماً بأنّ ما جاؤوا به سحر , وهو لا يستفهم عن شيء قد عرف حقيقته . وإنمّا يكون الٱستفهام عند الجهل بحقيقةٍ ما , عندما يريد المُستفهِم مِن المخاطب أنْ يخبره عمّا يجهله , ((وأنّه يريد

---

(1)- فتح الوصيد :2 / 269 .

(2)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 1 / 475 , ومعاني القرآن للأخفش : 1 / 377 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 6 / 590 , ومعاني القرآن وإعرابه : 3 / 25 , وإعراب القرآن للنّحاس : 2 / 69 – 70 , والحجة في القراءات السّبع / 183 , وحجة القراءات / 335 , ومشكل إعراب القرآن : 1 / 351 , والمكتفى في الوقف والٱبتدا / 206 – 207 , والكشّاف : 2 / 344 – 345 , والمحرّر الوجيز : 7 / 195 , ومجمع البيان : 5 / 161 , والتّفسير الكبير : 6 / 288 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 683 .

(3)- يُنظر : شرح شعلة / 260 ، وإبراز المعاني / 509 ، والجامع لأحكام القرآن : / 368 ، والبحر المحيط : 6 / 93 ، وإرشاد العقل السّليم : 3 / 532 , وفتح القدير : 2 / 593 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 3 / 366 .

(4)- فتح الوصيد : 2 / 268 .

به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السّائل)) [1] . والأصل في حروف الأستفهام أنْ تدخل على الأفعال ، وجاز في الهمزة أنْ تدخل على الأسماء ؛ لأنّها أحقّ الحروف بالأستفهام [2] .

من أحكام همزة الأستفهام أنّها إذا دخلت على ما أوّله همزة وصل , تحذف همزة الوصل وتبقى همزة الأستفهام وحدها , وهي همزة قطع , وبان الفرق بين الخبر والأستفهام من نوع الهمزة , فأنت عندما تقول : أستخرجَ , دلت همزة الوصل في أوّله على أنّك تخبر بهذا , أمّا إذا قلت : أستخرج , فإنّ همزة القطع دلت على أنّك تستفهم ههنا , غير أنّ لهمزة الوصل في (ال) التّعريف حكماً مغايراً , إذ لو دخلت عليها همزة الأستفهام ((لم تُحذف ؛ لأنّها مفتوحة , فلو حُذِفت لم يكن بين الأستفهام والخبر فصل , ولكنّها تُجعل مدّة , فتقول : آلرّجل قال ذاك ؟ آلغلام ضربك ؟ وكذا حكم كلّ ألف وصل تقع مفتوحة , ولا نعرفها مفتوحة إلا الّتي مع اللام , وألف (أيم) الّتي تقع في القسم ... والعلة الفرق بين الخبر والأستخبار)) [3] .

ومن أحكام همزة الأستفهام أنّها قد تخرج عن الأستفهام الحقيقيّ إلى أغراض أخرى كالتقرير , والتّسوية وغيرهما [4] .

وذكر السّخاويّ أنّ الأستفهام ههنا يحتمل وجهين .

أوّلهما : التّقرير : وقد أشترط عدد من النّحاة أنْ تدخل همزة الأستفهام على نفي لتدلّ على التّقرير : وأظنّ المبرّد منهم ، وإنْ لم يصرّح بهذا ، غير أنّ الأمثلة جميعها الّتي ذكرها فيما يخصّ دلالة الأستفهام على التّقرير دخلت فيها همزة الأستفهام على نفي [5] . وقال علي أبن عيسى الرّمانيّ (ت 384 هـ) : ((وتكون تقريراً أو تحقيقاً , وذلك إذا

---

(1)- كتاب سيبويه : 1 / 99 .
(2)- يُنظر : المصدر نفسه , والصحيفة نفسها , والمُقتضب : 2 / 46 , وشرح الرّضيّ : 5 / 446 , والجنى الدّاني / 31 .
(3)- المُقتضب : 1 / 223 , ويُنظر : : 1 / 388 , و : 2 / 91 , ومعاني الحروف / 34 .
(4)- يُنظر : المُقتضب : 2 / 53 , و : 3 / 292 , وحروف المعاني / 19 , ومعاني الحروف / 32 – 34 ، والجنى الدّاني / 31 – 33 , ومغني اللّبيب : 1 / 24 – 27 .
(5)- يُنظر : المُقتضب : 2 / 35 , و : 3 / 292 .

دخلت على (ما) أو (لم) أو (ليس))) [1] ، وقريب منه ما ذكره الرّضيّ الأستراباذيّ إذ قال : ((إذا دخلت الهمزة على النّافي فلمحض التّقرير , أي : حمل المخاطب على أنْ يقرَّ بأمر يعرفه)) [2] ، ويحتمل الكلام ههنا أنّه لم يرد حصر مواضع مجيء الاستفهام لغرض التّقرير , ولكنْ يتأكد

مذهبه من قوله : ((وتختصّ (هل) بحكمين دون الهمزة ، وهما كونها للتّقرير في الإثبات ... وإفادتها إفادة النّافي)) [3] ، وهنا يخصّ هل من دون الهمزة بكونها للتّقرير في حال الإثبات , ممّا يدلّ على امتناع هذا مع الهمزة , وعلى هذا المذهب لا يصحّ أنْ تكون الهمزة في الآية الكريمة موضع الحديث قد أفادت معنى التّقرير , وقد جوّز عدد من النّحاة وقوعها للتّقرير في الإثبات ، منهم المراديّ (ت 749 هـ) إذ قال : ((التّقرير : وهو توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ ⬈◆🕮❒☼*💣❁ ♲➔🖬▫*💣❁ 🏵ꝏ🙵🖬☪❒🙢ꝏ❒➭ ✂🙢🙠✦③🙵⓿⬈❒❄🙰❼ ﴾ [سورة المائدة من الآية 116])) [4] ، وتابعه ابن هشام [5] . ويصحّ على وفق مذهبهم كونها للتّقرير في الآية موضوع الحديث . ويكون المعنى : إرادة حملهم على الإقرار بحقيقة ما فعلوه .

والثّاني من معنَيي الاستفهام اللذين ذكرهما السّخاويّ : ((الاستعظام والإنكار)) [6] وهذا الوجه لا يخلو من لبس , إذ إنّ الاستفهام الإنكاريّ على ضربين :

أوّلهما : الإنكار الإبطاليّ : ويقتضي أنْ يكون ما بعد همزة الاستفهام غير واقع وأنّ مدّعيه كاذب , نحو قوله تعالى : ﴿ ▫♦🙢🙢ꝏ⬄✌♦▦⍄☞🙵♑🙰🏱⬄ 🕮❒🏵🙵❷♦🖅■🙰🖮◰ ✂🙢🏵ꝏ⍄⌛♦☪◆🙢☠← ❒◆🏵ꝏ♦♑← 🏱❶ ✂🙢🏵ꝏ⍄⌛♦☪⬉❒♍🙞 ﴾ [سورة الصّافات الآية 149] . وتفيد هذه الهمزة معنى

---

(1)- معاني الحروف / 33 .
(2)- شرح الرّضيّ : 5 / 447 .
(3)- المصدر نفسه : 5 / 448 .
(4)- الجنى الدّاني / 32 .
(5)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 26 .
(6)- فتح الوصيد : 2 / 268 .

النّفي ؛ لذا لزم ثبوت ما بعدها إنْ كان منفياً ؛ لأنّ نفي النّفي إثبات [1] ، ويُستبعد أنْ يكون هذا الضّرب مراد السّخاويّ ؛ لأنّ ما بعد همزة الأستفهام في الآية موضع الحديث قد وقع , ولا تفيد الهمزة معنى النّفي إذ إن السّحر قد ثبت عند موسى (عليه السلام) .

والثّاني من ضربَي الأستفهام الإنكاريّ : الإنكار التّوبيخيّ : ويقتضي أنْ يكون ما بعد همزة الأستفهام واقعاً , وأنّ فاعله ملوم عليه , ومنه قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة الصّافات من الآية 95] [2] ، وأظنّه مراد السّخاويّ ههنا ؛ لأنّ وقوع السّحر متحقق في الآية موضع الحديث , ويبدو أنّ موسى (عليه السلام) أراد توبيخهم على ما فعلوه .

ويبدو للباحث أنّ الوجه الثّاني أعني : كون الأستفهام للإنكار التّوبيخيّ أرجح من الوجه الأوّل أعني : كونه للتّقرير إذ يشير سياق الآية إلى أنّ المراد توبيخهم لا إقرارهم بشيء واضح للعيان , ويؤيد هذا وجود معنى التّوبيخ في تتمة الآية إذ قال عزّ من قال على لسان نبيه : ﴿ [illegible] ﴾ .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة ألف المدّ إذ قال الفرّاء : وقرأ بعضهم : ((ما جئتم به ٱلسّحر ، فيستفهم ويرفع السّحر من نية الأستفهام , وتكون (ما) في مذهب (أي) , كأنّه قال : أي شيء جئتم به ؟ ٱلسّحر هو ؟)) [3] ويبدو أنّه أراد أنّ الأستفهام حقيقيّ ههنا , والمراد الأستخبار عمّا جاؤوا به , فهو لم يحمل الأستفهام على غرض آخر من أغراضه الّتي لا تخلو من مجاز , وقريب من هذا الوجه ما ذكره كلّ من الطّبريّ والزّمخشريّ [4] .

---

(1)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 24 – 25 .
(2)- يُنظر : المصدر نفسه : 1 / 25 – 26 , ومعاني النّحو : 4 / 201 .
(3)- معاني القرآن : 1 / 475 .
(4)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 6 / 590 , والكشّاف : 2 / 345 .

وقال الزّجّاج : ((ويُقرأ : (ما جئتم به آلسّحر) , والمعنى : أي شيء جئتم به آلسحر هو ، على جهة التّوبيخ لهم)) [1] ، فحمل الٱستفهام محمل التّوبيخ واللوم ، والغرض منه توبيخ هؤلاء على ما جاؤوا به ولومهم , وليس غرض الٱستخبار عمّا جاؤوا به مراداً , فالنّبي موسى (عليه السلام) يعلم بحقيقة ما جاؤوا به , ولم يسألهم ليستخبر بل ليوبخهم ويلومهم , وذكر هذا الوجه بعده عدد من العلماء [2] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((والكلام ٱستفهام ، يدلّك على ذلك ٱستقلال الكلام بقوله : ﴿ ﴾ ، ولو كانت موصولة ٱحتاجت إلى جزء آخر , فأمّا وجه الٱستفهام مع علم موسى أنّه سحر , فإنّه على وجه التّقرير ... فمن قال (آلسّحر) فألحق حرف الٱستفهام كان (السّحر) بدلاً من (ما) المبتدأ , ولزم أنْ يلحق السّحر الٱستفهام ليساوي المبدل منه في أنّه ٱستفهام)) [3] ، فجعل الهمزة للٱستفهام مستدلاً بٱستقلال الكلام عند قوله تعالى : ﴿ ﴾ , وغرض الٱستفهام عنده التّقرير , أي أنّ نبي الله موسى أراد حملهم على الإقرار بما فعلوه , ولم يرد معرفة ما فعلوا ، فهو عارف به ، و (آلسحر) بدل من (ما جئتم به) , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعده الطّبرسيّ [4] .

وقال مكي بن أبي طالب : ((ومعنى الٱستفهام في هذه الآية التّقرير والتّوبيخ ... وفيه أيضاً معنى التّحقير لما جاؤوا به)) [5] ، فجمع بين معاني التّقرير ، والتّوبيخ ، والتّحقير , والحقيقة أن الآية الكريمة يمكن أنْ تتحمل هذه المعاني مجتمعة وقد جمع ٱبن عطية بعده بين التّقرير والتّوبيخ [6] . وكأنّ المراد عند مكي حملهم على الإقرار بما فعلوا مع توبيخهم عليه وٱحتقار عملهم هذا .

---

(1)- معاني القرآن وإعرابه : 3 / 25 .
(2)- يُنظر : معاني القرآن للنّحاس : 1 / 488 , والحجة في لقراءات السّبع / 183 , وحجة القراءات / 335 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 419 , وإعراب القراءات السّبع وعللها / 161 .
(3)- الحجة للقرّاء السّبعة : 2 / 371 .
(4)- يُنظر : مجمع البيان : 5 / 161 .
(5)- مشكل إعراب القرآن : 1 / 352 .
(6)- يُنظر : المحرّر الوجيز : 7 / 196 .

ويبدو للباحث أنّ مسألة ترجيح أحد هذه الأوجه مسألة معنى وتفسير , لا مسألة نحو وإعراب , فالأستفهام في الآية الكريمة يحتمل المعاني الّتي ذُكرت جميعها وٱلله أعلم بالمعنى المراد .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم للقراءة بألف المد يتّضح أنّ جميع من سبقه ٱتفقوا على أنّ المد يدلّ على الأستفهام , وٱختلفوا في معناه . وكان المعنى الأوّل الّذي ذكره السّخاويّ أعني : (حمل الأستفهام على التّقرير) قريباً من المعنى الّذي ذكره أبو علي الفارسيّ ، والطّبرسيّ من بعده , كما كان قريباً منه ما ذكره بعد السّخاويّ كلّ من شعلة وأبي شامة [1] . أمّا المعنى الثّاني الّذي ذكره السّخاويّ أعني : (حمل الأستفهام على معنى الإنكار التّوبيخيّ) , فهذا المعنى لم يصرّح به أحدٌ من الّذين سبقوا السّخاويّ ـ على حد ما ٱطّلعتُ عليه من مصادر ـ بَيدَ أنّ الزّجّاج ومن تابعه ذكروا معنى التّوبيخ , وذكر معنى الإنكار بعد السّخاويّ أبو شامة الّذي جمع بين التّقرير والإنكار [2] .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف , والله أعلم بالمعنى المراد والأرجح .

(1)- يُنظر : شرح شعلة / 260 , وإبراز المعاني / 509 .
(2)- يُنظر : إبراز المعاني / 509 .

ممّا قُرئ بـ (ألا) التنبيه :

في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة النّمل الآيتان 24 – 25] قرأ الكسائيّ (ألا يسجدوا) بتخفيف اللام ، وقرأ الباقون من السّبعة (ألاّ يسجدوا) بتشديد اللام [1] , وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في أبيات الشّاطبيّة إذ قال :[2]

أَلاَ يَسْجُدُوا (رَ)اوٍ وَقِفْ مُبْتَلاً أَلاَ ... وَيَا وَٱسْجُدُوا وٱبْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوصِلاَ

أَرَادَ أَلاَ يَاهَؤُلاَءِ ٱسْجُدُوا وَقِفْ ... لَهُ قَبْلَهُ وَ الغَيْرُ أَدْرَجَ مُبْدِلاَ

(1)- يُنظر : السّبعة / 480 , والتّيسير / 167 – 168 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 589 , وإرشاد المريد إلى مقصود القصيد / 261 .

(2)- حرز الأماني / 186 , وشرح شعلة / 323 – 324. وورد البيت الأوّل بـ (مبتلى) بدلاً من (مبتلاً) في فتح الوصيد : 2 / 398 , وإبراز المعاني / 626 .

وَقَدْ قِيْلَ مَفْعُولاً وَإنْ أدْغَمُوا بِلَا وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَقِفْ يَسْجُدُوا وَلاَ

فرمز للكسائيّ ــ في البيت الأوّل ــ بحرف (الرّاء) من (راوٍ) [1] , ونسب له قراءة (ألا يسجدوا) , وزيادة على هذا ذكر أنّ الأصل فيها : ألا يا ٱسجدوا , وأنّ المراد : ألا يا هؤلاء ٱسجدوا . ونسب لغير الكسائيّ قراءة (ألاّ يسجدوا) , وزيادة على هذا ذكر أنّ الأصل فيها : أن لا يسجدوا , وأدغموا النّون في اللام , وأشار إلى أنّ المصدر المؤول من أنْ والفعل يُعرَب بدلاً ((وقيل مفعولاً)) .

وجّه السّخاويّ قراءة تشديد لام (ألاّ) فذكر أربعة أوجه :

أوّلها : ((أنّ (ألاّ) بدلٌ من أعمالهم ... وقوله (وأن ٱدغموا بلا) أي : أصله (أنْ لا) , فأدغم النّون في اللام)) [2] ، فذكر أنّ أصل (ألاّ) أنْ ولا . وأنْ ههنا مصدريّة ناصبة , والفعل يسجدوا منصوب بأنْ , وبما أنّ (أنْ) المصدريّة تؤول مع الفعل بعدها بالمصدر , أعطاها السّخاويّ مع مدخولها وجهاً إعرابيّاً , ويُعرب المصدر المؤول من أنْ ومدخولها في هذا الوجه بدلاً من (أعمالهم) , فيكون المعنى : وزين لهم الشّيطان عدم السّجود , وهذا معنى حسن , وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [3] , كما كان قريباً منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [4] .

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- فتح الوصيد : 2 / 399 .
(3)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 2 / 290 , والتّبيان في تفسير القرآن : 8 / 87 , والمحرّر الوجيز : 11 / 194 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 221 , وإعراب القراءات السّبع وعللها / 321 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1007 .
(4)- يُنظر : شرح شعلة / 323 , وإبراز المعاني / 627 , والجامع لأحكام القرآن : 13 / 185 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 277 , وإرشاد العقل السّليم : 5 / 245 , وتفسير القرآن الكريم / 364.

والثّاني من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : ((بدلٌ من السّبيل على زيادة (لا))) [1]، فجعل المصدر المؤول بدلاً من (السّبيل) , ولا يصحّ هذا البدل من ناحية المعنى إلاّ إذا عُدَّتْ (لا) زائدةً , ألا ترى أنّ المعنى لا يستقيم عندما تقول : فصدّهم الشّيطان عن عدم السّجود , في حين أنّ عدم السّجود مراد الشّيطان ومبتغاه , أمّا إذ عُدَّتْ (لا) زائدة فسيكون المعنى : صدّهم الشّيطان عن السّجود , وهذا مراد الشّيطان حقاً . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] ، وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

والثّالث من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ : ((قيل : هو مفعول يهتدون على زيادة (لا) أيضاً , أي : فهم لا يهتدون أنْ يسجدوا)) [4] ، فعدّ المصدر المؤول مفعولاً للفعل (يهتدون) , ويبدو للباحث أنّ هذا لا يستقيم إلاّ بأمرين : أحدّهما : عدّ (لا) زائدةً ؛ لأنّ المعنى لا يستقيم إلاّ بهذا , فالمعنى لا يستقيم إنْ قلتَ : فهم لا يهتدون إلى عدم السّجود , إذ إنّ عدم السّجود يمثل ضلالة لا هداية ، وقد أشار السّخاويّ إلى زيادة لا . والآخر : أن يُنصَب المصدر المؤول على نزع الخافض ؛ لأنّ الفعل يهتدي لا يتعدّى بنفسه , ولا يصحّ قولك : يهتدون عدم السّجود ؛ إن لم تقدّر : إلى عدم السّجود ، ويُنصب عند ئذٍ على نزع الخافض ، لا على المفعولية. وٱفتقار هذه الوجه إلى هذين الأمرين أعني : (عدّ لا زائدة ، وتقدير حرف الخفض) يضعفانه . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الذين سبقوه [5] , كما كان قريباً منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [6].

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 399 .
(2)- يُنظر : إعراب القرآن للنّحاس : 2 / 517 , وحجة القراءات / 527 , والمحرّر الوجيز : 11 / 194 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 221 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1007 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 323 , وإبراز المعاني / 627 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 5 / 501 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 399 .
(5)- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 533 , والكشّاف : 3 / 366 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 221 , والتّفسير الكبير : 8 / 552 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1007 .
(6)- يُنظر : شرح شعلة / 324 , وإبراز المعاني / 627 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 277 , وتفسير الجلالين / 502 , وإرشاد العقل السّليم : 5 / 245 , وإعراب القرآن الكريم وبيانه : 5 / 501 .

والرّابع من الأوجه الّتي ذكرها السّخاويّ أنْ يقع المصدر المؤول مفعولاً لأجله , إذ قال : ((هو مفعول له , أي : فصدهم لئلا يسجدوا)) [1] ، فعدّ المصدر المؤول مفعولاً لأجله للفعل (صدّهم) , فيكون المعنى : فصدّهم الشّيطان عن السّبيل من أجل أنْ لا يسجدوا , وهذا معنى حسن ، وإنْ كان المعنى في الوجه الأوّل أجود , ولا يفتقر هذا الوجه لعدِّ (لا) زائدة . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي ذكره عدد من العلماء الّذين سبقوه [2] , وقريب منه ما ذكره بعده عدد من العلماء [3] .

ويبدو للباحث أنّ المعنى في الوجه الأوّل أعني : (عدّ المصدر المؤول بدلاً من (أعمالهم)) أرجح من المعنى الّذي تعطيه بقية الأوجه , وهو لا يفتقر إلى زيادة (لا) . والله أعلم بالمعنى المراد .

أمّا قراءة تخفيف اللام فقد وجّهها السّخاويّ إذ قال : ((قراءة الكسائيّ لغةٌ مشهورة فصيحةٌ , يقولون : ألا يا ٱنزلُوا , بمعنى : يا قوم ... فألا تنبيه ويا نداء , والمنادى محذوف)) [4] ، فعدّ (ألا) حرف تنبيه داخلاً على (يا) النّداء , ولم يُذكر المنادى ههنا ، فهو محذوف , وولي حرف النّداء فعل أمر , والأصل : يا ٱسجدوا ثمّ حُذِفت ألف (يا) , وهمزة وصل ٱسجدوا وبحذف الألفين ٱتصلت الياء بالسّين , كما ٱتصلت الياء بالباء في : ﴿ ③⧫⌛⬀✪⧫→⊳□ ﴾ [سورة طه من الآية 94] ، وأصلها : يا ٱبن أمَّ , وحُذِفت ألف (يا) ، وألف الوصل من (ٱبن) . وعند تقدير المنادى في القراءة موضوع الحديث تقول : ألا يا قوم ٱسجدوا .

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 399 .
(2)- يُنظر : معاني القرآن للأخفش : 2 / 465 , وجامع البيان في تأويل آي القرآن : 9 / 510 , ومعاني القرآن وإعرابه : 4 / 87 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3/ 234 , والكشف والبيان : 4 / 488 , والكشّاف : 3 / 366 , والمحرّر الوجيز : 11 / 194 , والتّفسير الكبير : 8 / 552 .
(3)- يُنظر : شرح شعلة / 324 , وإبراز المعاني / 627 , وتفسير البيضاويّ : 3 / 277 , وإرشاد العقل السّليم : 5 / 245 .
(4)- فتح الوصيد : 2 / 398 – 399 .

والجملة ههنا جملة نداء وأمر دخلت عليها (ألا) , ((وأمّا ألا فتنبيه , تقول : ألا إنّه ذاهب)) [1] ، تريد تنبيهه إلى هذا ، ويسميها قوم الأستفتاحيّة , وتسميتها بحرف التّنبيه أولى وأرجح ؛ ((لأنّ إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختصّ به في الدّلالة أولى من إضافته الى أمر ليس من دلالته , والتّنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الأستفتاح ، ألا ترى أنّ حروف الأستفهام وحروف التّحضيض ونظائرها لا تكون إلا مستفتحاً بها , ولم تُسمّ حروف ٱستفتاح ؛ لأنّه ليس من دلالتها)) [2] ، وعند تسميتها حروف ٱستفتاح يُذكر مكانها , ويهمل معناها [3] . ومن اللافت للنّظر أنّ الهرويّ (ت 415 هـ) ذكر لـ (ألا) ثلاثة أغراض هي الأستفهام والتّمني والتّحضيض , ولم يذكر التّنبيه أو الأستفتاح [4] .

أمّا (يا) الّتي وردت في قراءة الكسائيّ فالمشهور أنّها حرف نداء , وأنّ المنادى إنْ لم يذكر بعدها فهو محذوف ؛ لذا قدّر السّخاويّ : يا قوم , والرّاجح أنّها حرف نداء عند ذكر المنادى بعدها , وحرف تنبيه فحسب عندما لا يصلح ما بعدها لأنْ يكون منادى , ويؤيد هذا التّرجيح ما ذكره عدد من العلماء على رأسهم سيبويه إذ يقول : ((وأمّا (يا) فتنبيه . ألا تراها في النّداء ، وفي الأمر كأنّك تنبه المأمور)) [5] ، ويلمح الباحث في هذا النّصّ أنّ سيبويه يجعل (يا) التّنبيه على ضربين : ضرب يدخل على المنادى ، وضرب يدخل على الأمر , ويفيد الضّرب الثّاني غرض التّنبيه فحسب , على خلاف الضّرب الأول الّذي أفاد معنى النّداء إلى جانب معنى التنبيه .

وقال الرّمانيّ : ((وقد يكون (يا) للتنبيه , نحو قولك : يا ٱذهب بزيد , وعلى هذا قرأ بعض القرّاء (ألا يا ٱسجدوا))) [6] ، فهو قد جرّدها ههنا للتّنبيه فحسب , ولم تفتقر لتقدير منادى محذوف .

---

(1)- كتاب سيبويه : 4 / 235 , ويُنظر : حروف المعاني / 11 .
(2)- أمالي ٱبن الحاجب : 2 / 838 .
(3)- يُنظر : مغني اللّبيب : 1 / 96 .
(4)- يُنظر : الأزهية ، علي بن محمد النحويّ الهرويّ ، تح : عبد المعين الملوحيّ / 172 – 174 .
(5)- كتاب سيبويه : 4 / 224 .
(6)- معاني الحروف / 93 .

وقال ٱبن جنّي : ((ومن ذلك (يا) في النّداء تكون تنبيهاً ونداءً في نحو : يا زيد , ويا عبد ٱللّه , وقد تجرّدها من النّداء للتّنبيه البتة , نحو : قول اللّه تعالى : (ألا يا ٱسجدوا) كأنّه قال : ألا ها ٱسجدوا)) [1] ، وهذا ما ذهب إليه عدد من النّحاة [2] . وزيادة على ما سبق من نصوص فإنّ حذف المنادى في مثل هذا الحال يخلّ بالجملة إذ إنّ (يا) نابت مناب الفعل المحذوف , وبحذف المنادى بعدها لزم حذف الجملة برمتها , أعني : فعل النّداء والمنادى , فضلاً على كونِ المنادى معتمد المقصد من الكلام وبحذفه تناقض المراد [3] . ويعضد كلُّ هذا كونَ يا لمجرد التّنبيه في قراءة الكسائيّ : (ألا يا ٱسجدوا) وما شاكلها .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه قراءة تخفيف اللام , إذ قال الفرّاء : (((أَلا يسجدوا) على معنى : ألا يا هؤلاء ٱسجدوا ، فيضمر هؤلاء , ويكتفي منه بقوله (يا))) [4] ، فعدّ (ألا) حرف تنبيه , ويا حرف نداء والمنادى محذوف , وسهّل هذا الحذف عنده دلالة (يا) على المحذوف , ويبدو أنّ النّحاة خصّوا ((هذا التّقدير بفعل الأمر دون الخبر ؛ لأنّ المنادى مخاطب والمأمور مخاطب , فحذفوا الأوّل من المخاطبين ٱكتفاء بالثّاني عنه)) [5] ، فدلّ فاعل فعل الأمر على المنادى المحذوف , إذ إنّ فاعل ٱسجدوا هو المنادى المقدّر نفسه عند من قدّر المنادى . وذكر هذا الوجه بعد الفرّاء جلّ العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ [6] .

---

(1)- الخصائص : 1 / 539 , ويُنظر : 2 / 154 , ودراسات في الأدوات النّحويّة ، د. مصطفى النحاس / 86 .

(2)- يُنظر : رصف المباني / 451 – 452 , والجنى الدّاني / 355 – 357 , ومغني اللّبيب / 488 – 489 .

(3)- يُنظر : الجنى الدّاني / 357 , والبحر المحيط : 8 / 230 , وظاهرة التّأويل في إعراب القرآن الكريم / 108 – 109 .

(4)- معاني القرآن : 2 / 290 .

(5)- الإنصاف , مسألة (14) : 1 / 102 .

(6)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 9 / 510 , وإعراب القرآن للنّحاس : 2 / 517 – 518 , ومعاني القرآن للنّحاس : 2 / 873 – 874 , والحجة في القراءات السّبع / 271 , وحجة القراءات / 526 , والكشف والبيان : 4 / 488 , ومشكل إعراب القرآن : 2 / 533 , وتفسير الماورديّ : 4 / 205 , والتّبيان في تفسير القرآن : 8 / 87 , والكافي في القراءات السّبع / 174 , والكشّاف : 3

وقال أبو عبيدة : (((ألا يسجدوا لله) مجازه الأمر , وهذه الياء الّتي قبل ألف (ٱسجدوا) تزيدها العرب للتّنبيه إذا كانت ألف الأمر الّتي فيها من ألفات الوصل , نحو قولك : ٱضرب يا فتى , وٱسجدوا , وٱسلم)) [1] ، فـ (يا) عنده حرف تنبيه فحسب , وليست (يا) الّتي يُنادى بها , فغرضها ههنا التنبيه , وتزيدها العرب إذا كانت همزة الفعل الأمر همزة وصل , وهذا مذهب لا غبار عليه ، ويدلّ على ٱطلاع أبي عبيدة الواسع على سنن العرب في كلامها , وما تزيده العرب ، وما تحذفه , وجاز دخول حرف التّنبيه على حرف التّنبيه ؛ لٱختلاف اللفظين , ولغرض المبالغة في التّأكيد [2] . وقريب من هذا الوجه ما ذكره

بعد أبي عبيدة عدد من العلماء [3] .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم لقراءة تخفيف اللام يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان قريباً من الوجه الّذي ذكره جلّ العلماء الّذين سبقوه ، وعلى رأسهم الفرّاء . ولم أجد لهذا الوجه ذكراً عند العلماء بعد السّخاويّ ، على حدّ ما ٱطّلعتُ عليه من كتب تفسير القرآن وإعرابه .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ قراءة تشديد اللام أرجح , لجريان القصة فيها مجرى واحداً , من دون أنْ يفصل ما هو ليس منها بين أجزائها , إذ إنّ عبارة (ألاّ يسجدوا) بالتّشديد تمثل جزءاً من القصة الّتي يرويها الهدهد , و (ألا يسجدوا) بالتخفيف تمثل جملة معترضة . والله أعلم .

/ 366 , والمحرّر الوجيز : 11 / 195 , ومجمع البيان : 7 / 283 , والبيان في غريب إعراب القرآن : 2 / 221 , وإعراب القراءات السّبع وعللها / 320 – 321 , والتّفسير الكبير : 8 / 552 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1007 .

(1)- مجاز القرآن : 2 / 93 .

(2)- يُنظر : البحر المحيط : 8 / 230 .

(3)- يُنظر : معاني القرآن للأخفش : 2 / 465 , ومجمع البيان : 7 / 283 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1007 .

ممّا قُرئ بـ (أو) الّتي تفيد الإبهام :

في قوله تعالى : ﴿ ☑❻♋☼❑↓❻•❶ ➲♍⬀❑♦⬉⬀❷♋▫ ♦✌🙰•🕭♦❑ ↗↙⇳⑨♦⓿⇘⚗♦❑ 🗐⌀⍓⚘❑⬉✌ ⬀✍🡐☞⇘🕭❑🕮 ♌❑🕮 🡐🙰🕭•❀❑🕮 ☑❼⚘❑❄⚘☽ ☎ 🏢⏲🡐❍✸🖃♦❻ ♦❷⚘♑⇳🡒⬉③ ♌❑🕮 ⬃❑❑🕮 ⬀☠🡒⌛❑✡③♋⑩ ♦✌♋♎⑨♦🖮⬉③ ⍓⑩🙰✽❍☒🏢⇘⚗🙰✂ ⇳⮛⬀❻☞❀🙰✂ ❼⚘✖ ﴾ [سورة غافر الآية 26] قرأ الكوفيّون (عاصم وحمزة والكسائيّ) : ﴿ ♌❑🕮 ⬃❑❑🕮 ♦❷⚘♑⇳🡒⬉③ ﴾ بـ (أو) , وقرأ الباقون من السّبعة : (وأنْ يُظهر) بـ (الواو) [1] .

وقد ذكر الشّاطبيّ القراءتين في بيتَي الشّاطبيّة إذ قال : [2]

وَيَدْعُونَ خَاطِبْ إذْ لَوَى هَاءُ مِنْهُم بِكَافٍ كَفَى أَوْ أَنْ زِدِ

الهَمْزَ (ثُـ)مَّلا

---

(1)- يُنظر : السّبعة / 569 , والتّيسير / 191 , والكنز في القراءات العشر : 2 / 634 , وإرشاد المريد الى مقصود القصيد / 279 .

(2)- حرز الأماني / 200 , وفتح الوصيد : 2 / 445 , وشرح شعلة / 350 .

وَسَكّنْ لَهُمْ وَٱضْمُمْ بِيَظْهَرَ وَٱكْسِرَنْ وَرَفْعَ الفَسَادِ ٱنْصِبْ إلى عَاقِلٍ حَلاَ

فرمز للكوفيّين معاً بحرف (الثّاء) من (ثَمَّلا) [1] , ونسب لهم قراءة زيادة الهمزة في (أو أنْ) , ونسب لهم في البيت الثّاني تسكين الواو بعد الهمزة , أمّا قراءة الباقين من السّبعة فتحمل على النّقيض , بما أنّ السّخاويّ قال : ((زد الهمزة)) ، فإنّ قراءة الباقين بحذفها , أمّا السّكون فضدّه الفتح [2] ؛ ممّا يدلّ على أنّ قراءة باقي السّبعة بفتح الواو المفردة .

وجّه السّخاويّ القراءة بـ (الواو) ((على أنّها واو العطف)) [3] ، فالواو ههنا عاطفة , وقد عطفت (أن يظهر) على (أن يبدل) , وهذا العطف من باب عطف الأسم على

الأسم ؛ لأن أنْ والفعل تؤول بالمصدر ، فيكون المعنى : أنّي أخاف تبديل دينكم وظهور الفساد , وليس هذا التّمثيل دقيقاً ؛ لأنّ أنْ والفعل ههنا تدلّ على الأستقبال , ولا يدلّ المصدر الصّريح على الزّمن [4] . وكان هذا الوجه الّذي ذكره السّخاويّ قريباً من الوجه الّذي أجمع عليه العلماء الّذين سبقوه [5] , وهو ما أجمع عليه العلماء مِن بعده [6] .

---

(1)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 245 ، وصحيفة (7) من هذا البحث .
(2)- يُنظر : فتح الوصيد : 1 / 247 ، وإبراز المعاني / 267 , وصحيفة (8) من هذا البحث .
(3)- فتح الوصيد : 2 / 445 .
(4)- يُنظر : نحو الفعل ، د. أحمد عبد الستار الجواريّ / 38 – 39 , وهامش (1) من الصحيفة نفسها .
(5)- يُنظر : على سبيل التّمثيل : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 280 , وإعراب القرآن للنّحاس : 3 / 9 , ومعاني القرآن للنّحاس : 2 / 1095 , والحجة في القراءات السّبع / 313 – 314 , ومعاني القراءات / 426 , والحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 349 , وحجة القراءات / 630 , والتّبيان في تفسير القرآن : 9 / 70 , والكشّاف : 4 / 165 , والمحرّر الوجيز : 13 / 31 , والتّفسير الكبير : 9 / 507 , والتّبيان في إعراب القرآن : 2 / 1118 .
(6)- يُنظر : على سبيل التّمثيل : شرح شعلة / 350 , وإبراز المعاني / 671 , والبحر المحيط : 9 / 250 , وفتح القدير : 4 / 610 , والتّوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنيّة / 197 .

أمّا القراءة بـ (أو) فقد وجهها السّخاويّ على أنّها (أو) العاطفة إذ قال : ((وزد الهمزة) يعني في (وأنْ يظهر) , فقل : ﴿ 🕮□□⬃ 🕮□♌ ③↖→⇳♑♋❷♦ ﴾ ، فهي (أو) الّتي للإبهام في قولك : أكلت خبزاً أو لحماً , وكذلك هي في مصاحف الكوفة)) [1] ، فعدّ (أو) حرف عطف يفيد الإبهام على السّامع , والمقصود بالإبهام أنّ القائل يعرف المراد , وأي الأمرين هو يريد , ولكنّه لا يبيّن مراده , ولا يعرّف السّامع بما يريد ويقصد , فعندما تعرف أنّ من جاءك هو زيد , ولا تريد أنْ تبيّن للسّامع من هو الجائي قد تقول له : جاء زيد أو عمرو , وبهذا يلتبس الأمر على السّامع ، ولا يعرف الجائي منهما [2] , وعلى ضوء ما تقدّم يتّضح أنّ معنى الآية الكريمة ـ في هذا الوجه ـ أنّ فرعون خاف أحد الأمرين : تبديل الدّين , أو ظهور الفساد وهو عالم بأنّ خوفه من أحدهما , ولكنّه أراد أنْ لا يبيّن الأمر الّذي خاف منه ، فعطفه على سواه ليلتبس الأمر على السّامعين , وشبهه السّخاويّ بقولك : أكلت خبزاً أو لحماً , وهذا يعني أنّ الآكل غير شاك أو ناسٍ , ولكنّه لم يرد أنْ يعلم السّامع اي الشيئين قد أكل .

و (أو) حرف عطف يشرك المعطوفين في الإعراب , ويقع الحكم على أحدهما , من دون دلالة على وقوعه على أحدهما من دون الآخر , ((ومن ذلك قولك : مررت برجلٍ أو ٱمرأة , ف (أو) أشركت بينهما في الجرّ , وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر , وسوّت بينهما في الدّعوى)) [3] ، وهذا هو الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشّيئين سواء أكان المتكلّم شاكاً أم متيقناً [4] . ثمّ قد تتفرع إلى معانٍ عدة كان قسم منها محط خلاف [5] , ومن معاني (أو) الّتي كادت تكون محط إجماع الإبهام , و الإبهام في الشّيء ((إذا عرفته وتقصد أنْ تُبهم الأمر على المخاطب , فإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو , ولم تعرف

---

(1)- فتح الوصيد : 2 / 445 .
(2)- يُنظر : شرح الرّضيّ : 5 / 397 , والجنى الدّاني / 228 .
(3)- كتاب سيبويه : 1 / 438 .
(4)- يُنظر : المُقتضب : 3 / 301 .
(5)- يُنظر : حروف المعاني / 13 , و / 50 – 53 , ومعاني الحروف / 77 – 80 , والأزهية / 115– 129 , والجنى الدّاني / 228 – 232 , ومغني اللّبيب : 1 / 87 – 95 .

الجائي منهما فـ (أو) للشكّ , وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السّامع فهو للأبهام)) [1] ، ويُفهم من هذا ((أنّ الشّكّ من جهة المتكلّم , والإبهام على السّامع)) [2] الّذي تعمد المتكلّم أنْ يبقيه غير عالم بحقيقة الأمر .

أمّا العلماء الّذين سبقوا السّخاويّ فقد ٱختلفوا في توجيه القراءة بـ (أو) إذ قال الفرّاء : ((المعنى أنّه قال : إنّي أخاف التّبديل على دينكم , أو أنْ يتسامح النّاس به , فيصدقوه فيكون فيه فساد على دينكم)) [3] ، ومن الواضح الجلي أنّ الفرّاء أراد أنّ (أو) أفادت معنى : أنّ المراد أحد الأمرين , وهذا هو الأصل في أو وتتفرع منه تفرعات ومعان عدة , لم يبيّن الفرّاء أيها هو المراد , وتحتمل أو في مثل هذا الموضع أكثر من معنى , وقريب من هذا الوجه ما ذكره بعد الفرّاء عدد من العلماء [4] .

ورجّح أبو عبيد هذه القراءة وعلل هذا التّرجيح بقوله : ((قال : لأنّ (أو) قد تكون بمعنى الواو)) [5] ، فعدّ المعنى في هذه القراءة وفي القراءة بالواو واحداً , ولا يوجد ما يميّز بين القراءتين , ومن الواضح أنّه تساهل في الأحكام النّحويّة , وفي معاني الحروف , ليوحد المعنى في القراءتين . والنّظم القرآنيّ دقيق للغاية ، ولا يوجد حرف وضع في موضع ما إلاّ لغرض معين , ولو بدّل الحرف ؛ لدلّ النّصّ على معنى آخر يخالف المعنى الأوّل , ومن البعيد أنْ يُستعمل الحرفان (أو) و (الواو) لمعنى واحد في كلام البلغاء ، فكيف يمكن ذلك في كتاب ٱلله المحكم ؟ وممّا يؤيد دخول الضّعف إلى هذا الوجه عدم ذكرْه ــ على حدّ ما ٱطّلعت عليه من مصادر ومراجع ــ من قبل أحد ممّن جاؤوا بعد أبي عبيد , سوى من نقله عنه , والله أعلم .

---

(1)- شرح الرّضيّ : 5 / 397 .
(2)- الجنى الدّاني / 228 .
(3)- معاني القرآن : 3 / 7 .
(4)- يُنظر : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 280 , وإعراب القرآن للنّحاس : 3 / 9 , ومعاني القرآن للنّحاس : 2 / 1095 , وحجة القراءات / 629 – 630 , والمحرّر الوجيز : 13 / 31 , والتّفسير الكبير : 9 / 507 , والتّبيان في إعراب القرآن : 20 / 1118 .
(5)- إعراب القرآن للنّحاس : 3 / 9 , ويُنظر : إعراب القراءات السّبع وعللها / 385 .

وقال الطّبريّ قُرِئتْ بأو : ((لأنّ تبديل دينهم كان عنده هو ظهور الفساد , وظهور الفساد عنده هو تبديل الدّين , فتأويل الكلام إذن : إنّي أخاف من موسى أنْ يغيّر دينكم , وذلك كان عنده هو الفساد)) [1] ، ويبدو للباحث أنّ هذا المعنى بعيد , إذ لو كان مراداً في الآية الكريمة لحُذِف حرف العطف , وكان التّابع بدلاً لا معطوفاً , إذ إنّ البدل يحقق هذا المعنى من دون لبس أو إبهام ، على خلاف العطف بأحد الحرفين ، إذ يدلّ ظاهر العطف على غير هذا المعنى , ومن الأرجح أن لا يُحمل على الباطن إلاّ بوجود دليل . وممّا يؤيد ضعف هذا الوجه عدم ذكره من أحد العلماء الّذين جاؤوا بعد الطّبريّ ــ على حدّ ما اطّلعت عليه من مصادر ومراجع ــ والله أعلم بالصّواب .

وقال ابن خالويه : ((فالحجة لمن قرأ بـ (أو) أنّه جعل الحرف لأحد الحالين على طريق الشّكّ أو الإباحة)) [2] , فعدّ (أو) عاطفة ، وقد أفادت عنده إمّا معنى الشّك ، وإمّا معنى الإباحة ، أمّا الشّكّ فقد بيّنتُ شيئاً عنه آنفاً ، ويكون المعنى عندئذٍ : أنّ فرعون كان شاكاً

في حدوث أحد الأمرين , غير متيقن من الأقرب حصولاً . أمّا الإباحة فتعني تجويز أحد الأمرين , ولا يمتنع الجمع بينهما , ويبدو للباحث أنّ ابن خالويه ذكر هذا الوجه من أجل جواز الجمع بين الأمرين ؛ ليوافق معنى هذه القراءة معنى القراءة بـ (الواو) , وقريب من هذين الوجهين ما أشار إليه الأزهريّ [3] .

وقال أبو علي الفارسيّ : ((من قرأ : ﴿ ♦❷ᘓ♑⇧→↖③ ♌❒🕮 ⬀❒❒🕮 ﴾ , فالمعنى : أخاف هذا الضّرب منه , كما تقول : كلْ خبزاً أو تمراً , أي هذا الضّرب)) [4] ، فعدّ أو تفيد التّعميم , فالمراد ههنا أخاف هذا الضّرب , من دون حصره بأحد الشّيئين المذكورين , و يبدو أنّ هذا الوجه مستمد من كلام سيبويه إذ يقول : ((ومثل ذلك أنْ تقول : ادخل على زيد أو عمرو أو خالد , أي : لا تدخل على أكثر من واحد من هؤلاء , وإنْ شئت

(1)- جامع البيان في تأويل آي القرآن : 11/ 53 .
(2)- يُنظر : الحجة في القراءات السّبع / 313 .
(3)- يُنظر : معاني القراءات / 426 .
(4)- الحجة للقرّاء السّبعة : 3 / 349 .

جئت به على معنى ٱدخل على هذا الضّرب)) [1] ، ففي الشّقّ الثّاني من كلامه أراد أنّ المعنى حصر الدّخول على هذا الضّرب من النّاس , من دون التّقيد بعدم الدّخول على أكثر من واحد , ويكون المعنى في الآية الكريمة موضوع الحديث : أنّ فرعون خاف هذا الضّرب من تغيير الدّين سواء أكان عن طريق تبديله أم كان عن طريق ظهور الفساد , ولا يمتنع الجمع بين الأمرين .

بعد هذا العرض لآراء السّخاويّ ومن سبقه وتوجيهاتهم للقراءة بـ (أو) يتّضح أنّ الوجه الّذي ذكره السّخاويّ كان غير مسبوق إليه , إذ لم يذكر أحد ممّن سبقه ــ على حدّ ما ٱطّلعت عليه من مصادر ــ أنّ (أو) ههنا تفيد معنى الإبهام , وكان هذا الوجه قريباً ممّا ذكره بعد السّخاويّ كلٌّ من الشّوكانيّ (ت 1250 هـ) وأحد الباحثين المعاصرين [2] .

لم يرجّح السّخاويّ إحدى القراءتين أو يردّها , ويبدو للباحث أنّ كلتا القراءتين لها وجه حسن في العربية , وكلتاهما قد وافقت رسم المصحف إذ إنّ القراءة بـ (أو) وافقت رسم مصحف الكوفة [3] , وقيل وافقت رسم مصاحف أهل العراق [4] . ووافقت القراءة بالواو باقي المصاحف . وتبقى مسألة التّرجيح مسألة معنى وتفسير لامسألة نحو وإعراب , وٱلله أعلم بالمعنى المراد .

---

(1)- كتاب سيبويه : 3 / 184 .

(2)- يُنظر : فتح القدير : 4 / 610 , والتّوجيه البلاغي للقراءات القرآنيّة / 197 .

(3)- يُنظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن : 11 / 53 , والمصاحف : 2 / 40 , و : 2 / 46 , وإعرب القرآن للنّحاس : 3/ 9 , وإعراب القراءات السّبع وعللها / 385 , وفتح الوصيد : 2 / 445 , والجامع لأحكام القرآن : 15 / 305 .

(4)- يُنظر : معاني القرآن للفرّاء : 3 / 7 , ومعاني القرآن وإعرابه : 4 / 280 , والكشف والبيان : 5 / 342 .

نتائج البحث

بعد هذه الصحبة الطويلة لعلم من أعلام القراءات ، وفذ من أفذاذ النحاة ، وبعد هذه الجولة الممتعة في كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه , فضلاً على كتب القراءات , وبعد التنقل والتطواف بين صفحات كتب النحاة , وما لازم كل هذا من إعمال الفكر ، وٱستحضار الذهن ، وإنعام النظر وقف الباحث على مجموعة من النتائج لعلّ أهمها هي :

1. حاول الباحث جاهداً ٱستقصاء الأوجه النحويّة جميعها لمجموعة من القراءات حتى ما يقارب منتصف القرن السابع الهجريّ , أي حتى سنة وفاة السخاويّ (643 هـ) , وبيّن مواطن القوة والضعف في هذه الأوجه , بعد أنْ حللها , وبيّن مقاصد أصحابها , وحاول الإشارة إلى الوجه الأرجح حيثما وقف على أسبابٍ للترجيح .
2. أشار الباحث إلى عدد من الأوهام التي وقع فيها السّخاويّ عند توجيه عدد من القراءات سواء أكان الوهم في القاعدة النحويّة وتحليلها ، أم كان في نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها , وعزز الباحث إشاراته بالأدلة .
3. بيّن الباحث موقف السّخاويّ المتميز من الزمخشريّ ، إذ إنّ السخاويّ كان يكثر من أخذ الأوجه النحويّة عن الزمخشريّ من دون أن يشير ، وٱتّبع السّخاويّ في هذا الأخذ إحدى طريقتين ، فهو إمّا أنْ ينسب الوجه لقائل مجهول لا يصرّح بٱسمه ، كأن يقول : (قال بعض العلماء) , أو (قال أحدهم) , وإمّا أن يذكر الوجه من دون أنْ يشير من قريب أو بعيد إلى وجود موجّه قد سبقه ، وعلى الرغم من كثرة المواضع التي أخذ فيها السخاويّ عن الزمخشري لم يرد ٱسم الزمخشريّ في كتاب (فتح الوصيد) سوى خمس مرات ، ووهم محقق الكتاب فذكر موطناً سادساً في فهرس الأعلام , ورجّح الباحث أنْ يكون السخاويّ قد تعمد عدم التصريح بٱسم الزمخشريّ ،إمّا لكونه من المعتزلة الذين طعن السخاويّ بأغراضهم ، وإمّا لكونه من النحاة المتأخرين ــ من وجهة نظر السخاويّ ــ وممّا يعزز كون السبب سبباً

اعتقاديّاً لا علمياً أن السخاويّ وضع شرحين شرح فيهما كتاب المفصل للزمخشريّ ، فلم يبالِ بكونه متأخراً .

4. بيّن الباحث أنّ الأوجه التي أخذها الموجهون عن السخاويّ لم تنسب أغلبها إلى صاحبها ، فبخسه العلماء حقه كما بخس هو حق الزمخشريّ , ولعل أدلّ دليل على هذا الأمر ما جاء في شروح الشاطبيّة التي تلت شرحه ، فأغلب الشراح عيال عليه في عدد من الأوجه التي ذكروها وإن لم يشيروا.
5. بيّن الباحث أن السخاويّ كان ممّن يستشهدون بالأحاديث النبويّة الشريفة عند توجيه القراءات نحوياً , ومن اللافت للنظر أنّه لم يكن يبالي كثيراً بصحة سند الأحاديث التي يذكرها على الرغم من كونه من علماء الحديث وسنده ، فقد أورد في كتابه عدداً من الأحاديث التي ضعّفها سواه من العلماء أو ردّوها ، فضلاً على إيراده لأحاديث لم تُذكر في كتب الأحاديث المعتبره , وهو أمر لا يخلو من غرابة ، ويبدو للباحث أن هذا الأمر حري بالدراسة والتفتيش في بحث مستقل .
6. بيّن الباحث أنّ السخاويّ قد دافع عن القراءات التي وردت في شرحه جميعها دفاعاً شديداً , وأنّه لم يرد قراءة قط أو يضعّفها . وحاول إيجاد الأوجه النحويّة للقراءات التي خالها غيره ضعيفة الوجه أو غير متوجهة ، وردّ على النحاة الذين طعنوا بعددٍ من القراءات . بل كان كثيراً ما يدعو بطريقة أو أخرى إلى تعديل القواعد النحويّة التي تتقاطع مع القراءات , وحجته أنّ القرآن وقراءاته المنبع الأصيل للنحو العربيّ ، والقرّاء من أفصح فصحاء العرب ، فضلاً على تلقيهم القراءات عن التابعين الذين تلقوه عن الصحابة الذين تلقوه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) .
7. بيّن الباحث أن السخاويّ لم يكن متعصباً لإحدى المدرستين النحويتين المعروفتين ,إذ إنّه كان يمزج بين آراء المدرستين ومصطلحاتهما عند توجيه القراءات ، وقد يعطي القراءة الواحدة وجهين أحدهما يوافق المذهب البصريّ ، والآخر يوافق المذهب الكوفيّ ،ويُزاد على هذا أنّه كان ينقل عن

الخليل وسيبويه والمبرد كما ينقل عن الكسائيّ والفراء وثعلب , ممّا يؤكد أنّه يمكن أنْ يُعدّ من نحاة الدرس النحويّ في بغداد القائم على الأنتقاء .

8. بيّن الباحث أنّ السخاويّ كان على دراية واسعة برسم المصاحف العثمانيّة ، فهو عندما يوجه القراءات التي يختلف فيها الرسم بين المصاحف العثمانيّة يشير إلى طريقة الرسم في مصاحف مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام , فضلاً على إشاراته إلى رسم مصاحف الصحابة ، كرسم مصحف أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود .

9. أشار الباحث إلى الأوجه النحويّة التي ذكرها السخاويّ ولم يكن مسبوقاً إلى ذكرها , فقد وجّه السخاوي عدداً من القراءات القرآنيّة وجهاً غير مسبوق إليه على الرغم من كونه من علماء القرنين السادس والسابع الهجريّين ، وقد لاقى عدد من هذه الأوجه قبولاً عند العلماء بعده ، فتابعه عليها عدد منهم , في حين تفرد السخاويّ بذكر أوجه أخرى ، لم أجدها عند سابقيه أو لاحقيه .

10. سلط الباحث الضوء على الخلط والأضطراب اللذين وقع فيهما عدد كبير من العلماء في توجيه قراءة خفض (مثل) في قوله تعالى : ﴿ ⧈⧫✌◆❒ ✂✡⑨⌘♎☺⊠➔♦⑩✌ ☠↗▤⌘✌ ⓘ↖🕮⬩✂♦☞⬩♎ ⌘⧈⌘✌ ⬩✍♦☞⬩♎ ✍♦✌ ↖✍⬀⌘✌⌘✌ ⊠↗✂♦❽⊠↗⬩▫ ✂⚐⊠➔□⌘✍✂ ﴾ [سورة المائدة من الآية 95] ، فأستبعدها قوم من العلماء لأنها تخلّ بالمعنى ــ على حدّ زعمهم ــ , وذكر قوم أنّ (مثل) مقحمة في هذه القراءة , وعدّ بعضهم الإضافة ههنا من باب إضافة الشيْ إلى نفسه , وذكر بعضهم أن (المثل) أريد به ههنا ذات الشيء. في حين وجهها السخاوي وجهاً لا غبار عليه ، ويسلم معه المعنى والإعراب، إذ عدّ الإضافة من باب إضافة المصدر إلى مفعوله ، فتخلص بهذا من الخلط والأضطراب اللذين وقع فيهما جمع من العلماء الذين غفلوا عن هذا الوجه الحسن .

11. بيّن الباحث بعد ذكر الأدلة وسرد الشواهد القرآنيّة والشعريّة صحة وجه قراءة حمزة بخفض (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿ ❽⌘♎⅄✍✍✂ ⅄✍✍✂ ☎✂❑➔⓪□✍✍✂◆❒ ⓪⌘○⌦✍ ♦♌❑↗✍◆↗✍✍✽○⬩✍

[سورة النساء من الآية 1]، ورجح الباحث مذهب الكوفيين الذين جوزوا العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض على مذهب البصريين الذين منعوا هذا الضرب من العطف ، وطعنوا بهذه القراءة معززاً ترجيحه بالدليل والشاهد .

12. بيّن الباحث صحة الوجه النحويّ الأوّل من الوجهين اللذين وجّه بهما السخاويّ قراءة ٱبن عامر بخفض (الآخرة) في قوله تعالى : [سورة الأنعام من الآية 32] ، وهو الوجه الّذي وافق به السخاويّ مذهب الكوفيين الذين جوّزوا إضافة الموصوف لصفته بشرط ٱختلاف اللفظين ، وخالف البصريين الذين منعوا هذا الضرب من الإضافة محتجين بحجج كلامية فلسفية بعيدة عن روح النحو العربيّ , وذكر الباحث ستة أدلة لا يمكن للقارئ المنصف إلاّ التسليم بها , تؤيد جواز هذه الإضافة ، وتؤكد صحة مذهب الكوفيّين ، وضعّف مذهب البصريّين في هذا الموضع .

13. أيّد الباحث ما لمحه في كلام السخاويّ إذ وجه قراءة رفع الفعل (يقول) ونصبه بعد حتى في قوله تعالى : [سورة البقرة من الآية 214] إذ صبّ السخاويّ جلّ عنايته على ناحية المعنى ، ولم يبال كثيراً بمسألة الصنعة ، ويبدوا للباحث أن هذا هوعين الصواب ، لأنّ مسألة رفع الفعل ونصبه بعد حتى مسألة دلالة ومعنى لا مسألة صنعة وإعراب , فالصنعة تضعف ههنا ضعفاً بيّناً ، ومتى ما أراد المتكلم بالفعل بعد حتى دلالة الٱستقبال ــ سواء أكانت دلالة الاستقبال حقيقية أم محكية ــ نصب الفعل , ومتى أراد بالفعل بعد حتى دلالة الحال ــ سواء أكانت دلالة الحال حقيقية أم محكية ــ رفع الفعل .

14. رجّح الباحث الوجه الثاني من الوجهين اللذين وجه بهما السخاويّ قراءة رفع الفعل (تُسأل) في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة البقرة الآية 119] إذ أعطى السخاويّ قراءة الرفع وجهين : أحدهما أنْ تُعرب الجملة الفعلية حالاً ، والآخر أنْ تُعرب خبراً ، ويبدو للباحث أنّ الوجه الثاني أرجح ؛ لأنّ الخبر أكثر ملازمة للمبتدأ من ملازمة الحال لصاحبها ، وأيد هذا الترجيح نفي الفعل بـ (لا) التي تفيد نفي ما يُستقبل ، فعدم السؤال منتف في المستقبل لا في وقت الإرسال .

15. رجّح الباحث ما ذهب إليه السخاويّ عندما وجه قراءة نصب الفعل (تنفعه) بعد لعلّ في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة عبس الآيتان 3 – 4] فرجح الباحث أن يكون النصب على جواب الترجي المقترن بالفاء ، فوافق بهذا الكوفيين وخالف البصريين , إذ إنّ الكوفيين جوّزوا نصب الفعل المقترن بالفاء الواقع في جواب الترجي , ومنعه البصريون , وٱقترح الباحث حمل الترجي محمل التمني , فضلاً على حمل لعلّ محمل عسى , وعزز ٱقتراحه بأربعة أدلة تعضده .

16. ذهب الباحث الى أنّ نصب الفعل (أكون) وجزمه في قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾ [سورة المنافقين من الآية 10] يُراد به التوسع في المعنى ، وأنّ المعنى المتحقق من النصب يخالف المعنى المتحقق من الجزم , فالمراد من النصب جعل الفعل المنصوب سبباً لما قبله . والمراد بالجزم دخول الفعل المجزوم في معنى الجزاء , وقد غاب هذا الوجه

عن السخاويّ وسواه من متقدمي الموجهين وذكره من المحدثين الدكتور فاضل السامرائيّ .

مسرد موارد البحث

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

الكتب المطبوعة

- أ -

- ٱئتلاف النصرة في أختلاف نحاة الكوفة والبصرة , عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ (ت 802 هـ) , تح : د. طارق الجنابيّ , ط1 , عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية , بيروت ـ لبنان ، 1407 هـ - 1987 م .
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع , الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل ٱبن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقيّ (ت 665 هـ) , تح : إبراهيم عطوة عوض , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , 1402 هـ - 1991 م .
- أبو عمرو بن العلاء جهوده في القراءة والنحو , د . زهير غازي زاهد ، مط جامعة البصرة ، 1407 هـ - 1987 م .
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر , العالم الشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ الشافعيّ الشهير بالبنا (ت 1117 هـ) , تصحيح وتعليق علي محمد الضباع , دار الندوة الجديدة , بيروت – لبنان (د . ت) .
- إحياء النحو , إبراهيم مصطفى , دار الأفاق العربيّة , القاهرة ـ مصر , 1423 هـ - 2003 م .
- ٱرتشاف الضَّرَب من لسان العرب , أبو عبد الله أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الاندلسيّ (ت 745 هـ) , تح : د . رجب عثمان محمد , مراجعة د . رمضان عبد التواب ، ط1 ، مط المدني , مصر , 1418 هـ - 1998 م .
- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبيّة , د . محمد سالم محيسن , مؤسسة شباب الجامعة , اسكندرية – مصر , 1405 هـ - 1985 م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المسمى تفسير أبي السعود , القاضي محمد بن محمد بن مصطفى العماديّ الحنفيّ (ت 982 هـ) , خرج أحاديثه وعلق

عليه وضبط نصه ووضع فهارسه الشيخ محمد صبحي حسن خلاّق , إشراف مكتب البحوث والدرسات , ط1 , دار الفكر , 1421 هـ - 2001 م .

- إرشاد المريد الى مقصود القصيد , علي محمد الضباع , مط محمد علي صبيح وأولاده , مصر , 1372 هـ - 1953 م .
- الأُزْهية في علم الحروف , علي بن محمد النحويّ الهرويّ (ت 415 هـ) , تحـ : عبد المعين الملوحيّ , مط الترقي , دمشق ـ سوريا , 1391 هـ - 1971 م .
- أسرار العربية , أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت 577 هـ) , تحـ : محمد بهجة البيطار , المجمع العلمي العربيّ بدمشق , 1376 هـ - 1957 م .
- الأصول في النحو , أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحويّ البغداديّ (ت 316 هـ) , تحـ : د . عبد الحسين الفتليّ , ط4 , مؤسسة الرسالة , بيروت – لبنان , 1420 هـ - 1999 م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم , أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بٱبن خالويه (ت 370 هـ) , مط منير , بغداد , (د . ت) .
- إعراب القراءات السبع وعللها , أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه الأصبهاني (ت 603 هـ) , ضبط وتعليق أبي محمد الأسيوطيّ , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1427 هـ - 2006 م .
- إعراب القرآن , أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ) , تحـ : د. زهير غازي زاهد , مط العاني , بغداد , 1397 هـ - 1977 م .
- إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج , أبو الحسن علي بن الحسين الملقب بجامع العلوم الباقوليّ (ت 543 هـ) [1] , تحـ : إبراهيم الأبياريّ , وزارة الثقافة والإرشاد القومي – المؤسسة المصريّة العامة , القاهرة ، ج1 1382 هـ - 1963 م , ج2 1383 هـ - 1964 م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه , محيي الدين الدرويش , بعناية يوسف علي بديوي , ط1 , مط سليمان زاده , قم – طهران , 1425 هـ - 2004 م .

(1)- النسبة الصحيحة لهذا الكتاب لجامع العلوم الباقوليّ , وٱسمه كتاب (الجواهر) يُنظر : شرح اللمع , جامع العلوم الباقوليّ , تحـ : د . محمد خليل الحربيّ , دراسة المحقق / 13 .

- الأعلام , خير الدين الزركليّ , ط2 , مط كوستاتسوماس وشركائه ، بيروت – لبنان , 1374 هـ - 1955 م .
- الأقتراح في علم أصول النحو , جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت 911 هـ) , تحـ : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي , ط1 , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , 1418 هـ - 1998 م .
- ألفية أبن مالك , محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ (ت 672 هـ) , بخط يحيي سلوم العباسيّ , مراجعة د . صباح عباس السالم , مكتبة النهضة , بغداد , 1404 هـ - 1984 م.
- أمالي أبن الحاجب , أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646 هـ) , تحـ : فخر صالح سليمان قداره , دار الجيل – بيروت , ودار عمار – عمّان , 1409 هـ - 1998 م .
- الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليّين , د . ياسين جاسم المحيميد , راجعة الشيخ العلامة محمد بهجة الأثريّ , ط1 , دار إحياء التراث العربي , بيروت – لبنان , 1421هـ - 2001م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة , جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت 624 هـ) , تحـ : محمد أبي الفضل إبراهيم , دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان , 1422 هـ - 2001 م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين , أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ النحويّ , ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد , دار الطلائع , القاهرة , 1426 هـ - 2005 م .
- إيجاز البيان عن معاني القرآن , الإمام محمود بن أبي الحسن النيسابوريّ (ت 553 هـ) , تحـ : د . حنيف حسن القاسميّ , ط1 , دار الغرب الإسلاميّ , بيروت – لبنان , 1415 هـ - 1995 م .
- الإيضاح في شرح المفصل , أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بأبن الحاجب النحويّ , تحـ : د . موسى بناي العليليّ , مط العاني , بغداد , 1402 هـ - 1982 م.

- ب -

- البحر المحيط في التفسير , محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ الغرناطيّ , إعداد مكتب البحوث والدراسات , بعناية صدقي محمد جميل , وزهير جعيد , دار الفكر , 1412 هـ - 1992 م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة , جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ , تحـ : مصطفى عبد القادر عطا , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1425 هـ - 2004 م .
- البيان في غريب إعراب القرآن , , أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ النحويّ , تحـ : د . طه عبد الحميد طه , مراجعه مصطفى السقا , دار الكاتب العربي , القاهرة – مصر , 1389 هـ -1969 م .

- ت -

- تاريخ القرآن , تيودور نولدكة , تعديل فريد يريش شفالي , نقله إلى العربية د. جورج تامر , ط1 , بيروت ـ لبنان , 1425 هـ - 2004 م .
- تأويلات أهل السنة , المسمى تفسير الماتريديّ , أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريديّ (ت 333 هـ) , تحـ : د . مجدي باسلوم , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1426 هـ - 2005 م .
- التبيان في إعراب القرآن , أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616 هـ) , تحـ : علي محمد البجاويّ , ط2 , دار الجيل , بيروت – لبنان , 1407هـ - 1987م .
- التبيان في تفسير القرآن , أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ (ت 460 هـ) , تحـ : أحمد حبيب قصير العامليّ , مكتب الإعلام الإسلامي , إيران , 1409هـ - 1989م .
- التحرير والتنوير المسمى بتفسير ٱبن عاشور , الشيخ محمد الطاهر ٱبن عاشور , ط1 , مؤسسة التاريخ العربيّ , بيروت – لبنان 1420 هـ - 2000 م .
- التطور النحويّ للغة العربية , برجشتر اسر , ترجمة د. رمضان عبد التواب , ط4 , الشركة الدوليّة للطباعة , مصر , 1423 هـ - 2003 م .
- تفسير البيضاويّ , ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازيّ البيضاويّ (ت 685 هـ) , ط1 , مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات , بيروت – لبنان , 1410 هـ - 1990 م .

- تفسير الجلالين , العلاّمة جلال الدين محمد بن أحمد المحليّ , والحبر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ , دار الأندلس ، بيروت ــ لبنان , والمطبعة الهاشميّة ــ دمشق ــ سوريا, 1385 هـ - 1966 م .
- تفسير الصافي , الفيض الكاشانيّ (ت 1091 هـ) , ط3 , مكتبة الصدر , طهران – إيران , 1379 هـ - 1960 م .
- تفسير القرآن العظيم , الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشيّ الدمشقيّ (ت 774 هـ) , مط المختار الإسلاميّة , مصر , (د . ت) .
- تفسير القرآن الكريم , السيد عبد الله شبر (ت 1242 هـ) , مراجعة د . حامد حفني داوود , دار إحياء التراث العربيّ , 1397 هـ - 1977 م .
- التفسير الكاشف ، محمد جواد مغنية ، ط1 , مط أسوة , 1424 هـ - 2003 م .
- التفسير الكبير , المسمى مفاتيح الغيب , الفخر الرازيّ (ت 606 هـ) , ط4 , مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي , بيروت – لبنان , 1422 هـ - 2001 م .
- تفسير الماورديّ , المسمى النكت والعيون , أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماورديّ البصريّ (ت 450 هـ) دار الكتب العلميّة , ومؤسسة الكتب الثقافية , بيروت – لبنان (د . ت) .
- تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار) , السيد الإمام محمد رشيد رضا (ت 1935م) ، خرّج آياته وأحاديثه وشرح غريبه إبراهيم شمس الدين، ط1 , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , 1420 هـ - 1999 م .
- تقريب النشر في القراءات العشر , أبو الخير محمد بن محمد المشهور بـأبن الجزريّ (ت 833 هـ) , تحـ إبراهيم عطوة عوض , ط3 , دار الحديث , القاهرة - مصر , 1416 هـ - 1996 م .
- تقريب النفع في القراءات السبع , علي بن محمد الضبّاع ، بهامش حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم بن فيرة الشاطبيّ (ت 590 هـ) , ط1 , المكتبة الثقافيّة , بيروت – لبنان , 1412 هـ - 1992 م .
- التوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنيّة , د . أحمد سعد محمد , ط2 , مكتبة الآداب , القاهرة – مصر , 1421 هـ - 2000م .
- التيسير في القراءات السبع , أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت 444 هـ) , عُني بتصحيحه أوتويرتزل , ط1 , مكتبة الثقافية الدينيّة , 1426 هـ - 2005 م .

- ج -

- جامع البيان في تأويل آي القرآن , أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (ت 310 هـ) , ط3 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1420 هـ - 1999 م .
- الجامع لأحكام القرآن , أبو عبد الله محمد الأنصاريّ القرطبيّ (ت 671 هـ) , تصحيح أحمد عبد العليم البردونيّ وآخرين , ط2 , دار الكتب المصريّة , 1372 هـ - 1952 م .
- الجملة العربية والمعنى , د . فاضل صالح السامرائيّ , ط1 , دار ٱبن حزم , بيروت – لبنان , 1421 هـ - 2000 م .
- الجنى الداني في حروف المعاني , الحسن بن قاسم المراديّ (ت 749 هـ) , تح : فخر الدين قباوة , ومحمد نديم فاضل , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1413 هـ - 1992 م .

- ح -

- حاشية الصاويّ على تفسير الجلالين , أحمد بن عباس الصاويّ (ت 1241 هـ) , ضبط وتصحيح محمد عبد السلام شاهين , ط4 , دار الكتب العلميّة , بيروت - لبنان , 1427 هـ - 2006 م .
- حاشية الصّبّان مع شرح الأشمونيّ على ألفية ٱبن مالك , محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) ، ومعه شرح شواهد العينيّ , تح : محمود بن الجميل , ط1 , مكتب الصفا , القاهرة , 1423 هـ - 2002 م .
- حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاويّ ، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجريّ الحنفيّ (ت 951 هـ) , ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين , ط1 , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , 1419 هـ - 1999 م .
- الحجة في القراءات السبع , أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بٱبن خالويه , تحقيق وشرح د . عبد العال سالم مكرم , ط1 , مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان , 1421 هـ - 2000 م .
- حجة القراءات , أبو زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجله (ت في حدود 400 هـ) , تح : سعيد الأفغانيّ , ط5 , مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان , 1422 هـ - 2001 م .

📖 الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد , أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسيّ (ت 377 هـ) , وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداويّ , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1421 هـ - 2001 م .

📖 حرز الأماني ووجه التهاني المعروف بالشاطبيّة , القاسم بن فِيرُّة بن خلف بن أحمد الرعينيّ الشاطبيّ الأندلسيّ (ت 590 هـ) , وبهامشه كتاب تقريب النفع في القراءات السبع , علي محمد الضباع , ط1 , المكتبة الثقافيّة , بيروت ـ لبنان, 1412 هـ - 1992 م .

📖 الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويّين والبلاغيّين , د. هادي عطية مطر الهلاليّ , ط1 , عالم الكتب , مكتبة النهضة العربيّة , بيروت ، 1406هـ - 1986م .

📖 حروف المعاني , أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (ت 340 هـ) , تح : علي توفيق الحمد , ط2 , مؤسسة الرسالة , بيروت – لبنان , ودار الأمل , إربد – الأردن ، 1406 هـ - 1986م .

📖 الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل , أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسيّ (ت 521 هـ) , تح : سعيد عبد الكريم سعوديّ , دار الرشيد للنشر , بغداد , 1400 هـ - 1980 م .

- خـ -

📖 خزانة الادب ولب لباب لسان العرب , عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت 1093 هـ) , قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه محمد نبيل طريفيّ , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان ، ط2 , 1423 هـ - 2003 م .

📖 الخصائص , أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) , تح : محمد علي النجار , ط4 , دار الشؤون الثقافيّة العامة (آفاق عربية) , بغداد – العراق , 1401 هـ ـ 1990 م .

📖 الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف , د . محمد خير الحلوانيّ , دار القلم العربيّ , حلب – سوريا , (د . ت) .

- د -

- دراسات في الأدوات النحويّة , د. مصطفى النحاس , ط1 , شركة الربيعين للنشر والتوزيع , 1399 هـ - 1979 م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم , د . محمد عبد الخالق عضيمة , مط إحسان , القاهرة , 1400 هـ - 1980 م .
- الدرس النحويّ في بغداد , د . مهدي المخزوميّ , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1395 هـ - 1975 م .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور , جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ , ط2 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1424 هـ - 2004 م .
- ديوان الأعشى , دار صادر , بيروت – لبنان , 1414 هـ - 1994 م .
- ديوان كعب بن زهير , برواية أبي سعيد السكريّ ، شرح نخبة من الأدباء , دار الفكر للجميع ، بيروت - لبنان , 1388 هـ - 1968 م .
- ديوان مسكين الدارميّ , جمع وتحقيق خليل العطية , وعبد الله الجبوري , مط دار البصريّ , بغداد , 1399 هـ - 1978 م .
- ديوان النابغة الذبيانيّ , تحـ : كرم البستانيّ , دار صادر ، ودار بيروت ، بيروت لبنان , 1383 هـ - 1963 م .

- ذ -

- الذيل على الروضتين , الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل ٱبن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقيّ المقدسيّ , مراجعة محمد زاهد بن الحسن الكوثريّ , دار الجيل , بيروت – لبنان , (د . ت) .

- ر -

- الرّد على النحاة , أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخميّ القرطبيّ (ت 592 هـ) , تحـ : شوقي ضيف , ط2 , دار المعارف , 1402 هـ - 1982 م .
- رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخيّة , د. غانم قدوري الحمد , ط1 , مؤسسة المطبوعات العربيّة , بيروت – لبنان , 1402 هـ - 1982 م .

📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت 702 هـ) , تح : أحمد محمد الخراط , مط زيد بن ثابت , دمشق – سوريا , 1395 هـ - 1975 م .

- س -

📖 السبعة في القراءات , ٱبن مجاهد (ت 324 هـ) تح : د . شوقي ضيف , ط3 , دار المعارف , 1408 هـ - 1988 م .

📖 سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني النحويّ ، تح : د. مصطفى السقا ، ود. محمد الزفزاف ، ود. إبراهيم مصطفى ، ود. عبد الله أمين ، ط1 ، مط : مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده ، القاهرة ـ مصر ، 1374 هـ ـ 1954 م .

📖 سنن ٱبن ماجة ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينيّ المعروف بٱبن ماجه (ت 273 هـ) ، بيت الأفكار الدوليّة ، الرياض ـ السعوديّة ، (د . ت) .

📖 سنن أبي داود ، أبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ الأزديّ (ت 275 هـ) ، تح : د. السيد محمد سيد ، ود. عبد القادر عبد الخير ، والأستاذ سيد إبراهيم ، دار الحديث ، القاهرة ـ مصر ، 1420 هـ - 1999 م .

📖 سيبويه والقراءات دراسة تحليليّة معياريّة , د . أحمد مكي الأنصاريّ , دار الاتحاد العربي للطباعة , 1392 هـ - 1972 م .

- ش -

📖 شذرات الذهب في أخبار من ذهب , أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبليّ (ت 1089 هـ) , دار إحياء التراث العربيّ , بيروت – لبنان , (د . ت) .

📖 شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك , بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت 769 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد , ط8 , مط أمير , قم ـ إيران , 1425 هـ - 2005 م .

📖 شرح ٱبن الناظم على ألفية ٱبن مالك , ٱبن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ٱبن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) , تح : محمّد باسل عيون السود , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1420 – 2000 م .

- شرح الأشمونيّ (ت 900 هـ) على ألفية ٱبن مالك , ومعه حاشية الصبان , وشرح الشواهد للعينيّ , تح : محمود بن الجميل , ط 1 , مكتبة الصفا , القاهرة – مصر , 1423 هـ - 2002 م .
- شرح جمل الزجاجيّ , ٱبن عصفور الأشبيليّ (ت 669 هـ) , تح : صاحب جعفر أبو جناح , مط مؤسسة دار الكتب , 1400 هـ - 1980 م .
- شرح الرضيّ على الكافيّة , الرضيّ الأستراباذيّ (ت 686 هـ) , تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر , جامعة قاريونس , 1398 هـ - 1978 م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ (ت 761 هـ) , تح : محمد محيي الدين عبد الحميد , دار الطلائع , 1424 هـ - 2004 م .
- شرح شعلة على الشاطبيّة المسمى كنز المعاني في حرز الأماني , أبو عبد الله محمد ٱبن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصلّيّ المعروف بشعلة (ت 656 هـ) تح : زكريا عميرات , ط 1 , دار الكتب العلمية , بيروت ـ لبنان , 1422 هـ - 2001 م .
- شرح شواهد العينيّ , محمود بدر الدين (ت 855 هـ) , بهامش حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ٱبن مالك , تح : محمد بن الجميل , ط1 , مكتبة الصفا , القاهرة – مصر , 1423 هـ - 2002 م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى , أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاريّ , تح : محمد محيي الدين عبد الحميد , ط2 , مط أمير , قم – أيران , 1382 هـ - 1961م .
- شرح اللمع ، جامع العلوم الباقوليّ ، تح : محمد خليل الحربيّ ، ط1 ، دار الشؤون الثقافيّة ، بغداد ـ العراق ، 1422 ـ 2001م .
- شرح اللمع في النحو , القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير (ت بعد 400 هـ) , تح : د. رجب عثمان محمد , تصدير د . رمضان عبد التواب , ط1 , الشركة الدوليّة للطباعة , 1420 هـ - 2000 م .
- شرح المفصّل , موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت 643 هـ) , وضع فهارسه د. عبد الحسين المبارك ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، (د . ت) .

📖 شعر تأبط شراًّ ، تحـ : سلمان داود القرغوليّ ، وجبار تعبان جاسم ، ط1 ، مط الآداب ، النجف الأشرف ـ العراق ، 1393 هـ ـ 1973 م .

📖 شعر الراعي النميريّ ، تحـ : د. نوري حموديّ القيسيّ ، ود. هلال ناجي ، مط المجمع العلميّ العراقيّ ، 1400 هـ ـ 1980 م .

- ص -

📖 صحيح البخاريّ , أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ (ت 256 هـ) , بعناية : أبي صهيب الكرميّ , ط2 , بيت الأفكار الدوليّة للنشر ، الرياض ـ السعوديّة , 1419 هـ – 1998 م .

- ط -

📖 طبقات الشافعيّة , أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين بن قاضي شهبة الدمشقيّ (ت 851 هـ) ، تصحيح وتعليق د. عبد الحليم خان , دار الندوة الجديدة , بيروت – لبنان , 1408 – 1987 م .

📖 طبقات الشافعيّة الكبرى , تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكيّ (ت 771 هـ) , تحـ : عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحيّ , ط 1 , دار إحياء الكتب العربيّة , القاهرة – مصر , 1420 هـ - 1999 .

📖 طبقات المفسرين , شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوديّ (ت 945 هـ) , مراجعة لجنة من العلماء , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1403 هـ ـ 1983 م .

- ظ -

📖 ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم , د. محمد عبد القادر هنادي , ط1 , مكتبة الطالب الجامعيّ , مكة المكرمة – السعوديّة , 1408 هـ - 1988 م .

- ع -

📖 العربيّة والنص القرآنيّ , د. عيسى شحاته عيسى , دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة , 1421 هـ - 2001 م .

📖 العنوان في القراءات السبع , أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاريّ (ت 455 هـ) , تحـ : د . زهير زاهد , و د. خليل العطية , ط 2 , عالم الكتب , بيروت – لبنان , 1604 هـ - 1986 م .

- غ -

📖 غاية النهاية في طبقات القرّاء , شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزريّ , بعناية برجستر أسر , ط1 , مط السعادة , القاهرة – مصر , 1352 هـ - 1933 م .

- ف -

📖 فتح البيان في مقاصد القرآن , أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القنوجيّ البخاريّ (ت 1307 هـ) , تقديم ومراجعة عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ , المكتبة العصريّة , صيدا – بيروت , 1412 هـ - 1992 م .

📖 فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير , الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكانيّ (ت 1250 هـ) ، ضبط وتصحيح أحمد عبد السلام , ط1, دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1415 هـ - 1994 م .

📖 فتح الوصيد في شرح القصيد , الإمام علم الدين علي بن محمد أبو الحسن السخاويّ (ت 643 هـ) , تحـ : أحمد عدنان الزعبيّ , ط1 , مكتبة دار لبنان , الكويت , 1423 هـ - 2002 م .

- ق -

📖 القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآنيّ والأحكام الشرعيّة , د . محمد الحبش , ط1 , دار الفكر , دمشق – سورية , دار الفكر المعاصر , بيروت – لبنان , 1419 هـ - 1999م .

📖 قضايا نحويّة , د . مهدي المخزوميّ , ط1 , المجمع الثقافي , أبو ظبي , 1422 هـ - 2002 م .

📖 قل ولا تقل , د . مصطفى جواد , قدّم له وأشرف على طبعه عبد المطلب صالح , (د . ت) .

- ك -

- الكافي في تفسير الآيات وإيضاح القراءات , عبد العزيز رباح , وبشير جويجاتي , قدّم له الشيخ عبد القادر الأرناؤوط , والشيخ محمد كريم راجم , ط1 , دار المأمون للتراث , دمشق – سوريا , 1426 هـ - 2005 م .
- الكافي في القراءات السبع , أبو عبد الله محمد بن شريح الرعينيّ الاندلسيّ (ت 476 هـ) , تحـ : أحمد محمود عبد السميع الشافعيّ , ط1 , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , 1421 هـ - 2000 م .
- الكامل في اللغة والأدب , أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ) , عارضه بإصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل أبراهيم ، المكتبة العصريّة , صيدا – بيروت , 1422 هـ - 2002 م .
- كتاب سيبويه , أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) , تحـ : د. عبد السلام محمد هارون , ط4 , مط المدنيّ , القاهرة , 1425 هـ - 2004 م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل , أبو القاسم محمود بن عُمر الزمخشريّ الخوارزميّ (ت 538 هـ) , تحـ : عبد الرزاق المهدي , ط2, دار إحياء التراث العربيّ , ومؤسسة التاريخ العربيّ , بيروت – لبنان , 1412 هـ - 2001 م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون , مصطفى عبد الله الشهير بحاجي خليفة , ط3 , المكتبة الإسلامية , ومكتبة الجعفريّ , طهران – إيران , 1387هـ - 1967م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها , أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت 437 هـ) , تحـ : د. محيي الدين رمضان , مط خالد بن الوليد , 1394 هـ - 1974م.
- الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبيّ , أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبيّ (ت 427 هـ) , تحـ : سيد كسروي حسن , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1425 هـ - 2004 م .
- الكنى والألقاب , الشيخ عباس القميّ , ط1 , مط الحيدريّة , النجف الأشرف – العراق , 1376 هـ - 1956 م .

📖 الكنز في القراءات العشر , عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ (ت 740 هـ) , تحـ : خالد أحمد المشهدانيّ , ط1 , مكتبة الثقافة الدينيّة , القاهرة – مصر , 1425 هـ - 2004 م .

- ل -

📖 لسان العرب , ٱبن منظور (ت 711 هـ) , تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيديّ ، ط 3 ، دار إحياء التراث العربيّ ، ومؤسسة التاريخ العربيّ ، بيروت ـ لبنان (د . ت) .

📖 اللمع في العربيّة , أبو الفتح عثمان بن جنيّ ، تحـ : حامد المؤمن , ط1 , مط العانيّ , بغداد – العراق , 1402 هـ - 1982 م .

📖 اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة , د . عبده الراجحيّ , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية – مصر , 1425 هـ - 2005 م .

📖 ليس في كلام العرب , أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذانيّ النحويّ الشافعيّ المعروف بٱبن خالويه , تحـ : د . محمود جاسم الدرويش , مجلة المورد , المجلد الحادي والثلاثون , العدد الأول , 1424 هـ - 2004 م .

- م -

📖 مجاز القرآن , أبو عبيده معمر بن المثنى التميميّ (ت 210 هـ) , عارضه بإصوله وعلّق عليه د.محمد فؤاد سزكَين , مكتبة الخانجيّ , القاهرة – مصر , (د . ت) .

📖 مجمع البيان في تفسير القرآن , الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت 548 هـ) , تحـ : الحاج السيد هاشم الرسوليّ المحلاتيّ , ط1 , دار إحياء التراث العربيّ , مؤسسة التاريخ العربيّ , بيروت – لبنان , 1412 هـ - 1992 م .

📖 المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها , أبو الفتح عثمان بن جني , ج1 تحـ : د . علي النجدي ناصف , و د. عبد الحليم النجار , و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ , ج2 تحـ : د . علي النجديّ ناصف , و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ , دار التحرير للطباعة والنشر , القاهرة – مصر , ج1 1386 هـ - 1966 م , ج2 1389 هـ - 1969م .

- المحرّر في النحو , عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ (ت 702 هـ) , تحـ : د. منصور علي محمد عبد السميع , ط1 , دار السلام , مصر القاهرة , 1426 هـ - 2005م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المسمى تفسير ٱبن عطية ، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسيّ (ت 546 هـ) تحـ : عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ , والسيد عبد العال السيد إبراهيم , ط2 , مط الصديق , القاهرة – مصر , (د . ت) .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لٱبن خالويه [1] , الحسين بن أحمد بن خالويه , عني بنشره : ج برجستر أسر , دار الهجرة , (د . ت) .
- المدارس النحويّة , د . خديجة الحديثيّ , ط3 , دار الأمل , أربد – الأردن , 1422 هـ - 2002 م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو , د . مهدي المخزوميّ , ط3 , مط دار الرائد العربي , بيروت – لبنان , 1406 هـ - 1986 م .
- مسائل خلافيّة في النحو , أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ , تحـ : د. محمد خير الحلوانيّ , مكتبة الشهباء , حلب - سوريا , (د . ت) .
- مشكل إعراب القرآن , أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ , تحـ : د . حاتم صالح الضامن , دار الحرية للطباعة , 1395 هـ - 1975 م .
- المصاحف , الحافظ أبو عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ (ت 316 هـ) , تحـ : د. آرثر جفري , ط1 , دار التكوين , دمشق – سوريا , 1324 هـ - 2004 م .
- المصباح المنير , أحمد بن محمد المقرئ الفيوميّ (ت 770 هـ) , تصحيح مصطفى السقا , مط مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده , مصر , (د . ت) .
- المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ , د. عوض محمد القوزي , ط 1 , شركة الطباعة العربيّة السعوديّة , العمارية – الرياض , 1401 هـ - 1981 م .

(1)- نُشر خطأً بعنوان مختصر في شواذ القرآن ، مع أنّ العنوان المثبّت على المخطوطة : (مختصر في شواذ القراءات) ، يُنظر : ليس في كلام العرب , أبو عبد الله الحسن بن أحمد المعروف بٱبن خالويه , تحـ : د . محمود جاسم الدرويش ، دراسة المحقق / 74 .

- معاني الحروف , أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ النحويّ (ت 384 هـ) , تحـ : د. عبد الفتاح إسماعيل شبلي , ط 3 , دار الشروق , جدة – السعوديّة , 1404 هـ - 1984م .
- معاني القراءات , الشيخ العلامة أبو منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت 370 هـ) , تحـ : الشيخ أحمد فريد المزيديّ , قدّم له وقرّظه د. فتحي عبد الرحمن حجازيّ , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1420 هـ - 1999 م .
- معاني القرآن , أبو جعفر النحاس , تحـ : د. يحيى مراد , دار الحديث , القاهرة – مصر , 1425 هـ - 2004 م .
- معاني القرآن , أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215 هـ) , تحـ : د. هدى محمود قراعة , ط1 , مط المدنيّ , مصر , 1411هـ - 1990م .
- معاني القرآن , أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ) تحـ : محمد علي النجار , وأحمد يوسف نجاتي ، ط2 , عالم الكتب ، بيروت - لبنان , 1400هـ - 1980م .
- معاني القرآن , علي بن حمزة الكسائيّ (ت 189 هـ) ، أعاد بناءه وقدّم له د. عيسى شحاته عيسى , دار قباء , مصر , 1418 هـ - 1986 م .
- معاني القرآن وإعرابه , أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) , تحـ : عبد الجليل عبده شلبي , شرح أحاديثه الأستاذ جمال الدين محمد , دار الحديث , القاهرة , 1424 هـ - 2004 م .
- معاني النحو , د. فاضل صالح السامرائيّ , ط2 , دار الفكر , عمان , 1423 هـ - 2003 م .
- معجم البلدان , شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الروميّ البغداديّ (ت 626 هـ) , دار صادر , بيروت – لبنان , (د . ت) .
- معجم القراءات القرآنيّة , أحمد مختار عمر , و د. عبد العال سالم مكرم , ط2 , جامعة الكويت , 1408 هـ - 1988 م .
- معجم المؤلفين , عمر رضا كحالة , دار إحياء التراث العربيّ , بيروت – لبنان , (د . ت) .
- معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأمصار , محمد بن أحمد الذهبيّ , تحـ : بشار معروف , وشعيب الأناؤوط , وصالح عباس , مؤسسة الرسالة , بيروت – لبنان , 1403 هـ - 1983 م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , جمال الدين آبن هشام الأنصاريّ , تحـ : مازن المبارك , ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغانيّ , ط5 , مؤسسة الصادق طهران – إيران , (د . ت) .
- مفردات ألفاظ القرآن , الراغب الأصفهانيّ (ت في حدود 425 هـ) , تحـ : صفوان عدنان داوودي , ط2 , طليعة النور , 1427 هـ - 2007 م .
- مقاييس اللغة , أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ) , تحـ : عبد السلام محمد هارون , ط1 , دار الجيل , بيروت – لبنان , 1411 هـ - 1991 م .
- المقتصد في شرح الإيضاح , عبد القاهر الجرجانيّ (ت 471 هـ) , تحـ : د. كاظم بحر مرجان , دار الرشيد , بغداد ـ العراق , 1402هـ - 1982م.
- المقتضب , أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة , ط3 , مط الأهرام التجاريّة , القاهرة – مصر , 1415 هـ - 1994 م .
- المقرّب , علي بن مؤمن المعروف بآبن عصفور , تحـ : د. أحمد عبد الستار الجواريّ , ود. عبد الله الجبوريّ , مط العانيّ , بغداد – العراق , 1406 هـ - 1986 م .
- المُكتفى في الوقف والآبتداء , أبو عمرو الدانيّ , تحـ : جايد زيدان مخلف , مط وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة , بغداد – العراق , 1403 هـ - 1983 م .
- الملخص في إعراب القرآن , الخطيب التبريزيّ (ت 502 هـ) , د. فاطمة راشد الراجحيّ , ط1 , مجلس النشر العلميّ – لجنة التأليف والتعريب والنشر , جامعة الكويت , 1401 هـ - 2001 م .
- مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة من خلال تفسير آبن عطية الأندلسيّ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , د. ياسين جاسم المحيميد , ط1 , دار إحياء التراث العربيّ , بيروت – لبنان , 1422 هـ - 2001 م .
- الموفقيّ في النحو , آبن كيسان (ت 299 هـ) , تحـ : د. عبد الحسين الفتليّ , و د. هاشم طه شلاش , في مجلة المورد , المجلد الرابع , العدد الثاني , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1395 هـ - 1975 م .
- الميزان في تفسير القرآن , السيد محمد حسين الطباطبائيّ , صححه وأشرف على طبعه الشيخ حسين الأعلميّ , ط1 , مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات , بيروت – لبنان , 1417 هـ - 1997 م .

📖 الميسر في القراءات الأربع عشرة , محمد فهد خاروف , ومحمد كريم راجح , ط 4 , دار الكلمة الطيبة , دمشق – سوريا , 1427 هـ - 2006 م .

- ن -

📖 نتائج الفكر في النحو , أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ (ت 581 هـ) , تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود , والشيخ علي محمد معَوَّض , ط1 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1412 هـ - 1992 م.

📖 النجوم الزاهرة , أبو تغري بردي , دار الكتب المصرية , مصر , 1348 هـ - 1963 م .

📖 نحو الفعل , أحمد عبد الستار الجواريّ , مط المجمع العلميّ العراقيّ , بغداد – العراق , 1394 هـ - 1974 م .

📖 نحو القرّاء الكوفيّين , د. خديجة أحمد مفتي , ط1 , المكتبة الفيصليّة , مكة – السعوديّة , 1406 هـ - 1985 م .

📖 نحو القرآن , أحمد عبد الستار الجواريّ , مط المجمع العلميّ العراقيّ , بغداد – العراق , 1394 هـ - 1974 م .

📖 النحو الوافي , عباس حسن , ط 7 , ناصر خسرو , قم – أيران , 1425 هـ - 2005 م .

📖 النحويّون والقرآن , د. خليل بنيان الحسون , ط1 , مكتبة الرسالة الحديثة , عمان – الأردن , 1423هـ - 2002م .

📖 النشر في القراءات العشر , أبو الخير محمد بن محمد الدمشقيّ الشهير بـأبن الجزريّ , تقديم الأستاذ علي محمد الضباع , خرّج آياته الشيخ زكريا عميرات , ط3 , دار الكتب العلميّة , بيروت – لبنان , 1427 هـ - 2006 م .

📖 نظرية النحو القرآنيّ نشأتها وتطورها و مقوماتها الأساسيّة ، د. أحمد مكي الأنصاريّ , ط1 , مط أبي الفتوح , 1405 هـ - 1985 م .

📖 النكت في تفسير كتاب سيبويه , أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت 476 هـ) , تح : زهير عبد المحسن سلطان , ط1 , معهد المخطوطات العربيّة , المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم , 1407 هـ - 1987 م .

- هـ -

- هدية العارفين في أسماء الكتب والمؤلفين , إسماعيل باشا بن محمد أمين البغداديّ (ت 1339 هـ) , أصطنبول , 1374 هـ - 1995 م .

- و -

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين بن خلكان (ت 681 هـ) , تح : د. إحسان عباس , دار صادر , بيروت – لبنان , 1370 هـ - 1970م .

الرسائل الجامعيّة

- التوجيه الصرفيّ للقراءات القرآنية في ((فتح الوصيد في شرح القصيد)) للسخاويّ (ت 643 هـ) (رسالة ماجستير) , أشرف عدنان حسن الموسويّ , كلية التربية , جامعة بابل ، 1428 هـ - 2007 م .
- القراءات القرآنيّة شاهداً نحوياً حتى نهاية القرن الثالث الهجريّ (رسالة ماجستير) ، أحمد حسين عبد السادة ، كلية التربيّة ، جامعة القادسيّة ، 1425 هـ ـ 2004 م .
- القراءات القرآنيّة في ضوء القياس اللغويّ والنحويّ (رسالة دكتوراه) , حامد عبد المحسن كاظم آل عمشان الجنابيّ , كلية آداب , الجامعة المستنصريّة , 1417 هـ - 1996 م .

البحوث والدوريات

- البدل وعطف البيان , الأستاذ الشيخ رفعت فتح الله , مجلة مجمع اللغة العربية , الجزء (24) , 1388 هـ - 1969 م .
- كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس , د. أحمد خطاب عمر , مجلة المورد , المجلد التاسع , العدد الرابع , 1401 هـ - 1981 م .
- نظرية الحرف المختص في النحو العربيّ وأثرها في التقعيد , د. علي الهروط , مجلة مؤتة للبحوث والدراسات , المجلد التاسع , العدد الأوّل , 1414 هـ - 1994م .

The grammatical instruction of the Quraan readings for Al-Sakhawi (643A.H.) in his book (Fath Al- Waseed fi Sharh Al Qaseed)

Thesis presented by :

Riyadh Raheem Thuaban Al - Jubouri

To the council of the college of education university of Babylon ,

It is a part of the requirements to get the Master's degree in Arabic language and it's literature\ Grammar

Supervised by :

Dr. Abd- Al – Satar Mahdi Ali

2008 A.C 1429 A.H

Abstract

Book called ; Fath AL Wased Fee sharh AL Kassed , is one of the most important books . It has variety and did not have enough fame which desert . It have not enough care , represent this book important explain AL Shatibiyyah , it is more educated and putting many searchs . I see it is very important to make grammatical beaming subject because set this subject between first Arabic book (AL Quraan AL Kareem) and reading and grammarian beaming .

Appear important searching for two sides :-

First :- apply light into AL Quraan beaming in (33) , it is putting half of Seven confidence .

Second :- apply light in to great book explain important system in reading and did not have any care .

The nature of searching to is divided into three parts . Each part includes three searching :

First part :- this name explain the three searching as following below :-

1- payment 2- installing 3-saving

The second part the activation explains three searching as following below :-

1- payment 2- installing 3- assertiveness

Three part :- in this deflective explains three searching as following below :-

1- deflecting abbreviation names 2- deflecting abbreviation activation

3- deflecting not abbreviation

The searchers can obtain results :-

1- show the searching chimers AL-Sakhawi for beaming the readings , when remember proff. executing which previous .

2- AL Sakhawi show actively from AL Zamakhshari .It is very good activate because AL Sakhawi took from AL Zamakhshari without speaking about this taking .

3- The search show that AL Sakhawi defend about all Al Quraans' by force .

4. The search show that AL Sakhawi was mixed between the opinions of grammarian of Al Basrah and grammarians of Al Kufa. .

The researcher